تطور الثروة الإجمالية للمغرب

2013-1999

يوليوز 2015

بنك المغرب

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵙⵎⵓⵔⵙ ⴰ ⵜⵓⴷⵓⵜ ⴰ ⵜⵉⵎⵓⵔⴰⵜ
Conseil Economique, Social et Environnemental

« نوجه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بتعاون مع بنك المغرب، ومع المؤسسات الوطنية المعنية، وبتنسيق مع المؤسسات الدولية المختصة، للقيام بدراسة، لقياس القيمة الإجمالية للمغرب، ما بين *1999* ونهاية *2013*.»

مقتطف من الخطاب الملكي السامي

في 30 يوليوز 2014

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵙⵎⵓⵔⵙ ⴰ ⵜⵓⴷⵓⵜ ⴰ ⵜⵉⵍⵉⴼ

Conseil Economique, Social et Environnemental

المحتويات

ملخص تركيبي ودروس 3

1. السياق والمنهجية والمقاربة الشمولية للدراسة 11

2. الادخار الصافي المعدل والثروة الإجمالية 23

3. الرأسمال غير المادي: تطوره ومحدداته 37

4. الثروة الطبيعية 59

الأراضي المزروعة 62

الأراضي الرعوية 78

الموارد السمكية 90

المناطق المحمية 102

الثروة الغابوية 110

الموارد المعدنية 126

الموارد الطاقية 138

5.الرأسمال المنتَج 147

الآلات والمعدات والبنيات 148

الأراضي الحضرية 158

6.الموجودات الخارجية الصافية 165

الوضعية المالية الخارجية الإجمالية 167

ملاحق 177

بنك المغرب

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵙⵎⵓⵔⵙ ⴰ ⵜⵓⴷⵓⵜ ⴰ ⵜⵉⵏⵓⵖ
Conseil Economique, Social et Environnemental

ملخص تركيبي ودروس

يشكل تقييم ثروة المغرب، موضوع هذا التقرير، التجربة الأولى من نوعها في بلادنا، ويندرج في إطار الرؤية الملكية التي تضع رفاهية السكان واستدامة التنمية في محور انشغالات السياسات العمومية. ووفقا للمقاربة المعتمدة في هذه الدراسة، يتم تناول السياسة التنموية باعتبارها إشكالية تتعلق بإدارة محفظة تتألف عناصرها من مختلف موارد البلاد. وما يضع الإنسان في صلب هذه المقاربة الدور المركزي الذي تخصصه للاستثمار في الرأسمال البشري على وجه الخصوص.

وترتكز منهجية تقدير الثروة التي وضعها البنك الدولي في تسعينيات القرن الماضي على تقييمين موازيين، وهما تقييم الثروة الإجمالية من خلال تحديث قيمة الاستهلاك الوطني المستقبلي وتقييم مختلف مكونات الثروة المادية عن طريق التمييز بين ما ينتَج وما هو طبيعي. ويتم الحصول على الرأسمال غير المادي من خلال خصم الثروة المُنتَجة والموارد الطبيعية وقيمة الموجودات الخارجية الصافية للبلاد من الثروة الإجمالية.

ويتم قياس الاستدامة من خلال حساب الادخار الصافي المعدل. ويعد هذا المفهوم امتدادا للادخار الوطني الخام الذي تخصم منه الموارد الطبيعية والمنتَجة المستنفدة وتضاف إليه نفقات التعليم. وتعتبر هذه الأخيرة استثمارا في الرأسمال البشري. وعندما يكون هذا الادخار سلبيا، يتم خصم مبلغه من مبلغ التدفقات المستقبلية للاستهلاك من أجل حساب الثروة الإجمالية.

وكما هو الشأن بالنسبة لكل مقاربة، تعاني منهجية البنك الدولي من بعض أوجه القصور، سيما وأنها لا تقَيم الرأسمال غير المادي إلا بطريقة غير مباشرة دون تمييز بين مختلف مكوناته. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تطبيق هذه المنهجية يظل رهينا بتوفر معطيات دقيقة، وهي مشكلة رئيسية في البلدان النامية حيث غالبا ما تكون النظم الإحصائية غير قادرة على الاستجابة على نحو كاف لهذه الاحتياجات.

وقد تم في هذا التقييم تكييف منهجية البنك الدولي لتعكس الخصوصيات المغربية على نحو أفضل. وتم إجراء هذه الملاءمة بتشاور وثيق مع المؤسسات الوطنية المعنية تنفيذا للتوجيهات الملكية، وتمثلت على الخصوص في توسيع نطاق المنهجية ليشمل الموارد السمكية واستخدام البيانات والمحددات التي تعكس السياق الوطني بشكل أفضل. كما تم الأخذ في الاعتبار تعديل جديد في المفاهيم يعتزم البنك الدولي إدخاله في النسخ المقبلة من تقريره عن ثروة الأمم. ويتعلق الأمر بخصم نفقات التعليم من التدفقات المستقبلية للاستهلاك المستخدمة في حساب الثروة الإجمالية. ويجد هذا التغيير تبريره في كون هذه النفقات ليست استهلاكا نهائيا بل استثمارا في الرأسمال البشري.

والنتيجة الأولى التي تبرز بعد تطبيق هذه المقاربة هو أن مسار النمو الذي يوجد فيه المغرب مستدام إلى حد كبير. فقد بلغ متوسط الادخار الصافي المعدل 18,5% من الناتج الوطني الإجمالي بين عامي 1999 و2013. وهذه

نتيجة متوقعة بالنظر إلى أن التنمية الاقتصادية في المغرب لا تعتمد على استغلال ثروات وفيرة كما هو الحال في العديد من بلدان المنطقة.

وخلال الفترة بين 1999 و2013، ارتفعت الثروة الإجمالية للمغرب بوتيرة سنوية قدرها 5,7% بالأسعار الجارية، بحيث انتقلت من 5904 مليار درهم إلى 12833 مليار. وبالأسعار الثابتة لسنة 2007، ارتفعت بنسبة 4% سنويا.

ويظهر تحليل بنية هذه الثروة بالأسعار الثابتة أنها أقرب إلى بنية الثروة في البلدان المتقدمة، مع غلبة الرأسمال غير المادي الذي بلغت حصته بين سنتي 1999 و2013 نسبة 71,8% في المتوسط. وهذا المعطى الرئيسي يعيد تحجيم دور العناصر المادية في خلق الثروة وتراكمها. غير أنه يطرح في المقابل تساؤلات حول مضمون هذه الثروة غير المادية. وتشير الدراسات التي أعدها البنك الدولي بشأن بعض البلدان أن هذه الثروة تتكون في معظمها من الرأسمال البشري. إلا أن ضعف جودة هذا الأخير، التي تشكل أحد التحديات الرئيسية التي تواجه بلدنا، يثير تساؤلات حول قيمته النقدية وتطوره.

وتشير نتائج بعض الدراسات الدولية[1] إلى أن هذا المجال هو الذي مازال يزخر بإمكانات هائلة لم يتم استغلالها بعد. فعلى سبيل المثال، يؤدي تحقيق تحسن في مؤشر متوسط عدد سنوات التمدرس بمقدار سنتين[2] إلى زيادة بأكثر من النصف في ثروة بلد من نفس مستوى المغرب. وبالنظر إلى أن هذا المؤشر يهم السكان البالغين 25 سنة فما فوق، فإن مثل هذا الهدف يصعب تحقيقه في المدى المتوسط.

ويجدر التأكيد في هذا الصدد على أن إشكالية التعليم لا ترتبط بنقص في الموارد أو غياب الإرادة. فنسبة نفقات التعليم إلى الناتج الداخلي الإجمالي في المغرب تعد من بين أعلى المعدلات في العالم بمتوسط يفوق 5% بين سنتي 1999 و2013. بل إن المشكلة تكمن في نجاعة استخدام الموارد التي ترتبط بفعالية الإصلاحات في هذا القطاع.

على الصعيد المؤسساتي، وعلى الرغم من الجهود المبذولة على مدى السنوات الخمسة عشر الماضية على مستوى الإصلاحات والانفتاح الديمقراطي، لا تزال بلادنا تواجه تحديات كبيرة. كما تظهر ذلك بعض المؤشرات التي تنشرها المنظمات الدولية، وخاصة تلك التي يعدها البنك الدولي لقياس جودة الحكامة ومدى ثقة المواطنين في بعض المؤسسات الوطنية. غير أن البيانات المتاحة بشأن الثقة والمستقاة من "الاستقصاءات الدولية حول القيم" تشير إلى تحسن مستويات الثقة في بعض هذه المؤسسات مثل البرلمان، الأمر الذي يعزى على الأرجح إلى الجهود التي يتم بذلها في هذا المجال. كما أن تسارع وتيرة الانتقال الديمقراطي منذ عام 2011 من شأنه أن يؤتي ثماره في السنوات القادمة.

ومن حيث التنمية الاقتصادية، فقد مكنت الاستثمارات الكبرى التي أنجزتها بلادنا في السنوات الأخيرة من التوفر على بنيات تحتية اقتصادية واجتماعية هامة ينعكس أثرها في تطور مخزون الرأسمال المنتَج. وقد تزايد هذا الأخير

1 سوزانا فيريرا وكيرك هاميلتون: "Comprehensive wealth, intangible capital and development". PRWP، البنك الدولي، 2010.
2 وهو القدر الذي يعد ضروريا بالنسبة للمغرب لاستدراك تأخره مقارنة مع معدل البلدان العربية.

بنسبة 136,2% أو 6,3% سنويا بين عامي 1999 و2013 وارتفعت حصته في الثروة الإجمالية من 20% إلى 26%. بيد أن تحليل بعض مؤشرات المردودية يبرز أنه على الرغم من بذل ما يلزم من مجهودات، كما تدل على ذلك معدلات الاستثمار المرتفعة، فإنه لا يزال هناك عمل كبير يتعين القيام به لتحسين نجاعة هذه الاستثمارات وإنتاجيتها. وهذا المعطى يؤكد أن المشكلة الرئيسية التي تعاني منها بلادنا لا تكمن في غياب الإرادة أو الوسائل، بل وبالخصوص في ضعف النجاعة في استخدام الموارد وفعالية الإصلاحات. وتحيلنا هذه الإشكالية حتما على إشكالية تقييم السياسات العمومية وتذكرنا أيضا بضرورة الإعداد القبلي للإصلاحات لضمان الظروف الملائمة لنجاحها.

وفي ما يخص الموارد الطبيعية، تضاعفت قيمة الثروة الفلاحية بالأسعار الثابتة خلال الفترة المشمولة بالدراسة، وتضاعفت الموارد السمكية سبع مرات تقريبا. وتزايدت الثروة الفوسفاطية بأكثر من عشرة أضعاف. وزادت حصة الرأسمال الطبيعي على العموم من 6% في سنة 1999 إلى 8,4% في سنة 2013. ومن التحديات المطروحة في مجال إدارة هذه الموارد الاستغلال غير المنظم الذي يأخذ أبعادا مهمة في بعض الحالات مثل الغابات أو الصيد. ومن شأن الوتيرة التي تستغل بها هذه الموارد في بعض الحالات أن تهدد استدامتها. والمشكلة هي أن هذا الاستغلال يكون في كثير من الأحيان المصدر الرئيسي للدخل بالنسبة لبعض الفئات الهشة من المجتمع التي تعاني من انعدام الفرص الاقتصادية. وغالبا ما تشكل هذه الوضعية معضلة بالنسبة للسلطات العمومية لإيجاد توازن بين تحسين الظروف المعيشية للسكان والمحافظة على الموارد، مما يبرز أهمية ضمان التناسق بين السياسات العمومية وشموليتها.

وفي الأخير، على الصعيد الخارجي تبين المعطيات الخاصة بمخزون الأصول والخصوم، التي تقدم معلومات عن الهشاشة الخارجية للبلد، أن حصة كل فرد من الالتزامات الصافية تجاه بقية دول العالم في متم سنة 2013 قاربت 17 ألف درهم بالأسعار الجارية. ويتفاقم هذا المبلغ من سنة لأخرى بوتيرة مطّردة، إذ تضاعف بمقدار 2,8 مرات منذ سنة 1999. وتذكرنا هذه النتيجة بوضعية الحسابات الخارجية، خاصة على مستوى الميزان التجاري الذي ما فتئ يتدهور خلال نفس الفترة. كما تذكرنا بضرورة تطوير عرض تصديري تنافسي بغية الحد من مكامن الهشاشة الخارجية بشكل بنيوي.

وعلاوة على هذه الأرقام، تشكل هذه الدراسة خطوة أولى لوضع خطة عمل جديدة لدراسة الثروة غير المادية وتقييمها وحصر محدداتها ومن ثم تفاعلاتها مع باقي مكونات الثروة وآليات مساهمتها في تحقيق التنمية. وتعتبر هذه الدراسة خطوة حاسمة باعتبار أن العنصر الرئيسي لهذه الثروة يكمن في الرأسمال البشري الذي تشكل تنميته اليوم التحدي الأكبر المطروح أمام بلادنا وأولوية بالنسبة لأعلى سلطة في الدولة.

إلى جانب ذلك، أظهرت النتائج والدروس المستخلصة من هذه الدراسة فائدتها وأهميتها، مبرزة ضرورة إغنائها وإنجازها بوتيرة منتظمة من أجل تتبع أفضل للمسار التنموي وتحسين نجاعة سياساتنا العمومية. ومما يعزز هذا الاقتراح تملك منهجية التنفيذ والتحكم فيها وتطوير أدوات الحساب اللازمة.

ومن شأن الزخم الذي أعطاه صاحب الجلالة لهذه الدراسة بإصدار أمره السامي بالانكباب على هذه التجربة الأولى سيمكن لا محالة من مواصلة الاهتمام بهذه الدراسة وحشد التعبئة حولها خدمة للتنمية الاقتصادية في بلادنا، وبشكل أخص التنمية البشرية.

ثروة المغرب بالأسعار الجارية (بملايين الدراهم)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المجموع	5 903 578	6 114 183	6 237 400	6 493 726	6 706 616	7 036 346	7 495 237	8 002 125	8 601 077	9 345 075	9 952 514	10 619 485	11 349 771	12 048 550	12 833 250
الثروة غير المادية	4 514 999	4 653 827	4 648 920	4 808 594	4 980 746	5 147 832	5 411 051	5 733 107	6 086 303	6 298 815	6 992 698	7 320 702	7 713 371	8 031 206	8 845 171
الموجودات الخارجية الصافية	-197 531	-207 655	-208 457	-166 916	-154 538	-150 662	-159 493	-187 959	-218 497	-265 008	-320 749	-389 188	-438 725	-493 719	-557 326
الرأسمال المُنتج (1) +(2)	1 201 459	1 267 081	1 374 822	1 409 354	1 448 107	1 600 288	1 750 209	1 915 144	2 131 293	2 420 628	2 501 104	2 758 327	2 927 800	3 177 935	3 327 301
آلات ومعدات وبنيات (1)	968 918	1 021 840	1 108 727	1 136 576	1 167 829	1 290 555	1 411 459	1 544 471	1 718 784	1 952 120	2 017 019	2 224 457	2 361 129	2 562 850	2 683 307
الأراضي حضرية (2)	232 540	245 242	266 095	272 778	280 279	309 733	338 750	370 673	412 508	468 509	484 085	533 870	566 671	615 084	643 994
الرأسمال الطبيعي	384 651	400 930	422 116	442 695	432 301	438 888	493 469	541 833	601 979	890 640	779 461	929 644	1 147 324	1 333 128	1 218 105
الأراضي المزروعة	196 818	199 642	191 657	197 593	193 287	200 533	228 020	251 499	271 234	285 226	279 330	312 403	335 860	387 849	408 054
المراعي	146 946	152 628	159 484	168 576	170 715	171 974	188 095	209 195	225 099	231 673	225 390	248 195	260 217	295 287	309 092
الغابات	18 735	19 043	20 549	22 667	23 489	26 575	32 270	35 995	40 443	43 111	38 399	39 355	39 311	42 772	40 423
الخشب	6 679	7 146	8 412	10 364	11 799	15 221	20 144	23 325	26 794	29 004	25 392	25 887	26 000	28 784	26 813
غير الخشب	12 056	11 897	12 137	12 303	11 690	11 354	12 126	12 670	13 649	14 107	13 007	13 468	13 311	13 988	13 610
المناطق المحمية	985	1 105	1 202	1 320	1 387	1 448	1 813	2 535	2 728	3 576	3 479	3 831	4 017	4 558	4 772
الموارد السمكية	7 556	9 524	23 675	24 706	20 176	19 411	25 266	23 710	26 245	35 892	38 571	40 512	43 778	50 096	51 138
المعادن	13 384	18 700	25 176	27 417	22 842	18 611	17 571	18 472	35 731	289 708	193 466	283 945	462 807	551 478	403 587
الفوسفاط	13 326	18 630	24 938	26 918	22 289	18 040	16 746	17 487	34 740	287 552	192 388	282 302	460 014	547 076	396 827
النحاس	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	89	162	175	159
الحديد	26	16	17	17	15	19	72	118	207	594	330	394	706	1 306	2 060
الذهب	33	45	208	464	507	497	651	715	554	932	428	288	91	100	248
الرصاص	-	-	-	-	-	-	4	4	4	17	18	498	1 367	2 425	3 928
النيكل	-	9	12	18	31	56	98	149	226	613	301	373	467	396	365
الفضة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الزنك	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الطاقات	227	289	374	416	405	335	434	427	499	1 453	827	1 403	1 334	1 087	1 038
النفط	60	86	108	106	99	90	87	117	172	470	238	560	571	498	485
الغاز الطبيعي	167	203	265	310	305	231	327	286	300	908	577	839	763	590	553
الفحم	0	-	0	0	0	14	19	23	27	74	12	4	-	-	-

ثروة المغرب بالأسعار الثابتة لسنة 2007 (بملايين الدراهم)

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المجموع	**6 719 565**	**6 890 824**	**6 983 025**	**7 156 664**	**7 357 738**	**7 589 693**	**7 861 385**	**8 202 340**	**8 601 077**	**9 054 914**	**9 555 718**	**10 068 836**	**10 597 903**	**11 156 850**	**11 679 666**
الثروة غير المادية	**5 218 833**	**5 311 099**	**5 310 153**	**5 341 782**	**5 409 784**	**5 483 765**	**5 618 039**	**5 832 789**	**6 086 303**	**6 278 142**	**6 625 449**	**6 962 996**	**7 246 494**	**7 596 168**	**7 984 025**
الموجودات الخارجية الصافية	**-255 986**	**-254 890**	**-249 076**	**-200 978**	**-190 881**	**-177 262**	**-178 176**	**-198 683**	**-218 497**	**-239 664**	**-318 529**	**-368 878**	**-383 086**	**-418 327**	**-478 205**
الرأسمال المُنتج (1)+(2)	**1 351 772**	**1 406 364**	**1 474 779**	**1 546 115**	**1 649 418**	**1 764 258**	**1 868 836**	**1 986 559**	**2 131 293**	**2 328 710**	**2 502 120**	**2 659 196**	**2 840 821**	**3 008 360**	**3 192 731**
آلات ومعدات وبنيات (1)	**1 090 139**	**1 134 165**	**1 189 338**	**1 246 867**	**1 330 176**	**1 422 789**	**1 507 126**	**1 602 064**	**1 718 784**	**1 877 992**	**2 017 839**	**2 144 513**	**2 290 985**	**2 426 097**	**2 574 783**
الأراضي حضرية (2)	261 633	272 200	285 441	299 248	319 242	341 469	361 710	384 495	412 508	450 718	484 281	514 683	549 836	582 263	617 948
الرأسمال الطبيعي	404 945	428 251	447 168	469 744	489 417	518 931	552 687	581 675	601 979	687 726	746 678	815 522	893 673	970 649	981 115
الأراضي المزروعة	207 340	213 198	203 109	209 087	217 854	235 485	253 660	269 346	271 234	277 571	296 519	322 116	348 596	381 112	409 976
المراعي	154 802	162 991	169 014	178 382	192 413	201 948	209 245	224 040	225 099	225 456	239 260	255 912	270 084	290 158	310 547
الغابات	19 736	20 336	21 777	23 986	26 474	31 207	35 899	38 549	40 443	41 954	40 762	40 579	40 802	42 029	40 614
الخشب	7 036	7 631	8 915	10 967	13 299	17 874	22 409	24 980	26 794	28 226	26 955	26 692	26 986	28 284	26 940
غير الخشب	12 700	12 705	12 862	13 019	13 176	13 333	13 490	13 569	13 649	13 728	13 807	13 887	13 816	13 745	13 674
المناطق المحمية	1 038	1 180	1 274	1 397	1 563	1 700	2 017	2 715	2 728	3 480	3 693	3 950	4 169	4 479	4 795
الموارد السمكية	7 960	10 170	25 090	26 143	22 740	22 794	28 107	25 392	26 245	34 929	40 944	41 771	45 438	49 225	51 379
المعادن	13 835	20 065	26 511	30 291	27 879	25 341	23 187	21 144	35 731	103 814	124 966	150 451	184 053	203 245	163 384
الفوسفاط	13 775	19 990	26 261	29 740	27 203	24 563	22 098	20 016	34 740	103 041	124 270	149 581	182 942	201 622	160 648
النحاس	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	47	65	65	65
الحديد	26	17	18	19	18	25	95	135	207	213	213	209	281	481	834
الذهب	34	48	219	513	619	676	859	819	554	334	277	153	36	37	100
الرصاص	-	-	-	-	-	-	6	4	4	6	12	264	543	894	1 590
النيكل	-	9	13	19	38	76	129	170	226	220	194	198	186	146	148
الفضة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الزنك	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الطاقات	235	310	394	460	494	456	572	489	499	521	534	743	531	401	420
النفط	62	92	114	117	121	122	115	134	172	169	153	297	227	183	196
الغاز الطبيعي	172	218	279	342	372	315	432	328	300	325	373	445	304	217	224
الفحم	1	-	0	0	0	19	25	27	27	27	8	2	-	-	-

الجزء 1

السياق والمنهجية والمقاربة الشمولية للدراسة

بنك المغرب

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵙⵎⵓⵔⵙ ⴰ ⵜⵓⴷⵓⵜ ⴰ ⵜⵉⵏⵓⵖ
Conseil Economique, Social et Environnemental

1. السياق والمنهجية والمقاربة الشمولية للدراسة

السياق

في خطاب العرش في 30 يوليوز 2014، وجه صاحب الجلالة الملك محمد السادس "المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، بتعاون مع بنك المغرب، ومع المؤسسات الوطنية المعنية، وبتنسيق مع المؤسسات الدولية المختصة، للقيام بدراسة لقياس القيمة الإجمالية للمغرب، ما بين 1999 ونهاية 2013. إن الهدف من هذه الدراسة ليس فقط إبراز قيمة الرأسمال غير المادي لبلادنا، وإنما لضرورة اعتماده كمعيار أساسي خلال وضع السياسات العمومية، وذلك لتعميم استفادة جميع المغاربة من ثروات وطنهم."

وفي نفس الخطاب، حدد جلالة الملك سياق هذه الدراسة مشيرا إلى أن "النموذج التنموي المغربي قد بلغ درجة من النضج، تؤهلنا لاعتماد معايير متقدمة وأكثر دقة، لتحديد جدوى السياسات العمومية، والوقوف على درجة تأثيرها الملموس على حياة المواطنين."

إن قياس التنمية والتقدم من الأسئلة الجوهرية التي تتمحور حولها العديد من النقاشات، سواء في الوسط الأكاديمي أو لدى الرأي العام أو في أوساط صناع القرار. وهي إشكالية معقدة تحيل على مسألة التوفيق في الأولويات عند تحديد أهداف السياسات العمومية بين الأبعاد الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية والبيئية، من جهة، ورفاهية السكان على المديين القصير والطويل، من جهة أخرى.

وتوجيهات صاحب الجلالة في هذا الصدد واضحة. فالتنمية لا يمكن أن تتخذ هدفا آخر سوى تحقيق رفاهية السكان وتحسين ظروفهم المعيشية، ولا يمكن أن تتم على حساب الأجيال القادمة.

وبناء على ذلك، كان من الطبيعي اعتماد المقاربة التي دعا إليها جلالة الملك في خطابه والقائمة على قياس مستوى الثروة الإجمالية وتطورها. وتمكن هذه الطريقة، التي وضعها البنك الدولي في تسعينيات القرن الماضي، من تناول السياسة التنموية باعتبارها إشكالية تتعلق بإدارة محفظة تتألف عناصرها من مختلف موارد البلاد. فالمستوى الحالي للثروة يعتبر مؤشرا عن الرفاهية الممكن تحقيقها للسكان في المستقبل بينما تشير تركيبتها إلى أوضاع التنمية، مما يتيح قياس التقدم المحرز إلى جانب بعد الاستدامة كمحور رئيسي.

في السنوات الأخيرة، أصبحت إشكالية الاستدامة أحد أهم الموضوعات المطروحة للنقاش العمومي حول التنمية على الصعيد الدولي. فقد اتضح أن مستويات النمو العالية المسجلة في بعض المناطق من العالم طيلة عدة سنوات لم تكن فقط نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي ولكن أيضا بفعل استنزاف الموارد الطبيعية. فالعديد

من البلدان حسنت رفاهية سكانها على حساب الأجيال المقبلة، لتضع بذلك نفسها في مسارات نمو غير قابلة للاستدامة.

وخير مثال في هذا الصدد تغيرات الثروة السمكية في بعض البلدان. فالاستغلال المفرط للمخزون السمكي يؤدي بالتأكيد إلى زيادة في الناتج الداخلي الإجمالي وفي الدخل، لكنه يؤثر سلبا على توالد وتجدد الموارد السمكية وعلى التنوع البيولوجي وعلى الكميات المصطادة في المستقبل. فارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي في الحاضر سيتحول إلى انخفاض في المستقبل، مما يشير إلى مسار للتنمية غير مستدام. والأمر نفسه ينطبق على العديد من البلدان المنتجة للنفط التي تستغل هذه الثروة وتستفيد من مداخيلها، لكنها تستنفد في الوقت نفسه مخزونها وتخفض مستوى المداخيل الممكنة بالنسبة للأجيال القادمة.

وإن لم يكن المغرب من البلدان المنتجة للنفط، إلا أنه يزخر بالعديد من الموارد الطبيعية التي تساهم في نموه الاقتصادي وتساعد على تحسين الظروف المعيشية لسكانه. ولذا، فمن الضروري الحرص على استغلال وتدبير هذه الموارد بطريقة فعالة وعقلانية وعلى ألا يتم تحسين الدخل الحالي بفضل هذه الثروات على حساب استدامتها ورفاهية الأجيال القادمة. وإن تتبع التطور السنوي لقيمة الموارد الطبيعية والثروات المنتَجة، مثل البنيات التحتية، يتيح نهج تدبير قائم على استدامة الموارد والتنمية. ومن هذا المنطلق، فإن قياس الثروة الإجمالية لبلد معين وتطورها يقدم صورة أوضح حول الاستدامة الفعلية.

والاستدامة مفهوم يصعب تحديده بدقة. فاستنفاد مورد أو ثروة بلد معين لا يعتبر إشكالية ما لم تكن غايته الوحيدة هي الاستهلاك. غير أن استنفاد مورد يتم تحويله لتوليد مورد آخر ذي مردود أعلى لا تكون عواقبه بالضرورة سلبية على الثروة الإجمالية ما لم يكن لذلك الاستنزاف تأثيرات سلبية على مخزون باقي الموارد أو يسبب أضرارا بيئية أو غيرها.

وأخذا في الاعتبار هاجس الاستدامة، خلصت الدراسات التي أنجزها البنك الدولي بشأن الثروة في 120 بلدا إلى نتيجة رئيسية مفادها هيمنة الرأسمال غير المادي في ثروة الأمم، حيث يمثل حوالي 75%، وعادة ما يفوق 80% في البلدان المتقدمة. وهذه النتيجة التي تعيد تحجيم دور العناصر المادية في ثروة الأمم ما هي إلا بداية لدراسة الثروة غير المادية، للتفكير بشأن الثروة غير المادية وتقييمها وحصر محدداتها ومن ثم تفاعلاتها مع باقي مكونات الثروة ومساهمتها في تحقيق التنمية.

إن النقاش الذي أُطلق اليوم في بلادنا بمبادرة من جلالة الملك يشكل إذن فرصة ثمينة للمضي قدما في خطة العمل هذه خدمة للتنمية المستدامة لبلادنا ورفاهية سكانها.

البدائل من أجل قياس التقدم

من بين مجموع المؤشرات المستخدمة لقياس مدى التطور والتقدم، يعتبر الناتج الداخلي الإجمالي المؤشر الأشهر والأكثر استخداما. ومنذ إحداثه في أربعينيات القرن الماضي، يقيس أو يحاول هذا المؤشر قياس القيمة السوقية لمجموع ما ينتجه بلد معين خلال فترة محددة. إلا أنه وخلال الفترة الأخيرة، أصبح هذا المؤشر يتعرض لانتقادات متزايدة وطفت إلى السطح دعوات متكررة تطالب بتطوير بدائل من أجل الإحاطة بشكل أفضل بدرجة تقدم البلدان. فالناتج الداخلي الإجمالي مؤشر جزئي، يقلل من مستوى الدخل الحقيقي، كما أنه مجمع متوسط لا يعطي معلومات حول توزيع المداخيل سواء فيما بين الأجيال أو من جيل لآخر.

وأخذا بعين الاعتبار أوجه القصور المسجلة على الناتج الداخلي الإجمالي كمقياس لدرجة التقدم، تم تطوير عدة مقاربات بديلة أو متكاملة بناء على مبدأين أساسين. يرتكز المبدأ الأول على التنمية البشرية من خلال احتساب ليس فقط تطور المداخيل، التي يقيسها الناتج الداخلي الإجمالي، ولكن أيضا تأثير هذه المداخيل على رفاهية الناس، لا سيما ما يتعلق بظروف عيش السكان. ويعتبر مؤشر التنمية البشرية الذي يقوم باحتسابه ونشره سنويا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثالا حيا على ذلك. ويتم حساب هذا المؤشر بناء على أربعة متغيرات تمثل ثلاثة أبعاد، وهي الدخل، والتعليم والصحة. وقد حاولت مبادرات لاحقة عديدة أيضا قياس شعور السكان، باستخدام مؤشرات ذاتية وموضوعية؛ وتعتبر مبادرة "العيش بشكل أفضل" التي أطلقتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نموذجا في هذا الصدد.

ويتجلى المبدأ الثاني في استدامة النمو، الذي فسح المجال أمام بلورة مؤشرات متعددة لقياس التنمية المستدامة، وذلك بهدف استرعاء الانتباه إلى تأثير الأنشطة البشرية على البيئة وعلى كوكب الأرض. وتندرج في هذا الإطار مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي أعطت الانطلاقة سنة 2012 لمؤشر للثروة الشمولية والذي تعد منهجية إعداده مماثلة لتلك التي يعتمدها البنك الدولي في حساب الثروة.

وتمثل أشغال لجنة ستيغليتز–سين–فيتوسي في سنة 2009 حول قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي إحدى الأسس المرجعية الأكثر شمولية فيما يتعلق بمسألة قياس مدى التقدم والتنمية. وبعد التأكيد على أوجه القصور التي تنطوي عليها الإجراءات التقليدية، تقترح اللجنة ثلاثة توجهات رئيسية:

- تحسين المؤشرات التقليدية (الناتج الداخلي الإجمالي)، لا سيما من خلال تعديل مفهوم الدخل كما هو محدد في المحاسبة الوطنية ليأخذ بالاعتبار إنتاج الخدمات غير التجارية للأسر والأرباح والخسائر المسجلة على الرأسمال الموجود. وتوصي أيضا بإعداد مؤشرات حول توزيع المداخيل؛
- الأخذ بعين الاعتبار بعد استدامة التنمية من خلال تعديل الناتج الداخلي الإجمالي وتطوير مؤشرات جديدة تأخذ بالحسبان الأضرار على البيئة وتقلص الموارد الطبيعية. ويمثل نظام الحسابات الاقتصادية والبيئية المندمج

الذي أعدته اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة الإطار المفاهيمي لتطوير بعض هذه المؤشرات. كما توصي أيضا من أجل الإحاطة باستدامة الرفاه باحتساب الادخار الصافي المعدل، وهو أحد المواضيع التي يتطرق إليها هذا التقرير؛

- وبلورة إجراءات جديدة لمحاولة احتساب جودة الحياة، وهو مفهوم أكثر اتساعا من مستوى المعيشة. ويتضمن عدة عوامل تجعل الحياة أفضل بالإضافة إلى الجوانب المادية الصرفة.

المقاربة العامة

كما ورد ذلك بوضوح في خطاب صاحب الجلالة بتاريخ 30 يوليوز 2014 بمناسبة الاحتفال بعيد العرش، تعتمد هذه الدراسة على المنهجية المتبعة من لدن البنك الدولي. وعلى المستوى الماكرو اقتصادي، تظل هذه المقاربة هي الأكثر تطورا، إلا أن تطبيقها بشكل صارم يتطلب توفر معطيات مفصلة جزء منها غير متاح. ولتجاوز هذه الصعوبة، ارتكز البنك الدولي على افتراضات وتقديرات، والتي رغم كونها تمكن من إنجاز التقييم بالنسبة لعدد كبير من البلدان، إلا أنها لا تعكس سوى جزئيا حقائق وخصوصيات البلدان إذا ما نظر إليها بشكل فردي.

وتمثل التوجيهات الملكية السامية الداعية إلى الاستلهام من هذه المقاربة في أفق تقييم ثروة بلدنا فرصة لتعديلها مع الأخذ بعين الاعتبار، قدر الإمكان، خصوصيات المغرب سواء من حيث المعطيات المستعملة، أو المعايير المعتمدة أو مجال التغطية.

وفي معرض خطابه، ركز جلالة الملك على أهمية تبني مقاربة تشاورية تجمع بين كافة "المؤسسات الوطنية المعنية، وبتنسيق مع المؤسسات الدولية المتخصصة". ويتعلق الأمر من جهة بالاستفادة من المهارات التقنية التي طورها البنك الدولي ومؤسسات أخرى من قبيل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أو بعض الهيئات الأممية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ومن جهة أخرى، ينبغي الاستفادة من المعارف التي راكمتها مختلف المؤسسات الوطنية في مجال عملها. ويعد هذا التوجه الملكي مصدر المقاربة المعتمدة في تقييم ثروة المغرب خلال الخمسة عشرة سنة الأخيرة.

ولتجسيد هذه المقاربة، قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وبنك المغرب بإحداث هيئة تتكون من لجنة علمية مكلفة بتوجيه الدراسة، ولجنة متخصصة مكلفة بإنجاز التقرير العام، وجميع اللجان الدائمة التابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي المكلفة بإعداد التقارير الموضوعاتية إضافة إلى لجنة تقنية مكلفة باحتساب مختلف المؤشرات.

وتم تنظيم عدة لقاءات اتخذت أشكالا مختلفة (جلسات استماع، لقاءات، أوراش عمل، اجتماعات بين المؤسسات المعنية، بل وحتى منتديات للنقاش والحوار) وذلك مع مجموع الأطراف المعنية بالموضوع (الحكومة، والممثلون المؤسساتيون، والفاعلون الاقتصاديون، والفاعلون في المجتمع المدني، والمنظمات الدولية، وصانعو الرأي، والخبراء، وغيرهم).

بموازاة ذلك، تم إجراء تحليل نقدي لما هو موجود، لا سيما مقاربة البنك الدولي علاوة على المبادرات التي قامت بتطويرها مؤسسات أخرى مع تحديد التحديات، والرافعات والتوصيات الصادرة عن أشغال مجموع اللجان المتخصصة والموضوعاتية والتي سيتم تطويرها في التقرير النهائي.

وفيما يتعلق بهذا التقرير المرحلي وبعد اعتماد منهجية الحساب، عكفت اللجنة العلمية على إعادة تشكيل المعطيات الضرورية لهذا التقييم وعلى تكييف معايير الحساب مع الخصوصيات المغربية قدر المستطاع. وحتى عندما تم تحديد هذه المعايير وفقا للمستويات التي يوصي بها البنك الدولي، فقد تم إنجاز تحاليل الحساسية من أجل تقييم تأثيرات الاختيارات بالنسبة لهذه المعايير.

وفي مرحلة لاحقة، تواصلت الأشغال وفقا لمحورين رئيسيين. تمثل المحور الأول في تدقيق الحسابات والفرضيات والطرق مع مجموع المصالح الوطنية المعنية بمكونات الثروة التي تم تقييمها. وانعكست هذه المقاربة من خلال عقد جلسات عمل عديدة شارك فيها خبراء اللجنة التقنية إلى جانب خبراء المؤسسات الوطنية والدولية المعنية. ومكنت هذه المناقشات على الخصوص من الاستفادة من الأشغال والدراسات التي سبق إنجازها داخل هذه الهيئات.

وقامت اللجنة، على صعيد محور ثاني، بتقييم مباشر لبعض مكونات الثروة التي لا تأخذها منهجية البنك الدولي بعين الاعتبار، ولاسيما الموارد السمكية بالمغرب. فقد عملت اللجنة على تكوين فرق عمل تتولى، بتعاون مع خبراء دوليين، تطوير المقاربات اللازمة لتوسيع نطاق حساب الثروة.

ويعد هذا التقرير أول ثمرة للدراسة المنجزة تنفيذا للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة. ويعرض نتائج أشغال تقييم الثروة الإجمالية ومختلف مكوناتها خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2013. وبالنسبة لكل مكون، يقدم التقرير نبذة عن القطاع المعني من حيث مساهماته في الإنتاج الوطني والتشغيل قبل التطرق إلى النظام المؤسساتي والسياسات العمومية في هذا المجال. وقد تم إرفاق كل فصل بملاحق تحدد طريقة الحساب، والمعطيات المستخدمة ومصادرها، والفرضيات وكذا المعايير المعتمدة. كما ألحق بهذا التقرير النموذج الذي تم استعماله لحساب جميع مكونات الثروة الوطنية ودليل منهجي يتضمن مختلف الطرق المستعلمة.

ترسيخ تقييم منتظم

يقدم تقييم الثروة الإجمالية للمغرب توضيحا هاما عن تطور هذه الثروة خلال السنوات الخمسة عشر الأخيرة. ويشمل فترة طويلة بما يكفي لإتاحة تقييم أبرز توجهات التنمية في بلادنا. وسيكون من الملائم جدا ومن المفيد إنجاز هذا التقييم بصفة منتظمة ليصير عملية مرجعية تستند إلى منظومة حقيقية لتحصيل المعطيات والحساب. وسيمكن أيضا من إنجاز حساب سنوي لثروة البلاد وتقييم السياسات العمومية على ضوء تطورها.

المقاربة الإجمالية للدراسة

إن فكرة تقييم مخزون الرأسمال على مستوى بلد معين تعود إلى عقود عديدة. وأصبحت دوافعها في الفترة الأخيرة تنبع من الإرادة في المحافظة على الثروات الطبيعية. وقد تم إطلاق عدة مبادرات في هذا الصدد، لاسيما من طرف الأمم المتحدة وبعض المؤسسات الدولية.

ويعود تاريخ الشروع في تقييم الثروة على نطاق واسع دوليا إلى سنوات التسعينيات من القرن الماضي، بمبادرة من البنك الدولي. وتستند المقاربة التي أعدها وطبقها هذا الأخير إلى أساس نظري بسيط. فالثروة المتوفرة بتاريخ معين لبلد ما ليست إلا القيمة الحينة لاستهلاكه المستقبلي. وإذا افترضنا أن أفق الحياة محدود، يكفي حينها تحيين القيم المستقبلية للاستهلاك الوطني. ويتم اعتبار مفهوم الاستهلاك في هذه المقاربة في معناه المستدام. وتؤخذ هذه الاستدامة بعين الاعتبار بخصم الادخار الصافي المعدل عندما يكون هذا الأخير سلبيا. ويعتبر الادخار الصافي المعدل أو الادخار الحقيقي مؤشرا أكثر ملاءمة من الادخار الوطني الخام، كما يتم تحديده في الحسابات الوطنية. فهو يمكن من تقييم تطور مخزون الرأسمال في معناه الواسع من خلال خصم استنزاف الثروات الطبيعية ومخزون الرأسمال المادي على الخصوص من الادخار الخام (انظر الملحق المنهجي).

ويتم بعد ذلك ملاءمة هذه المقاربة الشمولية مع مقاربة "من الأسفل إلى الأعلى" المتمثلة في تقييم مباشر لمختلف مكونات الثروة. وتشمل هذه الأخيرة الثروة الطبيعية والثروة المنتَجة والموجودات الخارجية الصافية والثروة غير الملموسة أو غير المادية. نظريا، عند جمع قيم هذه المكونات نحصل على الثروة الإجمالية. إلا أن التقييم المباشر لهذه المكونات ليس بالعمل الهين، سواء على الصعيد المنهجي أو على صعيد توفر المعطيات. وهو ما ينطبق بالخصوص على الثروة غير المادية التي يصعب الإحاطة بمفهومها ما دام مضمونها غير محدد بشكل منهجي. ومن المسلم به عامة أن الثروة تشمل الرأسمال البشري والمؤسساتي والاجتماعي، إلا أن هذه المكونات الفرعية ليست محددة بوضوح ويصعب تقيمها منفصلة.

ومن أجل تجاوز هذه الصعوبة، اعتمد البنك الدولي مقاربة مزدوجة تتمثل في حساب الثروة الإجمالية من جهة، ومكوناتها المنتجة والطبيعية والموجودات الخارجية الصافية من جهة أخرى. ويتم حساب الثروة غير المادية فيما بعد كفرق بين الثروة الإجمالية والمكونات التي يتم تقييمها مباشرة. وتكمن المرحلة الموالية في هذه المقاربة، إذا توفرت البيانات، في تقييم المكونات الفرعية للرأسمال غير المادي. فقد تمكنت بعض الدول من تقييم الرأسمال البشري، باللجوء بالخصوص لطريقة تعتمد على القيمة الحالية للمداخيل المستقبلية للساكنة النشيطة. بهذه الطريقة، يتم الحصول على الثروة المؤسساتية والاجتماعية على شكل فرق بين الثروة غير المادية والرأسمال البشري، أي "المتبقي من المتبقي". وللأسف، فهذه المعطيات ليست متاحة على الصعيد الوطني.

وتعرض مختلف فصول هذا التقرير المنهجية المفصلة لحساب كل مكون من المكونات وكذا المعطيات والمعايير المستعملة. أما المقاربة العامة فيمكن تلخيصها على النحو التالي:

1. تُحسب الثروة الإجمالية بتحديث الاستهلاك الوطني المستدام المستقبلي في أفق 25 سنة الموافق لأفق جيل واحد؛
2. تُحسب الثروة الطبيعية كمجموع القيم المحينة للمداخيل المستقبلية لمختلف مكوناتها الفرعية؛
3. يُقسم الراسمال المنتَج إلى عنصرين، قيمة الآلات والمعدات المحسوبة بطريقة الجرد المستمر وقيمة الأراضي الحضرية التقريبية كنسبة من قيمة العنصر الأول؛
4. تُحسب الموجودات الخارجية الصافية على أساس معطيات الوضعية المالية الخارجية الإجمالية؛
5. يُستخلص الرأسمال غير المادي بحساب الفارق بين مجموع الرأسمال ومختلف مكوناته التي تم تعدادها.

ومثل أي مقاربة، تعتري منهجية البنك الدولي بعض أوجه القصور التي تعترف بها المؤسسة نفسها، إذ تذكر في كل طبعة جديدة من تقريرها بشأن ثروة الأمم بأنها تعمل باستمرار على تحسين مقاربتها، سواء من حيث البيانات المستخدمة أو تقنيات التقدير.

وعلى المستوى المفاهيمي، تمثل هذه المقاربة نقطة تحول لأنها تدمج في تعريف ثروة الأمم وتقييمها الرأسمال الطبيعي والرأسمال البشري وجودة المؤسسات. ومن الإسهامات التي جاءت بها تصورها للتنمية كعملية تواجه مخاطر الاستدامة التي يتعين مراعاتها مع الحرص على تسخير عائدات الموارد الطبيعية لاستثمارات مستدامة في جودة الرأسمال البشري والمؤسسات. كما تبرز أهمية استغلال الموارد الطبيعية استغلالاً مسؤولاً وتحديد الأضرار التي تلحق بالوسط الطبيعي ومنع حدوثها.

في المقابل، فإن من مكامن قصور هذه المقاربة انحيازها لصالح "الاستدامة الضعيفة" لأنها تقبل بإمكانية لا حدود لها في استبدال الرأسمال غير المادي بالرأسمال الطبيعي، وهو أمر ليس بالضرورة مقبولا ولا قابلا للاستدامة على المدى المتوسط أو البعيد. ويشكل دمج الرأسمال غير المادي وتحديد القيمة النقدية لمكونات لا يمكن قياس قيمتها الذاتية (الشعور الوطني، والتشبث بوحدة التراب الوطني وسلامته، وغير ذلك) وجها آخر من مكامن القصور.

ومن مواطن الضعف الأخرى أن الرأسمال غير المادي، الذي يمثل عموما المكون الأهم في الثروة الإجمالية، لا يمكن قياسه مباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، وعلى غرار كل المقاربات التي تعتمد على تحديث القيم المستقبلية، لا يمكن الجزم بنتائج هذه المقاربة لارتباطها بتطور المتغيرات قيد الدرس. ومن الأمثلة على ذلك تطور تكاليف استخراج المواد الأولية، كما هي حال ثروة الفوسفاط في المغرب. ويحتمل أن تكون تكلفة الإنتاج قد شهدت تحولا ملموسا نتيجة بدء مشروع خط أنابيب نقل الفوسفاط. وقد تكون المداخيل الصافية التي يولدها هذا المورد قد شهدت تحسنا ملموسا لا يظهر في المعطيات المتاحة حاليا. ومن الأمثلة الأخرى اكتشاف مناجم جديدة أو استغلال مناجم مكتشفة أصلا بفضل التقدم التكنولوجي الذي يتيح جعلها ذات مردودية تجارية.

وعلى مستوى التنفيذ، تتطلب هذه الطريقة معطيات دقيقة، وهذه ميزة قد تشكل عائقا في البلدان النامية حيث يتعذر غالبا على النظم الإحصائية الاستجابة لهذه الاحتياجات من المعطيات.

وبالإضافة إلى ذلك، وأيا كانت الحجج التي يمكن الدفع بها في اختيار نسب التحيين، فإن هذه النسب تظل دوما محل خلاف. ورغم أن تسوية التغيرات على فترة تمتد 5 سنوات (انظر الملاحق المنهجية) يتيح تفادي تقلبات المدى القصير ويمثل بذلك الخيار الأنسب لدراسة الاستدامة على المديين المتوسط والبعيد، فإنه يجعل من الصعب أحيانا تفسير النتائج.

أبرز التعديلات والتحسينات المنهجية التي جاء بها هذا التقرير

يشكل تطبيق منهجية تقييم الثروة الإجمالية في المغرب فرصة لمواءمتها مع خصائص البلد وواقعه ومراعاة المعارف التي طورتها وراكمتها المؤسسات الوطنية المعنية. وقد أتاح أيضا فرصة لإدخال بعض التعديلات المنهجية في المقاربة.

ويتناول أحد أبرز المستجدات في هذا التقرير حساب الثروة الإجمالية. والواقع أن البنك الدولي، في مختلف تقاريره، يحسب الثروة استنادا إلى تحديث الاستهلاك النهائي الوطني ويطرح منه الادخار الصافي المعدل عندما يكون هذا الأخير سلبيا. وسيعدل البنك الدولي هذه الطريقة في الطبعات المقبلة من تقريره عن ثروات الأمم، بحيث يخصم من الاستهلاك النهائي نفقات التعليم. وتشكل هذه النفقات في واقع الحال استثمارا في الرأسمال البشري وليس استهلاكا نهائيا. وفي هذا التقييم، أُدخل هذا التعديل بالتنسيق مع البنك الدولي.

ومن التحسينات الأخرى في هذا التقرير توسيع نطاق التقييم ليشمل الموارد السمكية. فالمغرب بلد يتميز بواجهتين بحريتين تمتدان على مسافة تزيد عن 3500 كلم في المجموع وتزودانه بموارد هامة. ولذلك من الطبيعي أخذ هذه الخاصية بعين الاعتبار. وقد أعد خبراء من البنك الدولي في هذا السياق منهجية بالتنسيق مع وزارة الفلاحة والصيد البحري والمعهد الوطني للبحث في الصيد البحري. وتم بحث إمكانيات أخرى لتوسيع نطاق التقييم، لكنها

لم تطبق نظرا إلى غياب سجل للمعطيات. وفي غياب أرقام شاملة عن مكونات الرأسمال غير المادي، أنجز تحليل لمستويات نموها ومحدداتها استنادا إلى بعض المؤشرات ذات الصلة التي تتوفر معطيات بشأنها خلال الفترة قيد الدراسة.

وعلى مستوى تقييم مختلف مكونات الثروة، استُخدمت أسعار الإنتاج على المستوى الوطني. وتقل غالبا هذه الأسعار التي تعكس بصورة أفضل قيمة الثروة عن الأسعار التي يستخدمها البنك الدولي. فقد استخدم البنك الدولي أساساً قيمة الوحدة لدى التصدير التي تكون عموما أعلى من أسعار الإنتاج. ويستبعد هذا الاختيار أو يقلص الهوامش الوسيطة المحتملة التي لا تعكس قيمة الثروة. ويؤدي عموما إلى مراجعة قيمة الثروة نحو الانخفاض.

وتستند مختلف الحسابات في جميع الحالات تقريبا إلى معطيات وطنية غالبا ما تكون مطابقة لمعطيات القواعد الدولية التي يستخدمها البنك الدولي. وقد تسجل أحيانا فوارق ناجمة عن عمليات التوحيد التي تقوم بها المؤسسات الدولية لأغراض المقارنة الدولية أو بسبب أخطاء في عملية نقل المعطيات من المنتجين المحليين إلى المؤسسات الدولية. وهذه هي الحال مثلا بالنسبة لمساحة المناطق المحمية.

وبالمثل، ولحساب مختلف المؤشرات حسب الفرد، روعيت نتائج إحصاء السكان لعام 2014. وبوشر تقييم عدد السكان للسنوات من 1999 إلى 2013 استنادا إلى معطيات مختلف الاحصاءات منذ عام 1982 حتى عام 2014 باستخدام طرق الاستكمال المعتادة. ويرتقب نشر أحدث التوقعات الديمغرافية الرسمية مستقبلا ويتوقع أن تكون الاختلافات بين متغير وآخر ضئيلة.

وفيما يتعلق بوحدة قياس الثروة، يستخدم البنك الدولي في مختلف تقاريره الدولار الثابت في سنة مرجعية (2005 بالنسبة إلى تقريره لعام 2011). ولهذه الغاية، يقوم بتحديث أو توقع جميع القيم بنفس معامل امتصاص التضخم أي الناتج الداخلي الإجمالي. ويمكن تبرير هذا الاختيار لأنه من الصعب تطبيق معاملات امتصاص التضخم المعتمدة في كل مكون وكل بلد. وفي حالة هذا التقرير، ترد النتائج بالأسعار الجارية وبالدرهم في عام 2007. ومما يملي اختيار عام 2007 كونه العام الذي اعتمد كسنة مرجعية جديدة للحسابات الوطنية. وفيما يتعلق بمعاملات امتصاص التضخم المستخدمة، يعتمد المعامل الأنسب في كل مكون. ويتم بذلك استخدام معامل امتصاص التضخم المتعلق بالاستهلاك في الثروة الإجمالية، ومعامل امتصاص التضخم المتعلق بالصناعات الاستخراجية في الثروتين المعدنية والطاقية، ومعامل امتصاص التضخم المتعلق بقطاع الفلاحة والغابات والخدمات الملحقة والصيد البحري في تثمين الأراضي المزروعة والرعوية، والمناطق المحمية، والغابات وموارد الصيد البحري، ويستخدم معامل امتصاص التضخم المتعلق بالاستثمار في الرأسمال المنتج وأخيرا يستخدم معامل امتصاص التضخم المتعلق بالواردات في الموجودات الخارجية الصافية. ومرد هذا الاختيار الأخير أنه يمكن، من خلال منظور الثروة في هذا التقرير، امتصاص تضخم الموجودات الخارجية بنفس الطريقة المتبعة في السلع والخدمات التي تتيح شراءها هذه الموجودات.

وفيما يتعلق بالفرضيات وبعض المحددات المعتمدة مثل نسب المداخيل أو التكاليف، تم تحديد الاختيارات بالتشاور مع المؤسسات الوطنية المعنية. وفي غياب بدائل خاصة بالسياق الوطني، تم اعتماد فرضيات البنك الدولي لكن مع إجراء تحاليل لدرجة التأثر من أجل تقييم تأثير هذه الاختيارات.

وأخيرا، تجدر الإشارة إلى أن جميع المقارنات الدولية تجرى استنادا إلى معطيات البنك الدولي، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمغرب، حرصا على إتاحة إمكانية مقارنة الأرقام.

الجزء 2

الادخار الصافي المعدل والثروة الإجمالية

بنك المغرب

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵙⵎⵓⵔⵙ ⴰ ⵜⵓⴷⵓⵜ ⴰ ⵜⵉⵏⵓⵖ
Conseil Economique, Social et Environnemental

2. الادخار الصافي المعدل والثروة الإجمالية

تتمثل المقاربة المعتمدة في هذا التقرير في تقدير الثروة الإجمالية لبلد معين من خلال القيمة الحينة لاستهلاكه المستقبلي خلال 25 سنة القادمة. ومن أجل تطبيق هذه المقاربة، تم استخدام معطيات الحسابات الوطنية التي تظهر نفقات الاستهلاك النهائي الوطني. وفي حالة المغرب خلال الفترة 2013-1999، يتكون هذا الاستهلاك في 76% منه في المتوسط من نفقات الأسر فيما يشكل الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية النسبة المتبقية.

تطور الاستهلاك الوطني

في الفترة بين 1999 و2013، سجل الناتج الداخلي الإجمالي للمغرب نموا سنويا بلغ في المتوسط 4,6%، وهي وتيرة تفوق بكثير المتوسط المسجل خلال عقد التسعينيات. وقد واكب هذا التسارع في نسبة النمو تقلص ملموس في معدل التقلب وانعكس ذلك على تطور الاستهلاك النهائي الوطني، الذي مثل 79,7% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2013، أو ما يعادل 718,4 مليار درهم بالأسعار الجارية. واستأثرت الأسر بنسبة 74,6% من هذه النفقات والإدارات العمومية بنسبة 24,8% منها. وكنسبة مئوية إلى السكان، يصل معدل الاستهلاك النهائي للفرد إلى 21.542 درهم، وهو المستوى الذي ارتفع بأكثر من الضعف منذ سنة 1999.

الاستهلاك النهائي الوطني بملايير الدراهم في سنة 2007

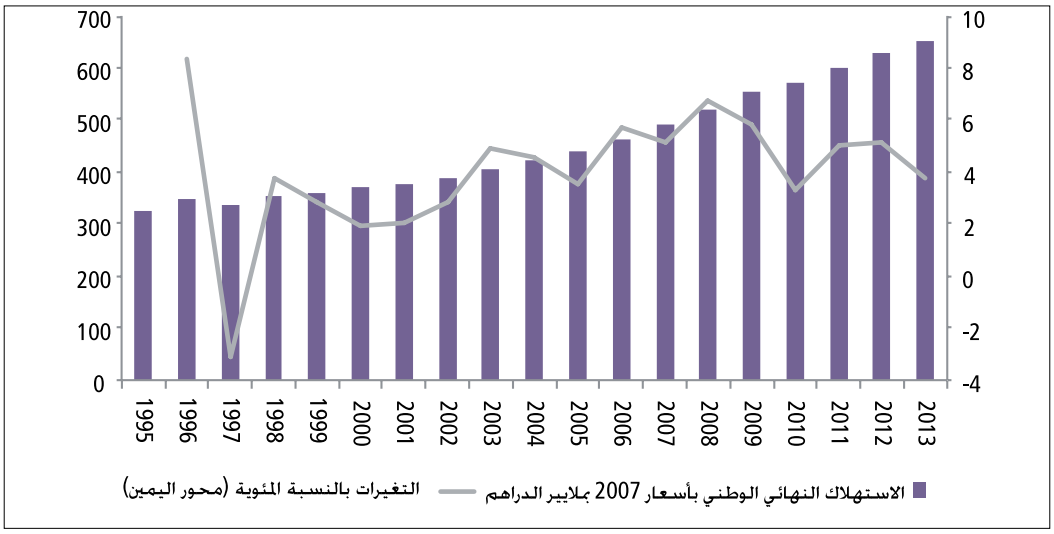

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

ومن حيث الحجم، سجل الاستهلاك الوطني تحسنا سنويا بنسبة 4,3%، وهي وتيرة تفوق بشكل كبير نسبة 2,4% المسجلة خلال عقد التسعينيات. وحسب الفرد، ارتفع الاستهلاك بنسبة 3% كمتوسط سنوي ما بين 1999

و2013 مقابل 1,1% خلال العقد السابق، مع ملاحظة تقلص ملموس لمعدل التقلب. ويتطابق هذا التحسن مع الارتفاع المسجل لنفقات الأسر في استقصاءات الاقتصاد الجزئي وانخفاض نسبة الفقر. ورغم كون سكان الحواضر هم الأكثر استفادة من هذا التحسن مقارنة بساكنة العالم القروي، إلا أن المعطيات التي أفرزتها استقصاءات سنة 2001 حول الاستهلاك ونفقات الأسر وسنة 2007 حول مستوى المعيشة تشير إلى تراجع هذه التفاوتات، حيث أصبح سكان المدن يستهلكون في المتوسط 1,8 مرة أكثر من نظرائهم في القرى سنة 2007 مقابل 2 مرات سنة 2001.

نمو الاستهلاك الوطني حسب الفرد بأسعار 2007 (بالنسبة المئوية)

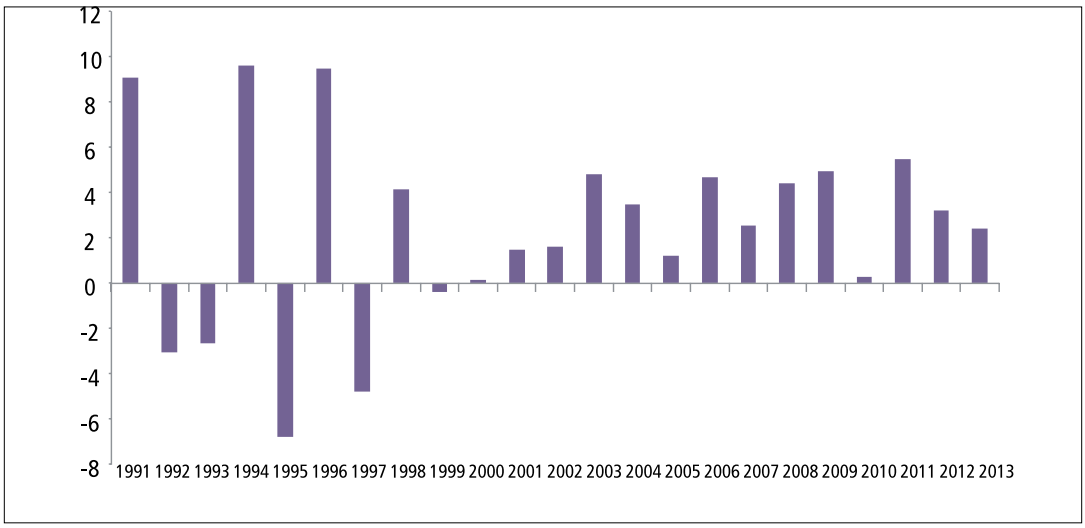

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

تطور الادخار الصافي المعدل

تتجلى إحدى المساهمات الهامة التي تميز مقاربة البنك الدولي في أخذها بعين الاعتبار بعد التنمية المستدامة. وكما تمت الإشارة إلى ذلك سلفا، تتم الإحاطة بهذا الجانب عن طريق الادخار الصافي المعدل، الذي يعرف على أنه يتكون من الادخار الوطني الإجمالي تضاف إليه نفقات التعليم وتطرح منه الموارد الطبيعية المستنفذة، ومخزون الرأسمال المادي الثابت وأضرار انبعاثات ثاني أكسيد الكاربون (المنهجية بالتفصيل واردة في الملحق).

ويوفر الادخار الصافي المعدل معلومات حول مدى استدامة سياسة استثمار وتدبير الموارد. وإذا كان التشكيل الإجمالي للرأسمال الثابت المنتج هو وحده المقيد كاستثمار في الحسابات الوطنية، وبالتالي كزيادة في قيمة الأصول المتاحة للوطن، إلا أنه عند احتساب الادخار الصافي المعدل، فإن المجال يمتد ليشمل الرأسمال الطبيعي والبشري. إن استنفاذ الموارد غير المتجددة يؤدي إلى تقليص قيمة مخزون الرأسمال ويشكل تخفيضا للاستثمار يؤثر على

الانتاجية وعلى الرفاه المستقبلي. بالمقابل، فإن الإنفاق على التعليم يزيد من قيمة الرأسمال البشري وبالتالي الثروة المستقبلية. وبخلاف مخزون الثروة الذي لا يتغير على العموم إلا بشكل طفيف من سنة لأخرى، فإن الادخار الصافي المعدل هو تدفق سنوي يمكن أن يعرف تغيرات سريعة وبالتالي أن يقدم إشارات مبكرة عن توجه السياسة العمومية.

وتشير معطيات الحسابات الوطنية إلى أن نسبة الادخار الوطني الخام أخذت منحا تصاعديا منذ سنة 1999 حيث انتقلت من 25,5% إلى 34,1% كأعلى نسبة سنة 2008. ومنذ تلك السنة التي تزامنت مع بداية الأزمة المالية والاقتصادية الدولية، بدأ منحاها في التراجع ليصل إلى 27% في 2013. وتنبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أنه لولا صمود تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج التي تساهم بواقع 8 نقاط في هذا المعدل، لكان الانخفاض أقوى نسبيا.

من ناحية أخرى، ورغم كون هذه النسبة تبدو مرتفعة مقارنة على الخصوص بالبلدان المنتمية إلى فئة الدخل دون المتوسط (بلغت نسبة الادخار الخام 27,7% في المتوسط ما بين 1999 و2013)، إلا أنها تظل غير كافية لتغطية نفقات الاستثمار، حيث لا يزال بلدنا يسجل نسبة استثمار مرتفعة تتجاوز 30% منذ عدة سنوات مما ينعكس على حاجة الاقتصاد المستمرة للتمويل.

معدل الادخار الخام (بالنسبة المئوية من الناتج الوطني الإجمالي)

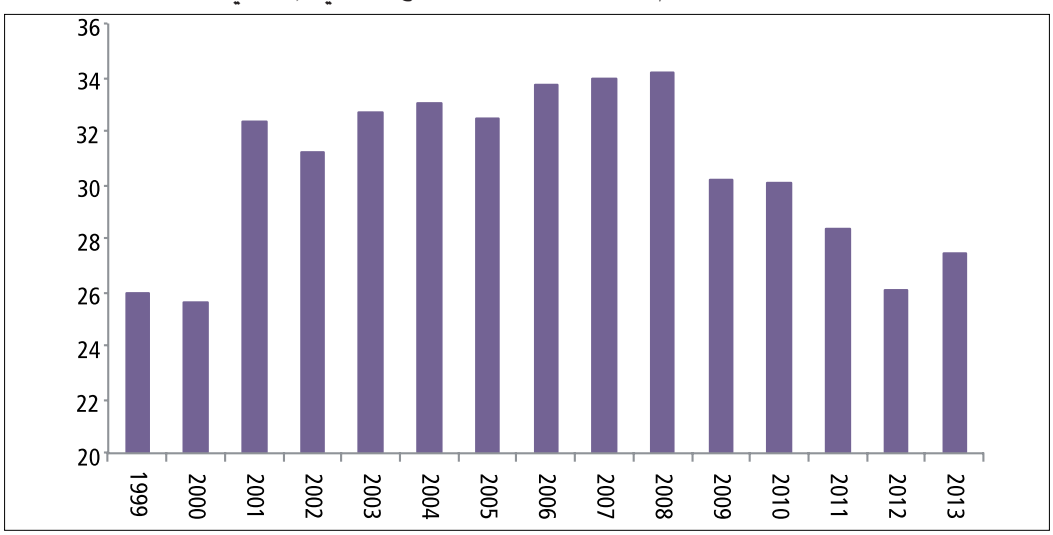

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

الخلاصة الأولى المنبثقة عن احتساب الادخار الصافي المعدل بالنسبة للمغرب تظهر أن مستواه يظل مرتفعا. وعلى سبيل المقارنة، تشير معطيات البنك الدولي إلى أنه خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2012، كان 25 بلدا يتوفرون، كمتوسط خلال الفترة، على ادخار صافي معدل سلبي. وهذه النتيجة طبيعية بحكم أن المغرب لا

يتمتع بموارد قد يؤدي نضوبها إلى تقليص ادخاره الصافي المعدل وأن مستوى الإنفاق على التعليم مرتفع نسبيا. ومن بين البلدان 182 الذين تغطيهم بيانات اليونسكو حول هذا المتغير، يحتل المغرب المرتبة 45 من حيث نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج الداخلي الإجمالي. ويتقدم بذلك على العديد من البلدان المتقدمة المعروفة بجودة نظامها التعليمي مثل سنغافورة، وسويسرا أو حتى كندا. غير أن هذا المستوى المرتفع لا ينعكس للأسف على مستوى أداء المنظومة التعليمية، مما يطرح عدة تساؤلات حول فعالية ومردودية هذه النفقات.

ويشير تحليل تطور نسبة الادخار الوطني المعدل خلال هذه الفترة إلى أنه عرف توجها نحو الارتفاع من سنة 1999 إلى غاية 2006 حيث بلغ 24,1%. ومنذ ذلك الحين، أدى ارتفاع أسعار الفوسفاط إلى ارتفاع قيمة هذا المورد وبالتالي الكميات المستنزفة أيضا. وبالتالي سجل الادخار الوطني المعدل انخفاضا ليصل إلى 14,8% من الناتج الوطني الإجمالي سنة 2013.

الادخار الصافي المعدل (بالنسبة المئوية من الناتج الوطني الإجمالي)

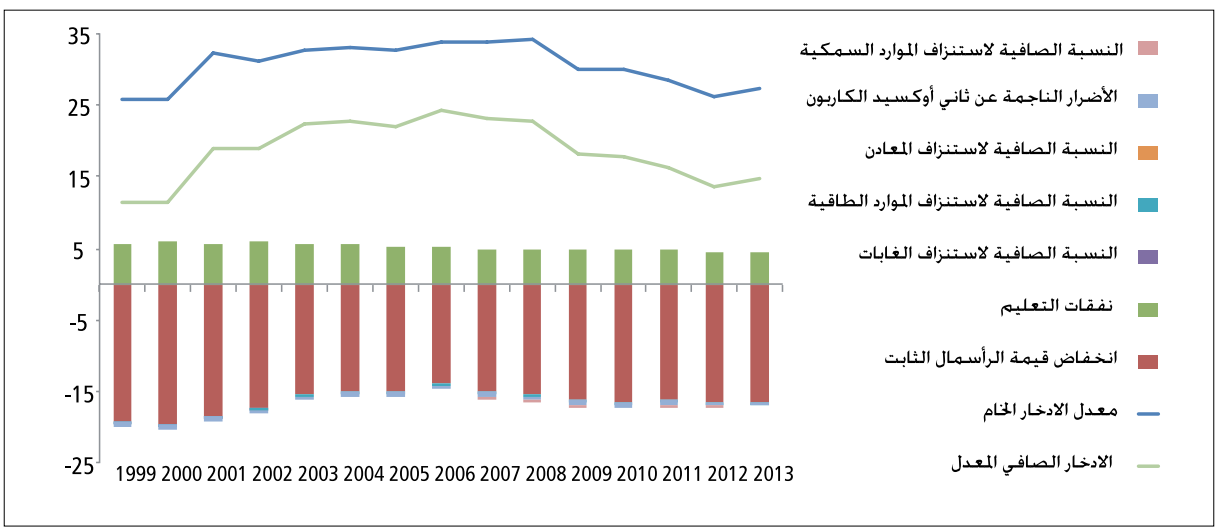

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط، والبنك الدولي، وحسابات اللجنة التقنية

وختاما، فإن القيمة الإيجابية بشكل كبير للادخار الوطني المعدل تشير إلى أن مسار الاستهلاك بالنسبة لبلدنا يظل قابلا للاستدامة. ونتيجة لذلك، ومن أجل حساب الثروة الإجمالية، سيتم إعداد توقعات للاستهلاك ناقص نفقات التعليم في أفق 25 سنة دون تعديل نحو الانخفاض.

وتجدر الإشارة إلى أنه ينبغي التعامل بحذر مع هذا المستوى المرتفع نسبيا للادخار الوطني المعدل. وفي الحقيقة، فإن مفهوم الاستدامة لدى البنك الدولي مفهوم ضعيف لا يركز إلا على القيمة الكلية لمجموع الاستنفاد. وهو بذلك

ليس ذا معنى إلا في حالة كانت الموارد قابلة للاستبدال بحيث أن نضوب أحدها يمكن تعويضه باستخدام مورد آخر. بطبيعة الحال، فهذا لا ينطبق على الثروات الطبيعية، حيث أن نضوب إحدى هذه الموارد قد يكون لها تداعيات سلبية على الموارد الأخرى.

تطور الثروة الإجمالية في المغرب

في سنة 2013، بلغت الثروة الإجمالية للمغرب بالأسعار الجارية 12833 مليار درهم مقابل 5904 مليار درهم سنة 1999، مسجلة بذلك تزايدا بأكثر من الضعف في ظرف 15 سنة.

تطور الثروة الإجمالية للمغرب: 1999-2013

السنة	الثروة الإجمالية بملايير الدراهم	
	بالأسعار الجارية	بأسعار سنة 2007
1999	5 904	6 720
2000	6 114	6 891
2001	6 237	6 983
2002	6 494	7 157
2003	6 707	7 358
2004	7 036	7 590
2005	7 495	7 861
2006	8 002	8 202
2007	8 601	8 601
2008	9 345	9 055
2009	9 953	9 556
2010	10 619	10 069
2011	11 350	10 598
2012	12 049	11 157
2013	12 833	11 680

وبالأسعار الثابتة لسنة 2007، ارتفعت الثروة الإجمالية للمغرب في الفترة المشمولة بالدراسة من 6720 مليار درهم إلى 11680 مليار، أي بزيادة قدرها 73,8% خلال هذه الفترة أو بمعدل زيادة سنوية بنسبة 4%. وارتفع نصيب الفرد من الثروة بنسبة 2,7% سنويا خلال نفس الفترة.

وعلى الرغم من استمرار نمو الثروة الإجمالية خلال هذه الفترة، يمكن تمييز ثلاث مراحل مختلفة من خلال تحليل وتيرة تطورها. ففي الفترة من 1999 إلى 2001، نمت الثروة بمعدل سنوي لم يتجاوز في المتوسط 1,9%. ويفسر هذا البطء بالأساس بالعديد من الصدمات التي تعرض لها نمو الناتج الداخلي الإجمالي في الفترة الممتدة[1]

1 يستند حساب الثروة في سنة معينة على متوسط مؤخر بخمس سنوات للاستهلاك الوطني بعد خصم نفقات التعليم. فعلى سبيل المثال، تُحسب الثروة في سنة 1999 على أساس الاستهلاك الوطني للسنوات 1995-1999 (انظر الملحق المنهجي).

من 1995 إلى 2000 والتي أثرت سلبا على الاستهلاك الوطني. وعلى وجه الخصوص، بلغ نمو الناتج الداخلي الإجمالي 5,4-% في سنة 1995 و1,6-% في سنة 1997 ثم انتعش في سنة 1998 وتباطأ فيما بعد إلى 1,1% في 1999 وإلى 1,9% في عام 2000.

وخلال المرحلة الثانية التي امتدت لثمان سنوات، شهد نمو الثروة تسارعا مطردا من 2,5% في عام 2002 إلى 5,5% في عام 2009، وهو ما يعكس نموا سنويا بلغ في المتوسط 4,8% بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي و4,9% في الاستهلاك الوطني.

واعتباراً من سنة 2010، ظلت وتيرة النمو مرتفعة لكن مستقرة إلى حد ما، بنسبة 5,1% في المتوسط و4,7% في عام 2013. وقد انعكس تباطؤ النمو، لاسيما غير الفلاحي خاصة بسبب ضعف النشاط الاقتصادي في منطقة الأورو، على الاستهلاك الوطني الذي تراجع نموه إلى 3,8% في عام 2013.

تطور الثروة الإجمالية

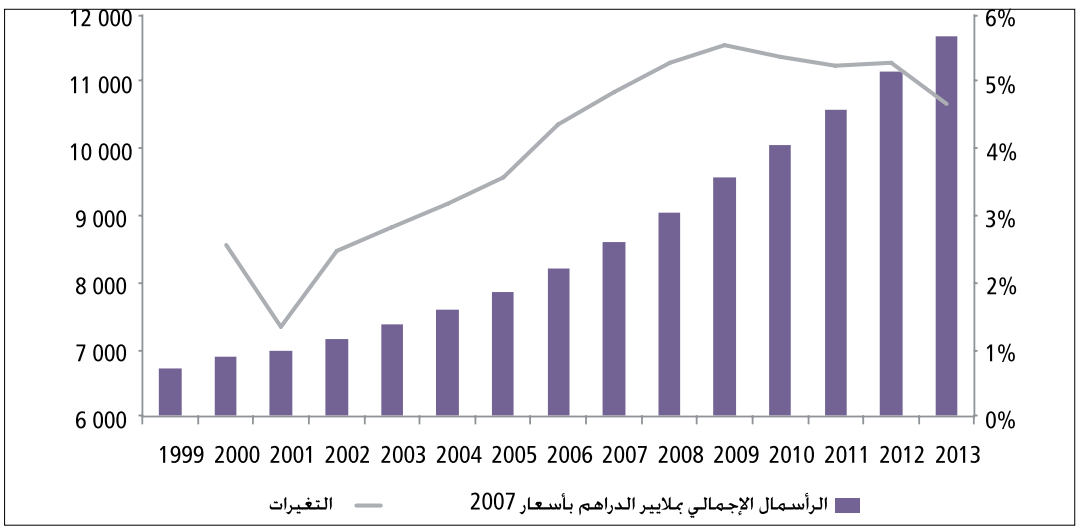

وتظهر هذه التطورات أن في حالة بلد مثل المغرب، يظل خلق الثروة ومراكمتها متوقفين على تسارع النمو الذي لا يتأتى إلا من خلال سياسات عمومية ناجعة كفيلة بتعبئة إمكانات البلد بما يخدم تنميته.

ومن أجل تقدير نمو الثروة في المغرب مقارنة مع البلدان الأخرى، أُجريت مقارنة استنادا إلى معطيات البنك الدولي للسنتين 1995 و2005. ومن أصل 124 بلدا تتوفر معطيات عنها في هاتين السنتين، يتموقع المغرب في المرتبة السبعين من حيث النمو بمتوسط نمو سنوي يصل إلى 3% في تلك الفترة. ومن البلدان التي تقدمته، يمكن ذكر الصين التي جاءت في المرتبة الأولى، والأردن وتونس أيضا. وبالمقابل، فقد تجاوز بلدانا مثل البرتغال التي سجلت نسبة نمو بلغت في المتوسط 2,4% أو الجزائر التي تقلص رأسمالها بنسبة 0,2% سنويا على مدى الفترة ذاتها.

متوسط نسبة النمو السنوية للثروة الإجمالية بين 1995 و2005 (بالنسبة المئوية)				
	الرأسمال غير المادي	الرأسمال المنتَج	الرأسمال الطبيعي	الثروة الإجمالية
الصين	**8,3**	**10,0**	**3,7**	**7,8**
الأردن	7,8	2,1	2,2	6,3
كوريا الجنوبية	16,2	5,4	0,0	5,3
تونس	5,2	3,7	5,0	5,0
مصر	3,9	2,1	5,4	4,2
شيلي	2,0	6,0	6,7	3,3
المغرب	2,6	4,0	2,7	3,0
البرتغال	2,9	2,6	-2,8	2,4
فنزويلا	-1,9	1,5	1,6	0,5
الجزائر	-17,5	1,1	8,3	-0,2

المصدر: البنك الدولي

وكما جاء توضيحه في الفصل الأول من هذا التقرير، فإن الناتج الداخلي الإجمالي هو مجموع القيم المضافة التي يولدها النشاط الاقتصادي في فترة معينة. وتؤشر نسبته إلى الرأسمال الإجمالي، إلى حد ما، على المردود الخام لهذا الرأسمال وعلى مستوى استخدامه. ويمكن قياس هذه المردودية من خلال نسبة الناتج الداخلي الإجمالي بأسعار عام 2007 إلى قيمة الرأسمال المعبر عنها بنفس الوحدة. وقد سجلت هذه الأخيرة نسبة 7,3% في المتوسط بين عامي 1999 و2013.

نسبة الناتج الداخلي الإجمالي إلى الرأسمال الإجمالي

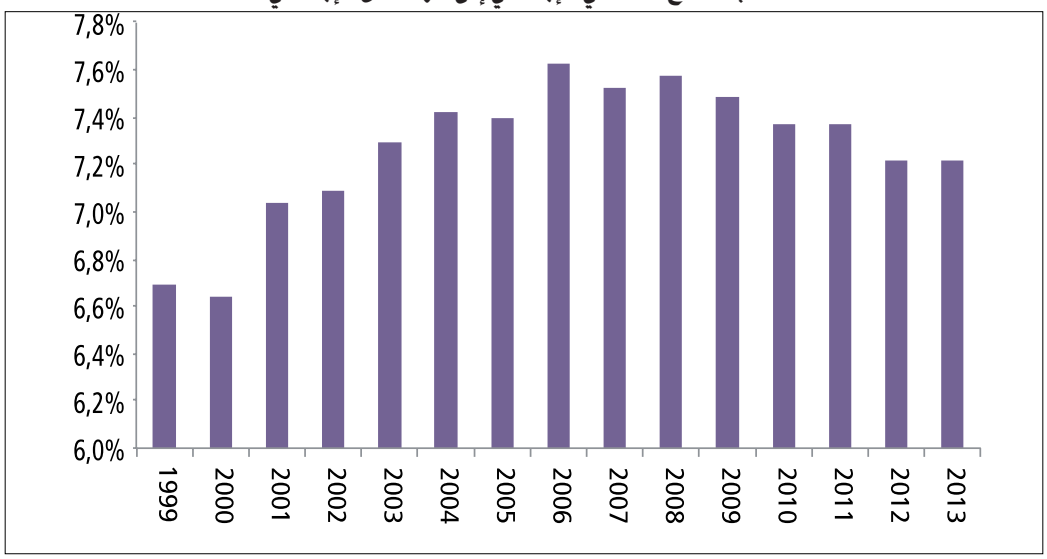

وبإجراء مقارنة دولية استناداً إلى معطيات البنك الدولي في عام 2005، يتبين أن مستوى هذه النسبة في المغرب يقل عموما عن المعدل العالمي. بيد أنه ينبغي توخي الحذر لدى تفسير هذا المؤشر. فصحيح أنه يمكن أن يعكس المردود

الخام للرأسمال، لكن لا يمكن مقارنته بين بلدين إلا إذا كانت لهما نفس مكونات الرأسمال. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يعكس ارتفاع مستوى هذه المردودية إفراطا في الاستغلال على المدى القصير على حساب المردودية المستقبلية. وينطبق هذا الأمر على وجه الخصوص على البلدان التي لديها رأسمال تهيمن عليه الموارد الطبيعية. ويمكن أن يعزى المستوى المنخفض للمردودية، كما الحال في المغرب، أيضا إلى بعض الحيوية في مجال الاستثمارات من أجل تهيئة الظروف المواتية للنمو في المستقبل.

نسبة الناتج الداخلي الإجمالي إلى الثروة الإجمالية

	الناتج الداخلي الإجمالي	الثروة الإجمالية	الناتج الداخلي الإجمالي/ الثروة الإجمالية
	(بملايير الدولارات الأمريكية لعام 2005)		
شيلي	124	1 660	%7,5
الصين	2 257	25 091	%9,0
الجزائر	103	994	%10,4
الأردن	13	278	%4,5
تونس	32	475	%6,8
تركيا	483	8 275	%5,8
كوريا	898	11 986	%7,5
أنغولا	28	220	%12,8
المغرب	60	955	%6,2

المصادر: المصدر: البنك الدولي: مؤشرات التنمية العالمية بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي وتقرير "the Changing Wealth of Nations, 2011" بالنسبة للرأسمال الإجمالي

درجة تأثر تقدير الثروة الإجمالية بمعدل التحيين وأفق التحيين

في حساب الثروة، يفترض أن الاستهلاك، دون احتساب نفقات التعليم، سيواصل تسجيل معدل ثابت لا يختلف عن مستوياته المسجلة تاريخيا، وبعدها يتم تحديث تدفقه على مدى السنوات 25 المقبلة وفق هذا المعدل الثابت مع إضافة المعدل الصرف لتفضيل الحاضر. ويمثل هذا الأخير نسبة تحديث الرفاه المستقبلي. وفي الأدبيات الاقتصادية، من الشائع اعتماد نسبة سنوية تتراوح بين 1% و2% في أفق جيل واحد. ويرى البعض أنه ينبغي أن تساوي هذه النسبة صفرا. وقد اختار البنك الدولي في مختلف تقاريره تطبيق نسبة 1,5%. واعتُمدت في هذا التقرير نفس هذه النسبة، سيراً على نهج البلدان الأخرى. ويعرض هذا القسم من التقرير تأثير هذا الخيار على الثروة الاجمالية.

ويظهر الرسم البياني أدناه تطور الثروة بحسب مختلف السيناريوهات. فكلما ضَعُفت هذه النسبة، زادت الثروة، ويعكس فارق 0,5 نقطة في هذه النسبة فرقا في الاتجاه المعاكس يناهز 5,8% من الثروة. ويقابل فارق نقطة واحدة تأثير في حدود 11,1%. غير أنه ينبغي التأكيد على أن هذا الخيار لا يؤثر على وتيرة نمو الثروة.

درجة تأثر تقدير الثروة بمعدل تفضيل الحاضر

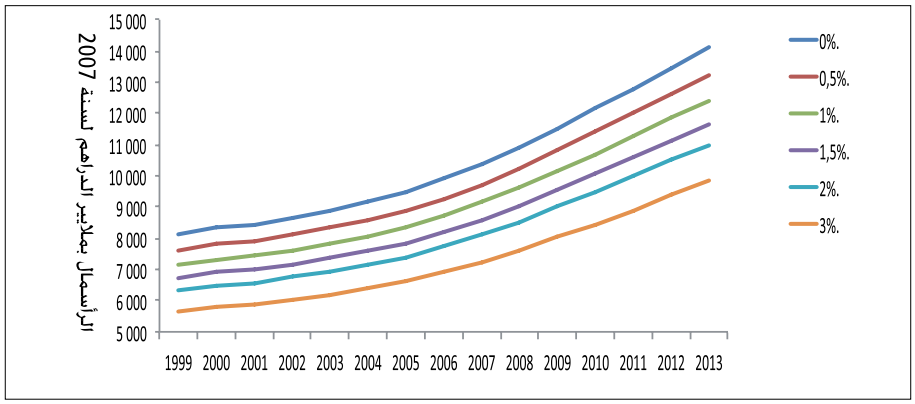

وتُعتمد فرضية أخرى هامة في حساب الرأسمال الإجمالي، هي أفق التحيين. وفي تقارير البنك الدولي، حُدد هذا الأفق في 25 عاما، أي زهاء فترة جيل واحد. ويقدم الرسم البياني التالي تطور الثروة في مختلف آفاق التحيين. ومقارنة بأفق 25 سنة المعتمد، تزيد الثروة بنسبة 15,9% في أفق 30 عاماً، وبنسبة 68,9% عند مضاعفة الأفق إلى 50 عاما وبنسبة 149,2% في أفق قرن. وبالمثل، لا يؤثر اختيار هذا المحدّد على وتيرة نمو الثروة.

درجة تأثر تقدير الثروة بأفق التحيين

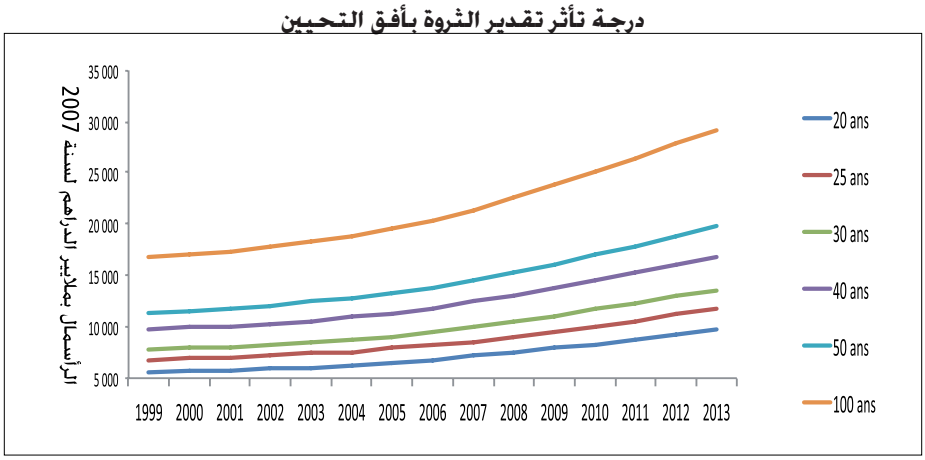

بنية الثروة

يظهر تحليل بنية الثروة الإجمالية أن الرأسمال غير المادي شكل المكون الرئيسي بحصة 71,8% في المتوسط بين عامي 1999 و2013. ويمثل الرأسمال المنتج، الذي يتألف أساسا من البنى التحتية والمعدات والأراضي الحضرية، نسبة 24,1% بينما تساهم الثروات الطبيعية بما يصل إلى 7,3%. وفيما يتعلق بالموجودات الخارجية، تظهر الوضعية الخارجية الصافية بالمغرب رصيدا سلبيا، حيث تزداد الخصوم لكن وزنها في الثروة يظل مستقرا على مدى الفترة قيد الدراسة.

تطور الثروة الإجمالية ومكوناتها بالأسعار الثابتة

	1999		2013	
	القيمة	الحصة بالنسبة المئوية	القيمة	الحصة بالنسبة المئوية
الرأسمال غير المادي	5 219	77,7	7 984	68,4
الرأسمال المنتَج	1 352	20,1	3 193	27,3
الرأسمال الطبيعي	405	6,0	981	8,4
الموجودات الخارجية الصافية	(256)	-3,8	(478)	-4,1
الرأسمال الإجمالي	6 720	100	11 680	100

وتتطابق هذه النتائج مع الملاحظات العامة في دراسات البنك الدولي التي تظهر أن الرأسمال غير المادي هو المكون الرئيسي لثروة الأمم. غير أن مستوى هذا المكون في المغرب مرتفع نسبيا مقارنة بفئة البلدان ذات الدخل المتوسط التي ينتمي إليها. وتشبه بنية الثروة الوطنية إلى حد كبير بنية الثروة في البلدان ذات الدخل المرتفع. وهذا أمر متوقع، لأن المغرب لا يملك ثروة طبيعية وفيرة. ويكون تأثير الثروة الطبيعية مرتفع نسبيا في البلدان ذات الدخل المنخفض أو في بعض الدول الغنية بالموارد الطبيعية التي لم تتطور لديها مكونات الرأسمال الأخرى.

بنية الرأسمال بحسب فئات البلدان في 2005

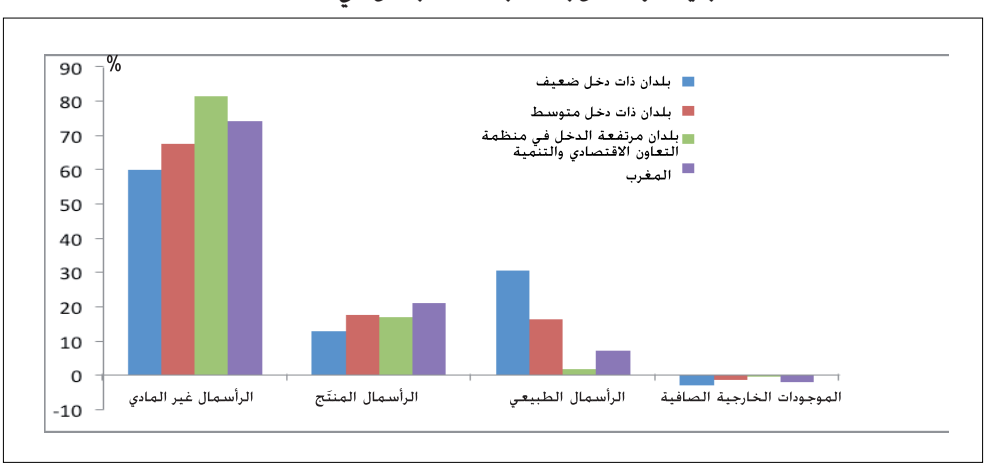

وخلال الفترة بين عامي 1999 و2013، اتسم تطور بنية رأسمال المغرب بزيادة كبيرة نسبيا في حصة رأس المال المنتَج. إذ انتقلت هذه الحصة من 20,1% إلى 27,3%، أي ما مثل زيادة سنوية بنسبة 6,3% في مخزون رأس المال هذا. وتعكس هذه النتيجة الجهود الكبيرة التي بُذلت في الاستثمار في البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير قطاعي السياحة والعقار. وتحسنت حصة الثروة الطبيعية من 6% إلى 8,4%. مستفيدة أساساً من ارتفاع قيمة ثروة الفوسفاط، التي نمت بنسبة 19,2% في المعدل السنوي نتيجة الارتفاع الهام في

أسعاره لاسيما في عام 2008. وانعكست هذه التطورات على الرأسمال غير المادي، الذي انخفضت حصته من 77,7% في عام 1999 إلى 68,4% في عام 2013.

ويعكس هذا التطور بوجه خاص ديناميات النمو التي تختلف من مكون إلى آخر، وبالتالي تباين مستويات المساهمة في الزيادة الملحوظة في الرأسمال العالمي.

المساهمة في نمو الثروة الإجمالية (بالنقط المئوية)

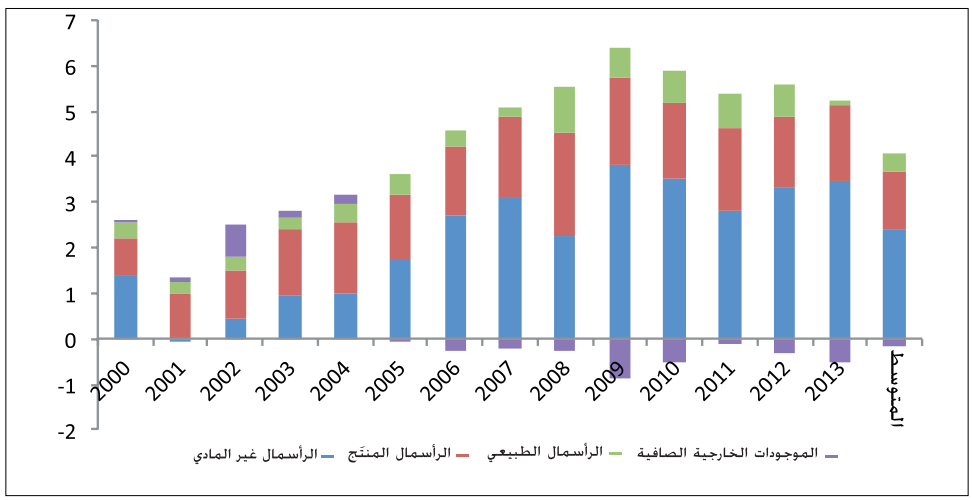

وبذلك فإن نمو الرأسمال الإجمالي بمعدل سنوي وصل 4% طيلة الفترة قيد الدرس يعزى في المقام الأول إلى مساهمة الرأسمال غير المادي، التي بلغت 2.4 نقطة مئوية، متبوعة بمساهمة الرأسمال المنتج التي بلغت 1,3 نقطة، ثم مساهمة الرأسمال الطبيعي بحصة 0,4 نقاط. وكانت مساهمة الموجودات الخارجية الصافية سلبية حيث وصلت إلى 0,2 نقطة. ومن حيث الدينامية، تجدر الإشارة إلى أن الرأسمال الطبيعي يأتي أولا، لكن مساهمة الرأسمال غير المادي هي الأكثر أهمية نظرا إلى وزن هذا الأخير. وقد أثر ارتفاع أسعار الفوسفاط ابتداء من عام 2008 تأثيرا كبيرا على مساهمة الموارد الطبيعية. وارتفعت حصتها من 0,3 نقطة في المعدل بين عامي 2000 و2007 إلى 0,8 نقطة بين عامي 2008 و2012 قبل أن تعود إلى 0,1 في عام 2013[1].

1 انتقل سعر الطن من الفوسفاط من 70,93 دولار في 2007 إلى 345,59 دولار في 2008.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵙⵎⵓⵔⵙ ⴰ ⵙⵍⵓⴷⵙⵙⵍ ⴰ ⵙⵍⵍⵓⴹ

Conseil Economique, Social et Environnemental

الجزء 3
الرأسمال غير المادي، تطوره ومحدداته

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵙⵎⵓⵔⵙ ⴰ ⵙⵍⵓⴷⵙⵙⵍ ⴰ ⵙⵍⵍⵓⴹ

Conseil Economique, Social et Environnemental

3. الرأسمال غير المادي، تطوره ومحدداته

يضم الرأسمال غير المادي في تركيبته جميع الثروات باستثناء الرأسمال المنتج والموارد الطبيعية والموجودات الخارجية الصافية. ويشمل بصفة خاصة الرأسمال البشري، أي اليد العاملة التي تتوفر عليها البلاد وجميع المهارات والمعارف التي راكمتها. ويشمل كذلك الرأسمال الاجتماعي و الرأسمال المؤسساتي اللذين يمكنان من تدبير واستغلال الرأسمال المنتج والموارد الطبيعية على نحو أفضل وتيسير خلق موارد إضافية وزيادة إنتاجية العوامل.

مكونات الرأسمال غير المادي

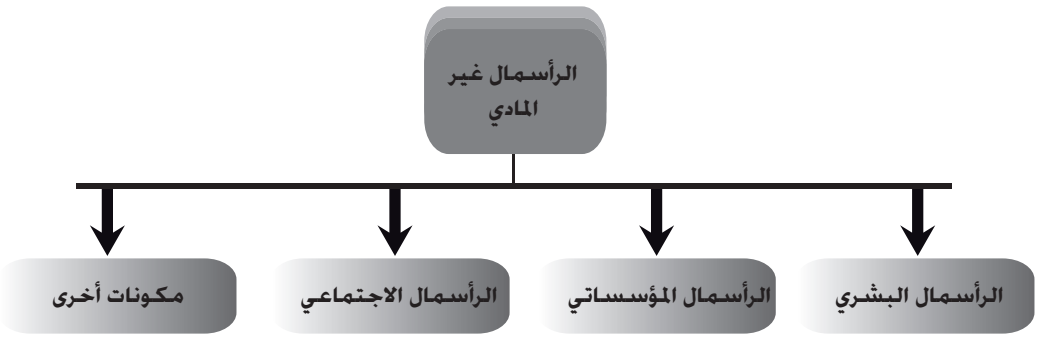

ومن منظور تقني، يظل من الصعب استيعاب الثروة غير المادية وقياسها. فعلى سبيل المثال، لا يمكن تقدير الرأسمال الثقافي والتاريخي بثمن، وإن كان جزء صغير من قيمته النقدية قد ينعكس، من بين أمور أخرى، في عائدات الأسفار التي تدرها زيارة الملايين من السياح الذين يجذبهم هذا الرأسمال.

ولتجاوز هذه الصعوبات، يتم قياس الرأسمال غير المادي بشكل غير مباشر، باعتباره الفرق بين الرأسمال الإجمالي والعناصر الأخرى المحسوبة مباشرة، أي الرأسمال المنتَج والموارد الطبيعية والموجودات الخارجية الصافية.

وتبرز الدراسات التجريبية التي أنجزت على عدد كبير من البلدان أن الرأسمال غير المادي يشكل عاملا مهما في الإنتاج، إذ يساهم بنسبة 18% في الإنتاج الوطني، مقابل 7% بالنسبة للثروة الطبيعية و32% بالنسبة للرأسمال المنتَج. وفي البلدان المتقدمة مثل الدول الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فإنه يشكل العامل الأهم بمساهمة تفوق 50%.

وتصل قيمة الرأسمال غير المادي للمغرب بالأسعار الجارية في سنة 2013 إلى 8845 مليار درهم، مقابل 4515 مليار في عام 1999.

ويشكل هذا الرأسمال المكون الأكبر لثروة المغرب، بحصة تصل في المتوسط إلى 71,6% خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2013. ويبين تحليل تطور هذه الحصة اتجاها تنازليا بعد تزايد حصة الثروة المعدنية، بفعل ارتفاع أسعار الفوسفاط. ونمو الرأسمال المنتَج بفضل ما تم بذله من مجهودات مهمة في مجال الاستثمار في البنية التحتية.

وفي 2013، بلغت قيمة الرأسمال غير المادي بالأسعار الثابتة لسنة 2007 ما مجموعه 7984 مليار درهم، مقابل 5219 مليار في سنة 1999، مسجلة بذلك ارتفاعا بنسبة 53% خلال هذه الفترة أو معدل زيادة سنوي قدره 3,1%. وهي وتيرة أبطأ من وتيرة نمو الرأسمال الإجمالي.

تطور الرأسمال غير المادي (بالدراهم بقيمة 2007)

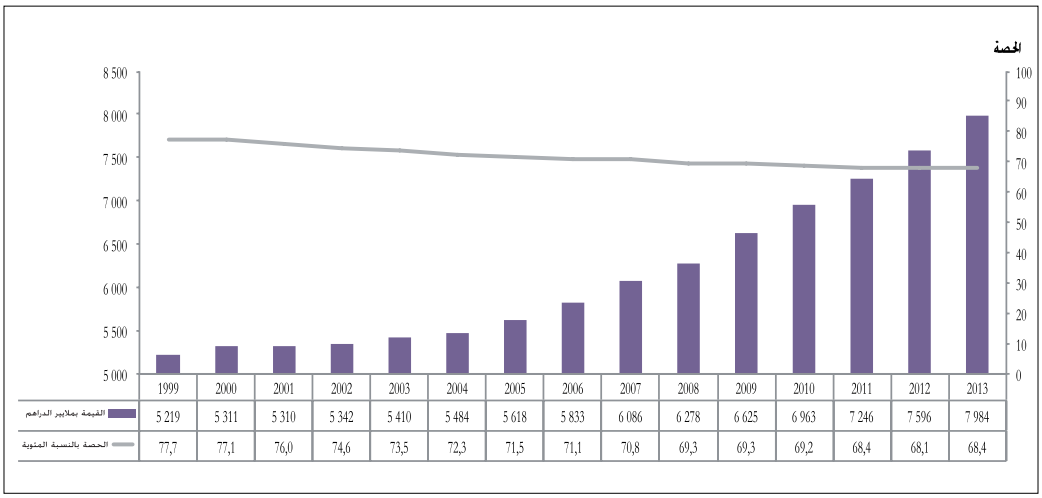

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
القيمة بملايير الدراهم	5 219	5 311	5 310	5 342	5 410	5 484	5 618	5 833	6 086	6 278	6 625	6 963	7 246	7 596	7 984
الحصة بالنسبة المئوية	77,7	77,1	76,0	74,6	73,5	72,3	71,5	71,1	70,8	69,3	69,3	69,2	68,4	68,1	68,4

ويرجح أن تحسن هذا الرأسمال يعكس التقدم الذي تم إحرازه خلال هذه الفترة، عدا التقدم المادي، ولاسيما في مجال التمدرس والتعليم والإصلاحات المؤسساتية والحكامة.

وإن المقاربة التي يعتمدها البنك الدولي لتقييم هذا الرأسمال لا تتيح ربط هذه الجهود بشكل مباشر بما تم تحقيقه من تقدم، بحيث يتم أخذ تأثيرات هذه الجهود بعين الاعتبار بطريقة غير مباشرة من خلال تأثيرها على الإنتاجية والنمو، وبالتالي على الاستهلاك الوطني الذي يشكل أساس حساب الثروة الإجمالية. وتفاعل هذا الرأسمال مع

العناصر المادية للثروة التي يتم تقييمها بصفة مباشرة. غير أنه يمكن تحليل هذه التغيرات في ضوء بعض المؤشرات التي تقيس مستوى تطور هذه المكونات، لاسيما المؤشرات المتعلقة بالرأسمال البشري وجودة الحكامة والعلاقات الاجتماعية.

الرأسمال البشري

الرأسمال البشري مفهوما أوسع من مفهوم اليد العاملة، إذ يشمل بالإضافة إليها كافة المعارف والمهارات المتراكمة. ويمثل المخزون من الطاقات البشرية المنتِجة اقتصاديا. وتعتبر جميع الدراسات الاقتصادية بشأن التنمية الرأسمال البشري[1] عاملا رئيسيا في ثروة الأمم.

ويعرف البنك الدولي الرأسمال البشري بوصفه «خلاصة المعارف والمهارات والخبرات التي يمتلكها السكان والتي تجعلهم منتجين اقتصاديا»[2] . ويشير هذا التعريف أساسا إلى القدرات الفكرية التي تمكن الأفراد من المشاركة في خلق الثروة. ومن جهتها، تعتبر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن الرأسمال البشري يشمل المعارف والمهارات والكفاءات وغيرها من الميزات التي تعزز الرفاه الفردي والاجتماعي والاقتصادي. ويشمل هذا التعريف الأخير التأثيرات الخارجية غير الاقتصادية التي يمكن للاستثمار في الرأسمال البشري أن يحدثها على الرفاه والتماسك الاجتماعي.

وتؤكد اللجنة الأوروبية في استراتيجيتها للنمو والتشغيل بأن التربية والتكوين ضروريان للحفاظ على إمكانات النمو على المدى الطويل وعلى التماسك الاجتماعي في الاتحاد الأوروبي. فجاذبية بلد معين لا تعتمد فقط على رأسماله الطبيعي وبنيته التحتية، ولكن أيضا على جودة رأسماله البشري وقدراته الفكرية والتعليمية.

وقياسا على الرأسمال المادي، يمكن اكتساب الرأسمال البشري على الخصوص من خلال التعليم والحفاظ عليه وتطويره عن طريق التكوين المستمر. إن الساكنة التي لا تستفيد من تعليم كاف تعني أن الموارد تفتقر إلى الكفاءات والمؤهلات المطلوبة للعمل. وتشكل هذه الوضعية عناصر خارجية تؤثر سلبا على النسيج الإنتاجي من جهة، وعلى السياق الاجتماعي حيث تشجع النزعات الإجرامية والسلوكات غير المدنية، من جهة أخرى. ويلخص الشكل الوارد أدناه مختلف أشكال الاستثمار في الرأسمال البشري ومزاياه.

1 في تقريره الصادر في سنة 2006 والمعنون "أين تكمن ثروة الأمم؟". يعرف البنك الدولي الرأسمال البشري بوصفه "مخزون المهارات والمعارف البشرية".
2 معجم مصطلحات البنك الدولي: http://www.worldbank.org/depweb/beyond/beyondfr/glossary.html

أشكال الاستثمار في الرأسمال البشري وإيجابياته

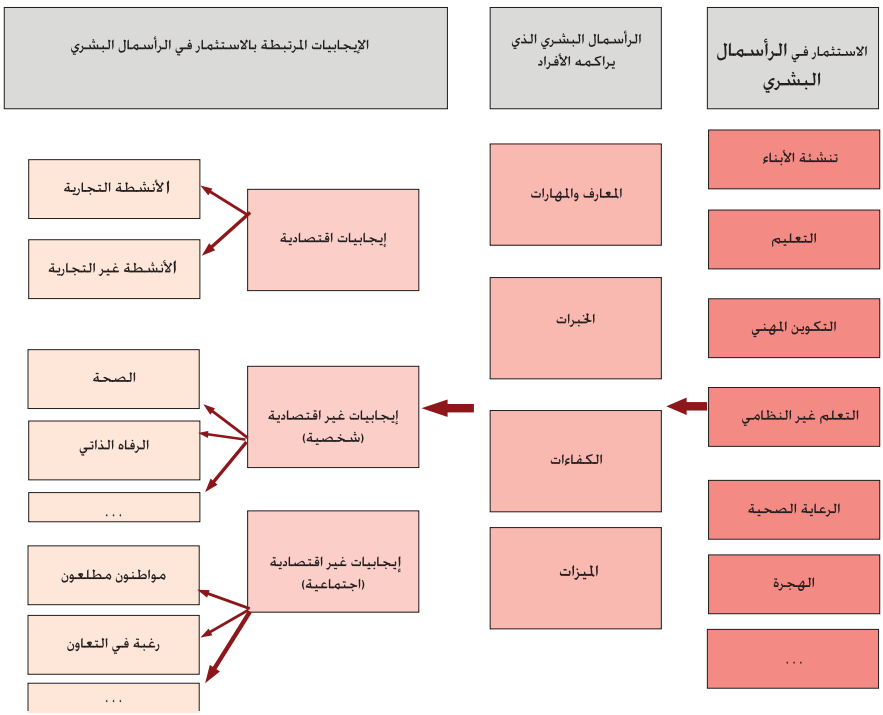

المصدر: جامعة الأمم المتحدة– البرنامج الدولي للأبعاد البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: "تقرير الثروة الشاملة 2014".

يشكل تقييم الرأسمال البشري تحديا كبيرا بالنظر لكونه يتيح فهم عملية مراكمة الثروة والدور الذي تلعبه كمحرك للنمو الاقتصادي وتحقيق الرفاه بصفة عامة. ويهدف احتساب هذه الثروة غير المادية أيضا إلى تقييم مردودية المنظومة التعليمية والتكوينية وتحليل استدامة النموذج التنموي لأحد البلدان على المدى الطويل. ويهدف في الأخير إلى تزويد صناع القرار برؤية واضحة حول الخطوات الواجب اتخاذها من أجل تثمين وتأهيل هذه الثروة في ظل اقتصاد عالمي مبني على المعرفة وعلى تزايد حدة المنافسة علاوة على الاستخدام الكبير للتكنولوجيات الحديثة.

إن الطابع المتعدد الأبعاد، والدينامي أيضا، للرأسمال البشري يطرح تحديات كبرى أثناء تقييمه. وفي الحقيقة، فإن هذه الثروة غير الملموسة تشمل عدة جوانب من بينها على الخصوص التعليم، والكفاءات، والصحة، بما في ذلك القدرات الجسدية والإدراكية والعقلية، والديموغرافيا (هرم الأعمار من بين أمور أخرى) والتشغيل (انظر الرسم البياني أدناه). وبالرغم من هذه الصعوبات، تم القيام بالعديد من المشاريع من أجل اقتراح مقياس شامل ومقبول عموما للرأسمال البشري وتشجيع استخدامه بالتالي في نظام الحسابات الوطنية[1].

1 بالتعاون مع عدد من الوكالات الإحصائية الوطنية، أعطت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية سنة 2009 الانطلاقة لمشروع يهدف إلى تحديد منهجية مشتركة ومتطلبات فيما يتعلق بالمعطيات الخاصة بإعداد الحسابات ذات الصلة بالرأسمال البشري وصياغة مقارنات دولية

أبعاد الرأسمال البشري

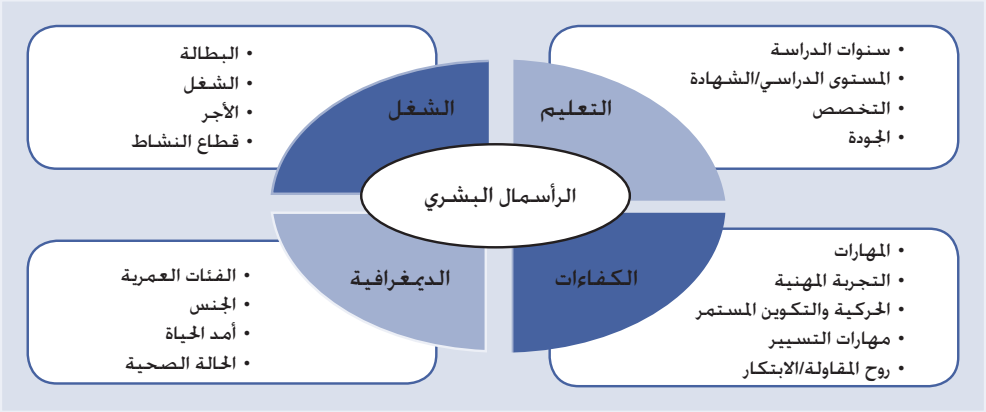

المصدر: المؤلفون

وتجدر الإشارة إلى أن تقييم الرأسمال البشري من خلال المقاربة المبنية على الدخل مدى الحياة قد تم إنجازها بالنسبة للمغرب. ونظرا لعدم توفر بعض المعطيات، خاصة منها المتعلقة بالأجور، تم تطبيق عدد من التقديرات في تنفيذ هذه المقاربة. ويقدم الإطار التالي بالإضافة إلى الجزء التكميلي من المنهجية الموجود في الملحق وصفا للمنهجية ونتائج التقييم.

تصنيف مقاربات قياس الرأسمال البشري

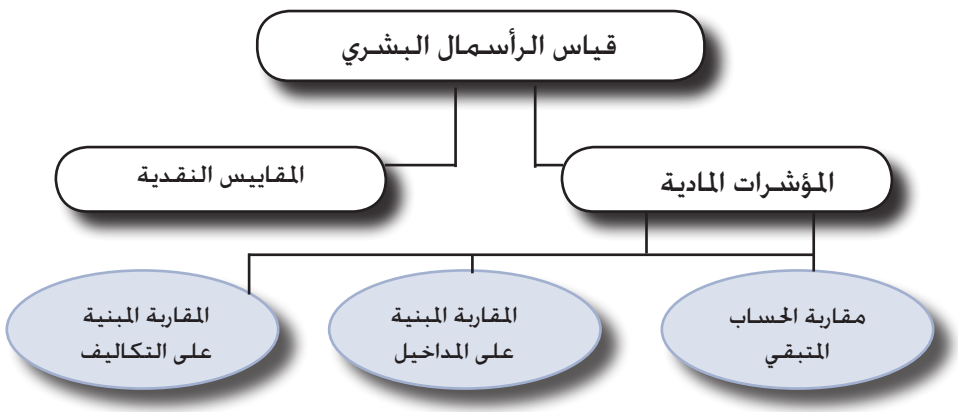

المصدر: غانغ ليو، 2014، Human capital measurement: country experiences and international initiatives.

ترتكز الطريقة الأولى، غير النقدية، على مؤشرات من قبيل نسبة التمدرس، ونسبة الأمية، وعدد سنوات الدراسة والتحصيل الدراسي. وهي، بحكم تعريفها، لا تقدم تقييما نقديا لمخزون الرأسمال البشري وتكتفي بإعطاء تقييم إجمالي يعكس أداء المنظومة التربوية. يتعلق الأمر إذن بمقياس تقديري للرأسمال البشري لا يأخذ بعين الاعتبار تعقيد وعدم تجانس أشكال التعلم مدى الحياة.

أما المقياس النقدي، فيتضمن ثلاث مقاربات: المقاربة غير المباشرة أو المتبقية للبنك الدولي التي تعمد إلى تقييم الرأسمال البشري من خلال احتساب الفارق بين الثروة الإجمالية والرأسمال المادي (روتا وهاميلتون، 2007؛ فريرا وهاميلتون، 2010). ورغم تطبيق هذه المقاربة في عدد كبير من البلدان، إلا أنها تعاني من نواقص في القياس مرتبطة بمكونات أخرى. إضافة إلى ذلك، فإن هذه الطريقة تجعل الرأسمال غير المادي مقتصرا على في المكون البشري فقط ولا تعطي شروحات حول التغييرات المسجلة مع مرور الزمن، لتوفر بذلك معلومات أقل أهمية بالنسبة لصناع القرار.

وتتمثل المقاربة الثانية، المرتكزة على التكاليف، في تقدير الرأسمال البشري انطلاقا من مجموع الاستثمارات أو النفقات التي قامت بها الدولة، والأسرة، والمشغلين والأفراد خاصة في مجال التعليم والتكوين. وتعتبر المقاربة المرتكزة على التكاليف سهلة التنفيذ نسبيا، لا سيما عندما يتم الاكتفاء باحتساب النفقات العمومية والخاصة في قطاع التعليم. إلا أنها تعرضت لانتقادات بحكم أن قيمة الرأسمال البشري ينبغي تحديدها من خلال العرض والطلب. علاوة على ذلك، فإن الصعوبة الكامنة في تحديد الفرق بين ما هو استثمار وما هو استهلاك يدفع بمستعمل هذا المقياس إلى اللجوء إلى رصد تقديري للنفقات ما بين هاتين الفئتين.

أما المقاربة الثالثة التي أطلق عليها المقاربة المبنية على الدخل، فترتكز على القيمة الحالية للمداخيل التي يتوقعها كافة الأفراد. وفي إطار هذا المقياس، لا يتم احتساب العمل غير المأجور. أيضا، وبخلاف المقاربة المبنية على التكاليف التي تركز على المدخلات وتتجاهل فعالية الاستثمارات المنجزة في إنتاج هذه الثروة، فإن المقاربة المبنية على الدخل تعتمد على المخرجات وبالتالي فهي أكثر ملاءمة لتحليل المردودية. علاوة على ذلك، ورغم كون هذه الأخيرة تقتضي توفر معطيات تفصيلية، فإن لها ميزة حساب مساهمة مختلف العوامل (الديمغرافية، والتعليمية وسوق الشغل،...).ومن شأن هذه الميزة أن تعمل على تيسير إعداد سياسات تتلاءم مع مختلف أبعاد الرأسمال البشري. وأخيرا، من المهم التأكيد على أن هاتين المقاربتين تتيحان إجراء مقارنات بين مختلف مكونات الثروة الإجمالية.

وتجدر الإشارة إلى أن تقييم الرأسمال البشري من خلال المقاربة المبنية على الدخل مدى الحياة قد تم إنجازها بالنسبة للمغرب. ونظرا لعدم توفر بعض المعطيات، خاصة منها المتعلقة بالأجور، تم تطبيق عدد من التقديرات في تنفيذ هذه المقاربة. ويقدم الإطار التالي بالإضافة إلى الجزء التكميلي من المنهجية الموجود في الملحق وصفا للمنهجية ونتائج التقييم.

تنفيذ المقاربة المبنية على الدخل مدى الحياة بالنسبة للمغرب

تعمل المقاربة المبنية على الدخل مدى الحياة (أو كما تسمى بالإنجليزية « Lifetime Income Approach ») على قياس الرأسمال البشري لبلد معين على أساس القيمة الحالية للمداخيل المستقبلية عن العمل الذي تقوم بها ساكنتها التي هي في سن العمل. ويمكن تنفيذ هذه المقاربة عبر ثلاث مراحل ضرورية [*].

تتمثل المرحلة الأولى في بناء قاعدة معطيات تفصيلية حول السكان في سن العمل (عادة ما بين 15 و64 سنة) تتضمن معايير تتعلق بالأجور، ونسبة التشغيل والبقاء على قيد الحياة ومواصلة الدراسة، وتتوزع حسب المستوى الدراسي والفئات العمرية. وفي المرحلة الثانية، يتم احتساب الدخل مدى الحياة بالنسبة لأحد الأفراد المنتمين إلى إحدى فئات السن/ المستوى الدراسي اعتمادا على مقاربة تكرارية. وبشكل أدق، فإن المداخيل المتوقع أن يجنيها فرد معين تساوي مداخيل الأفراد من نفس المستوى الدراسي والسن الذي سيبلغه هذا الفرد في المستقبل مع تعديلها لتتضمن الارتفاعات في المداخيل. بعد ذلك، يتم الحصول على الثروة بالنسبة لطبقة سن/ مستوى دراسي معين من خلال ضرب الدخل مدى الحياة لأحد الأفراد الذين يمثلون هذه الطبقة في عدد المنتسبين إليها. وفي الأخير، يتم الحصول على مخزون الثروة البشرية من خلال القيام بعملية الجمع لمختلف الطبقات العمرية المعنية.

تم احتساب الرأسمال البشري بالنسبة للمغرب من خلال استخدام المقاربة المبنية على الدخل مدى الحياة. وأظهر هذا التقييم أن الرأسمال البشري بالأسعار الجارية قد انتقل من 3789 مليار درهم سنة 1999 إلى حوالي 6097 مليار درهم في 2012، أي بنمو سنوي بنسبة 4%. وبالأسعار الثابتة، ارتفع الرأسمال البشري أيضا من 4164 مليار درهم سنة 1999 إلى أكثر من 5593 مليار درهم في 2012، مسجلا نموا سنويا بنسبة 2%.

وتتأثر تقديرات مخزون الرأسمال البشري بالمعطيات المتعلقة بالأجور وبالفرضيات المعتمدة حول نمو المداخيل المستقبلية ونسب التحيين. ومن أجل الأخذ بالحسبان الحدود المتعلقة بالأجور المعلنة لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، تم إجراء تحليل لحساسية أجور سنة 2012 من خلال تعديل مستوى الأجور نحو الأعلى بواسطة معامل التصحيح (10%، 15% و20%). ويظهر الجدول التالي نتائج هذه الدراسة.

تحليل درجة تأثر الأجور

	السيناريوهات المستخدمة			
	معامل تصحيح الأجور			
	%0	%10	%15	%20
متوسط الأجر السنوي (بالدرهم)	41 924	4 192	6 289	8 385
الرأسمال البشري (بملايير الدراهم في 2007)	5 593	6 152	6 432	6 712

(*) يتم التطرق بالتفصيل للفرضيات وكذا المعطيات المستخدمة في الملحق الخاص بالمنهجية في هذا التقرير.

ويتسم الرأسمال البشري بالحساسية كذلك إزاء الافتراضات المتعلقة بمعدل النمو الفعلي للدخل ونسبة تحديث الدخل المستقبلي. ومن أجل تقييم حساسية تقييم الرأسمال البشري إزاء محدداته، تم الأخذ في الاعتبار قيم مختلفة لهذه المعدلات. ويبين الجدول التالي قيمة الرأسمال البشري في سنة 2012 بالنسبة لقيم مختلفة لتلك المحددات.

تحليل درجة تأثر الأجور

نسبة التحيين (δ)	نسبة النمو (r)	الرأسمال البشري في 2012 (بملايير الدراهم)	الحصة في الرأسمال غير المادي (بالنسبة المئوية)
5,5	0,5	245 5	70,9
5,5	1	593 5	75,6
5,5	1,5	978 5	80,8
5	1	963 5	80,6
5,5	1	593 5	75,6
6	1	260 5	71,1

من ناحية أخرى، وفي ضوء تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي المعنون «تقرير الرأسمال البشري» الصادر في 2013، تم استخدام عدة مؤشرات للإحاطة بمختلف جوانب الرأسمال البشري في المغرب، من بينها التعليم والصحة والتشغيل. وتكشف دراسة مختلف هذه الجوانب أنه رغم التقدم الذي أحرزه المغرب على مستوى بعض الجبهات، إلا أن هنالك العديد من العوامل التي لا تزال تؤثر سلبا على رأسماله البشري.

تطور المؤشرات الرئيسية للرأسمال البشري بين 1999 و2012

		1999	2012	
	التعليم			
التمويل	نفقات التعليم بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي	%5	%6	●
الولوج	المعدل الصافي لتمدرس الفئة العمرية 6-11 سنة في السلك الابتدائي	%79,0	%99,2	●
	المعدل الصافي لتمدرس الفئة العمرية 12-14 سنة في السلك الثانوي الإعدادي	%27	%58	●
	المعدل الصافي لتمدرس الفئة العمرية 15-17 سنة في السلك الثانوي التأهيلي	%11	%32	●
	نسبة الأمية	%48	%23	●
الجودة	معدل إتمام الدراسة في السلك الثانوي التأهيلي	%3	%5	●
	اختبار تيمس للرياضيات لتلاميذ السنة الثانية إعدادي	387 * (2003)	371	●
	اختبار تيمس للعلوم لتلاميذ السنة الثانية إعدادي	396 * (2003)	376	●
	الصحة			
البقاء	أمد الحياة عند الولادة	69,5 عاما	74 عاما	●
	المعدل الخام للوفيات (في كل ألف شخص)	%6,1	%5,7	●
	معدل وفيات الأطفال (في كل ألف مولود حي)	%45	%26	●
	معدل وفيات الأمهات (في كل مائة ألف مولود حي)	227 (2004)	112 (2010)	●
	سوق الشغل			
الولوج	نسبة تشغيل الفئة العمرية 15 سنة فما فوق	%47,2	%44,1	●
الهشاشة	الشغل المؤقت أو الموسمي	%4,0	%8,1	●
البطالة	نسبة البطالة الإجمالية	%13,8	%9,0	●
	بطالة الشباب (15-24 سنة)	%20,3	%18,6	●
	بطالة حاملي الشهادات (مستوى التعليم العالي)	%27,6	%18,7	●

● يشير إلى تحسن
● يشير إلى تدهور أو وضعية مثيرة للقلق

المصادر: المندوبية السامية للتخطيط، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية.

فعلى مستوى التعليم، تم تسجيل تطورات كمية هامة خلال السنوات الأخيرة من خلال تعميم تمدرس الأطفال لاسيما في العالم القروي، وبوجه خاص لدى الفتيات. إلا أن العجز لا يزال هائلا فيما يتعلق بمستوى جودة التعليم. ويصل العدد المتوسط لسنوات تمدرس المغاربة البالغين 25 سنة وما فوق إلى 4,4 سنوات[1] مع إحراز تقدم بسنة واحدة ما بين 2000 و2012. ولكن هذا يعني أيضا أن الشخص البالغ المتوسط لم يستكمل بشكل عام المستوى الابتدائي من التعليم.

متوسط عدد سنوات الدراسة بالنسبة للفئة العمرية 25 سنة فما فوق

	2000	2012
الجزائر	5,9	7,6
أنغولا	4,4	4,7
شيلي	8,8	9,8
الصين	6,6	7,5
كوريا الجنوبية	10,6	11,8
الأردن	9,5	9,9
المغرب	3,4	4,4
تونس	4,8	6,5
تركيا	5,5	7,6
البلدان العربية	-	6,3

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

ويؤثر هذا التأخر بشكل كبير على التنمية في البلد وعلى ثروته بالرغم من الجهود المبذولة لتعميم التمدرس والعامل الديمغرافي اللذين سيساهمان، خلال السنوات القادمة، في تحسين معدل عدد سنوات التمدرس. وتظهر التقديرات[2] التي أجريت في عدد كبير من البلدان أن سنة إضافية من التمدرس تقابلها زيادة 11025 دولارا[3] بقيمة سنة 2005 في الرأسمال غير المادي وزيادة بنفس القدر على الأقل في الرأسمال الإجمالي.

واستناداً إلى ذلك، يفترض أن تصاحب تحسنَ هذا المؤشر بسنتين[4] زيادة في الثروة غير المادية بنسبة 81% وزيادة في الثروة الإجمالية بنسبة 56% في بلد له نفس مستوى الرأسمال الموجود لدى المغرب. ويتسم تطور هذا المؤشر المرتبط بمستوى تعليم فئة الأشخاص البالغين سن الخامسة والعشرين فما فوق بالبطء ويبين التأثير المحتمل لاستثمارات التعليم في ثروة بلد معين.

1 لأسباب تتعلق بالمقارنة على الصعيد الدولي، نعرض هنا تقدير منظمة اليونسكو لسنة 2013.
2 سوزانا فيريرا وكيرك هاميلتون: "Comprehensive wealth, intangible capital and development". PRWP، البنك الدولي، 2010.
3 وصل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدرهم في عام 2005 إلى 8,87 دراهم في المعدل. وبتطبيق معامل امتصاص تضخم مماثل لذلك الخاص بالاستهلاك الوطني الذي حُسب الثروة الإجمالية على أساسه، فإنه يعادل 9,4 دراهم بقيمة 2007.
4 هذا المستوى من التحسن ضروري للمغرب من أجل تدارك تأخره مقارنة مع البلدان العربية.

ويشهد التأخر المسجل في المنظومة التعليمية، كما ونوعا، على فشل الإصلاحات التي بوشرت من أجل تأهيل منظومة التربية والتكوين. وبالنظر إلى بعض المؤشرات الأخرى في هذا المجال، يظهر مدى جسامة ضعف الأداء ومن ثم فهم جودة الرأسمال البشري الذي يملكه المغرب.

وعلى المستوى الكمي، لم يعمم التمدرس بعد، حيث إن المعدل الصافي للتمدرس بلغ 78,5% وتميز بتباطؤ وتيرة تحسنه وبضعف المعدل الصافي للالتحاق بالتعليم الأولي، الذي وصل على المستوى الوطني إلى 53,5% في عام 2013.

وبالرغم من بعض أوجه التقدم في مجال التعليم الابتدائي، فإنه لا يُتقيد بإلزامية التمدرس حتى سن الخامسة عشرة، حيث وصلت نسبة تمدرس هذه الفئة العمرية في عام 2013 إلى 93% على المستوى الوطني و83% في الوسط القروي. وفيما يتعلق بفئة التعليم المؤهل، يظل الالتحاق به ضعيفا جدا بسبب الهدر وضعف المردودية في أسلاك التمدرس السابقة. فعلى سبيل المثال، وصل المعدل الصافي للتمدرس 32% في عام 2013.

وبهذا الخصوص، يسجل المغرب معدلات هدر مقلقة في جميع المستويات المدرسية مما يؤثر أيضا على جودة رأسماله البشري وتموقعه الدولي. ويمكن فهم جسامة هذه الآفة من خلال دراسة تطور الهدر من حيث مغادرة مقاعد الدراسة أو التكرار ومن خلال مقاييس دولية في هذا المجال. ويتبين على سبيل المثال تسجيل 400 ألف حالة هدر كل سنة في جميع الأسلاك بين عامي 1999 و2012. وقدر عدد حالات التكرار المتراكمة بقرابة 11 مليون تلميذ مكرر خلال نفس الفترة، أي أزيد من 760 ألف تكرار في السنة.

عدد حالات الهدر المسجلة بين 1999 و2012

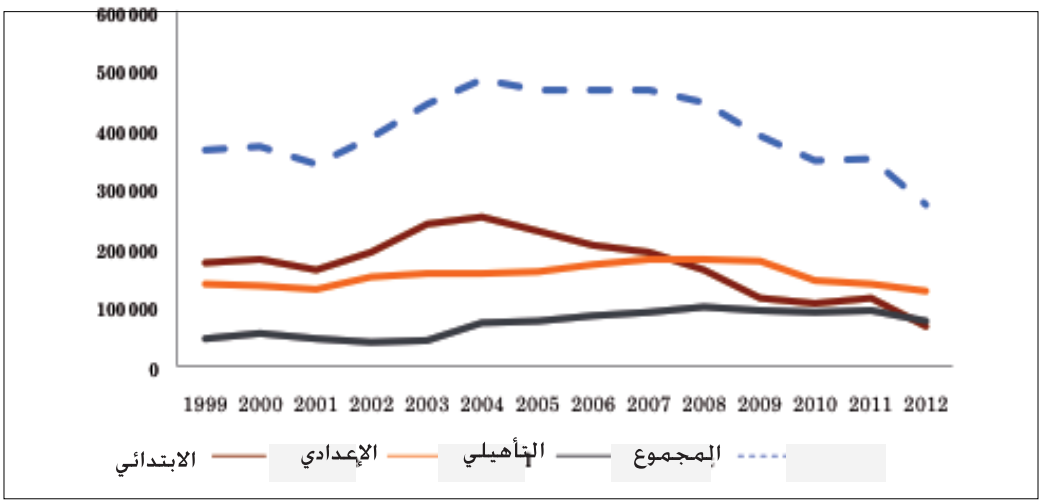

المصدر: وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، 2013

عدد المكررين بين 1999 و2012

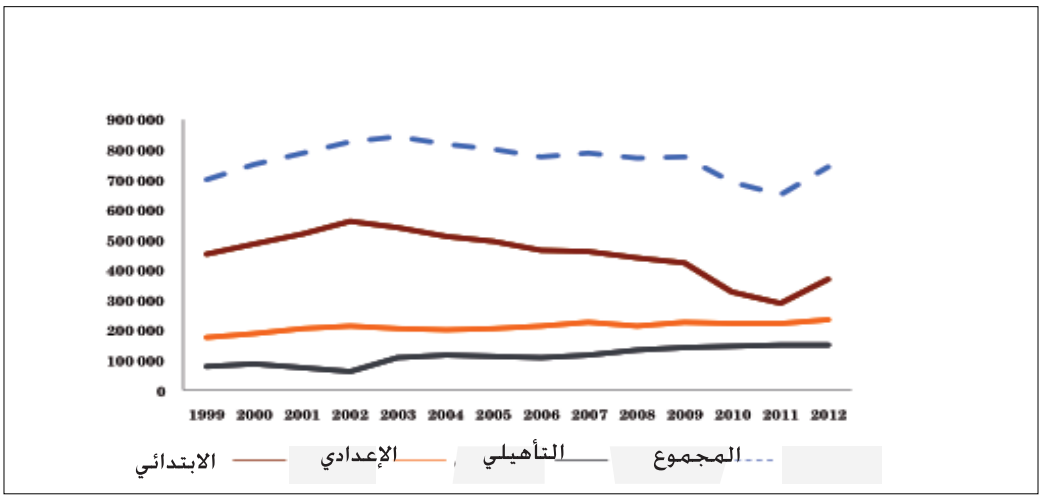

المصدر: وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني، 2013

وبحسب اليونسكو، يسجل المغرب أعلى معدلات التكرار بين الدول العربية ويصل معدل التكرار في الابتدائي (11% في عام 2012) إلى مستويات تفوق المعدل العالمي.

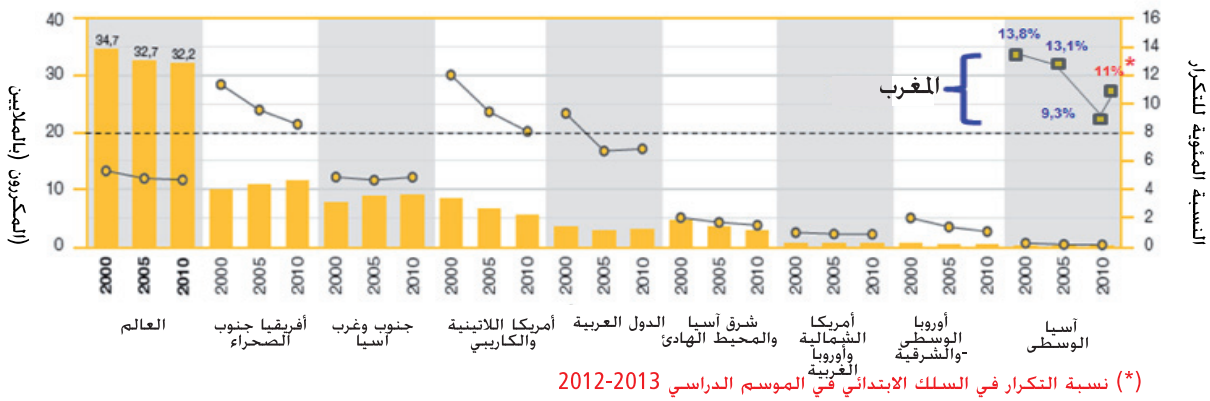

(*) نسبة التكرار في السلك الابتدائي في الموسم الدراسي 2012-2013

المصدر: التجميع الإحصائي لوزارة التربية الوطنية – 2014، اليونسكو: Opportunités perdues : Impact du redoublement et du départ **prématuré de l'école, - 2012**، التجميع الإحصائي لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني–

وعلى مستوى جودة التعليم، يشهد ترتيب المغرب في الاختبارات الدولية لتقييم التحصيل المدرسي (TIMSS، وPIRLS، وغيرهما) على ضعف مقلق في مجال التعلم لدى التلاميذ المغاربة مقارنة مع أقرانهم. وما يقلق أكثر هو تراجع النتائج المحصل عليها، خاصة في الفترة ما بين عامي 2003 و2011.

ويعني ذلك أنه رغم الجهود الجبارة التي بذلتها الدولة والأسر من أجل تمدرس الأبناء، لم يتمكن المغرب بعد من تأهيل منظومة التعليم والتكوين. فخلال العقد الماضي، ظلت مردودية المغرب الذي ينتمي إلى البلدان التي تسجل

مستوى مرتفعا في نفقات التعليم والتكوين، دون معدلات المردودية في البلدان الأخرى. ويتيح الرسمان البيانيان أدناه فهم مدى فعالية الإنفاق على التعليم في ارتباط مع أوجه الأداء المدرسي المسجلة.

النفقات العمومية (النسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي) مقابل أمد الحياة المدرسية

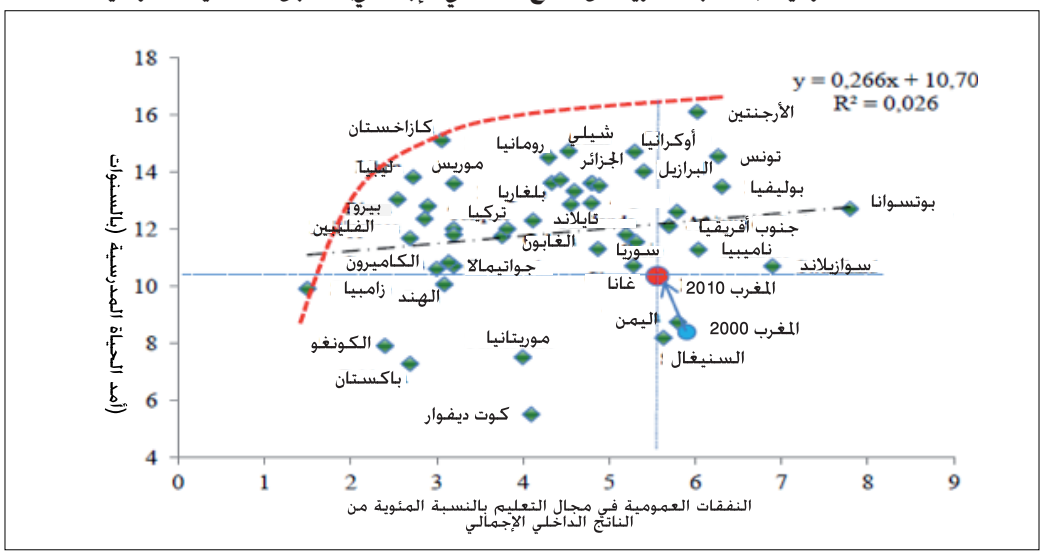

المصدر: البنك الأفريقي للتنمية: تحليل منظومة التربية والتكوين في المغرب، 2013

التحصيل الدراسي والكلفة الأحادية في التعليم الابتدائي

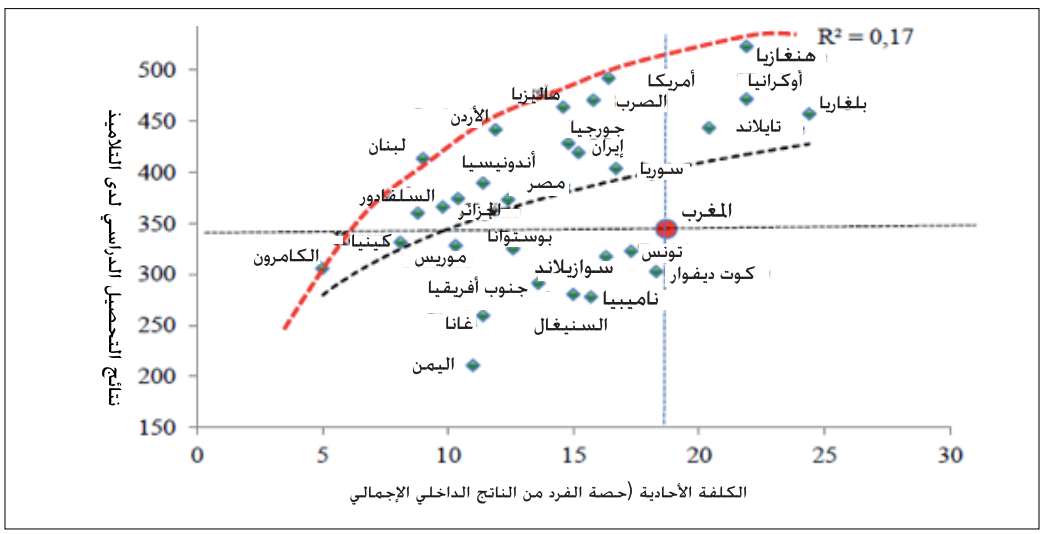

المصدر: البنك الأفريقي للتنمية: تحليل منظومة التربية والتكوين في المغرب، 2013

ويفسر ضعف الأداء هيمنة يد عاملة معظمها غير مؤهلة. ففي عام 2012، كان 60% من الساكنة المشتغلة أو الذين بلغوا سن العمل غير حاصلين على المستوى الابتدائي. وعلاوة على ذلك، فإن 76% من السكان النشيطين

المشتغلين حاصلون على شهادة لا تتجاوز شهادة للدراسات الابتدائية أو ما يعادلها. ولا يمكن لذلك إلا أن يؤدي إلى ضعف إنتاجية الرأسمال البشري في خلق الثروة.

الساكنة من الفئة العمرية 15 سنة فما فوق حسب المستوى التعليمي

	السكان النشيطون المشتغلون	النسبة المئوية	مجموع الفئة العمرية 15 سنة فما فوق	النسبة المئوية
بدون مستوى دراسي	3 476 522	%33	8 505 483	%36
التعليم الأولي	2 846 776	%27	5 232 854	%22
السلك الأول من التعليم الأساسي	1 664 047	%16	4 020 803	%17
السلك الثاني من التعليم الأساسي	1 093 620	%10	3 286 724	%14
الثانوي	869 249	%8	1 777 757	%7
التعليم العالي	475 353	%5	685 859	%3
مستويات أخرى	84 936	%1	344 556	%1
المجموع	10 510 503	%100	23 854 036	%100

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط، 2012

وتظل التحديات المتعلقة بتأهيل منظومة التعليم في المغرب جسيمة ومتعددة وتقترن بجودة التعليم المدرسي وبترسيخ وملاءمة التكوين المهني والجامعي مع انتظارات السوق، ومحاربة الأمية بشكل فعال والتكوين المستمر لشريحة هامة من الساكنة النشيطة.

ويعني ذلك أنه بالرغم من الجهود التي بُذلت في إطار عشرية الإصلاح، من حيث التمويل والتواصل، فقد ظلت حالة منظومة التعليم والتكوين ونتائجها تقريبا دون تغيير يذكر، ولا تزال تعاني من أوجه قصور شديدة على مستوى الكم والجودة: فتعميم التمدرس وإلزاميته لم يتحققا بعد، والتحصيل المدرسي ضعيف جدا (ولاسيما فيما يتعلق بإتقان اللغات والمواد العلمية)، والهدر وصل إلى مستويات مرتفعة، ودمج خريجي الجامعات والتكوين المهني يطرح إشكالية حقيقية، والفاعلون الاجتماعيون يفتقرون إلى التعبئة والمشاركة، وهناك استمرار في تردي جودة الحكامة، وغير ذلك.

ومن جميع الأهداف الواردة في الميثاق الوطني للتربية والتكوين، لم يتحقق سوى هدف واحد يتعلق بالتمويل. وينص هذا الهدف على التزام الدولة برفع الميزانية المخصصة لقطاع التعليم والتكوين بنسبة 5% سنويا. وقد تجاوزت نسبة الزيادة السنوية في الميزانية خلال الفترة 2000-2012 هذه العتبة بثلاث نقاط لتصل إلى 8% سنويا.

ميزانية الدولة المخصصة لمنظومة التربية والتكوين (بملايين الدراهم)

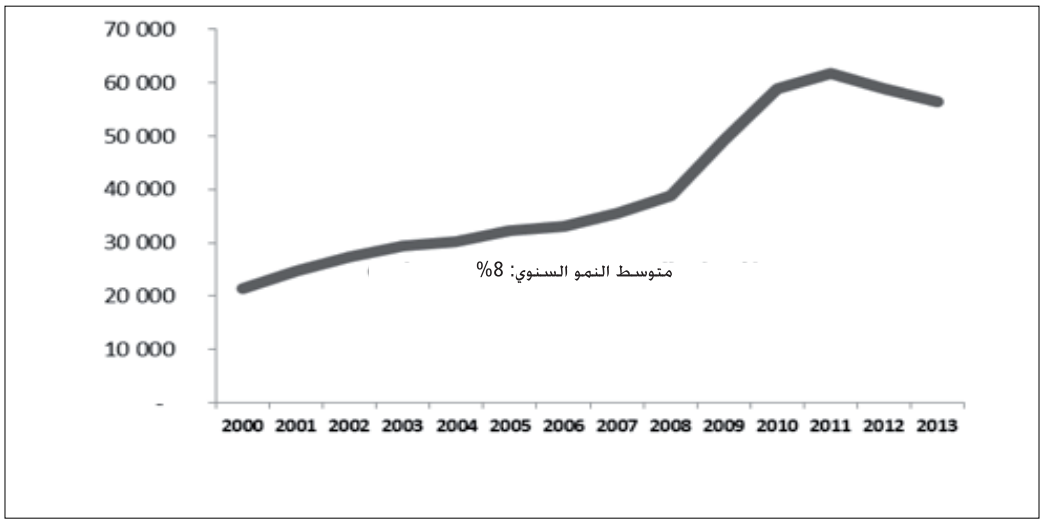

المصدر: المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2014

وفي مجال الصحة، أُحرز تقدم ملموس، لا سيما على صعيد تحسين أمل الحياة عند الولادة بفضل التحكم في العوامل التي تؤدي إلى الوفاة. ورغم ذلك، لا يزال يتعين بذل جهود لتحسين صحة الأمهات والأطفال، كما جاء في العديد من التقارير الدولية (انظر تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنتدى الاقتصادي العالمي).

وفيما يتعلق بالتشغيل، انخفض معدل النشاط بـ6,1 نقطة مئوية بين عامي 1999 و2012، من 54,5% إلى 48,4%. ولا يزال نشاط الإناث منخفضا بالمقارنة مع الذكور. فقد انخفض معدل النشاط لدى الإناث من 30,4% إلى 24,7% بين عامي 1999 و2012، وانتقل هذا المعدل لدى الذكور خلال نفس الفترة من 79,3% إلى 73,6%.

ويظهر توزيع ساكنة الأفراد البالغة أعمارهم 15 سنة فما فوق أن الفئتين العمريتين المهيمنتين هما فئتا 15-24 سنة و25-34 سنة، إذ مثلتا في المجموع زهاء 50% في عام 2012 مقابل 56% في عام 1999. أما فئة الأشخاص الذين بلغوا سن التقاعد، فقد ازدادت حصتها من 11% في عام 1999 إلى 13% في عام 2012، أي ما يمثل زيادة بقرابة 1 مليون شخص خلال هذا العقد. وتجدر الإشارة أيضا إلى أن الشباب في الفئتين العمريتين 15-24 سنة و25-34 سنة، اللتين مثلتا أكثر من نصف الساكنة النشيطة في عام 1999 شهدت انخفاضا شديدا مقابل الفئة العمرية 45-59 سنة، التي انتقلت حصتها من 17% في عام 1999 إلى 25% في 2012.

ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من أن البطالة تراجعت بشكل ملحوظ من زهاء 14% في عام 1999 إلى 9% في عام 2012، فإن بطالة الشباب الذين تقل أعمارهم عن 25 سنة والخريجين لا تزال مرتفعة، إذ بلغت 18,6% و18,7% على التوالي في عام 2012 مقارنة مع 20,3% و27,6% في عام 1999. ومثلت الوظائف غير المستقرة التي تشمل الأعمال الموسمية والمؤقتة أكثر من % 8 من التشغيل الإجمالي في عام 2012. وازدادت نسبة هذه الأشكال من الأعمال بأكثر من الضعف في غضون عقد من الزمن، حيث لم تكن تتجاوز نسبة 4% في عام 1999.

وعلى مستوى الجودة، تتسم بنية الساكنة النشيطة والساكنة العاملة، كما ذُكر سلفا، بضعف المستوى الدراسي والتأهيل المهني. وعلاوة على ذلك، توجد علاقة متناقضة بين إمكانية التشغيل ومستوى التعليم. فكلما ارتقى الفرد مراتب عالية في منظومة التعليم، قلت حظوظه في العثور على عمل في سوق الشغل. ويشكل هذا المعطى أحد أكبر التحديات التي تواجه سوق الشغل المغربي، ويحيل إلى مشكلة عدم التوافق بين التكوين ومتطلبات التشغيل وعدم قدرة سوق الشغل على إدماج الدفعات المتزايدة من الخريجين، ولاسيما توفير الشغل القار لهم في وظائف أكثر توافقا مع التكوين الذي تلقوه.

في نهاية المطاف، يتبين من هذا التحليل أن الرأسمال البشري يواجه معضلة معقدة:

- في الأساس، هناك نظام تعليمي يتسم بعدم فعالية داخلية تتجلى مظاهرها في تفاقم معدلات الهدر المدرسي والرسوب، حيث يعتبر المغرب من بين البلدان التي تسجل معدلات عالية في هذا المجال، خاصة بالنسبة لفئة الأطفال في سن التمدرس في التعليم الأساسي. ويؤثر العدد الكبير للأشخاص غير المتمدرسين على جودة الرأسمال البشري ويزود سوق الشغل كل سنة بيد عاملة غير مؤهلة.
- في المحصلة، هناك معدل بطالة مزمن في صفوف حاملي الشهادات العليا. وهذا لا يعكس فقط عدم نجاعة نظام التربية والتكوين، بل يعكس أيضا عدم قدرة سوق الشغل على مواكبة التدفق المتزايد لخريجي الجامعات، خاصة خريجو المؤسسات المفتوحة الولوج.
- ساكنة نشيطة تتشكل في غالبيتها من أشخاص غير متمدرسين، أي ما يعادل تقريبا 60% من الساكنة التي يبلغ سنها 15 سنة فما فوق في سنة 2012. كما أن سوق الشغل يتألف من حوالي 76٪ من الأفراد الذين لم يتعد مستواهم الدراسي السلك الأساسي الأول على الأكثر، مما يؤدي بالضرورة إلى تشكل فجوة كبيرة بين الاحتياجات المتغيرة للسوق والمهارات والكفايات المتاحة، وهذا ما يشكل السبب الرئيسي لانخفاض مستوى إنتاجية عامل الشغل في خلق الثروة في المغرب.
- ضغط متزايد على سوق الشغل بسبب ارتفاع نسبة الساكنة في سن العمل، وهو ضغط من المرجح أن يتزايد بشكل كبير نتيجة لارتفاع الهجرة القروية.

وأخذا بعين الاعتبار، من جهة، ضعف الأداء المقلق لمنظومة التربية والتكوين، ومن جهة أخرى عدم التلاؤم بين فرص الشغل والاحتياجات الحقيقية المتعلقة بمختلف الأوراش التي انخرط فيها المغرب في السنوات الأخيرة، فإن إشكالية الرأسمال البشري المؤهل تفرض نفسها بحدة وتستدعي وضع سياسات عمومية بشأن الخيارات الاستراتيجية الضرورية للحد من تأثير هذا الوضع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمغرب.

الرأسمال المؤسساتي والرأسمال الاجتماعي

يصعب قياس الرأسمال المؤسساتي والرأسمال الاجتماعي بطريقة مباشرة بوصفهما مخزونا. فبالنسبة للرأسمال المؤسساتي، وعلى الرغم من كثرة الدراسات التجريبية والنظرية التي تتناول دور المؤسسات في التنمية وتؤكد الدور الهام لهذا العامل، فإن قياسه لم يتطور بالشكل الكافي ويظل موضوع جدال.

فقد أكد العديد من الاقتصاديين في سبعينيات القرن الماضي أن جودة المؤسسات تؤثر على التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تأثيرها على إنتاجية العوامل والرأسمال البشري والرأسمال المادي. ويتم تعريف المؤسسات باعتبارها القواعد المؤطرة للمجتمع. وبتعبير أدق، فالمؤسسات هي قيود وقواعد تحكم التفاعل بين الأفراد. وتهيكل حوافز التبادلات الإنسانية، سواء منها السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، من الصعب تنمية الاستثمارات في ظل غياب نظام قضائي ناجع أو قوانين تحمي حقوق الملكية. كما أنه من الصعب تنمية الاستثمار والإنتاج وتمكين الجميع من تلبية احتياجاتهم، سواء كانوا مستهلكين أو مستثمرين، في ظل غياب أسواق منظمة.

وإلى غاية الآن، لا توجد طريقة لقياس مخزون الرأسمال المؤسساتي بشكل مباشر، غير أنه قد تم وضع عدد من المؤشرات لقياس جودة المؤسسات أو مستوى تطورها، وأشهرها هي مؤشرات البنك الدولي الستة للحكامة العالمية، وهي:

1. مؤشر المشاركة والمساءلة: يقيس هذا المؤشر الحريات السياسية والمدنية وحقوق الإنسان.
2. مؤشر الاستقرار السياسي: يقيس احتمال استخدام العنف ضد الحكومة أو الاطاحة بها، بما في ذلك الإرهاب؛
3. مؤشر فعالية السلطة العمومية: يقيس كفاءة الإدارة وجودة أداء المرافق العمومية.
4. مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها: ويقيس هذا المؤشر تأثير السياسات غير المواتية على الأسواق.
5. مؤشر سيادة القانون: يقيس جودة تنفيذ العقود وعمل الشرطة، والمحاكم، فضلا عن استقلال القضاء ومعدل الجريمة؛
6. مؤشر التحكم في الفساد: يقيس الشطط في استعمال السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، بما في ذلك الرشوة واختلاس ممتلكات الدولة من قبل النخب.

ويتم إنتاج البيانات المتعلقة بهذه المؤشرات سنويا في أكثر من 200 دولة منذ سنة 1996. ومع ذلك، وعلى الرغم من الاستخدام الواسع النطاق لهذه المؤشرات، لا تزال موضوع العديد من الانتقادات، خاصة أنها تستند إلى حد كبير على آراء الخبراء أو الفاعلين الاقتصاديين التي هي بطبيعتها ذاتية.

تطور مؤشرات البنك الدولي المتعلقة بالحكامة في المغرب

	2000	2013	التغير
المساءلة والمحاسبة	-0,47	-0,72	-0.26
عدم الاستقرار السياسي والعنف	-0,16	-0,50	-0.34
فعالية السلطات العمومية	-0,03	-0,07	-0.04
العبئ التنظيمي	-0,06	-0,17	-0.11
سيادة القانون	0,14	-0,25	-0.39
التحكم في الفساد	-0,03	-0,36	-0.33

المصدر: البنك الدولي. يتراوح نطاق المؤشرات بين 2,5− و2,5+. كلما ارتفعت قيمة المؤشر كلما ازدادت جودة الحكامة.

وفي ما يخص المغرب، يبين تحليل هذه البيانات للفترة الممتدة ما بين 2000 و2013 أنه باستثناء مؤشر قياس فعالية الحكومة الذي ظل في الغالب مستقرا، شهدت المؤشرات الخمسة الأخرى تراجعا ملحوظا خلال هذه الفترة.

ويبقى "مؤشر سيادة القانون" الذي يقيس درجة الثقة في المؤسسات واحترام القانون المؤشر الأكثر استخداما، وهو مؤشر يبرز بعدا هاما للرأسمال الاجتماعي المتمثل في الثقة.

ومقارنة بالدول التي تمت دراستها، احتل المغرب مستوى متوسط في سنة 2013، حيث جاء متقدما عن بلدان مثل فنزويلا ومصر والجزائر، وفي نفس المستوى مع تونس، لكنه كان خلف الأردن والشيلي.

تطور مؤشر «دولة الحق والقانون» في عينة من البلدان

دول	2000	2013
الجزائر	-1,17	-0,68
شيلي	1,26	1,34
الصين	-0,48	-0,46
مصر	-0,01	-0,60
الأردن	0,37	0,39
كوريا الجنوبية	0,83	0,94
المغرب	0,14	-0,25
البرتغال	1,17	1,03
تونس	-0,15	-0,20
فنزويلا	-0,90	-1,79

المصدر: البنك الدولي

وإذا اعتبرنا أن مؤشرات الجودة المؤسساتية هاته ملائمة كمعيار قياس، فإن تطورها يظهر أن المغرب يحظى بهوامش كبيرة من شأنها أن تسرع من تطوير رأسماله غير المادي وثروته الإجمالية. ولأجل تحقيق هذه الغاية، ينبغي مواصلة تسريع الإصلاحات المؤسساتية، التي تم مباشرة العديد منها، بما في ذلك تلك المتعلقة بمناخ الأعمال والنظام القضائي ومكافحة الفساد.

أما الرأسمال الاجتماعي، فيعرف عموما بقدرة مواطني بلد ما على العمل والالتزام الجماعي لتحقيق الأهداف المشتركة. وغالبا ما يرتبط الرأسمال الاجتماعي بمستوى الثقة السائدة في المجتمع، التي تسمح بتسهيل التفاعلات وتقليص الكلفة.

وتتكون التدابير الموضوعة لتقييم مستوى الثقة في دولة ما أساسا من المؤشرات المنبثقة من البحوث المتعلقة بعلاقة المواطنين ببيئاتهم الأسرية والاجتماعية والسياسية والمهنية المختلفة.

ومن بين الأسئلة الأكثر شيوعا في هذا النوع من البحوث، نجد السؤال المرتبط بدرجة ثقة الأفراد في محيطهم. وفي المغرب، قدم البحث الذي أجراه المعهد الملكي للدراسات الاستراتيجية سنة 2011 حول الروابط الاجتماعية وبحثين آخرين قامت بهما المندوبية السامية للتخطيط حول الشباب سنة 2011 وحول الرفاهية سنة 2012 مثل هذه المؤشرات، حيث أن فترتها الزمنية محدودة ولا تقدم أي معلومات عن التطور المسجل خلال الفترة التي شملتها هذه الدراسة.

وعلى النقيض من ذلك، أجرى استطلاع القيم العالمي[1] (World Value Survey) عدة استطلاعات حول القيم على مستوى العديد من الدول، من بينها المغرب، الذي شمله الاستطلاع في عدة مناسبات خاصة في 2001 و2011، حيث تم إجراء استطلاعين مكنت نتائجهما من استقصاء معلومات حول مستوى الثقة وتطورها خلال الفترة التي شملتها الدراسة. ويشكل سؤالان في هذين الاستطلاعين أهمية خاصة في مجال تقدير تطور الثقة في المغرب:

السؤال الأول يهم الثقة في الآخرين: "بشكل عام، هل بوسعك القول أنه بإمكاننا أن نثق بمعظم الناس أو أنه يتعين علينا أن نكون حذرين للغاية عند تعاملنا مع الآخرين؟". ويهم السؤال الثاني مستوى الثقة في المؤسسات، حيث يطلب من المستجوبين الإجابة على السؤال التالي: "إلى أي حد يمكن الوثوق بالمؤسسات: إلى حد كبير، إلى حد كاف، إلى حد قليل أو انعدام الثقة بالمطلق؟". والمؤسسات المعنية هي الأئمة والجيش ووسائل الإعلام والشرطة والنقابات والقضاء والحكومة والأحزاب السياسية والبرلمان والمرافق العمومية، وغيرها.

1 جمعية مقرها في ستوكهولم، وهي عبارة عن شبكة من الباحثين في المجال الاجتماعي يدرسون تغيرات القيم وتأثيرها على الحياة الاجتماعية والسياسية.

وقد أظهرت المقارنة بين معطيات استطلاعي 2001 و2011 نتائج متباينة، حيث أنه لوحظ في الواقع انخفاض مستوى الثقة في الآخرين بشكل عام. ففي عام 2001، صرح 21,7% بأن بإمكانهم الوثوق في الآخرين في حين صرح 74,7% من المستجوبين أنه من الواجب اتخاذ الحذر في التعامل مع الآخرين. وفي استقصاء سنة 2011، بلغت هذه النسب 12,3% و86,1% على التوالي. وبالمقابل، تحسنت الثقة في المؤسسات على العموم، كما توضح النتائج المعروضة في الجدول التالي.

مؤشر الثقة في المؤسسات (حصة السكان الذين يثقون في المؤسسات، بالنسبة المئوية)			
	2001	1 2011	Variation
المرافق العمومية	34,9	46,3	11,5
الحكومة	53,6	44,3	-9,3
الأحزاب السياسية	13,2	25,2	12,0
البرلمان	19,1	35,3	16,2
الجيش	69,5	73,1	3,6
الأمن	51,5	61,5	10,0

1 تم إجراء استقصاء سنة 2011 في الفترة من 25 ماي إلى 18 يونيو، أي قبل استفتاء فاتح يوليوز حول الدستور.

المصدر: www.worldvaluessurvey.org

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵙⵎⵓⵔⵙ ⴰ ⵙⵍⵓⴷⵙⵙⵍ ⴰ ⵙⵍⵍⵓⴹ

Conseil Economique, Social et Environnemental

الجزء 4
الثروة الطبيعية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵙⵎⵓⵔⵙ ⴰ ⵙⵍⵓⴷⵙⵙⵍ ⴰ ⵙⵍⵍⵓⴹ

Conseil Economique, Social et Environnemental

الثروة الطبيعية

تتكون الثروة الطبيعية من الأراضي المزروعة والأراضي الرعوية والغابات والمناطق المحمية والاحتياطيات المعدنية والطاقية وموارد الصيد البحري. وخلال الفترة ما بين 1999 و2013، تضاعفت هذه الثروة بنحو 2,4 مرات، حيث انتقلت من 404,9 مليار بالأسعار الثابتة لسنة 2007 في 1999 إلى 981,1 مليار في 2013. وبالأسعار الجارية، بلغت هذه الثروة 1218,1 مليار درهم في المجموع و36,526 درهم للفرد سنة 2013، مقابل 384,7 مليار و13,759 درهم للفرد في 1999. وتمثل في المتوسط 7,8% من الثروة الإجمالية خلال الفترة المشمولة بالدراسة.

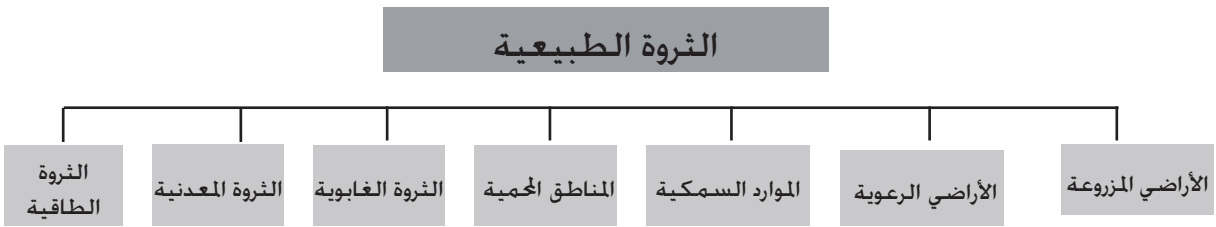

بنية الثروة الطبيعية

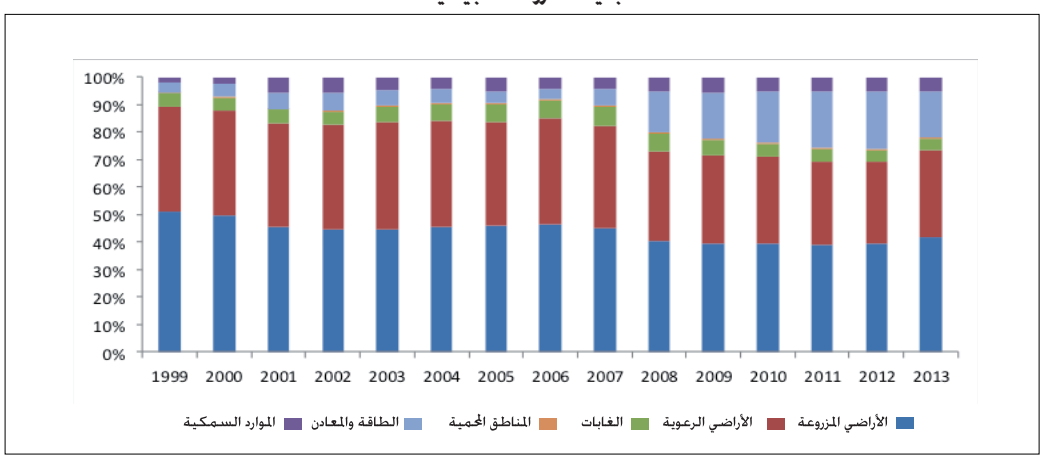

تشكل الأراضي المزروعة المكون الرئيسي ضمن هذا الرأسمال الطبيعي، تليه الأراضي الرعوية. وعرفت هذه البنية تغييرات هامة خلال الفترة قيد الدرس، حيث بدأت حصة الثروة المعدنية تتزايد اعتبارا من سنة 2008، ارتباطا بارتفاع سعر الفوسفاط في السوق الدولية. فقد انتقل سعر هذا الأخير من 70 دولارا للطن في المتوسط سنة 2007 إلى 346 دولارا سنة 2008، قبل أن يستقر في حوالي 150 دولارا. وبذلك، ورغم نموها المتزايد، فقد تقلصت حصة ثروة الأراضي الفلاحية (الأراضي المزروعة والمراعي) لفائدة المعادن.

تطور الثروة الطبيعية (بالنسبة المئوية في الثروة الإجمالية للمغرب)

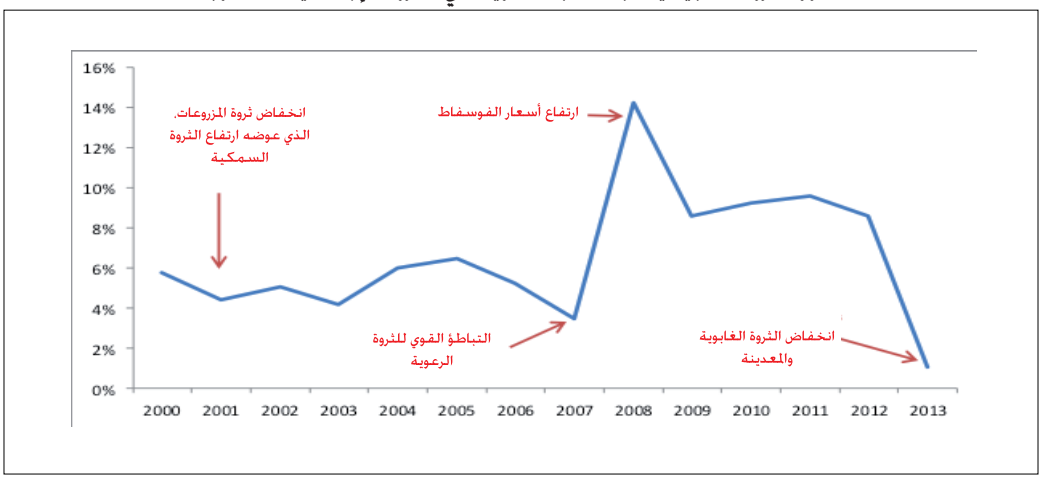

حسب المكونات، تضاعفت ثروة الأراضي المزروعة بالأسعار الثابتة خلال الفترة المعنية لتصل إلى 410 مليار درهم سنة 2013. وتعكس هذه الدينامية على الخصوص تسجيل نمو سنوي متوسط بنسبة 6,4% في ثروة زراعات الأشجار المثمرة، و4,1% في زراعات الحبوب و5,6% في زراعات الخضر والفواكه.

وبلغت ثروة الأراضي الرعوية، بالأسعار الثابتة، 310,5 مليار درهم في 2013 مقابل 154,8 مليار في 1999، أي بنمو سنوي متوسط بلغ 5,1%. وفيما يتعلق ببنيتها، شكلت لحوم الأبقار المكون الأكثر أهمية بحصة متوسطة تصل إلى 24,1% من الثروة الرعوية، متبوعا بالحليب بحصة متوسطة بلغت 18%.

وفيما يتعلق بالثروة الغابوية، فقد بلغت تقديراتها بالأسعار الثابتة 40,6 مليار درهم في 2013 مقابل 19,7 مليار في 1999. وحسب المكونات، توزعت هذه الثروة في المتوسط ما بين 57% بالنسبة لموارد الخشب و43% للموارد غير الخشبية.

بدورها، انتقلت الثروة السمكية من 8 ملايير درهم إلى 51,4 مليار بالأسعار الثابتة، أي ما يعادل متوسط نمو سنوي بنسبة 14,2%. ويعكس هذا التطور على الخصوص نموا سنويا بنسبة 13,1% في ثروة الصيد الساحلي و12,4% في ثروة الصيد في أعالي البحار و29,3% في ثروة الصيد التقليدي.

بالإضافة إلى ذلك، بلغ تقييم المناطق المحمية، بالأسعار الثابتة، 4,8 مليار درهم في 2013 مقابل مليار درهم في 1999، أي بمتوسط نمو سنوي بلغت نسبته 11,6%.

وبالنسبة للثروة المعدنية، فتصل قيمتها سنة 2013 **بالأسعار الثابتة إلى** 163,4 **مليار درهم مقابل** 13,8 **مليار سنة** 1999، **أي بمتوسط نمو سنوي بلغ** 26%. **ويهيمن عليها الفوسفاط بحصة متوسطة خلال الفترة المعنية تصل إلى** 98,2% **متبوعا بالذهب بحصة متوسطة بلغت** 1,2%.

وتظل الثروة الطاقية في المغرب ضعيفة، بقيمة تصل إلى 420 **مليون درهم في** 2013 **مقابل** 234,7 **مليون في** 1999، **أي بنمو سنوي متوسط بنسبة** 4,2%.

الأراضي المزروعة

I- القطاع الفلاحي في المغرب خلال الفترة 1999-2013

1- تقديم عام للقطاع

بمساحة صالحة للاستخدام[1] تصل إلى 8,7 مليون هكتار، تعتبر الفلاحة[2] أحد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الوطني. وتساهم بواقع 12,8% في المتوسط في الناتج الداخلي الإجمالي مع تسجيل تغيرات هامة حسب الظروف المناخية. وتمثل بعد قطاع الخدمات المشغل الرئيسي بحصة تصل إلى 39,3% سنة 2013. وفي الوسط القروي، يشغل هذا القطاع حوالي 74,2% من السكان.

تطور حصة الفلاحة في التشغيل وفي الناتج الداخلي الإجمالي الكلي

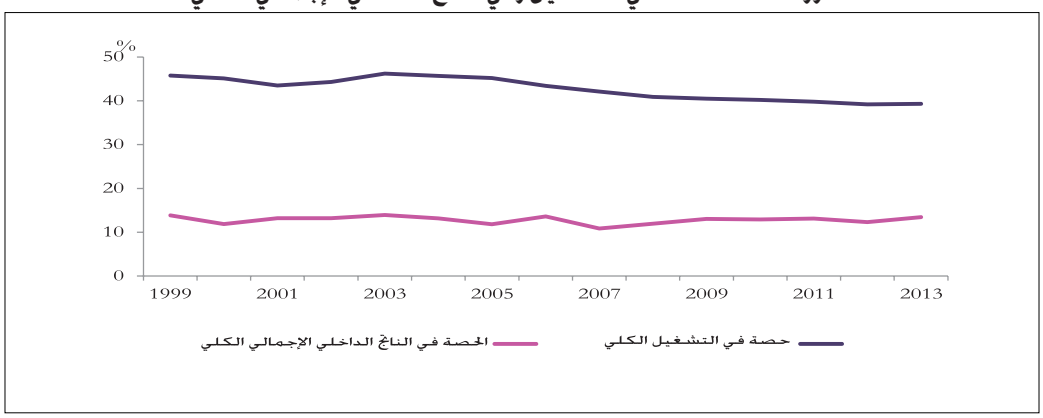

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

على صعيد المبادلات الخارجية، تمثل منتجات الصناعة الغذائية في المتوسط حوالي 9,4% من صادرات المغرب من حيث القيمة و9,7% من وارداتها. وتتكون جل الصادرات من الحوامض بحصة متوسطة تصل إلى 25,9%، متبوعة بالطماطم الطرية بنسبة 16%. والخضر الطرية المجمدة أو المخللة بنسبة 13,8% ومعلبات الخضر بنسبة 11,3%، فيما تظل الحبوب المنتوج الرئيسي المستورد.

وبحكم بعده الاجتماعي، استفاد القطاع الفلاحي من سياسة تشجيعية من طرف كافة الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال، ابتداء من "عملية الحرث" التي أعطيت انطلاقتها في سنة 1957، إلى سياسة السدود[3]، ثم التهيئة

1 يتعلق الأمر بمجموع مساحة الأراضي المخصصة لزراعة الحبوب، والخضر والفواكه، والزراعات الصناعية والزيتية، وزراعة الأشجار المثمرة، والأراضي البورية ناقص مساحة الزراعات تحت الأرضية وذلك لتفادي الازدواج المحاسبي.

2 يتعلق الأمر بالفلاحة والغابة والخدمات ذات الصلة والصيد البحري.

3 يتوفر المغرب حاليا على 128 سدا كبيرا في وضعية اشتغال، بطاقة استيعابية كلية تصل إلى 17,2 مليار مكعب (المصدر: www.water.gov.ma)

المائية الزراعية، وتأطير الزراعات، وبرامج التنمية القروية المندمجة وانتهاء بمخطط المغرب الأخضر (2009–2020). ويندرج هذا الأخير في إطار التنمية الشاملة والمستدامة ويرمي إلى النهوض بالقطاع الفلاحي ليصبح رافعة حقيقية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، لاسيما فيما يتعلق بخلق فرص الشغل ومحاربة الفقر وحماية البيئة. ويتمحور حول مقاربة شاملة تدمج جميع الفاعلين العاملين في القطاع وتقوم على دعامتين اثنتين.

تهدف الدعامة الأولى إلى تطوير فلاحة عصرية وتنافسية مبنية على السلاسل ذات القيمة المضافة العالية. وتم تحديد 961 مشروعا باستثمار يصل إلى 75 مليار درهم.

أما الدعامة الثانية، فتتعلق بالتأهيل التضامني للفلاحين الأكثر هشاشة من خلال ثلاثة أنواع من البرامج: (أ) التحويل الذي يمكن من تغيير نشاط المزارعين العاملين في زراعة الحبوب نحو زراعات ذات قيمة مضافة أعلى وأقل تأثرا بالتقلبات المطرية، و(ب) تكثيف الإنتاج من خلال استخدام تقنيات جديدة قادرة على تحسين المردودية وتثمين الإنتاج، و(ج) التنويع الذي ينبغي أن يدر مداخيل إضافية عبر التطوير المتسارع للمنتجات الخاصة أو الأراضي. وفي المجمل، تهدف هذه الدعامة إلى إنجاز 545 مشروعا اجتماعيا في أفق سنة 2020 لفائدة 855000 فلاح باستثمار يصل إلى 20 مليار درهم.

بموازاة هاتين الدعامتين العموديتين، تم تنفيذ مجموعة من التدابير الأفقية بهدف خلق بيئة مواتية لإنجاح مشاريع مخطط المغرب الأخضر. وتتعلق على الخصوص بتدبير المياه، وتفويت تدبير الأراضي الجماعية والمملوكة للدولة إلى القطاع الخاص، وتبني استراتيجية للولوج إلى الأسواق الأجنبية، وتحديث عملية التوزيع، وتعزيز الصناعة الغذائية، وتعزيز العمل البيمهني، وإصلاح قطاع الفلاحة والوظائف التأطيرية للدولة.

بالنسبة للشق المتعلق بالمياه، يرمي مخطط المغرب الأخضر إلى تنفيذ برنامجين استراتيجيين. ويهدف البرنامج الوطني لاقتصاد مياه السقي (2008–2020) إلى تحويل عملية السقي السطحية[1] وبالرش[2] إلى ري موضعي بالإضافة إلى تطوير خدمة مياه الري وتشجيع تقنيات الاقتصاد في الماء والأنظمة الزراعية التي تضمن تثمينا أفضل للمياه على مساحة إجمالية تصل إلى 555.000 هكتار. أما البرنامج الثاني المسمى برنامج توسيع السقي (2009–2018)، فيهدف إلى تدارك التأخر الحاصل في المساحات التي تهيمن عليها السدود من خلال إحداث مناطق جديدة للري وتقوية عمليات الري في المناطق الموجودة.

ويتمثل الهدف الشمولي لمخطط المغرب الأخضر في مضاعفة الناتج الداخلي الإجمالي للقطاع وخلق 1,5 مليون منصب شغل إضافي ورفع قيمة الصادرات من 8 إلى 44 مليار درهم وتحسين العائدات الفلاحية بمقدار 2 إلى

1 يتمثل الري السطحي أو الري باستخدام الجاذبية في توزيع المياه مباشرة على البقعة المزروعة من خلال جريان المياه السطحية في جداول (طريقة الري بالقنوات)، والمياه الجوفية (الري بالتسرب) أو حتى عن طريق الغمر المتحكم فيه (الري بالأحواض).

2 تتمثل هذه الطريقة في محاكاة تأثير التساقطات المطرية، حيث يتم دفع الماء، الموجه تحت الضغط بواسطة أنابيب مرنة، في الهواء على شكل نقاط تسقط على الزراعات المحيطة بكل آلة رش.

3 أضعاف لفائدة 3 ملايين شخص في العالم القروي (راجع الملحق 2: الأهداف حسب سلاسل الإنتاج في إطار تنفيذ مخطط المغرب الأخضر).

ومنذ تنفيذ هذه الاستراتيجية، حقق القطاع قيمة مضافة إضافية متوسطة بلغت حوالي 32 مليار درهم ما بين الفترتين 2004-2008 و2009-2013. بموازاة ذلك، سجلت قيمة صادرات الزراعات الغذائية نموا سنويا متوسطا بلغ 8,8% خلال الفترة 2009-2013 ليصل إلى 18 مليار درهم، أي بنسبة إنجاز بلغت 41,1%. إضافة إلى ذلك، عرفت المساحات المعتمدة على الري الموضعي تسارعا في النمو خلال الفترة 2009-2013 لتصل إلى أكثر من 350 ألف هكتار مقابل 550 ألف هكتار متوقعة في أفق 2020.

2- تقديم الزراعات

ينتج المغرب مجموعة متنوعة من المحاصيل تساهم بمقدار 70% من القيمة المضافة للقطاع الفلاحي. ويتباين تطور هذه المحاصيل بحسب المجموعات الفرعية للزراعات.

أ- الحبوب

تشكّل الحبوب الزراعة الرئيسية بحصة 57,3% من المساحة الفلاحية الصالحة. وعلى مدى الفترة 1999-2013، ازدادت مساحة الأراضي المزروعة بالحبوب بنسبة 0,3% في المعدل السنوي لتصل إلى قرابة 5,4 مليون هكتار في عام 2013. ويتجاوز هذا المستوى بكثير هدف 4,2 مليون هكتار الذي حدده مخطط المغرب الأخضر، وذلك راجع جزئيا إلى تطوير الزراعة البينية نتيجة عملية واسعة لغرس الأشجار المثمرة في إطار الدعامة الثانية من المخطط. ويظهر تحليل زراعة الحبوب أن حصة القمح اللّين سجلت نموا ملحوظا من 31,3% إلى 41,9% من مجموع مساحة الحبوب خلال الفترة قيد الدراسة، على حساب الشعير الذي تراجعت حصته من 40,1% إلى 36,5%. ومثل القمح الصلب والذرة على التوالي قرابة 17,5% و3,3% من مساحة الحبوب في عام 2013، مقارنة مع 20,9% و6,4% في عام 1999. أما من حيث الإنتاج، فقد مثل القمح اللين قرابة 45,3% متبوعاً بالشعير (29,3%) والقمح الصلب (21,4%).

وخلال الفترة 1999-2013، انتقل إنتاج الحبوب من قرابة 2 مليون طن في موسم 2000/1999 إلى 10,4 مليون طن في موسم 2009/2008 ثم إلى 9,9 مليون طن في موسم 2013/2012. وظلت أسعار إنتاج الحبوب الرئيسية مستقرة تقريبا على العموم، رغم أنها شهدت زيادات في الفترات الي تميزت بظروف مناخية غير مواتية و/أو أزمات في السوق الدولية (2008).

تطور إنتاج زراعات الحبوب الرئيسية

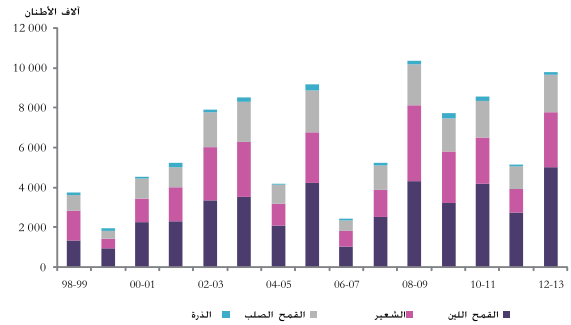

تطور أسعار زراعات الحبوب الرئيسية عند الإنتاج

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري

ونظرا إلى أهمية الحبوب في استهلاك المغاربة، فإنها تظل أكثر المنتجات استيرادا إذ مثلت في المتوسط نسبة 70,7% من حجم واردات الأغذية الزراعية خلال الفترة 1999-2013 ويحدد تطورها أداءُ الإنتاج وزيادة الطلب عليها.

ب- زراعة الخضر والفواكه

لا تمثل زراعة الخضر والفواكه سوى أقل من 4% من المساحة الزراعية الصالحة، لكنها تساهم مساهمة كبيرة في توازن الميزان التجاري للصناعة الغذائية. وتتكون أساساً من البطاطس والطماطم اللتين تمثلان في المتوسط نسبتي 23% و18% على التوالي، وبدرجة أقل البصل الجاف والبطيخ والدلاح، بحصص 11% و10% و8% على التوالي.

وخلال الفترة 1999-2013، ارتفع الإنتاج بنسبة 3,5% في المتوسط السنوي ليصل إلى قرابة 8 ملايين طن، بزيادة 3,8% في البطاطس، و1,1% في الطماطم و4,2% في البصل الجاف. أما الدلاح والبطيخ فقد سجلا زيادات بنسبتي 2,9% و7,2% على التوالي. وتختلف الأسعار عند الإنتاج من زراعة إلى أخرى. وبالنسبة للزراعات الثلاث الأولى، شهدت الأسعار عموما ارتفاعا خلال الفترة 1999-2013، إذ انتقلت من 2010 دراهم/ للطن إلى 2380 درهما/ للطن من البطاطس، ومن 1940 درهما/للطن إلى 2310 دراهم/ للطن من الطماطم ومن 1170 درهما/ للطن إلى 1530 درهما/للطن من البصل الجاف.

وفيما يخص البطيخ والدلاح، وبعد تراجع طفيف في أسعارهما خلال الفترة 1999-2006، أخذت هذه الأسعار منحى تصاعديا، حيث انتقلت من 2834 درهما/ للطن في عام 2007 إلى 3413 درهما/ للطن في عام 2013 فيما يخص البطيخ ومن 1326 درهما/ للطن إلى 1599 درهما/ للطن فيما يخص الدلاح.

تطور إنتاج الزراعات الرئيسية من الخضر والفواكه

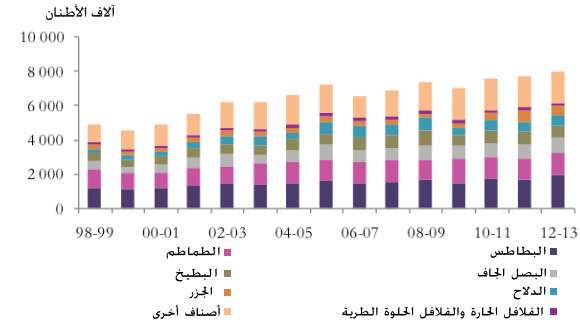

تطور الأسعار عند الإنتاج للزراعات الرئيسية من الخضر والفواكه

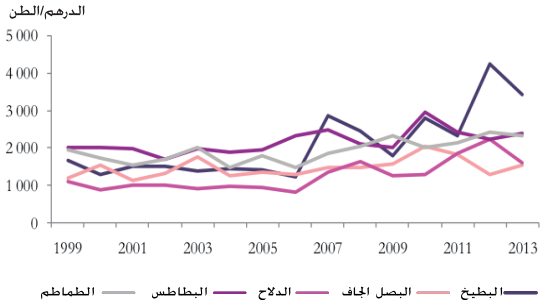

المصادر: وزارة الفلاحة والصيد البحري والنشرات الإحصائية للمندوبية السامية للتخطيط

وفيما يتعلق بالصادرات، تظل الطماطم الطرية المنتوج الرئيسي المصدّر من هذه المحاصيل، حيث مثلت نسبة 19,1% من حجم الصادرات الزراعة الغذائية. ويشير تحليل تطورها إلى تضاعف حجم صادراتها بين الفترتين 1999-2006 و2007-2013، إذ انتقل في المتوسط من 205 إلى 411,6 ألف طن على التوالي. وتجدر الإشارة إلى أن المغرب حل في المرتبة السادسة في السوق العالمية للطماطم في عام 2013 بحصة 6%، بعد المكسيك (20,1%)، وهولندا (14,4%)، وإسبانيا (13,1%)، والأردن (8%) وتركيا (6,3%).

تطور حجم صادرات الطماطم

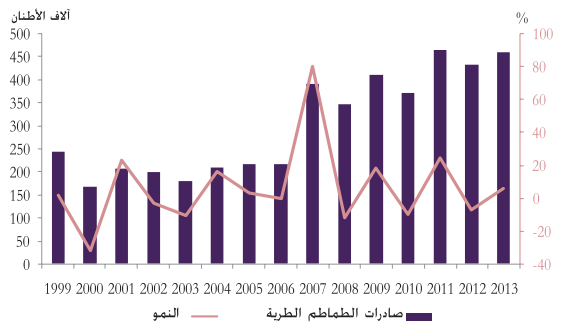

كميات الطماطم المصدرة حسب البلدان في 2013

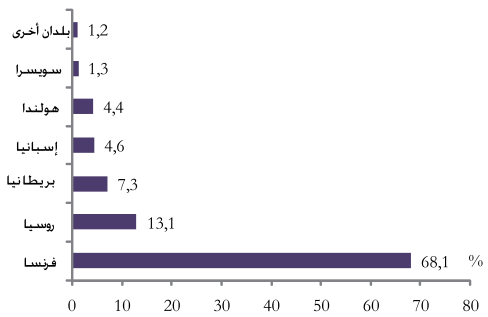

المصدر: مكتب الصرف

س- زراعات الأعلاف

بالرغم من أن زراعات الأعلاف لا تمثل سوى 4% من المساحة الإجمالية المزروعة، فإنها ساهمت في المتوسط بنسبة 32% من الإنتاج الزراعي خلال الفترة 1999-2013. وتشمل هذه الزراعات أساسا كلا من الفصة (43% في المتوسط)، والبرسيم (24%)، وبدرجة أقل شعير وذرة العلف بحصة 12% لكل منهما. وخلال الفترة قيد الدراسة، سجل إنتاج[1] زراعات الأعلاف نموا بمعدل سنوي بلغ في المتوسط 2,4% ليصل إلى 14,6 مليون طن.

1 فيما يخص الفترة 1994-2007، تجدر الإشارة إلى أنه اقترح بالتشاور مع وزارة الفلاحة تطبيق حصة معدل السنوات الست الأخيرة (من 2008 إلى 2013) على مجموع الزراعات.

ويعكس هذا التطور زيادة سنوية بلغت في المتوسط 2% في الفصة، و2,2% في البرسيم وشعير العلف و4,2% في ذرة العلف. ويشير تحليل الأسعار أن أسعار بعض السلع مثل خليط العلف والشوفان الأخضر وبيقة الشوفان، وإن كانت تساهم مساهمة ضئيلة في الإنتاج، لا تزال أعلى بكثير من أسعار الفصة والبرسيم وشعير وذرة العلف.

تطور إنتاج زراعات الأعلاف الرئيسية

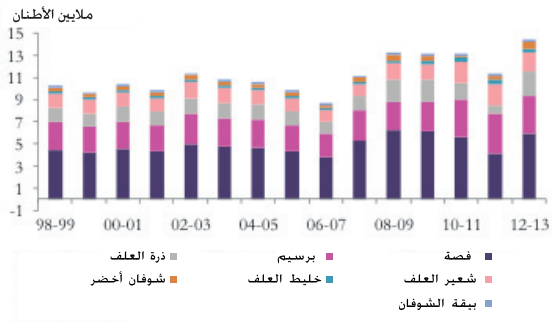

تطور أسعار زراعات الأعلاف الرئيسية عند الإنتاج

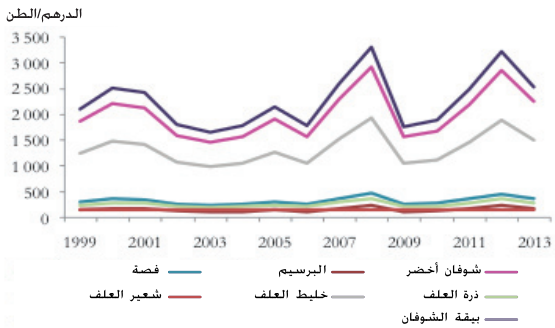

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري

د- القطاني

تظل حصة القطاني ضعيفة من حيث المساحة والإنتاج الزراعي على حد سواء. وتتألف أساساً من الفول بحصة 49% في المتوسط من مجموع إنتاج القطاني. وخلال الفترة 1999-2013، سجلت مساحة القطاني ارتفاعا سنويا بلغ في المتوسط 1,3% لتصل إلى 400,5 ألف هكتار في عام 2013. أما الإنتاج، الذي يظل متوقفا على الظروف المناخية، فقد انتقل من 80 ألف طن في موسم 2000/1999 إلى 339,2 ألف طن في موسم 2011/2010 ثم إلى 293,3 ألف طن في موسم 2013/2012. وفيما يتعلق بالأسعار عند الإنتاج، وباستثناء العدس، الذي استقرت أسعاره في حوالي 5702 درهم/طن خلال الفترة قيد الدراسة، فقد شهدت الزراعات الأخرى عموما منحى تصاعديا.

تطور إنتاج القطاني

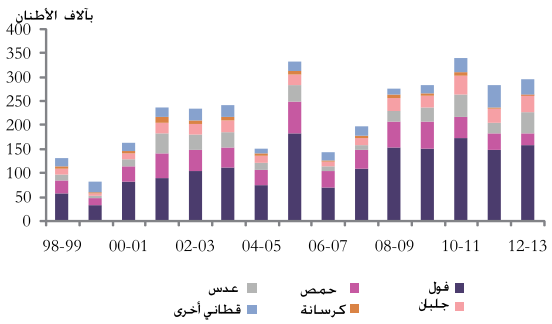

تطور أسعار زراعات القطاني الرئيسية عند الإنتاج

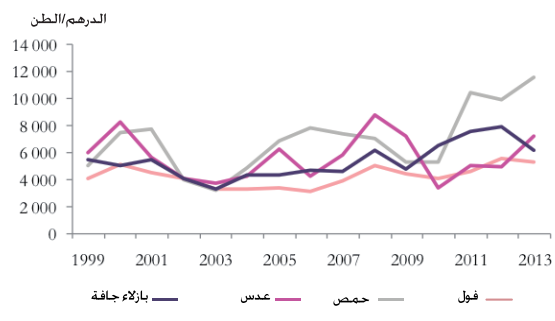

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري

وبشكل عام، تتسم هذه الزراعات بضعف المردودية حيث تصل في المتوسط إلى 0,6 طن/في الهكتار وارتفاع تكاليف إنتاجها[1].

ه- زراعات السكريات والزيتيات

فيما يتعلق بزراعات السكريات، التي تشمل الشمندر السكري وقصب السكر، فقد سجلت انخفاضات سنوية بلغت في المتوسط 2,9% و5,5% من الإنتاج لكل منهما على التوالي بين عامي 1999 و2013. ويعزى هذا الوضع على الأرجح إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج ومنافسة الزراعات ذات القيمة المضافة العالية التي تزاوَل في مجالات الري.

ومن أجل تعزيز هذا القطاع، اتُّخذت العديد من الإجراءات شملت بالخصوص (1) إعادة تقييم أسعار زراعات السكريات عند الإنتاج ومِنح التشجيع حسب خصوصيات كل منطقة؛ (2) التوقيع على عقد برنامج مع المهنيين للفترة 2008-2013 بهدف زيادة الإنتاج الوطني بنسبة 40% مقابل استثمار بقيمة 2,3 مليار درهم (الري، والبذور، والبحث والتطوير).

تطور إنتاج زراعات السكريات الرئيسية

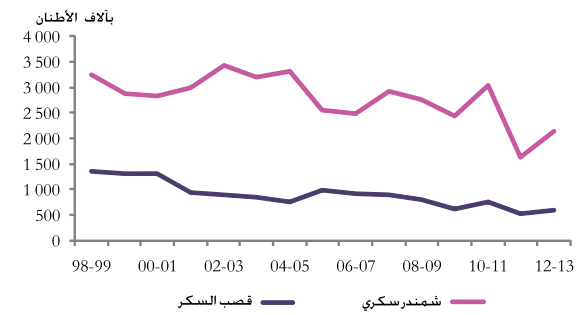

تطور أسعار زراعات السكريات الرئيسية عند الإنتاج

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري

وفيما يتعلق بزراعات الزيتيات، فهي تشمل أساسا نوار الشمس، وبدرجة أقل، الفول السوداني. وخلال الفترة 1999-2013، شهد إنتاج عباد الشمس تقلبات كبيرة لأن الفلاحين يتخذون هذه الزراعة بديلا للزراعات الشتوية في حالة حدوث فيضانات أو جفاف خريفي. أما بالنسبة إلى الفول السوداني، فقد ناهز إنتاجه في المتوسط قرابة 42 ألف طن. وبشكل عام، تكاد مساهمة مستويات الإنتاج هذه تكون ضئيلة بالمقارنة مع احتياجات الاستهلاك المحلي، مما يستدعي اللجوء إلى الواردات. ويظهر تحليل الأسعار عند الإنتاج أن الفول السوداني أخذ منحى تصاعديا ليصل إلى 8450 درهم/للطن في عام 2013، وهو مستوى لا يزال أعلى من مستوى نوار الشمس، التي تأرجح سعره في المتوسط حول 4139 درهم/طن خلال الفترة 1999-2013.

1 يعزى ارتفاع تكاليف الإنتاج إلى لجوء الفلاحين تلقائيا إلى اليد العاملة في القيام بعمليات الزراعة الرئيسية، لاسيما نثر البذور وإزالة الأعشاب الضارة والحصاد.

تطور إنتاج زراعات الزيتيات الرئيسية

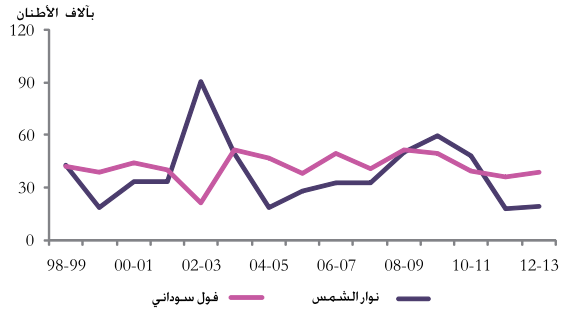

تطور أسعار زراعات الزيتيات الرئيسية عند الإنتاج

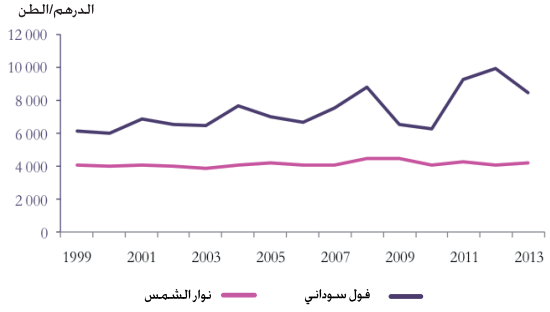

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري

ف- زراعات الأشجار المثمرة: الحوامض

تشكل الحوامض زراعة الأشجار المثمرة الأكثر أهمية من حيث الإنتاج والصادرات. وتولد تأثيرات هامة على التشغيل من خلال خلقها لقرابة 21 مليون يوم عمل في السنة، حسب معطيات وزارة الفلاحة.

وخلال الفترة ما بين عامي 1999 و2013، بلغت المساحة الإجمالية للحوامض في المتوسط 75,5 ألف هكتار خلال الفترة 1999-2003 قبل أن تأخذ منحى تصاعديا استمر دون انقطاع ليصل إلى 110,7 ألف هكتار في عام 2013 مع ظهور توجه نحو عمليات غرس الفواكه الصغيرة. وبالموازاة مع ذلك، انتقل الإنتاج في المتوسط من 1,3 مليون طن خلال الفترة 1999-2008 إلى 1,7 مليون طن خلال الفترة 2009-2013 مستفيدا من تنفيذ مخطط المغرب الأخضر، الذي يروم إنتاج 2,9 مليون طن في أفق عام 2018. وفي الوقت ذاته، أخذت الأسعار عند الإنتاج منحى تصاعديا خلال الفترة قيد الدراسة، حيث بلغت 3276 درهما/لطن البرتقال و3244 درهما/ لطن الفواكه الصغيرة (اليوسفي والمندرين والكلمنتين وساتسوموس).

تطور إنتاج الحوامض

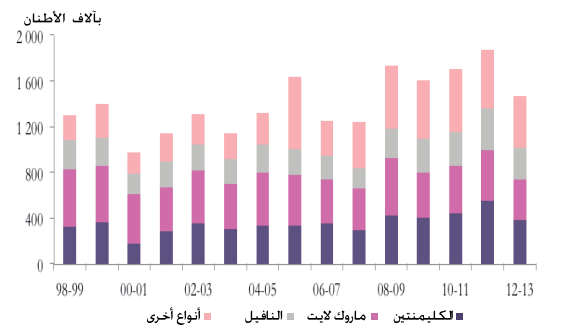

تطور أسعار زراعات الحوامض الرئيسية عند الإنتاج

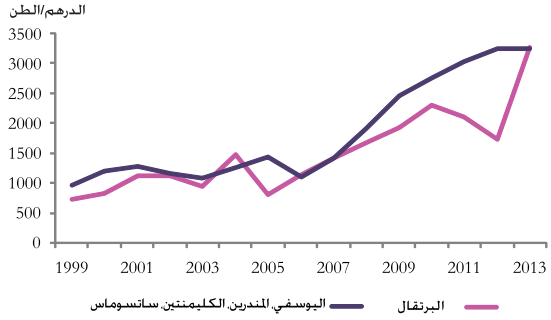

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري

وتظل الحوامض أكثر المنتجات تصديرا بحصة بلغت في المتوسط 34,5% من صادرات الزراعة الغذائية. وقد تراوح حجم صادراتها بين 418 و645 ألف طن خلال الفترة 1999-2013، مما أفرز رقم معاملات عند التصدير وصل في المتوسط إلى 2,8 مليار درهم. ويظهر تحليل بنية صادرات الحوامض أن البرتقال أخذ منحى تنازليا مقابل الفواكه الصغيرة، وخاصة الكلمنتين الذي شهد ارتفاعا مطردا خلال الفترة ذاتها. وقد يعزى هذا الوضع إلى المنافسة الدولية الشديدة فيما يخص البرتقال (إسبانيا، وحاليا مصر وتركيا) بالإضافة إلى تزايد مبيعاته في السوق المحلية التي تدر أرباحا أكبر نسبيا وتفرض متطلبات أقل.

وبحسب الأسواق، ظلت روسيا[1] تستأثر بأكبر حصة من صادرات الحوامض من حيث الحجم، بنسبة 56,4% في عام 2013، تلتها هولندا بنسبة 15,4% وكندا بنسبة 7,1%.

تطور حجم صادرات الحوامض حسب الصنف

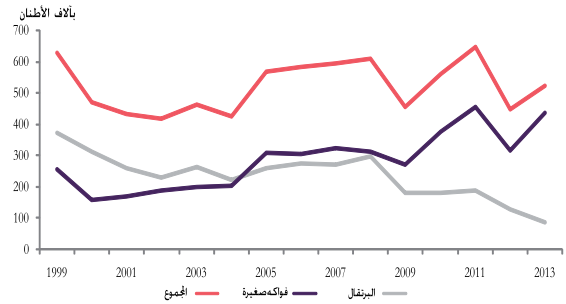

حجم صادرات الحوامض حسب السوق في 2013

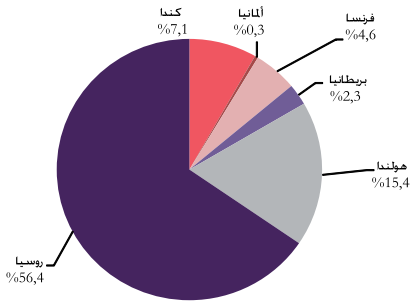

المصدر: مكتب الصرف

ج- زراعة الأشجار المثمرة الأخرى

يتعلق الأمر أساسا بشجر الزيتون الذي تصل مساحته المزروعة في المتوسط إلى 60,7% من المساحة المزروعة من الأشجار المثمرة وما يقارب 20% من مجموع إنتاج الأشجار المثمرة. وتتوزع زراعة الزيتون على كافة التراب الوطني باستثناء الشريط الساحلي الأطلسي ويحقق القطاع نشاطا زراعيا يساهم في إحداث أكثر من 15 مليون يوم عمل سنويا.

في غضون الفترة الممتدة ما بين 1999-2013، شهدت المساحة المخصصة لزرع أشجار الزيتون توسعا كبيرا، حيث انتقلت من 445,6 ألف هكتار في الموسم الفلاحي 1998-1999 إلى 748,5 ألف هكتار في 2007-2008 ثم إلى 925,7 ألف هكتار في الموسم 2012-2013، مستفيدة من تنفيذ مخطط المغرب الأخضر الذي يهدف للوصول إلى 1,22 مليون هكتار في أفق 2020. كما سجل إنتاج الزيتون نموا هاما بنسبة 148,4% في الفترة 1999-2013، ليصل إلى ما يقارب 1,2 مليون طن ومن المرتقب أن يبلغ 2,5 مليون طن في سنة 2020. وفيما يخص الأسعار، فقد وصل سعر الطن من الزيتون إلى 4640 درهم في 2013 مقابل 2860 درهم سنة 1999، مع بلوغ رقم قياسي في سنة 2008 قدره 5060 درهم.

1 تجدر الإشارة إلى افتتاح خط بحري جديد في عام 2011 بين ميناء أكادير وميناء سان بطرسبورغ في روسيا.

تطور إنتاج الزيتون

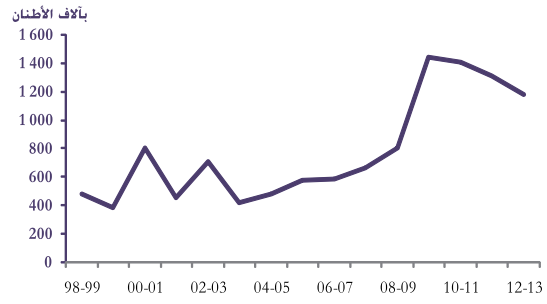

تطور الأسعار عند الإنتاج

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري

بالنسبة لزراعة الأشجار المثمرة الأخرى، فهي تتألف أساسا من العنب والتفاح، وإلى حد أقل الموز. وشهدت هذه الزراعات خلال الفترة الممتدة ما بين 1999 و2013 تطورا بنسبة 64,3% في إنتاجها ليصل إلى 2,2 مليون طن. وكان هذا التطور مصحوبا بتوسع المساحة المزروعة إلى 405,1 ألف هكتار. وفيما يتعلق بالأسعار عند الإنتاج، فقد عرفت على العموم منحى تصاعديا، وإن بوتيرة متباينة.

تطور إنتاج زراعات الأشجار المثمرة الأخرى

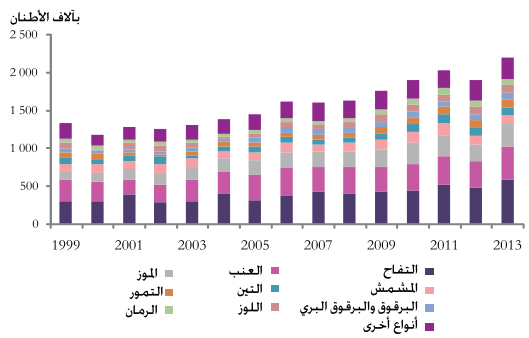

تطور أسعار زراعات الأشجار المثمرة الأخرى عند الإنتاج

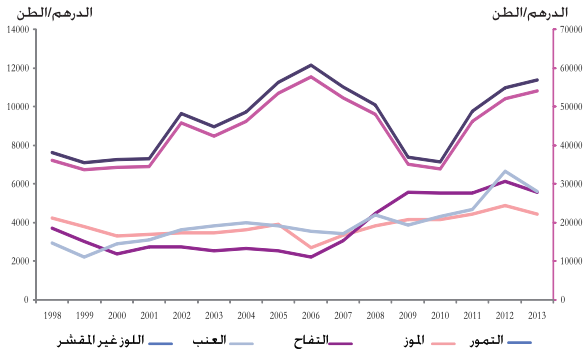

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري

II- تقييم ثروة الأراضي المزروعة

1- الزراعات المعتمدة والمنهجية المتبعة

من أجل تقييم ثروة المغرب من الأراضي المزروعة، تمت تغطية أكثر من 95%[1] من منتوجات الحبوب والقطاني والسكريات والزراعات الزيتية وزراعات العلف والأشجار المثمرة (انظر الملحق الثاني: قائمة المنتوجات المعتمدة لتقييم ثروة المغرب من الأراضي المزروعة).

1 بقية المنتجات هي ذات أهمية ضعيفة وتستثنى من التتبع المنتظم الذي تقوم به وزارة الفلاحة والصيد البحري.

والمنهجية التي تم اعتمادها مقتبسة من مقاربة البنك الدولي مع الأخذ بعين الاعتبار معطيات وزارة الفلاحة والصيد البحري واستخدام الأسعار الوطنية عند الإنتاج بدلا من القيمة الأحادية عند التصدير أو الأسعار الدولية التي يحددها البنك الدولي. وبالتالي، يتم قياس الثروة من الأراضي المزروعة في حالتها الخام وتحيين قيمتها بنسبة 4% من الإيرادات المستقبلية التي يدرها استغلال هذه الأراضي في أفق 25 سنة (انظر الملحق الثالث: مراحل قياس الثروة من الأراضي المزروعة).

2- النتائج والتحليل

تشير نتائج تقييم ثروة الأراضي المزروعة إلى تضاعفها خلال الفترة الممتدة ما بين 1999-2013، حيث انتقلت من 196,8 مليار درهم إلى 408,1 مليار درهم بالأسعار الجارية. ويعكس هذا التطور على وجه الخصوص زيادة سنوية متوسطة بنسبة 6,7% في ثروة زراعة الأشجار المثمرة لتصل إلى 135,1 مليار درهم، وب 4,4% في ثروة الحبوب إلى 120,9 مليار درهم وبنسبة 5,9% في زراعة الخضر والفواكه إلى 101,3 مليار درهم.

تطور ثروة الأراضي المزروعة بالأسعار الجارية

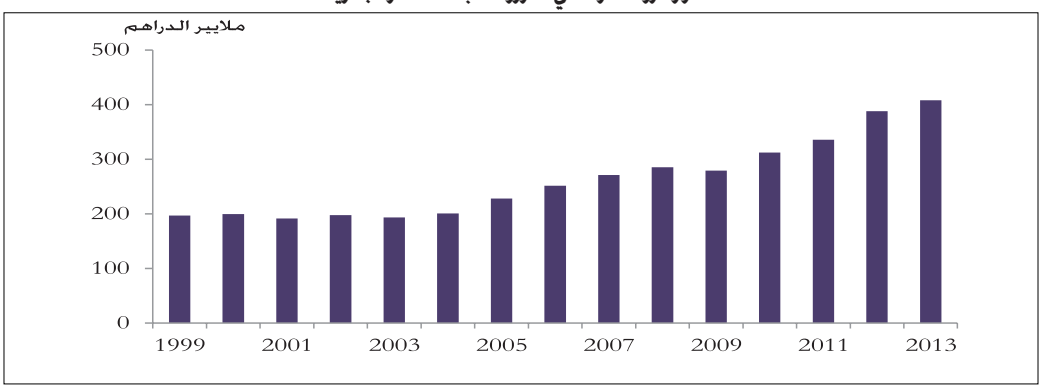

المصادر: وزارة الفلاحة والصيد البحري وحسابات المؤلفين

وبالأسعار الثابتة لسنة 2007، انتقلت الثروة من 207,3 مليار درهم سنة 1999 إلى 410 مليار درهم سنة 2013، أي بمتوسط نمو سنوي بنسبة 5%. غير أن تحليل تطور الثروة يشير إلى ثلاث مراحل مختلفة خلال الفترة ما بين 1999 و2013.

تطور ثروة الأراضي المزروعة بالأسعار الثابتة

تطور ثروة الزراعات بالأسعار الثابتة

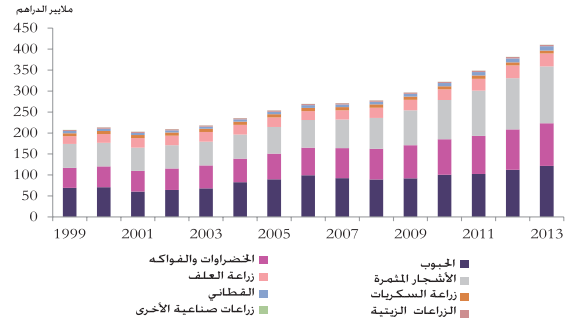

المصادر: وزارة الفلاحة والصيد البحري، والمندوبية السامية للتخطيط، وحسابات المؤلفين

خلال المرحلة الأولى الممتدة ما بين 1999 و2001، تراجعت ثروة الأراضي المزروعة من 207,3 مليار درهم إلى 203,1 مليار، نتيجة بالأساس لانخفاض الثروة من الحبوب بنسبة 13,2 % لتصل إلى 60,2 مليار درهم وكذا ثروة زراعة الأشجار المثمرة بنسبة 3% إلى 55,4 مليار درهم. ويعزى هذا التراجع إلى الظروف المناخية غير المواتية خلال سنتي 1999 و2000 التي أثرت بشكل ملحوظ على إنتاج الزراعات الرئيسية.

وابتداء من سنة 2002، سجلت الثروة نموا سنويا بلغ في المتوسط 4,8%، لتصل إلى 277,6 مليار درهم سنة 2008 بفضل الظروف المناخية التي كانت مواتية أكثر من المرحلة الأولى. وحسب الصنف، يعكس هذا التطور أساسا زيادة سنوية متوسطة بنسبة 5,6% في ثروة الحبوب و4,8% في ثروة زراعة الأشجار المثمرة و6,1% في ثروة الخضر والفواكه.

أما في الفترة الممتدة ما بين 2009 و2013، وهي الفترة التي تزامنت مع تنفيذ مخطط المغرب الأخضر، فقد شهدت وتيرة نمو ثروة الأراضي المزروعة تسارعا بنسبة سنوية متوسطة قدرها 8,4% لتصل إلى 410 مليار درهم. ويفسر هذا الأداء أساسا بارتفاع سنوي ملموس بنسبة 13% في ثروة زراعة الأشجار المثمرة لتبلغ ما يقرب من135,8 مليار درهم. ويعزى أيضا إلى زيادة بنسبة 7,2% في ثروة الحبوب إلى 121,5 مليار درهم وبنسبة 6,6% في ثروة الخضر والفواكه إلى 101,7 مليار درهم.

ويشير تحليل بنية ثروة الأراضي المزروعة في الفترة الممتدة ما بين 1999 و2013 إلى تغير تدريجي ابتداء من سنة 2006، حيث تقلصت حصة ثروة الحبوب من 37% إلى 30% سنة 2013 لفائدة زراعات الأشجار المثمرة، التي ارتفعت مساهمتها من 24% إلى 33%. أما زراعة الخضر والفواكه، فقد ظلت في حوالي 26%.

تطور بنية ثروة الأراضي المزروعة

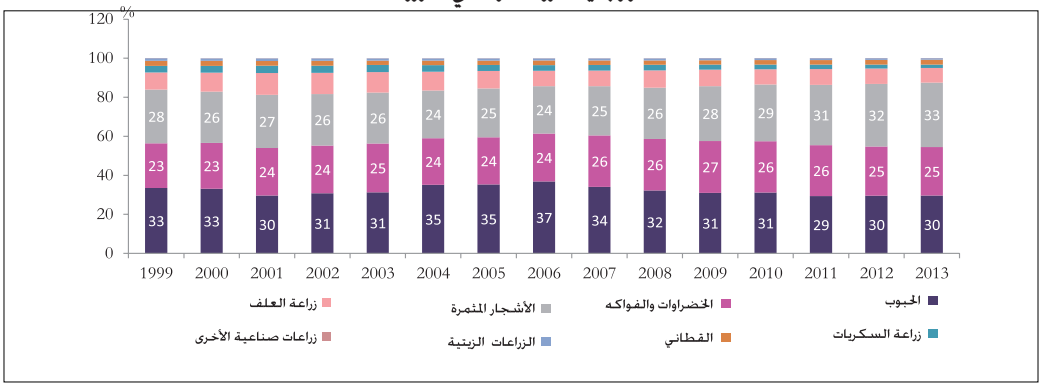

المصادر: وزارة الفلاحة والصيد البحري وحسابات المؤلفين

ولا تساهم ثروة الأراضي المزروعة إلا مساهمة ضئيلة في الثروة الإجمالية للمغرب، بحصة بلغت 3,2% في المتوسط خلال الفترة 1999-2013. إلا أن حصتها في الرأسمال الطبيعي ترتفع إلى 43,8%.

تطور ثروة الأراضي المزروعة في الرأسمال الطبيعي | **تطور حصة ثروة الأراضي المزروعة في الثروة الإجمالية**

المصدر: حسابات المؤلفين

3- مقارنة على المستوى الدولي (بين سنتي 2000 و2005)

بالرغم من التوجه الإيجابي للسياسات العمومية منذ الاستقلال من أجل تطوير القطاع الفلاحي، يظل أداء المغرب في هذا المجال أدنى من المستوى الممكن، وذلك مقارنة بأداء بعض البلدان المماثلة[1]. فبالرغم من كون مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالمغرب، والتي بلغت 0,3 هكتار/ للفرد الواحد في سنة 2005، تفوق مثيلتها في بعض البلدان مثل مصر(0,05 هكتار/للفرد) وإيطاليا (0,18 هكتار/للفرد)، فإن حصة الفرد من الثروة الزراعية تظل

1 تم إجراء المقارنة على أساس معطيات البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة.

أقل من نظيرتها في هذين البلدين. ويرجع هذا الفرق إلى الظروف المناخية الأكثر ملاءمة بالنسبة لإيطاليا وتعميم السقي في مصر.

وتقدر ثروة الأراضي المزروعة بما قيمته 1559 دولار/للفرد، حيث تفوق ثروة الجزائر (903 دولار/للفرد) لكن تقل عن تونس (1900 دولار/للفرد)، ومصر (2206 دولار/للفرد) وإيطاليا (3012 دولار/للفرد).

حصة الفرد من المساحة الزراعية الصالحة في 2005 و2000

حصة الفرد في ثروة الأراضي المزروعة في 2005 و2000 (قيمة الدولار في 2005)

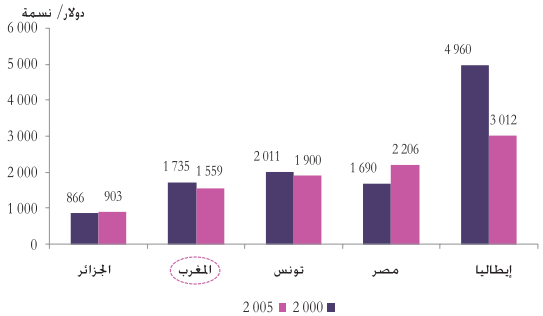

المصادر: منظمة الأغذية والزراعة والبنك الدولي

4- تحليل درجة التأثر

لأسباب تتعلق بقابلية المقارنة وتوفر المعطيات، تستخدم المنهجية المتبعة من قبل البنك الدولي الأسعار الدولية لبعض المنتجات، مثل القمح والذرة والشعير والموز والبرتقال وحبوب الذرة البيضاء والأرز، والقيمة الأحادية عند التصدير بالنسبة لباقي الزراعات. وفي هذه الدراسة، تم اعتماد الأسعار المحلية من أجل عكس الثروة في وضعها الخام على نحو أفضل. ولهذا الاختيار تأثير على مستوى الثروة. فعلى سبيل المثال، يؤدي استخدام الأسعار الدولية بالنسبة لمعظم زراعات الحبوب[1] إلى التقليل من قيمة ثروة هذه الزراعات لتصل في سنة 2013 إلى 96,4 مليار درهم مقابل 121,5 مليار درهم عند استخدام الأسعار المحلية عند الإنتاج (انظر الملحق الرابع: تطور أسعار زراعات الحبوب الرئيسية).

1 يتعلق الأمر بالقمح الصلب والقمح الطري والشعير وحبوب الذرة البيضاء وحبوب أخرى.

تطور ثروة الحبوب وفقا للأسعار المستخدمة

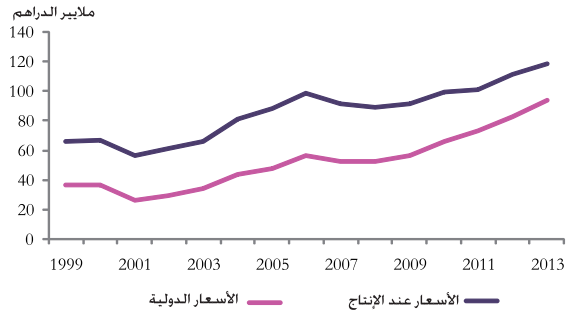

تطور ثروة بعض زراعات الخضراوات والفواكه وفقا للأسعار المستخدمة

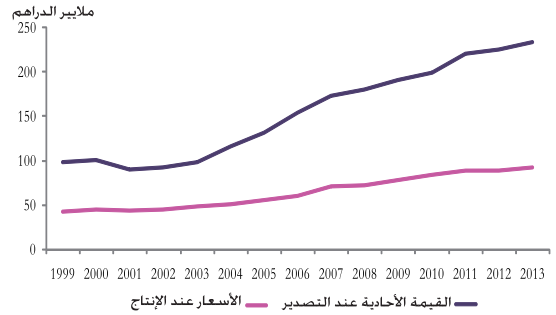

المصادر: منظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، ووزارة الفلاحة والصيد البحري، وحسابات المؤلفين.

ومع ذلك، فإن تقييم ثروة مجموعة من زراعات الخضر والفواكه، التي تساهم بنسبة 23,7% في ثروة الأراضي المزروعة، يتأثر سلبا باستخدام الأسعار المحلية عند الإنتاج (انظر الملحق الخامس: تطور أسعار عينة من زراعات الخضر والفواكه).

وفيما يتعلق بزراعات الأشجار المثمرة، يشير تقييم ثروة عينة من هذه المنتجات تمثل 22,1% من ثروة الأراضي المزروعة إلى أنه كان من الممكن أن تصل هاته الأخيرة إلى 110,2 مليار درهم سنة 2013 في حالة استخدام أسعار الإنتاج، مقابل 299,8 مليار درهم عند استخدام القيم الأحادية عند التصدير (انظر الملحق السادس: تطور أسعار بعض زراعات الأشجار المثمرة).

تطور ثروة زراعة بعض الأشجار المثمرة وفقا للأسعار المستخدمة

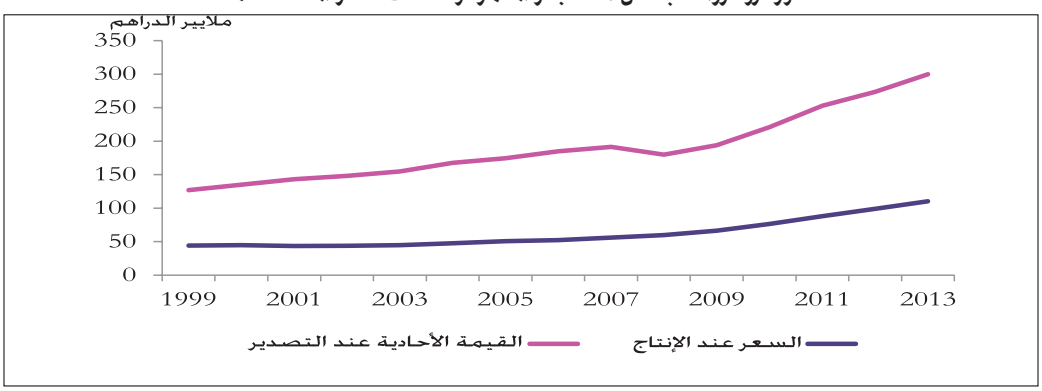

المصادر: وزارة الفلاحة والصيد البحري، ومنظمة الأغذية والزراعة، وحسابات المؤلفين.

I-الأهداف حسب سلاسل الإنتاج في إطار تنفيذ مخطط المغرب الأخضر

سلسلة الحبوب 2009 - 2020	• خفض المساحة المزروعة لتصل إلى 4,2 مليون هكتار • إنتاج 7 ملايين طن • تراجع الواردات بنسبة 20%
سلسلة أشجار الزيتون 2009- 2020	• زيادة المساحة إلى 1,22 مليون هكتار • الرفع من الإنتاج إلى 2,5 مليون طن • استهلاك داخلي يعادل 4 كلغ/الفرد/السنة من زيت الزيتون و5 كلغ/الفرد/السنة من زيتون المائدة • ارتفاع الصادرات إلى 120 ألف طن من زيت الزيتون و 150 ألف طن من زيتون المائدة.
سلسلة الحوامض 2008-2018	• زيادة المساحة الإجمالية إلى 105 ألف هكتار. • إنتاج 2,9 مليون طن في أفق 2018، منها 1,3 مليون طن موجهة للتصدير.
سلسلة السكريات 2009 -2013	• رفع المساحة المزروعة إلى 91 ألف هكتار. • رفع الإنتاج الوطني للسكر، من نباتات السكر المحلية، من 466 ألف طن في المتوسط بين عامي 2003 و2007 إلى 675 ألف طن، أي 55% من الاحتياجات الوطنية، وتوسيع القدرة الصناعية إلى 63 ألف طن يوميا.
سلسلة السكريات 2014- 2020	• رفع تدريجي للمساحة المزروعة لتصل إلى 105,7 ألف هكتار، منها 77,5 ألف هكتار من الشمندر و28,2 ألف هكتار من قصب السكر. • تحسين مردود السكر لكل هكتار. • على المستوى الصناعي، الهدف هو الرفع من قدرة معامل السكر على المعالجة للوصول إلى 62,5 ألف طن يوميا من أجل مواكبة التطور الفعلي لإنتاج المزروعات السكرية.
سلسلة الخضر والفواكه 2009 -2020	• زيادة المساحة المزروعة إلى 53 ألف هكتار، من أجل رفع الإنتاج إلى 3,2 مليون طن من البواكر، منها 1,7 مليون طن موجهة للتصدير.
سلسلة نخيل التمر	• رفع المساحات المزروعة إلى 2,9 مليون نخلة في أفق 2020. • الرفع من إنتاج التمور من أجل بلوغ 185 ألف طن في أفق 2030، وتثمينها عبر تحسين جودتها وظروف تسويقها.

المصادر: موقع وزارة الفلاحة والصيد البحري والوثيقة المتعلقة بالعقود البرنامج من أجل تطوير سلاسل الإنتاج.

الأراضي الرعوية

تقديم

تقدر مساحة المراعي أو الأراضي الرعوية في المغرب بحوالي 50 مليون هكتار[1]، أي ما يعادل 75% من التراب الوطني، إذ تنتشر هذه الأراضي في كل المناطق الطبيعية للبلد، وتمتد بشكل أكبر في المناطق الجافة. وتشكّل المراعي موردا مهما للأعلاف (حوالي 25% من حصيلة الإنتاج الوطني للعلف في المتوسط) كما توفر الحصة الأكبر من علف أغنام وماعز المناطق الرعوية، كما تعتبر مصدر ثروة لا يستهان به، حيث تمكّن من توفير بعض المنتجات كاللحوم والحليب والصوف. وإلى جانب دورها الاقتصادي، توفر المراعي الموطنَ للعديد من الحيوانات البرية، وتحمي الأرض من التعرية بفعل المياه والرياح وتلعب دور خزان للتنوع البيولوجي.

ويشكل قطاع المواشي إحدى أهم مكونات الاقتصاد الفلاحي لبلدنا، إذ يساهم بواقع 25% إلى 30% في القيمة المضافة الفلاحية ويشغل ما يقارب 20% من الساكنة القروية النشيطة. ويعمل هذا القطاع على تزويد الصناعات الزراعية بالمواد الأولية، ويشكل مصدرا للسيولة الدائمة لأغلب المزارعين، كما يوفر حيوانات الجر لبعض صغار الفلاحين.

I- تطور أبرز منتجات تربية المواشي

تعتبر الأبقار والأغنام والماعز والجمال من أكثر السلالات المنتَجة في المغرب. فبفضل اتساع المراعي، تعرف هذه المواشي تحسنا مستمرا سواء من حيث العدد أو من حيث السلالات، مما يمكن من الاستجابة بشكل أحسن فأحسن لحاجيات السكان. وفي إطار مخطط المغرب الأخضر، ترتكز الجهود الرامية إلى تطوير سلسلة اللحوم الحمراء على تحسين الإنتاج القبلي وتطوير طرق الذبح الحديثة وتثمين اللحوم، وكذا تطوير شبكة توزيع اللحوم.

أما أكثر السلاسل تنظيما فهي سلسلة الدواجن، التي تشكل أول مصدر للبروتينات الحيوانية في المغرب. وبخصوص سلسلة الحليب، فقد شهدت نموا ملحوظا بفضل الجهود الكبرى الرامية إلى استيراد السلالات المحسنة وتبسيط تقنيات تربية المواشي والتلقيح والعمل على محاربة الأمراض.

1- اللحوم الحمراء

يتأتى 98% من إنتاج اللحوم الحمراء من الأبقار والأغنام والماعز. فقد بلغ عدد المواشي سنة 2012 حوالي 3 مليون من الأبقار و18,4 مليون من الأغنام. وفي 2013، تم إنتاج 490 ألف طن تغطي الطلب الوطني كاملا، مرتفعا بنسبة 55,4% وبنسبة33,7% مقارنة بسنتي 1999 و2008 على التوالي. ويعزى تنامي الإنتاج بشكل كبير إلى تزايد متوسط وزن الذبيحة من 136 إلى 178 كلغ للأبقار ومن 13 إلى 14 كلغ للأغنام خلال هذه الفترة.

1 وزارة الفلاحة والصيد البحري.

إنتاج اللحوم الحمراء

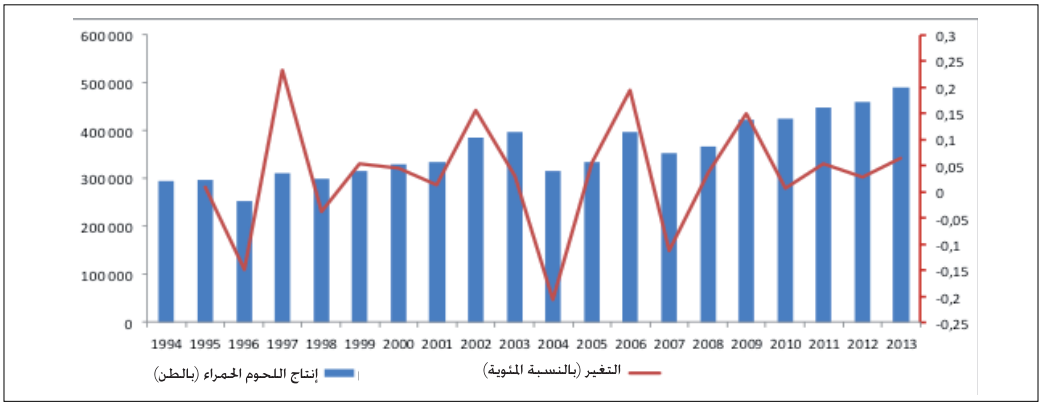

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.

وخلال الفترة الممتدة بين 2008 و2013، عرف إنتاج لحوم الأبقار نموا شبه متواصل بمعدل سنوي متوسط قدره 5,2%. نفس التطور عرفه إنتاج لحوم الأغنام الذي تنامى بنسبة 3,9% في المتوسط خلال نفس الفترة. ويعكس هذا الأداء الجيد الأولوية التي يعطيها مخطط المغرب الأخضر لهذه القطاعات، خاصة عبر تشجيع واردات عجول التسمين والمشاريع المدمجة ودعم الهيئات المهنية لتنفيذ برامج تحسين النسل. وقد مكن استيراد الأبقار من إغناء مواشي التربية المحسنة بما يزيد عن 200 ألف أنثى.

وبين مارس 2010 ونهاية 2013، بلغت واردات الثيران 40 ألف رأسا بفعل تعليق الرسوم الجمركية وتخفيض الضريبة على القيمة المضافة المفروضة على الواردات من 20% إلى 10%. وكذا بفضل دينامية الاستثمار التي أطلقها مخطط المغرب الأخضر.

الواردات المتراكمة للأبقار من السلالة الأصيلة

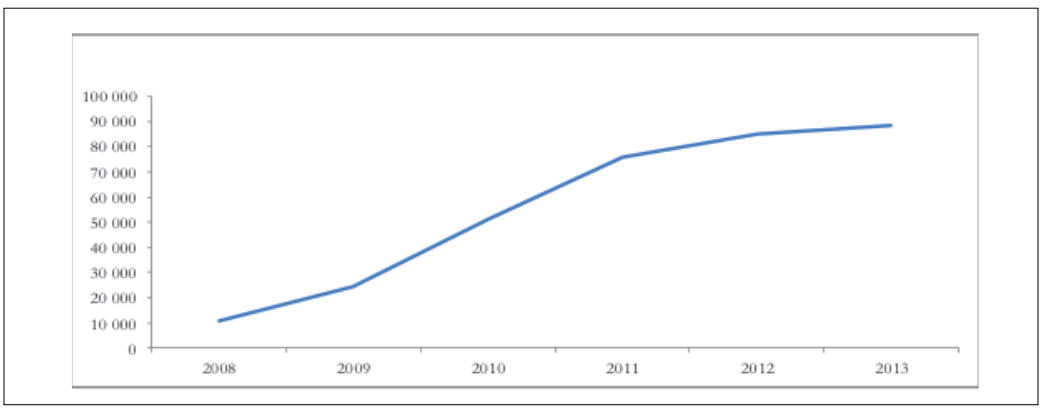

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.

إلى جانب السلالات الأصيلة، يساهم استيراد مني الحيوانات ذات السلالات المحسنة في تحسين الإنتاجية. ففي سنة 2013، تم استيراد ما يقارب 160 ألف مقدار من هذا المني من أجل التلقيح الصناعي للأبقار.

بفعل هذه الإجراءات، تزايد استهلاك اللحوم الحمراء خلال السنوات العشرين الماضية من 8,2 إلى 11,7 كلغ للفرد في السنة. وتمثل اللحوم الحمراء أكثر من 25% من البروتينات الحيوانية المتواجدة في الحصة المتوسطة للمستهلك المغربي.

ومن جهة أخرى، اتجهت أسعار هذه المنتجات نحو التزايد، وإن كانت قد انخفضت طيلة بعض السنوات. فقد شهدت أسعار لحوم الأبقار ارتفاعا متوسطا بنسبة 2,4% بين 2008 و2013، بالرغم من تراجعها سنة 2012. أما لحوم الأغنام، فقد عرفت نفس التوجه إذ تنامت بنسبة 4,2% في المتوسط بين 2008 و2013. وقبل هذه الفترة، أي بين 1999 و2007، اتسمت الأسعار بتقلبها وسجلت نسب انخفاض ملحوظة بين 2000 و2005 بالنسبة للحوم الأغنام والأبقار وارتفاعات ملحوظة سنتي 2002 و2006.

إنتاج لحوم الأبقار والأغنام (بالطن)

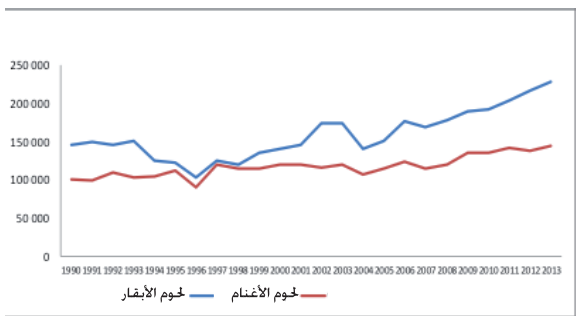

أسعار لحوم الأبقار والأغنام (بالدرهم للطن)

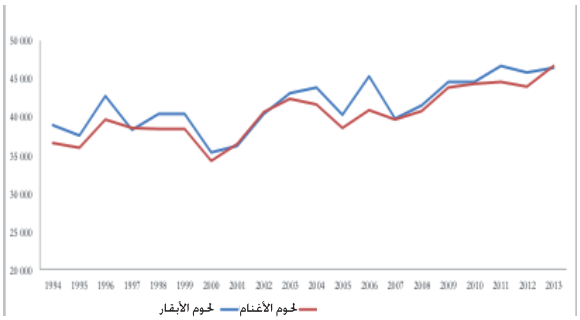

المصدر: وزارة الفلاحة والصيد البحري.

وفي سنة 2013، بلغ إنتاج اللحوم الحمراء ما يعادل 55 ألف طن، أي حوالي 89% من الأهداف المسطرة في إطار مخطط المغرب الأخضر لسنة 2020. وفي نفس السنة، تم تنفيذ سبعة مشاريع جديدة باستثمار يفوق 500 مليون درهم، في حين يجري تنفيذ 51 مشروعا آخر بقيمة 1,16 مليار درهم.

2- سلسلة الدواجن

يوفر قطاع التربية المكثف 91% من لحوم الدواجن المعروضة. وبلغ الإنتاج المحقق سنة 2013 ما قدره 565 ألف طن، مما يضمن تغطية تامة للطلب على الدواجن، أي 54% من استهلاك اللحوم بكافة أنواعها. وقد تنامى هذا الإنتاج بنسبة تعادل 114% مقارنة بسنة 1999 وتفوق 15,3% مقارنة بسنة 2008.

ومن حيث البنية التحتية للإنتاج، يتوفر القطاع حاليا على 46 محضنا لإنتاج كتاكيت الدجاج توفر 494 مليون كتكوتا في السنة، و4 محاضن لإنتاج كتاكيت الديك الرومي تصل سعتها إلى 33,8 فرخة في السنة، و3 محاضن للديك الرومي بسعة 11,2 مليون فرخة، و6030 ضيعة لإنتاج دجاج اللحم و421 ضيعة لإنتاج الديك الرومي و233 وحدة لإنتاج الدجاج البياض و40 وحدة لإنتاج الأعلاف تصل سعتها الإجمالية إلى 4 مليون طن في السنة. وتتكون شبكة مجازر الدواجن، والتي يسيرها القطاع الخاص بشكل حصري، من 23 وحدة مرخصة تصل سعتها إلى 50 ألف طن في السنة، أي ما يقارب 15% من القدرة الفعلية. وتجدر الإشارة إلى أن واردات الكتاكيت، التي كانت مرتفعة قبل سنة 1981، شهدت تراجعا قويا منذ ذلك الحين لتختفي تماما بالنسبة لكتاكيت دجاج اللحم وابتداء من سنة 2002 في ما يتعلق بكتاكيت الديك الرومي، وذلك بفضل تطوير سلسلة حضن البيض وإثر الجهود التي تبذلها كل من السلطات العمومية والفدرالية البيمهنية لقطاع الدواجن بالمغرب[1] .

خلال الفترة الممتدة بين 2008 و2010، انتقل إنتاج الكتاكيت وفراخ الديك الرومي من:

- 330 إلى350 مليون بالنسبة لكتاكيت دجاج اللحم (6+%)؛
- 13 إلى 14 مليون بالنسبة لكتاكيت الديك الرومي (8+%)؛
- 4,6 إلى 7,7 مليون لفراخ الديك الرومي (67+%).

وتنامى الاستهلاك السنوي للفرد من 15,4 إلى 17,2 كلغ ما بين سنتي 2008 و2010، ليفوق بذلك المتوسط العالمي الذي بلغ 12 كلغ سنة 2007، حسب منظمة الأغذية والزراعة. وسجل تطور أسعار لحوم الدواجن ارتفاعا متوسطا بواقع 1% بين 2008 و2013، تخللها تراجع سنة 2010. ومن سنة 1999 إلى 2005، ظلت الأسعار في تراجع شبه مستمر، بمتوسط سنوي قدره 3,8-%.

من حيث الإنتاج، شهدت الدواجن ارتفاعا سنويا متوسطا بنسبة 14,1% بين 1999 و2007 وبنسبة 3,9% بين 2008 و2013، تشمل انخفاضها بنسبة 5,1% سنة 2012 وارتفاعها بواقع 16,7% و14,3% على التوالي سنتي 2008 و2010.

1 تضم الفدرالية البيمهنية لقطاع الدواجن بالمغرب خمس جمعيات وهي: -1 جمعية مصنعي الأعلاف المركبة -2 الجمعية الوطنية لمنتجي الكتاكيت بالمغرب، -3 الجمعية الوطنية للمجازر الصناعية للدواجن، -4 الجمعية المغربية لمنتجي بيض الاستهلاك، -5 الجمعية الوطنية لمنتجي لحوم الدواجن.

أسعار لحوم الدواجن وإنتاجها

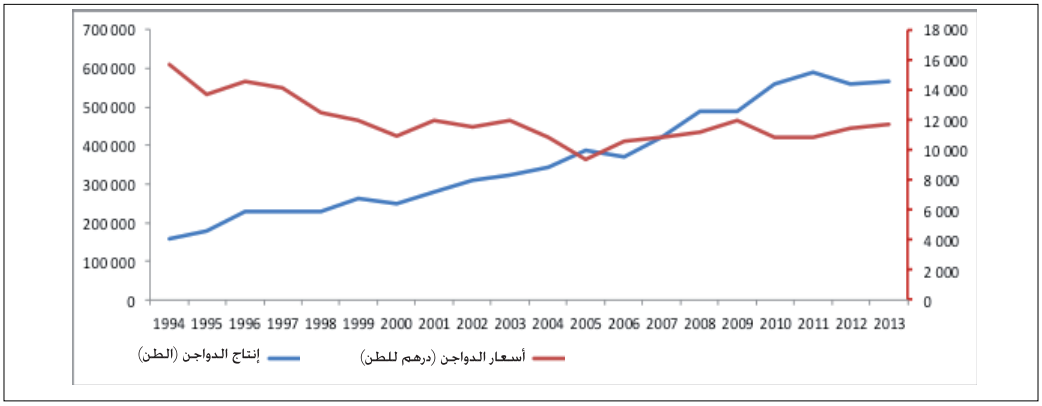

المصادر: وزارة الفلاحة والصيد البحري والفدرالية البيمهنية لقطاع الدواجن بالمغرب.

أما بخصوص بيض الاستهلاك، فقد ارتفع انتاجه بنسبة 22% مقارنة بسنة 2008 ليصل إلى 5,2 مليار وحدة سنة 2013. وانتقل متوسط استهلاك الفرد من 117 وحدة سنة 2008 إلى 158 وحدة سنة 2013. وحسب معطيات منظمة الزراعة والأغذية، فقد بلغ متوسط الاستهلاك العالمي 145 وحدة للفرد سنة 2005.

وأخذا في الاعتبار مستوى الإنتاج الوطني للبيض، فإن وارداته تبقى ضعيفة، كما أنها سجلت تراجعا ملحوظا سنة 2002. ففي سنة 2013، استورد المغرب ما يقارب 70 طن، مقابل 934 طن سنة 2001، مما يعكس الدينامية التي تشهدها سلسلة الدواجن، إلى جانب تنامي الإنتاج.

واردات البيض

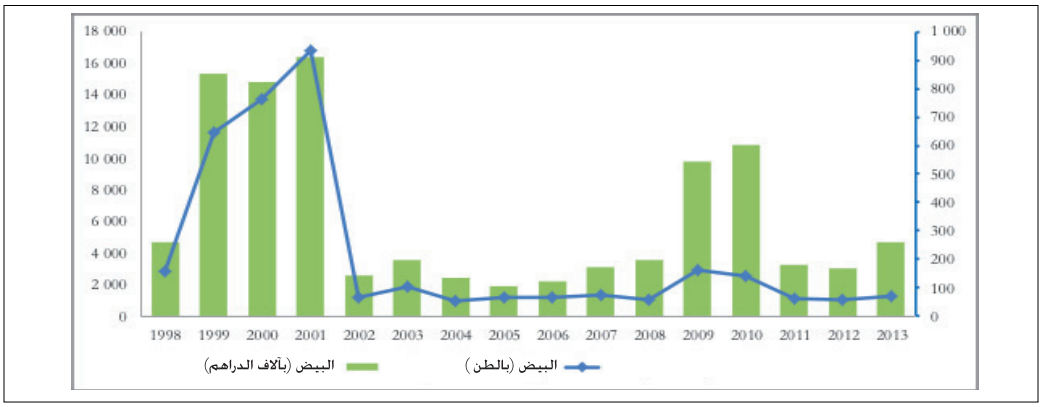

المصدر: مكتب الصرف.

وطبقا لمخطط المغرب الأخضر، يرتقب أن يبلغ حجم الإنتاج في أفق سنة 2020 ما يعادل900 ألف طن من اللحوم البيضاء و7,2 مليار وحدة من بيض الاستهلاك. كما يتوقع أن يبلغ الاستهلاك الفردي السنوي 25 كلغ من

اللحوم و200 بيضة. يتوقع المخطط أيضا تحقيق استثمار إضافي بمبلغ 13,8 مليار درهم، ورقم مبيعات يعادل 38 مليار درهم، وكذا خلق 500 ألف منصب شغل دائم مباشر وغير مباشر.

وفي إطار نفس المخطط، ينص برنامج التنمية على دعم الاستثمار في القطاع من خلال "قرض دواجن"، ودعم تشجيع استهلاك منتجات الدواجن ، والبحث التطبيقي، والرفع من مستوى التنظيم البيمهني وإسهام برنامج "رواج".

3- الحليب

قُدر إنتاج الحليب في عام 2013 بقرابة 2,3 مليار لتر، أي ما مثل زيادة بنسبة ناهزت 60% مقارنة بعام 2008. وأتاح هذا المستوى تلبية 90% من الطلب الوطني على الحليب ومشتقاته، بينما تم اللجوء إلى الاستيراد لتغطية النسبة المتبقية، التي شملت خصوصا مسحوق الحليب والزبدة الموجهين لصناعات الألبان والبسكويت.

وتظل الظروف المناخية عاملا حاسما في إنتاج الحليب بسبب تأثيرها المباشر على مدى توفر موارد علف الحيوانات. ويظهر تحليل تطور إنتاج الحليب على الصعيد الوطني أنه انتقل من 865 مليون لتر في عام 1990 إلى 1,1 مليار لتر في عام 1999، أي بمعدل نمو سنوي بلغ 5,9%. و قد سُجل انخفاضان في الإنتاج بنسبة 11,5% في عام 1993 و14,9% في عام 1998 بسبب الجفاف. وشهد عام 2001 انخفاضا في إنتاج الحليب بنسبة 4,3%. وأخذ حجم الإنتاج منحى تصاعديا منذ عام 2002، وتسارع في عام 2010، مع بدء تنفيذ مخطط المغرب الأخضر، وبلغ معدل النمو السنوي للفترة 2010-2013 في المتوسط نسبة 8%.

وفيما يتعلق بأسعار الحليب التي بدأ تحريرها في يونيو 1992، فقد عرفت ارتفاعا تدريجيا قبل أن تستقر في عام 1995. وظلت شبه مستقرة قبل أن ترتفع في عام 2007 (+17,8%) نتيجة ارتفاع أسعار المدخلات، ولا سيما المدخلات الغذائية. واستمرت الأسعار في تسجيل ارتفاع معتدل بمعدل 0,7% بين عامي 2008 و2013.

أسعار الحليب وإنتاجه

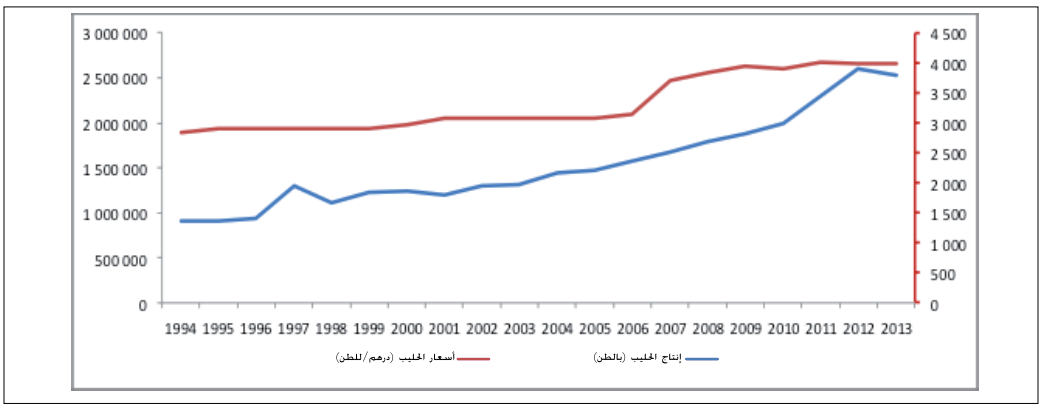

المصادر: وزارة الفلاحة والصيد البحري فيما يخص الأسعار، ومنظمة الأغذية والزراعة فيما يخص الإنتاج

وتشمل بنية صناعة الحليب مكونين رئيسيين هما:

(1) وحدات التحويل الصناعية: وهو قطاع شديد التركيز يضم 82 وحدة تتحكم اثنتان منها في 80% من الكميات المعالَجة. وتجمّع هاتان الوحدتان المنتجين في مرحلة قبلية وتجمعان اليوم ما بين 75% و80% من الكميات المنتجة.

(2) قنوات توزيع موازية هامة تتكون من المحلبات التي تمثل 20% إلى 25% من الكميات المجمعة غير المصنعة.

وفي عام 2009، جُمع الحليب في أزيد من 1450 مركز تجميع قبل تصنيعه في وحدات تحويل الحليب إلى حليب مبستر (600 مليون لتر) أو حليب معقم بتقنية الحرارة الفائقة (UHT 140 مليون لتر). وبلغت كمية الحليب المصنع في عام 2010 زهاء 1,7 مليار لتر، أي بزيادة بنسبة 21% مقارنة بعام 2008.

وفي عام 2013، شهد استيراد أبقار الصنف الأصيل نموا بنسبة 70% مقارنة بعام 2008، أي ما يعادل عددا إجماليا يزيد عن 88000. ويظهر التوزيع حسب بلد المنشأ أن ألمانيا كانت أول بلد مصدر، وتلتها فرنسا وهولندا. وتجدر الإشارة إلى تسارع زيادة أعداد العجلات المستوردة بفضل الدعم الممنوح في إطار صندوق التنمية الفلاحية الذي وصل إلى حدود 4000 درهم عن كل أنثى مستوردة منذ 1 مايو 2009.

واردات مشتقات الحليب الرئيسية (بآلاف الدراهم)

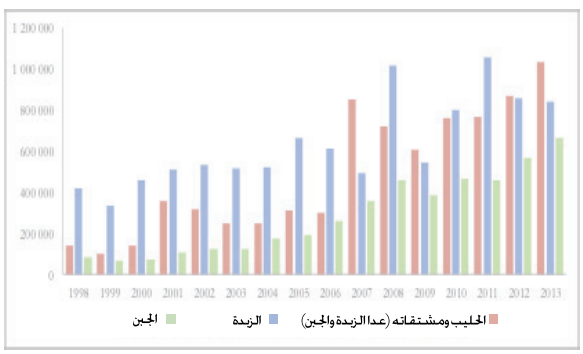

واردات مشتقات الحليب الرئيسية (بالأطنان)

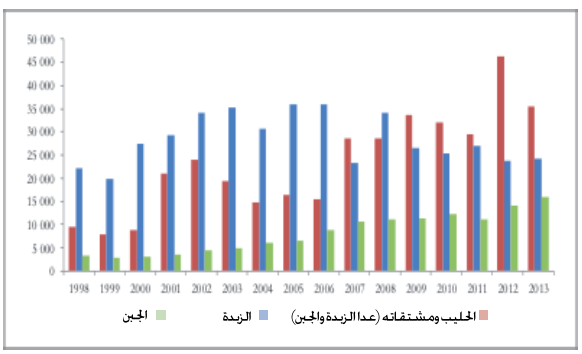

المصدر: مكتب الصرف

وبلغت الواردات من مشتقات الحليب في عام 2013 ما مجموعه 76403 أطنان، أي ما مثل انخفاضا بنسبة 9,4% مقارنة بعام 2012. وبلغ حجم الزبدة المستوردة 24107 أطنان، أي بزيادة سنوية نسبتها 1,4% حجم الجبن المستورد إلى 15828 أطنان، أي بارتفاع بنسبة 12,8%. غير أن حجم الواردات من الحليب ومشتقاته (عدا الزبدة والجبن) انخفض بنسبة 23,3% إلى 35440 طن.

ومن بين محاور مخطط المغرب الأخضر المتعلقة بهذه السلسلة، أُدخلت إصلاحات في المرحلة القبلية للسلسلة همّت عملية التجميع من خلال التشجيع على الاستثمار لتطوير ضيعات إنتاجية نموذجية (من 400 إلى 500

ضيعة تأوي أكثر من 100 بقرة) وتعزيز الضيعات الصغيرة والمتوسطة من خلال دعم تحسين نسل الماشية، ودعم استيراد العجلات والإنتاج.

ويرد أيضا محور تطوير المرحلة البعدية للسلسلة عبر تعزيز الاندماج العودي في المرحلتين القبلية والبعدية باستحداث وحدات تحويل جديدة.

4- سلسلة الإبل

قُدرت أعداد رؤوس الإبل في عام 2011 بقرابة 190000 رأس، 92% منها تتركز في جنوب المملكة في محور الصويرة–فجيج. وفي عام 2009، شُيد في العيون أول مصنع لتحويل حليب الإبل بسعة 10000 لتر يوميا.
وتظهر الأرقام المتعلقة بإنتاج لحوم الإبل نوعا من التذبذب مع تسجيل زيادة بمعدل 5,8% بين عامي 2008 و2013.
وسجل حليب الإبل قفزات ملموسة في عامي 2006 و2009 لكن حجم الإنتاج ظل ضعيفا، إذ بلغ في المعدل 0,3% (2008–2013) من مجموع إنتاج حليب البقر.

إنتاج الإبل

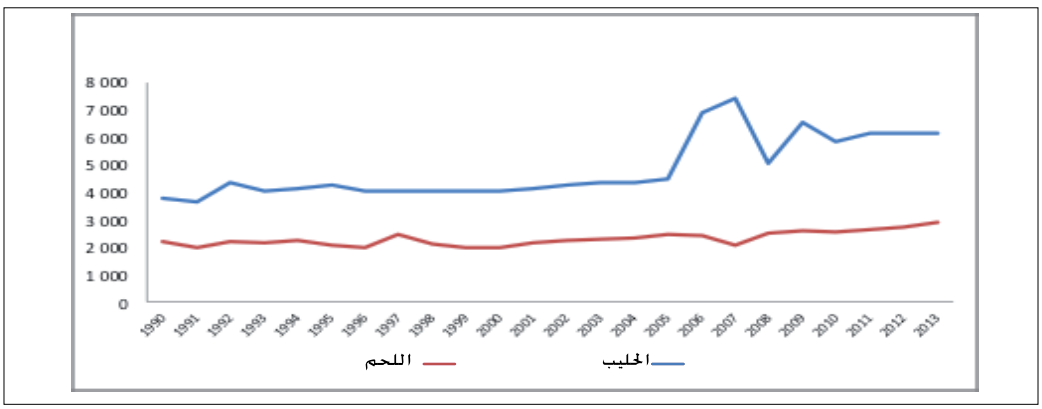

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة

وشكلت هذه السلسلة موضوع عقد برنامج جديد للتنمية للفترة 2011–2020. وتشمل أهداف هذا البرنامج في أفق عام 2020 بلوغ إنتاج من اللحوم يزيد عن 4800 طن من اللحوم وزهاء 10500 طن من الحليب باستثمار بقيمة 702 مليون درهم.

5- علف الماشية

يعتمد في توفير العلف لرؤوس الماشية أساساً على مساهمات المنتجات الفرعية للزراعات والمراعي الطبيعية وبذار الحبوب وزراعات الأعلاف والمنتجات الفرعية للصناعة الغذائية.

وخلال المواسم الفلاحية المواتية، يصل المتوفر من العلف في المعدل زهاء 14 مليار وحدة علفية[1] بينما لا يتجاوز في المواسم غير المواتية 10 مليارات وحدة علفية. فخلال الموسم الفلاحي 2008-2009 مثلا، وبالنظر إلى التساقطات المطرية المواتية جدا، ناهز المتوفر من العلف 18 مليار وحدة علفية.

توزيع حصيلة العلف في الموسم الفلاحي 2008-2009 (18 مليار وحدة علفية)

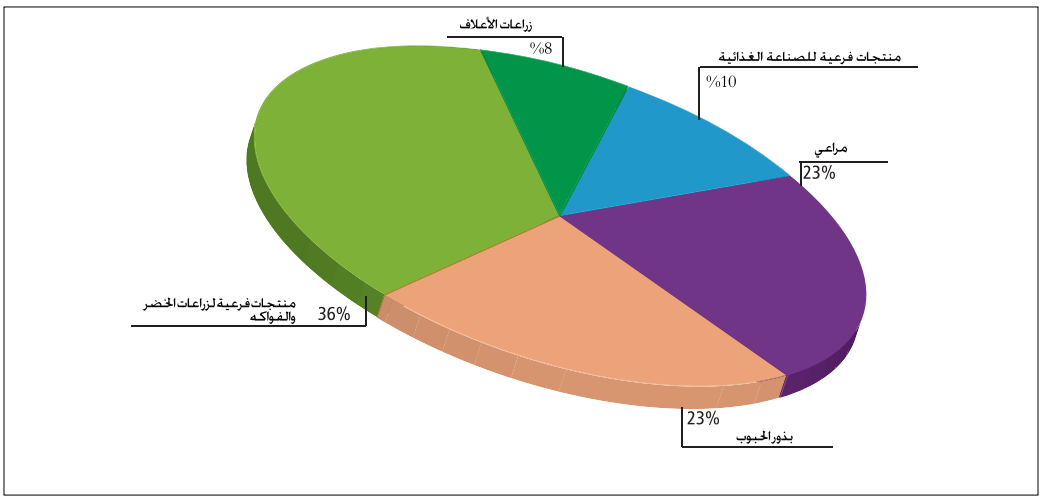

المصادر: "وضعية الفلاحة المغربية، العدد 9"، المجلس العام للتنمية الفلاحية، وزارة الفلاحة، نونبر 2011.

وبالنظر إلى أعداد رؤوس الماشية، قُدرت الاحتياجات من العلف في الموسم الفلاحي 2008-2009 ب 14 مليار وحدة علفية، مما أتاح ترحيل مخزون بلغ زهاء 4 مليارات وحدة علفية إلى الموسم الفلاحي الموالي، ويتكون أساسا من التبن وبذار الحبوب، وخاصة الشعير.

II- تقدير الثروة

1- النتائج

يتم تقييم ثروة الأراضي الرعوية انطلاقا من قيمة منتجات تربية المواشي. وتقدر بقرابة 88% في المعدل من الثروة استنادا إلى معطيات مستقاة من مصادر وطنية (الإنتاج والأسعار) (انظر المنهجية الواردة في الملحق الأول). وفيما يخص الأسعار، تُعتمد الأسعار عند الإنتاج تفاديا للإيرادات المتولدة بالوساطة.

ووصلت ثروة الأراضي الرعوية، بالأسعار الجارية، إلى 309,1 مليار درهم في عام 2013 مقابل مع 146,9 مليار درهم في عام 1999، أي بزيادة سنوية بلغت بمعدل 5,5%.

1 تمثل الوحدة العلفية كمية الطاقة الصافية المستهلكة خلال عملية تسمين أو إطعام المجترات

الجدول 1: ثروة الأراضي الرعوية

	1999	2000	2005	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ثروة الأراضي الرعوية (بملايين الدراهم بقيمة سنة 2007)	145,2	153,1	204,9	223,9	236,8	254,1	266,9	285,5	302,3
الأراضي الرعوية	مليون هكتار 50 000 000								
الحصة (بالنسبة المئوية) من الثروة الطبيعية	%38,1	%37,9	%37,9	%33,6	%32,9	%32,4	%31,3	%30,9	%32,1
الحصة (بالنسبة المئوية) من الثروة الإجمالية	%2,2	%2,3	%2,7	%2,5	%2,6	%2,6	%2,6	%2,7	%2,7

وبأسعار الدراهم الثابتة لعام 2007، سجلت هذه الثروة خلال الفترة قيد الدراسة نموا مطردا بمعدل 5,1%. لكنه ظل متقلبا إلى حد ما من عام إلى آخر.

الثروة الرعوية

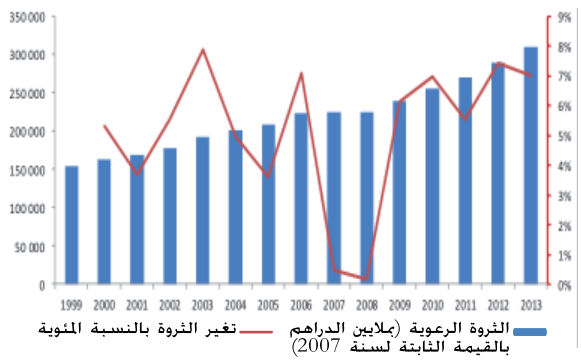

الثروة حسب المنتوج (بملايين الدراهم بقيمة سنة 2007)

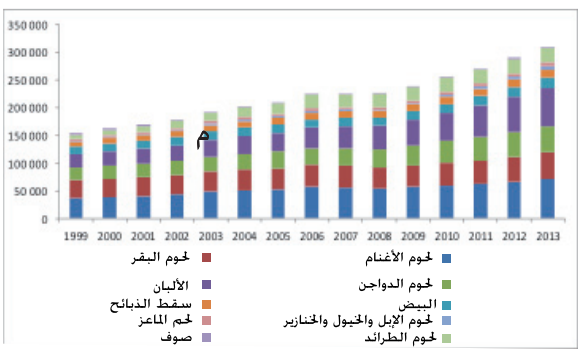

ومن حيث بنية التوزيع، شكلت لحوم البقر الثروة الأهم بحصة بلغت في المعدل 24,1% من الثروة الرعوية خلال الفترة 1999-2013. وحل الحليب في المرتبة الثانية بحصة بلغت في المعدل 18% خلال تلك الفترة . وشكلت لحوم الأغنام المنتوج الثالث بحصة بلغت في المعدل 17,7%.

الحصص في الثروة الرعوية في سنة 1999 (بالنسبة المئوية)

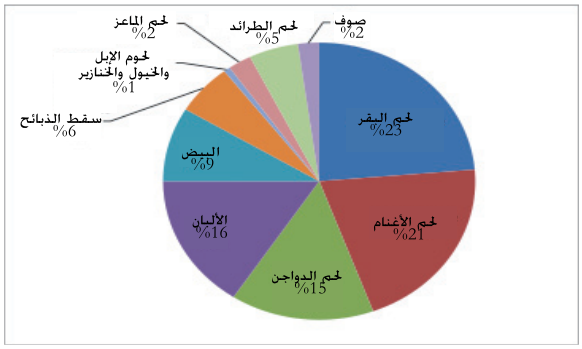

الحصص في الثروة الرعوية في سنة 2013 (بالنسبة المئوية)

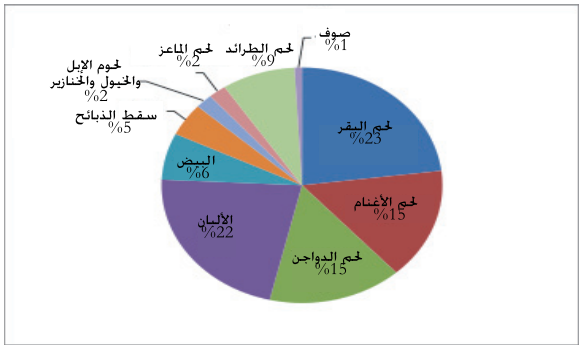

ومقارنة بالثروة الإجمالية، فقد شهدت حصتها زيادة طفيفة في عام 2004 لتستقر عند حدود 2,6% خلال الفترة المذكورة، مقارنة مع 2,5% خلال الفترة 1999-2003.

الجدول 2: ثروة الأراضي الرعوية حسب المنتوج، بملايين الدراهم بقيمة سنة **2007**

	1999	2000	2005	2008	2009	2010	2011	2012	2013
لحم البقر	36 631	38 276	52 740	54 309	56 905	59 959	61 892	66 399	71 524
لحم الأغنام	32 072	33 120	38 125	37 098	38 665	40 508	42 270	44 372	47 406
لحم الدواجن	23 028	24 033	29 977	33 545	36 289	١٣٠ ٣٩	43 265	45 850	47 847
الألبان	24 376	26 663	34 274	42 604	46 580	51 070	57 411	63 303	68 533
البيض	13 414	13 878	15 004	14 920	15 264	15 659	16 667	17 752	19 893
سقط الذبائح	9 191	9 685	11 517	11 538	11 912	12 442	12 764	13 493	14 000
منتوجات أخرى	16 090	17 337	27 608	31 442	33 645	36 644	35 815	38 989	41 344
الثروة الرعوية الإجمالية	154 802	162 991	209 245	225 456	239 260	255 912	270 084	290 158	310 547

2- المقارنة الدولية

حسب معطيات للبنك الدولي تتعلق بعينة من البلدان تضم المغرب للسنتين 2000 و2005، فإن الأداء الوطني جاء أقل من معدل العينة في الفترات التي شملتها الدراسة. ووصلت حصة الفرد من ثروة الأراضي الرعوية في المغرب إلى 683 دولارا[1] في عام 2005 و848 دولارا في عام 2000، في حين وصل معدل حصة الفرد من هذه الثروة في بلدان العينة إلى 998 دولار و1259 دولار في عامي 2005 و2000 على التوالي. وتظل حصة الفرد من ثروة هذا المكون في المغرب أعلى من مثيلتها في الأردن ومصر وقريبة نوعا ما من مثيلتها في تونس. وترتفع نسبيا في المغرب حصة ثروة الأراضي الرعوية من الثروة الإجمالية، حيث وصلت في المعدل إلى 2,6% بين عامي 2000 و2005.

1 الدولار الثابت لعام 2005

حصة الفرد من الثروة الرعوية (بالدولار بقيمة 2005)

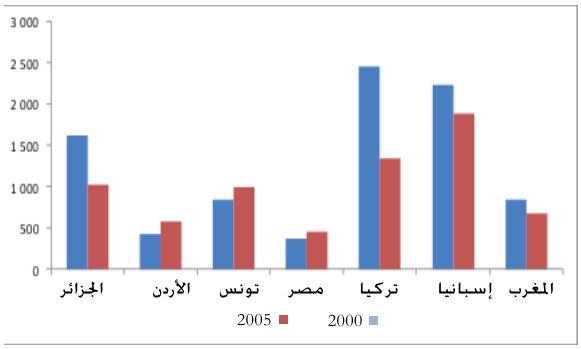

حصة الثروة الرعوية في الثروة الإجمالية

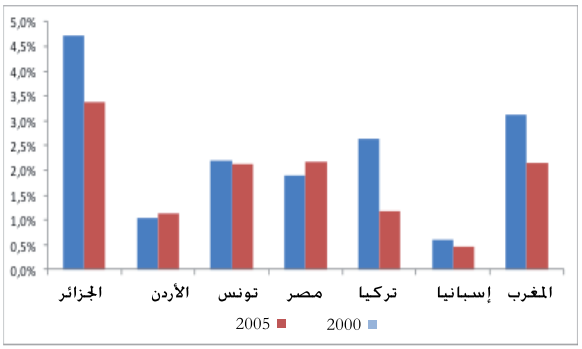

المصدر: البنك الدولي

ومقارنة بمجموع بلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط، سجل المغرب أرقاما أفضل، حيث إن حصة الفرد من الثروة الرعوية في هذه البلدان بلغت 523 دولارا و520 دولار في عامي 2005 و2000، على التوالي. وفي المقابل، سجلت بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مستويات أعلى من الثروة الرعوية إذ وصلت إلى 3152 دولارا للفرد في عام 2000 و2240 دولارا في عام 2005. وجاء المغرب في مستوى يقل عن المعدل العالمي (888 دولارا في عام 2005) وعن مستويات بلدان الشريحة العليا من فئة الدخل المتوسط (1327 دولارا في عام 2005 و2100 دولار في عام 2000).

حصة الفرد من الثروة الرعوية (بالدولار بقيمة 2005)

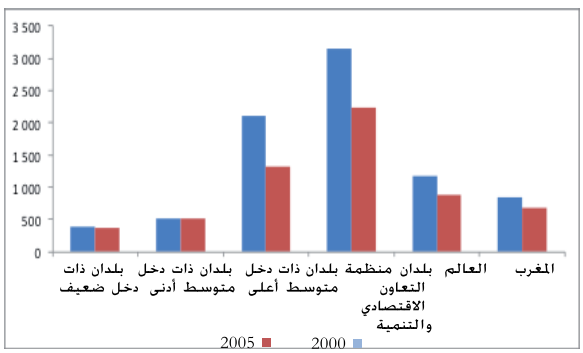

حصة الثروة الرعوية في الثروة الإجمالية

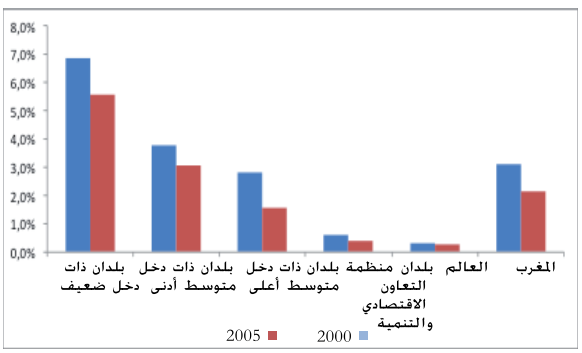

المصدر: البنك الدولي

وقياسا إلى الثروة الإجمالية، مثلت البلدان ذات الدخل المنخفض وبلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط حصتي 5,6% و3,1% على التوالي في عام 2005. وجاءت حصة الثروة الرعوية من الثروة الإجمالية ضعيفة إلى حد ما في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، إذ لم تتجاوز نسبة 0,4% في عام 2005 و0,6% في عام 2000.

الموارد السمكية

I- تقديم قطاع الصيد البحري

بساحل ممتد على طول يزيد عن 3500 كيلومتر على واجهتي المحيط الأطلسي والبحر الأبيض المتوسط، يتوفر المغرب على مجال بحري يبلغ قرابة 1,2 مليون كيلومتر مربع تشكل خزانا استراتيجيا من الموارد. وبفضل هذه الثروة وموقعه الجغرافي، يعد المغرب من بين أهم منتجي ومصدري منتوجات البحر(انظر الإطار). ودون احتساب صناعة منتوجات البحر، ساهم الصيد البحري في المعدل بنسبة 0,8%[1] من تركيبة الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 2007-2013 ويحدث عددا هاما من مناصب الشغل[2]. ويساهم أيضا بقرابة 50,4% من قيمة الصادرات الغذائية و9,7% من صادرات المغرب الإجمالية. وتتكون معظم صادرات الصيد البحري من القشريات والرخويات والصدفيات، بحصة بلغت في المعدل 45,6% خلال الفترة قيد الدراسة، يليها توضيب وتصبير الأسماك بحصة 34,9%، ثم الأسماك الطرية أو المملحة أو المجففة أو المبخرة بحصة 14,7%.

تطور مستوى وحصة القيمة المضافة للصيد البحري

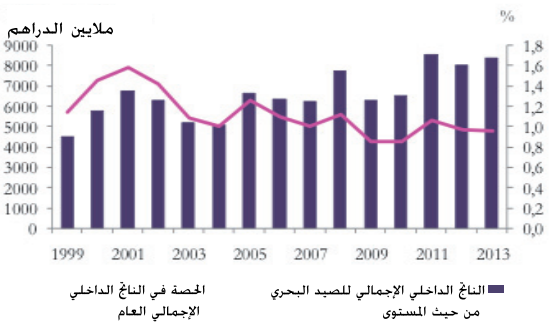

بنية صادرات قطاع الصيد البحري خلال الفترة 1999-2013

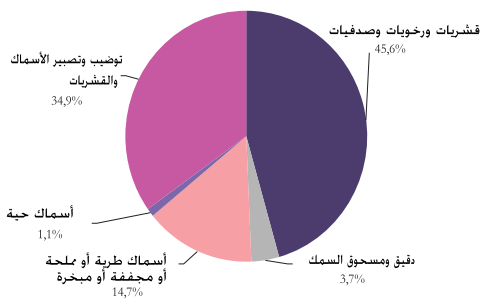

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط ومكتب الصرف.

وبحسب الأسواق، ظلت إسبانيا السوق الأولى لمنتوجات البحر الثلاثة الرئيسية في عام 2013. وجاءت اليابان في المركز الثاني في مكون "القشريات والرخويات والصدفيات" بحصة 14,7%. وإيطاليا في مكون "توضيب وتصبير الأسماك والقشريات" بحصة 12,5%. والبرازيل في مكون "الأسماك الطرية أو المملحة أو المجففة أو المبخرة" بحصة 10,5%.

1 حسب معطيات المندوبية السامية للتخطيط
2 يقدر المكتب الوطني للصيد هذا الرقم في حدود 700 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر (/http://www.onp.azursystems.com)

الحصة من حيث القيمة لصادرات منتوجات البحر الرئيسية بحسب الأسواق، في سنة 2013

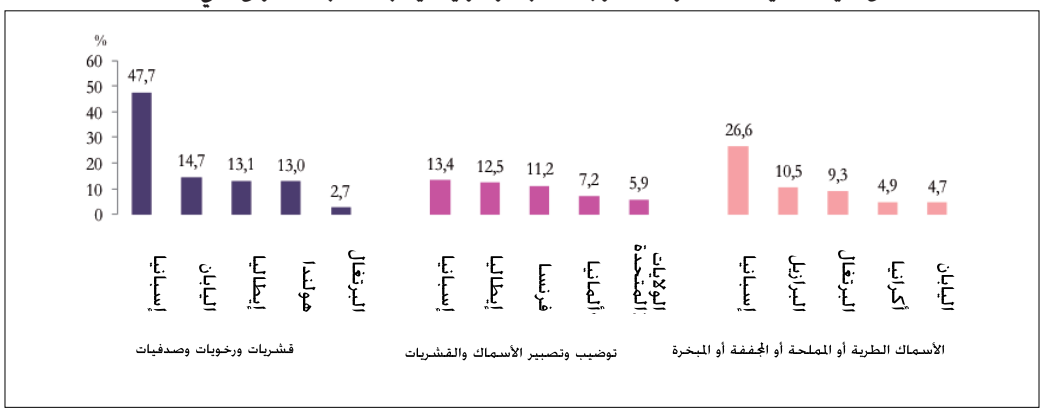

المصدر: مكتب الصرف

أداء المغرب من حيث الإنتاج والصادرات والاستهلاك على المستوى العالمي

قُدر إنتاج منتوجات البحر بقرابة 1,2 مليون طن في عام 2012 من مجموع بلغ 79,7 مليون طن على المستوى الدولي، وبذلك يتموقع المغرب في المرتبة الثامنة عشرة، متقدما على بلدان إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. غير أن هذا الأداء يظل بعيدا عن أداء بعض الدول الآسيوية، وخاصة الصين، التي تمثل بمفردها 17,4% من الإنتاج العالمي.

البلدان الـ18 الرئيسية المنتجة لمنتوجات البحر، بملايين الأطنان، في سنة 2012

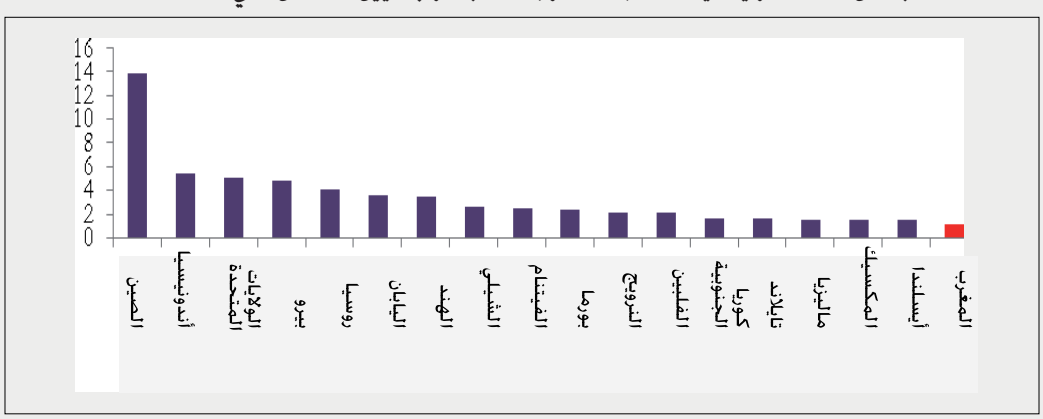

المصدر: حالة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في العالم، منظمة الأغذية والزراعة، 2014، بيانات عام 2012

وينتمي المغرب إلى مجموعة البلدان الـ21 الأوائل المصدرة لمنتوجات الصيد البحري في العالم بقيمة 1,4 مليار دولار، متقدماً على عدد من البلدان مثل تركيا والبرتغال وموريطانيا والسنغال. وبالرغم من أن البلدان النامية تساهم بحصة هامة في الصادرات العالمية من المنتوجات السمكية، فإن هذه الحصة تظل مرتبطة بأسواق البلدان المتقدمة التي تشكل الأسواق الرئيسية لهذه الصادرات.

البلدان المصدرة لمنتوجات الصيد البحري، الحصة بالنسبة المئوية من الإجمالي العالمي

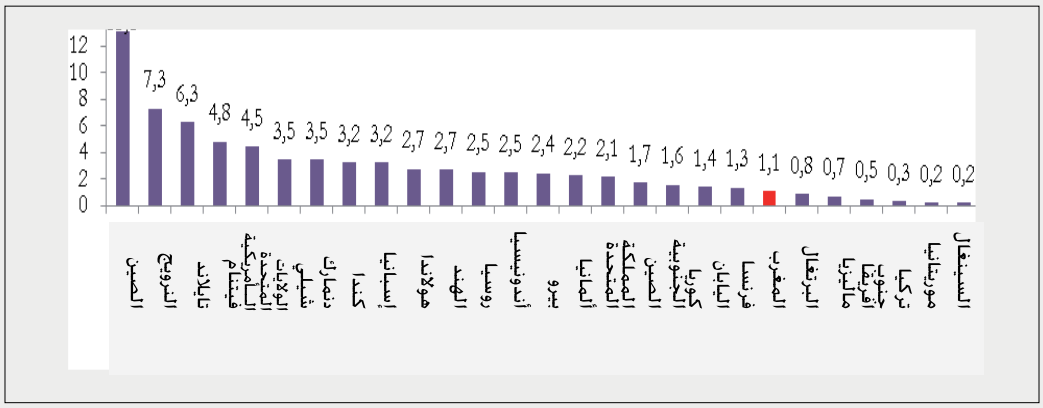

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، بيانات عام 2011

وقد شهدت حصة الفرد من الاستهلاك الظاهر من منتوجات البحر[1] في السنة في المغرب نموا مطردا في السنوات الأخيرة، إذ انتقلت من 7,8 كلغ في عام 1999 إلى 13,3 كلغ في عام 2011، وهو مستوى يقل عن المعدل العالمي[2] (18,7 كلغ). ومقارنة بدول أخرى، يظل الاستهلاك في المغرب أقل بكثير من مستوى الاستهلاك في اليابان (53,7 كلغ)، والصين (42,4 كلغ)، لكنه يتجاوز مستوى الاستهلاك في تونس (12,7 كلغ)، وتركيا (7,3 كلغ) والجزائر (3,9 كلغ).

الاستهلاك الظاهر للسمك وفواكه البحر بالكلغ/للفرد/في السنة في عينة من البلدان

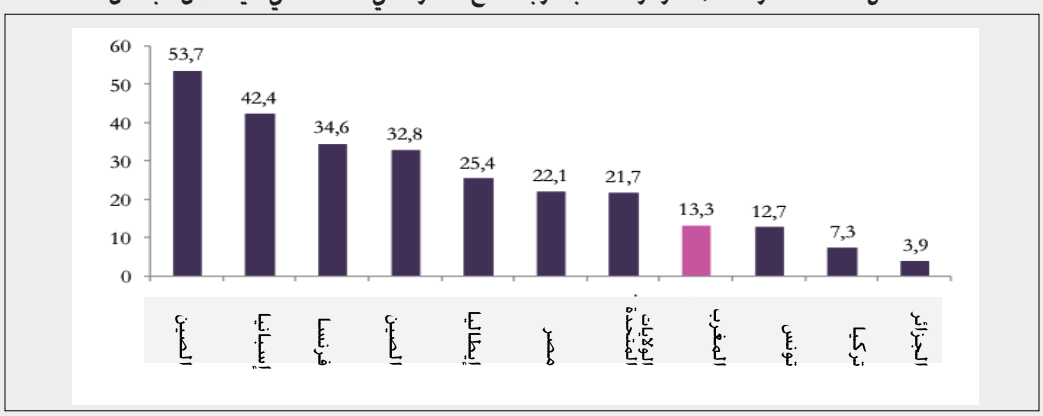

المصدر: شعبة الإحصائيات في منظمة الأغذية والزراعة، بيانات عام 2011.

1 يقاس الاستهلاك الظاهر للسمك وفواكه البحر بالوفرة الغذائية التي تقابل مجموع الإنتاج وتغيرات المخزون والرصيد التجاري لهذه المنتوجات (الواردات- الصادرات)

2 تشمل العينة المأخوذة 187 بلدا تتوفر شعبة الإحصائيات في منظمة الأغذية والزراعة على بيانات بشأنها.

وبالموازاة مع الصادرات، أبرم المغرب عددا من الاتفاقيات، منها على الخصوص:

- اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي دخلت حيز التنفيذ في عام 2007 لمدة 5 سنوات مقابل الحصول على مساهمة مالية بمبلغ 189,5 مليون يورو.
- اتفاقية مع اليابان للفترة 1999–2014 مقابل الحصول على مساهمة مالية بمبلغ 1,1 مليون دولار.
- العديد من الاتفاقيات مع روسيا.

فترة الاتفاقية	المقابل المالي
1999-1996	6 265 637 دولار
2006-2004	14 032 357 دولار
2009-2007	13 318 713 دولار
2012-2010	17 688 640 دولار
2014-2013	36 119 547 دولار

وفي عام 2009، أطلق المغرب مخطط "أليوتيس" الذي يتمحور حول ثلاثة محاور رئيسية هي: (أ) الاستدامة مع ضمان استمرارية بقاء المورد للأجيال القادمة، و(ب) التدبير الناجع للتجهيزات والبنى التحتية الخاصة بتفريغ مراكب الصيد، وإحداث آلية لمراقبة الجودة لضمان تمكّن المستهلكين من الحصول على منتجات بمستوى عال من الأمان من حيث النظافة والصحة، و(ج) تطوير منتجات ذات قيمة وتنافسية عاليتين، من خلال المراهنة على أسواق واعدة أكثر من غيرها.

ويتمثل الهدف العام لمخطط "أليوتيس" إجمالا في رفع الناتج الداخلي الإجمالي لقطاع الصيد البحري من 8,1 مليار درهم في عام 2013 إلى 21,7 مليار درهم في عام 2020، وزيادة عدد مناصب الشغل المباشرة وغير المباشرة في القطاع ورفع قيمة صادراته إلى 3,1 مليار دولار.

وبالموازاة مع هذه المحاور، اتّخذت مجموعة من الإجراءات الأفقية، ومنها على الخصوص:

- الارتقاء بمستوى الجمعيات المهنية وإحداث هيئات جديدة مكرسة للاستراتيجية الجديدة.
- إحداث برنامج مراقبة فعال لضمان إمكانية تعقب مسار المنتوجات في جميع مراحل سلسلة الإنتاج والتسويق.
- إتاحة الوسائل المناسبة واعتماد برنامج استثماري واسع في مجال الموانئ، وتجهيزات تفريغ المراكب، ومواقع تربية الأحياء المائية، والباحات، وأسواق الجملة والتقسيط.

II- تطور مختلف فئات الصيد البحري خلال الفترة 1999-2013

1- الصيد الساحلي والتقليدي

يكتسي الصيد الساحلي والتقليدي أهمية كبرى من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية، إذ يساهم بحصة 80,7% من الحجم الإجمالي لكميات الصيد المفرغة و53% من قيمتها. وتتكون المصايد أساسا من الأسماك السطحية بحصة 85%، وبدرجة أقل السمك الأبيض (7,6%)، والرخويات(6,6%).

وخلال الفترة 1999-2013، أتاحت هذه الفئة من الصيد البحري إنتاجا بلغ في المعدل 811,6 ألف طن، مسجلة رقما قياسيا في عام 2001 (978,5 ألف طن). أما الأسعار، وبالرغم من تقلبها، فقد أخذت منحى تصاعديا وانتقلت من 1650 درهما/ للطن إلى 2518 درهما/ للطن من الأسماك السطحية، ومن 9846 درهما/ للطن إلى 31029 درهما/ للطن من الرخويات ومن 6647 درهما/ للطن إلى 17596 درهما/ للطن من السمك الأبيض.

تطور إنتاج الصيد الساحلي والتقليدي

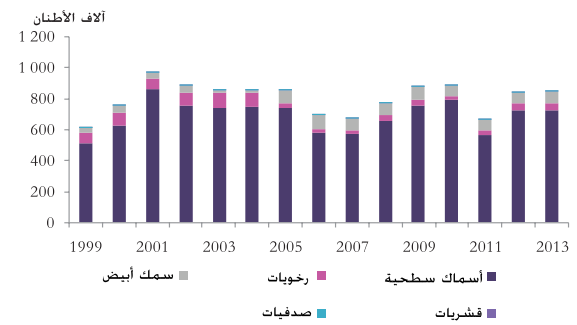

تطور أسعار مصايد الصيد الساحلي والتقليدي

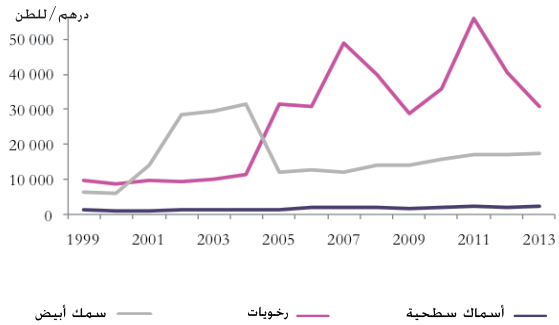

المصادر: قطاع الصيد البحري، والمكتب الوطني للصيد، والمندوبية السامية للتخطيط

وتُوجَّه المصايد المتأتية من الصيد الساحلي والتقليدي أساسا إلى الصناعة التحويلية[1] بواقع 29,1% للمنتوجات الفرعية (دقيق وزيت السمك) و15,3% للمصبرات. وتُشحن حصة 45% إلى أسواق الاستهلاك عبر شبكة من الباحات المنتشرة في جميع موانئ المملكة.

1 انظر الملحق: قطاعات نشاط صناعة الصيد البحري.

2- الصيد في أعالي البحار

لا تقل هذه الفئة[1] أهمية عن فئة الصيد الساحلي والتقليدي إذ تساهم بحصة 42,2% في قيمة الصيد البحري الوطني وحصة 13,2% من كميات الصيد المفرغة. وتتكون المصايد أساسا من الرخويات والسمك الأبيض والأسماك السطحية والقمرون.

وتساهم الرخويات والسمك الأبيض بقرابة 74% من قيمة الصيد في أعالي البحار. وقد شهد إنتاجها انخفاضا ملحوظا خلال الفترة 2001-2004، نتيجة التدابير المتخذة للسماح بإعادة تشكيل المخزون، قبل أن يأخذ منحى تصاعديا ليصل إلى 75 ألف طن في عام 2013. أما الأسعار فقد تراوحت بين 26 ألف درهم و50 ألف درهم/للطن.

تطور إنتاج الرخويات والسمك الأبيض

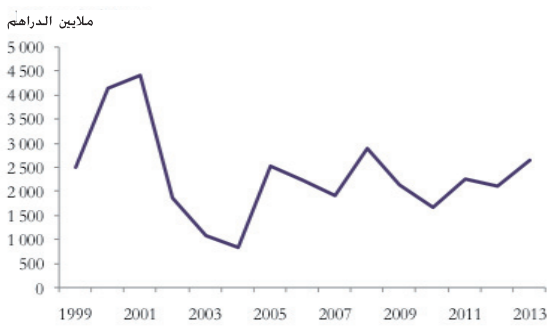

تطور أسعار الرخويات والسمك الأبيض

المصدر: قطاع الصيد البحري

وفيما يتعلق بالأسماك السطحية التي مثلت قرابة 12% من قيمة الصيد في أعالي البحار في عام 2013، فقد شهد إنتاجها زيادة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة إذ وصل إلى 218,7 ألف طن في عام 2013 مقابل 20 ألف طن فقط في عام 1999. ويعزى هذا الأداء على الأرجح إلى نمو نشاط هذا القطاع في المناطق الجنوبية من البلاد. وبالموازاة مع ذلك، ظلت الأسعار متقلبة وبلغت 2044 درهما/ للطن في عام 2013. وتجدر الإشارة إلى أن السفن التي تزاول هذا النشاط توقفت عن العمل في عام 2000 لأسباب تقنية.

1 يتعلق الأمر بالصيد الذي تزاوله السفن التي تمكث في عرض البحر لمدد تتجاوز ثمانية أيام.

تطور إنتاج الأسماك السطحية

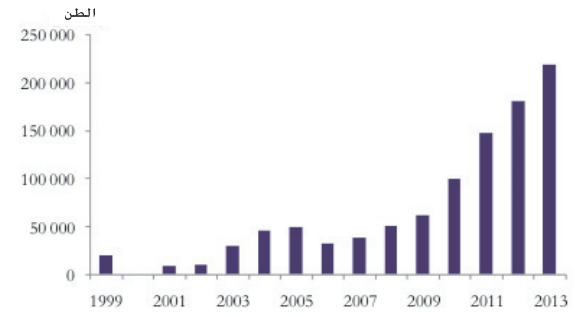

تطور أسعار الأسماك السطحية

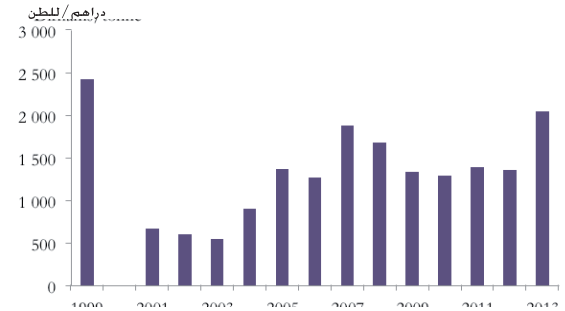

المصدر: قطاع الصيد البحري

وفيما يتعلق بالقمرون الذي يساهم بحصة 14% من قيمة كميات الصيد المفرغة، فقد أخذ إنتاجه منحى تنازليا بين عامي 2001 و2004، جراء تدهور حالة المخزون، قبل أن ينمو إلى مستوى ناهز في المعدل 4,3 ألف طن. وواكب هذا التطور ارتفاعٌ في الأسعار من 32,7 ألف درهم/ للطن في عام 1999 إلى 127,8 ألف درهم/ للطن في عام 2013.

تطور إنتاج القمرون

تطور أسعار القمرون

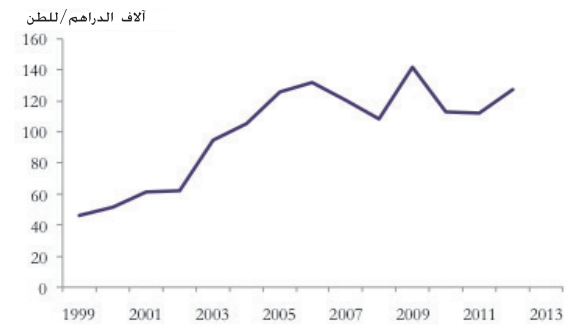

المصدر: قطاع الصيد البحري

3- الأنشطة الأخرى

1.3 الصيد بالشباك

لم تتجاوز المصايد بالشباك في المعدل نسبة 2% من القيمة الإجمالية لكميات الصيد المفرغة خلال الفترة 1999-2013. وتظل التونة الحمراء الصنف الرئيسي المستهدف بالصيد بالشباك. بيد أنه يحدث أن تُصطاد بالصدفة أصناف أخرى مثل سمك أبو السيف. وظل تطور الإنتاج على مدى الفترة قيد الدراسة محكوما بالحصص المحددة دوليا كما قررتها اللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي[1]، وهي حصص مرتبطة بحالة المخزونات المتاحة.

1 اللجنة الدولية لحفظ تون المحيط الأطلسي منظمة صيد حكومية دولية مسؤولة عن الحفاظ على تون المحيط الأطلسي والبحار المجاورة.

تطور إنتاج الصيد بالشباك

تطور رقم معاملات الصيد بالشباك

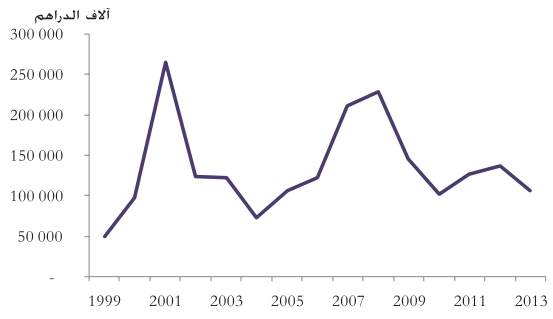

المصدر: قطاع الصيد البحري

2.3 تربية الأحياء المائية

رغم ما تنطوي عليه تربية الأحياء المائية من إمكانات هائلة في تحقيق التنمية في المغرب، فإنها تظل إلى حدود اليوم غير مستغلة بالكامل، مما يؤثر على مساهمتها في قطاع الموارد السمكية الوطنية. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الأحياء المائية يمكنها، بفضل قدرتها على الاندماج التام في البيئات التي تُربى فيها، أن تساهم في تثمين المواقع الطبيعية دون أن تخل بالتوازن البيئي، وفي تعزيز التنوع البيولوجي بفضل إنتاج الأنواع التي تتم تربيتها. وتتيح هذه الأنشطة أيضا إعادة تشكيل وتجديد بعض المخزونات التي استُنزفت أو يتهددها الانقراض.

وبلغ عدد ما أُحصي من مشاريع جارية حتى الآن 16 نشاطا، منها مزرعة وحيدة لتربية الأسماك تقع في منطقة المضيق وتختص في إنتاج سمك القاروص (الدرعي). وقد خُصصت المشاريع الـ15 الأخرى حصرا لإنتاج المحار، وهي موزعة بين مناطق الواليدية والداخلة. وتجدر الإشارة في الأخير إلى غياب صادرات وطنية من الأحياء المائية إذ يباع الإنتاج المحلي بكامله في السوق الوطنية.

ويشير تطور هذه الأنشطة خلال الفترة 1999-2013 إلى مرحلتين مختلفين. مرحلة أولى ممتدة بين عامي 1999 و2005 تميزت بمعدل إنتاج بلغ 1055 طنا وولد رقم معاملات بقيمة 40 مليون درهم. ومرحلة ثانية بلغ معدل الإنتاج فيها 335 طنا، أي ما يقابل قيمة ناهزت 11 مليون درهم.

تطور إنتاج أنشطة تربية الأحياء المائية

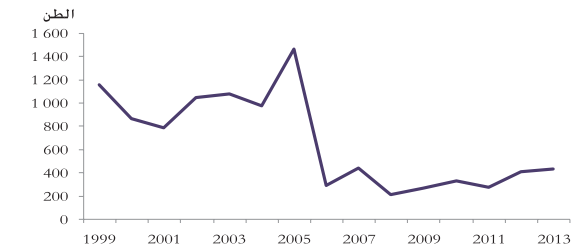

تطور رقم معاملات أنشطة تربية الأحياء المائية

المصدر: قطاع الصيد البحري والنشرات الإحصائية للمندوبية السامية للتخطيط

3.3 الطحالب

تشكل الطحالب[1] البحرية مصدرا هاما للمنتجات المستخدمة في التغذية ومختلف التطبيقات الصناعية. ومع ذلك لا تتجاوز مساهمتها نسبة 2% من حجم وقيمة كميات الصيد المفرغة. وبعد أن سجل الإنتاج مستوى قياسيا بلغ 14,9 ألف طن في عام 2006، انخفض إلى 5,7 ألف طن في عام 2013. ويعزى هذا الوضع على الأرجح إلى فوضى الاستغلال الذي يكون في معظم الأحيان غير مصرح به، مما أدى إلى انخفاض كبير في الكثافة والكتلة الحيوية على ساحل الجديدة، الذي يعد منطقة الإنتاج الرئيسية.

تطور إنتاج الطحالب

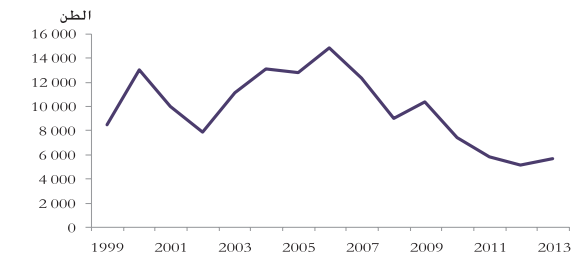

تطور صادرات الطحالب

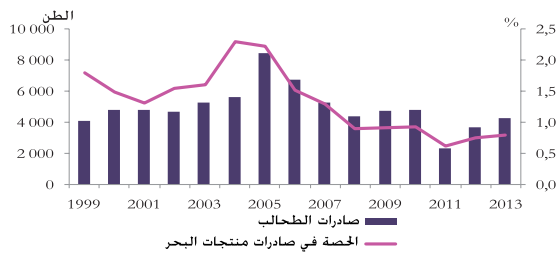

المصدر: قطاع الصيد البحري والنشرات الإحصائية للمندوبية السامية للتخطيط

وبالموازاة مع ذلك، شهدت الصادرات انخفاضا ملحوظا حيث انتقلت من 8462 طن في عام 2005 إلى 2333 طن في عام 2011 قبل أن تنتعش وتصل إلى 4257 طن في عام 2013. ويعزى ضعف الأداء الملحوظ على الأرجح إلى تدابير تقييد الكميات الموجهة إلى التصدير التي طبقتها وزارة الفلاحة والصيد البحري.

ومقارنة بالأرقام الدولية، واستنادا إلى بيانات منظمة الأغذية والزراعة، حل المغرب في عام 2011 في الرتبة الحادية عشرة في لائحة البلدان المصدرة في العالم، متقدما على بلدان مثل إسبانيا (الرتبة 23)، والبرازيل (الرتبة 28) وإيطاليا (الرتبة 30) واليابان (الرتبة 16)، لكنه لا يزال متخلفا عن إندونيسيا (1) والصين (الرتبة 3) وبيرو (الرتبة 7) وفرنسا (الرتبة 9).

1 توجد ثلاث مناطق لجمع الطحالب البحرية: البحر الأبيض المتوسط وشمال المحيط الأطلسي وجنوب المحيط الأطلسي. ويتركز في منطقة الجديدة أكثر من 80% من الإنتاج الوطني.

III- تقييم الثروة السمكية

1- المنتوجات المشمولة والمنهجية المعتمدة

من أجل تقييم الثروة السمكية، تم التمييز بين المكونات بحسب القطاع ونوع السفن. ويتعلق الأمر تحديدا بما يلي:

الصيد الساحلي	الصيد في أعالي البحار	الصيد التقليدي	أنشطة أخرى
سفن الصيد بالشباك الجرافة	سفن صيد الرخويات	القوارب	الصيد بالشباك
سفن الصيد بالشباك المخروطية	سفن الصيد بمياه البحر المبردة (RSW[1])		
الصيد بالخيوط الصنارية الطويلة	سفن صيد القمرون		

1 Refrigerated sea water

وروعيت في حساب الثروة أيضا المبالغ المالية لاتفاقيات الصيد، أي المبالغ المتأتية من الاتحاد الأوروبي واليابان وروسيا.

وتجدر الإشارة إلى أن القطاعات المشمولة تمثل أكثر من 97% من رقم المبيعات الإجمالي للصيد البحري. وقد أُعدت المنهجية الموصى بها بالتعاون مع خبراء البنك الدولي، وهي تستند إلى المعطيات الرسمية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والإدارات العاملة في هذا القطاع.

وتتناول المعطيات المستخدمة أساسا عدد السفن والأسعار والتكاليف. وتمثل الثروة السمكية التي تم تقييمها بهذه الطريقة تحديثا بنسبة 4% للإيرادات المستقبلية المتأتية من استغلال منتوجات البحر في أفق 25 عاما (انظر الملحق الأول: مراحل حساب الثروة السمكية).

2- النتائج والتحليل

تشير نتائج تقييم الثروة السمكية إلى أن هذه الثروة، بالأسعار الجارية، ارتفعت من 7,6 مليار درهم في عام 1999 إلى 51,1 مليار درهم في عام 2013، أي ما مثل معدل نمو سنوي بنسبة 14,6%. ويعكس هذا التطور على وجه الخصوص نموا سنويا بنسبة 13,5% في ثروة الصيد الساحلي إلى 24,2 مليار درهم، وبنسبة 12,7% في ثروة الصيد في أعالي البحار إلى 14,4 مليار درهم وبنسبة 29,8% في ثروة الصيد التقليدي إلى 6,5 مليار درهم.

تطور الثروة السمكية بالأسعار الجارية

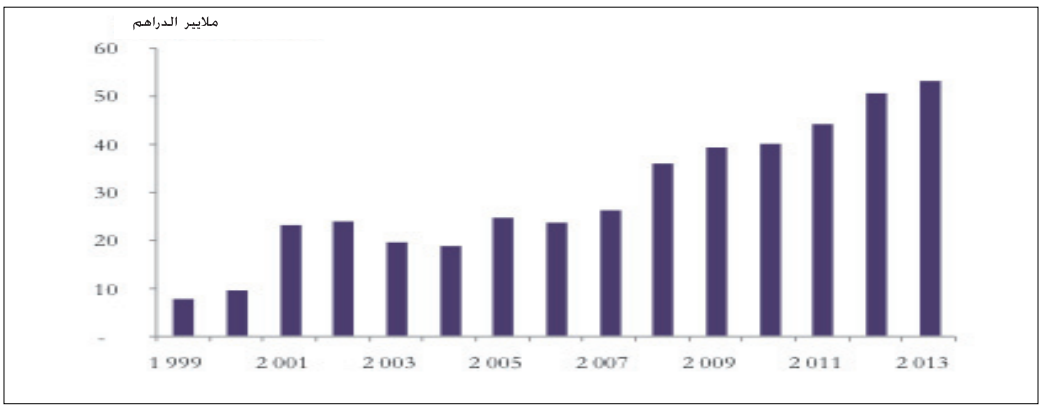

المصادر: قطاع الصيد البحري والمكتب الوطني للصيد وحسابات المؤلفين.

وبالأسعار الثابتة لعام 2007، شهدت الثروة السمكية نموا بمعدل سنوي بنسبة 14,2% إلى 51,4 مليار درهم في عام 2013. ويمكن تفسير الفترة 1999-2013 إلى ثلاث مراحل.

تطور الثروة السمكية بالأسعار الثابتة

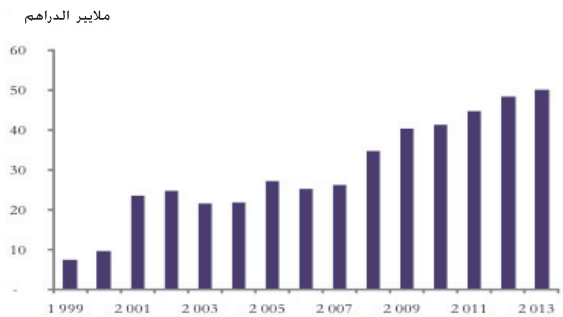

تطور ثروة الموارد السمكية الرئيسية بالأسعار الثابتة

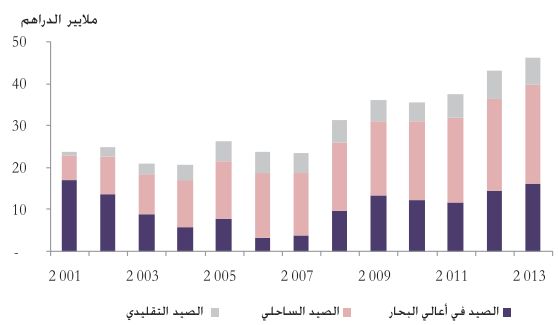

المصادر: قطاع الصيد البحري والمكتب الوطني للصيد وحسابات المؤلفين.

خلال عامي 1999 و2000، ظلت الثروة في مستوى منخفض نسبيا، حيث انتقلت من 8 إلى 10,2 مليار درهم. وبحسب الفئة، بلغت ثروة الصيد الساحلي 5,1 مليار درهم مقابل 4,3 مليار درهم، بينما وصلت ثروة الصيد في أعالي البحار إلى 3,8 مليار درهم مقابل 2,8 مليار درهم في العام السابق. وبلغت ثروة الصيد التقليدي 0,4 مليار درهم مقابل 0,2 مليار درهم في عام 1999.

وخلال المرحلة الثانية الممتدة بين عامي 2001 و2007، بلغت الثروة السمكية في المعدل 25,2 مليار درهم مقابل 9,1 مليار درهم فقط خلال الفترة 1999-2000، أي ما مثل زيادة بنسبة 178%. غير أن هذا التطور يخفي تباينا في معدلات النمو حسب فئات الصيد، حيث سُجل انخفاض بمعدل سنوي بنسبة 21,9% في ثروة الصيد في

أعالي البحار، في حين سُجلت زيادات سنوية بنسبتي 15,8% و28,4% في ثروتي الصيد الساحلي والتقليدي على التوالي.

واعتبارا من عام 2008، سجلت ثروة منتوجات البحر ارتفاعا سنويا بمعدل 8% لتصل إلى 51,4 مليار درهم في عام 2013. ويعكس هذا الأداء نموا سنويا بنسبة 8,1% في ثروة الصيد الساحلي إلى 24,3 مليار درهم، وبنسبة 10,8% في ثروة الصيد في أعالي البحار إلى 14,5 مليار درهم، وبنسبة 4,3% في ثروة الصيد التقليدي إلى 6,5 مليار درهم. وتجدر الإشارة إلى أن المغرب صادق خلال هذه الفترة على مجموعة من الاتفاقيات مع عدد من البلدان، مما مكن من زيادة تثمين الثروة السمكية.

ويشير تحليل بنية الثروة السمكية خلال الفترة 1999-2013 إلى أن ثروة الصيد الساحلي مثلت الحصة الأهم، بنسبة 46,7% في المعدل، وتلتها ثروة الصيد في أعالي البحار بنسبة 30,8%. فيما ساهمت الثروة المتأتية من الصيد التقليدي بنسبة 12,1%.

وساهمت الثروة السمكية خلال الفترة 1999-2013 بمعدل 4,6% في الرأسمال الطبيعي و0,3% في الثروة الإجمالية.

تطور حصة الثروة السمكية في الرأسمال الطبيعي

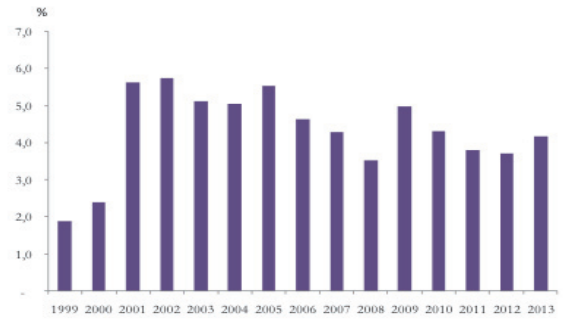

تطور حصة الثروة السمكية في الثروة الإجمالية

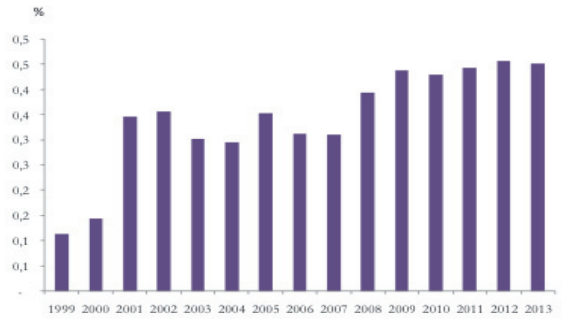

المصادر: قطاع الصيد البحري والمكتب الوطني للصيد وحسابات المؤلفين.

المناطق المحمية

مقدمة

توفر المناطق المحمية المخصصة للمحافظة ولحماية النظم البيئية العديد من الخدمات، منها خدمات تجارية مباشرة، كالأنشطة السياحية، وخدمات أخرى غير مباشرة مثل تلك المتعلقة بالمستجمعات المائية وأحواض التلقيح التي تحافظ على غطاء غابوي سليم وتحفز الأنشطة الفلاحية في المناطق المجاورة. وتحديد القيمة النقدية للخدمات المتصلة بالنظام البيئي هو عملية ليست بالهينة. ومن الطرق المستعملة لتقدير هذه القيمة استخدام مقاربة تكلفة الفرصة البديلة، حيث تعتبر الفلاحة استخداما بديلا للمناطق المحمية. وتشكل ثروة الأراضي الفلاحية على الأرجح قيمة أدنى لثروة المناطق المحمية لكل وحدة للمساحة.

وقد أقرت منظمة الأمم المتحدة الفترة 2011-2020 عقدا للتنوع الحيوي. وانخرط المغرب في هذا التوجه العالمي، حيث صادق على مختلف الاتفاقيات في هذا المجال، لاسيما اتفاقية التنوع البيولوجي المعتمدة في عام 1992 والتي صادق عليها في 1996. ويمتاز المغرب بموارد طبيعية عالية الجودة، لكنها تبقى هشة وتتطلب جهودا مستمرة للحفاظ عليها. وفي هذا الصدد، تم اتخاذ عدة إجراءات بهدف الحفاظ على التنوع الحيوي وضمان استخدامه على نحو مستدام. كان أول هذه الإجراءات المخطط المديري للمناطق المحمية الذي تم إعداده سنة 1996 وحدد 154 موقعا ذا أهمية بيولوجية وإيكولوجية يمكن تصنيفها وفقا لقيمتها البيئية أو العلمية أو السوسيو اقتصادية أو التراثية، مع اقتراح تصنيف حوالي عشر من هذه المواقع كمتنزهات وطنية. وتمتد هذه المواقع على مساحة 2,5 مليون هكتار، حيث تمثل تقريبا كافة النظم الإيكولوجية الطبيعية للبلاد.

I- تعريف المناطق المحمية وإطارها التنظيمي

يصنف الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة الفضاءات المحمية وفقا للأهداف المتوخاة من إدارتها. وتحظى التصنيفات المعتمدة باعتراف منظمات دولية مثل الأمم المتحدة والعديد من حكومات الدول بوصفها معيارا عالميا لتحديد هذه الفضاءات وتسجيلها كمناطق محمية. وهناك سبع فئات في المجموع:

- **محمية طبيعية متكاملة:** يتم حماية هذه المناطق من أجل الحفاظ على التنوع البيولوجي وفي بعض الحالات الخصائص الجيولوجية والجيومورفولوجية. وتكون فيها الزيارات البشرية واستخدام الموارد خاضعة لمراقبة صارمة ومحدودة للغاية من أجل ضمان حمايتها.
- **منطقة برية:** تكون عموما عبارة عن مناطق شاسعة لم يلحقها أي ضرر أو شهدت تغيرات طفيفة، وتحافظ على طابعها الطبيعي، مع غياب أي تجمع بشري دائم أو مهم. وتكون هذه المناطق محمية ويتم تدبيرها بشكل يحافظ على حالتها الطبيعية.

- **منتزه وطني:** يتعلق الأمر بفضاءات شاسعة طبيعية أو تتواجد بالقرب من مناطق طبيعية، ويتم تصنيفها لحماية العمليات الإيكولوجية على نطاق واسع، مع توفرها على أصناف ونظم إيكولوجية تتميز بها المنطقة. كما أنها توفر أساسا بيئيا وتتوافق مع الأنشطة الثقافية والعلمية والتربوية.
- **موروث طبيعي:** تخصص هذه المناطق لحماية موروث طبيعي معين، والذي قد يكون عبارة عن مستحاثات البحر أو كهوف تحت سطح البحر أو ميزة جيولوجية مثل المغارات. وعادة ما تكون هذه الموروثات ذات مساحة صغيرة جدا وقيمة سياحية مرتفعة.
- **منطقة لإدارة الموائل أو الأصناف:** وهي مناطق لحماية الأصناف أو الموائل الخاصة والتي يكتسي تدبيرها طابعا مستعجلا، حيث تتطلب هذه الفئة من المناطق المحمية تدخلات فعالة ومنتظمة للاستجابة لمتطلبات الأصناف الخاصة أو للحفاظ على الموائل.
- **المناظر الطبيعية المحمية (البرية والبحرية):** هي مناطق محمية جعل منها التفاعل بين البشر والطبيعة على مر الزمن فضاء ذي طابع خاص وأضفى عليها قيمة بيئية وبيولوجية وثقافية كبيرة وجاذبية جميلة. فمن الضروري الحفاظ على سلامة هذا التفاعل لضمان حماية هذه المنطقة وصيانتها والحفاظ عليها.
- **المناطق المحمية لإدارة للموارد الطبيعية:** تتعلق هذه الفئة بالحفاظ على النظم الإيكولوجية والموائل والقيم الثقافية والنظم التقليدية لإدارة الموارد الطبيعية. وغالبا ما تكون هذه الفضاءات شاسعة المساحة، مع هيمنة للمناطق التي لا تزال تحتفظ بحالتها الطبيعية، والتي تخضع نسبة منها إلى إدارة مستدامة للموارد الطبيعية. كما أن الاستخدام غير الصناعي للموارد الطبيعية يكون محدودا ومتوافقا مع الحفاظ على الطبيعة.

وفي المغرب، يعرف القانون رقم 22.07 المتعلق بالمناطق المحمية، والصادر بتنفيذه ظهير شريف في 16 يوليوز 2010، المناطق المحمية بكونها كل "فضاء بري أو بحري أو هما معا محدد جغرافيا ومعترف به بوسيلة قانونية ومهيأ ومدبر بشكل خاص لأغراض ضمان حماية التنوع البيولوجي وصيانته وتطويره، وكذا الحفاظ على التراث الطبيعي والثقافي وتثمينه واستصلاحه لأجل تنمية مستدامة ووقايته من التدهور. ويمكن تقسيم المنطقة المحمية إلى مناطق متصلة أو متقطعة منتسبة إلى أنظمة حماية مختلفة ، مع الأخذ بعين الاعتبار أهداف التهيئة والإكراهات، سواء منها الناجمة عن حالة الأمكنة وعن حاجات وأنشطة ساكنة هذه المناطق".

ويصنف هذا القانون المناطق المحمية وفقا لخصائصها وللغاية منها ولنطاقها الاجتماعي والاقتصادي، في أحد الأصناف الخمسة التالية:

- **المنتزه الوطني:** هو مجال طبيعي بالمعنى المطلق ، بري أو بحري أو هما معا، الغاية منه حماية التنوع البيولوجي والقيم الطبيعية والثقافية والتشكيلات الجيولوجية ذات الأهمية الخاصة ، يهيأ ويدبر لأغراض ثقافية وعلمية وتربوية وترفيهية وسياحية ، مع مراعاة الوسط الطبيعي وتقاليد الساكنة المجاورة.

- **المنتزه الطبيعي:** هو مجال بري أو بحري أو هما معا يضم تراثا طبيعيا ونظما بيئية ذات أهمية ومنفعة خاصة تجدر حمايته وتثمينه مع ضمان الحفاظ على وظائفه الإيكولوجية والاستعمال المستدام لموارده الطبيعية.
- **المحمية البيولوجية :** هي مجال بري أو بحري أو هما معا يوجد حصريا في ملك من أملاك الدولة ويضم أوساطا طبيعية نادرة أو هشة أو ذات أهمية بيولوجية وإيكولوجية ، تخصص للمحافظة على الأنواع النباتية والحيوانية ومواطنها ، وتستعمل لأغراض علمية وتربوية.
- **المحمية الطبيعية:** هي مجال طبيعي بري أو بحري أو هما معا تنشئ للمحافظة والحفاظ على الحالة الجيدة للوحيش المقيم أو المهاجر والنباتات والتربة والمياه والمستحاثات والتشكيلات الجيولوجية والجيومورفولوجية ذات المنفعة الخاصة ، التي يجدر صونها أو إعادة تأهيلها. وتستعمل للبحث العلمي والتربية البيئية فقط.
- **الموقع الطبيعي:** هو فضاء يحتوي على عنصر أو عدة عناصر طبيعية أو ثقافية خاصة، ذات أهمية استثنائية أو فريدة، تستحق الحماية بالنظر إلى ندرتها أو تمثيليتها أو جماليتها أو لقيمة مناظرها أو لأهميتها التاريخية أو العلمية أو الثقافية أو الأسطورية ، والتي يكتسي الحفاظ عليها أو صونها منفعة عامة.

الجدول 1: التوافق بين الفئات الوطنية وفئات الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة

فئات المناطق المحمية المعتمدة في القانون 22.07	الأهداف الرئيسية لإدارة المحمية	فئة الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة التي تندرج ضمنها المنطقة المحمية
منتزه وطني	- حماية التنوع البيولوجي والمناظر الطبيعية والقيم الثقافية. - الاستخدام لأغراض ثقافية وعلمية وتعليمية وترفيهية وسياحية.	الفئة الثانية (منتزه وطني)
منتزه طبيعي	- حماية وتثمين التراث الطبيعي والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.	الفئة السادسة (المناطق المحمية للاستخدام المستدام للموارد الطبيعية)
محمية بيولوجية	- حماية الأصناف والموائل واستخدامها لأغراض تعليمية وعلمية (في فضاء تابع لملك الدولة).	الفئة الأولى أو الثانية (محمية طبيعية متكاملة أو منطقة برية)
محمية بيولوجية	- الحفاظ على الوحيش والنباتات وغيرها من عناصر البيئة الطبيعية (التربة والجيولوجيا، الخ) في حالة جيدة.	الفئة الرابعة (منطقة لإدارة الموائل أو الأصناف)
موقع طبيعي	- الحفاظ على العناصر الطبيعية و/أو الثقافية ذات أهمية خاصة (أهمية استثنائية).	الفئة الثالثة (موروث طبيعي)

المصدر: المندوبية السامية للمياه والغابات ومكافحة التصحر.

II- تدبير التنوع البيولوجي والمناطق المحمية

يعتبر المغرب من بلدان البحر الأبيض المتوسط الأكثر أصالة، حيث يتميز بتنوعه الكبير البيئي على مستوى المناخ البيولوجي والتركيبة الطبيعية والنبات والوحيش. ويمنح هذا التنوع للمغرب قيمة تراثية استثنائية في مجال البيئة الطبيعية، حيث إن النظم الايكولوجية البرية الأربعين التي يزخر بها المغرب تحتضن أكثر من 4000 نبتة وعائية وحوالي 550 نوعا من الفقاريات والآلاف من اللافقاريات.

وتمثل الغابة المغربية العنصر الرئيسي في الثروة الإيكولوجية للبلاد. فهي موطن لثلثي النباتات وثلث الأنواع الحيوانية. ويكتسي دورها أهمية بالغة كذلك نظرا لكون الدورات الكبرى، مثل دورة المياه، تحدث داخل النظم الإيكولوجية الغابوية.

ويحتل التنوع البيولوجي المغربي المركز الثاني في منطقة البحر الأبيض المتوسط بعد منطقة الأناضول (تركيا)، بمعدل استيطان[1] إجمالي يقدر بنسبة 20%. فالموارد الطبيعية التي يزخر بها المغرب هي بالتأكيد من نوعية جيدة، غير أنها لا تزال هشة ومعظمها لا يحظى بالحماية الكافية. وللحفاظ على هذا التراث الوطني وتثمينه، قام المغرب منذ عدة سنوات بوضع نظام للمناطق المحمية، والتي تشمل نظما إيكولوجية فريدة من نوعها تمثل التنوع البيولوجي للبلاد.

تطور المنتزهات المحدثة من حيث العدد والمساحة

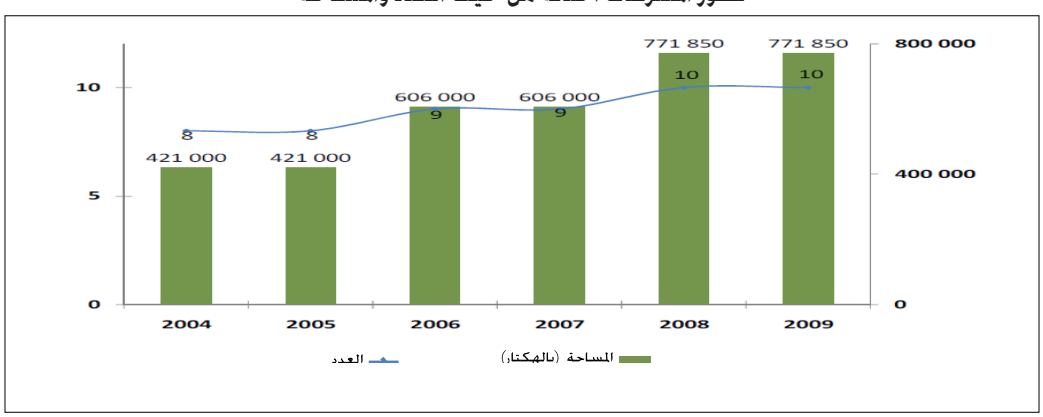

المصدر: حصيلة منجزات برنامج العشرية 2005-2009، المندوبية السامية للمياه والغابات ومكافحة التصحر.

وقد مكن المخطط المديري للمناطق المحمية الذي تم إعداده في سنة 1996 من تحديد 154 موقعا ذي أهمية بيولوجية وإيكولوجية، والتي تمثل تقريبا مجمل النظم البيئية للبلاد، واقترح تصنيف حوالي عشر منها كمنتزهات وطنية. وقد شهد المغرب، منذ سنة 1942 إلى 2008، إنشاء عشرة متنزهات وطنية بموجب قانون المنتزهات الوطنية الصادر

1 يعكس هذا المعدل أصالة بلد معين من ناحية النبات والوحيش، إذ يبين الوجود الحصري لأصناف معينة في هذا البلد، مثل شجر الأركان الذي لا يوجد في حالته الطبيعية سوى في المغرب.

سنة 1934، وهي توبقال (1942)، تازكة (1950) وسوس ماسة (1991) وإيريكي (1994) وتلسمطان (2004) وإفران (2004) والأطلس الكبير الشرقي (2004) والحسيمة (2004) واخنيفيس (2006) وخنيفرة (2008).

وقد أتاحت النصوص التشريعية، لاسيما ظهير 1917 المتعلق بحفظ الغابات واستغلالها وظهير 1923 المتعلق بمراقبة القنص و ظهير 1922 المتعلق بصيد السمك في المياه البرية، بإدراج بعض المواقع ذات الأهمية البيولوجية والإيكولوجية ضمن قائمة المحميات البيولوجية.

بالإضافة إلى المنتزهات الوطنية، يتوفر المغرب على ثلاث محميات للمحيط الحيوي، التي أتت بحلول للتوفيق بين المحافظة على التنوع البيولوجي واستخدامه بطريقة مستدامة. ويتعلق الأمر بالمحيط الحيوي للأركان والمحيط الحيوي لواحات جنوب المغرب والمحيط الحيوي القاري لمنطقة البحر الأبيض المتوسط. وفيما يخص المناطق الرطبة، فقد تم تصنيف أربعة مواقع ضمن قائمة رامسار[1] في سنة 1980، وهي المرجة الزرقاء، ومحمية سيدي بو الغابة، ومحمية بحيرة اخنيفيس، ومحمية ضاية اكلمام افنورير. وفي سنة 2005، تمت إضافة عشرين موقع آخر إلى قائمة رامسار.

وتواصلت المجهودات لتعزيز هذه المناطق وتشبيكها، مما سيسمح لها بتحقيق دورها في الحفاظ على الموارد الطبيعية لخدمة تنمية محلية مستدامة. وبمقتضى القانون رقم 22.07 المتعلق بالمناطق المحمية، يتم إنشاء المناطق المحمية في المغرب وإعدادها وتدبيرها بهدف صيانة وتثمين قيمها البيئية الحيوية والاجتماعية والثقافية وكذا تلك المتعلقة بمكافحة التصحر. ويتم تثمين المناطق المحمية إما من خلال الاستغلال الرشيد لبعض الموارد الطبيعية أو عبر تنمية الأنشطة الاقتصادية المتوافقة مع أهداف الحفاظ على هذه المناطق. وتظل سياحة الطبيعة أو السياحة البيئية النشاط الاقتصادي الأكثر فعالية لتثمين الطبيعة.

III-تقييم الثروة

يتم تقييم ثروة المناطق المحمية عبر تكلفة الفرصة البديلة، بافتراض إمكانية تحويل هذه المناطق إلى أراضي زراعية أو أراضي للرعي. ولهذا السبب، يتم حساب هذه الثروة على أساس ثروة الأراضي الزراعية والأراضي الرعوية للهكتار الواحد، حيث يعطينا الحد الأدنى من هاتين الثروتين قيمة تقريبية للثروة لكل هكتار من المناطق المحمية.

كما أن الأراضي الزراعية، المسماة أيضا بالمساحات الزراعية الصالحة، تتكون من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي الزراعية الدائمة. أما بخصوص الأراضي المزروعة أو الأراضي الرعوية، فإنها توافق الأراضي الفلاحية ناقص الأراضي الزراعية. وفي المغرب، ووفقا لوزارة الفلاحة، تظل مساحة الأراضي الرعوية مستقرة وتناهز 50 مليون هكتار.

1 يتعلق الأمر بمعاهدة دولية للحفاظ على المناطق الرطبة وضمان الاستخدام المستدام لها ولمواردها. ويضم المغرب 24 منطقة رطبة مدرجة ضمن قائمة رامسار، بمساحة إجمالية تقرب من 272.010 هكتار.

مصادر البيانات

البيانات المطلوبة	المصادر
مساحة المناطق المحمية (بالهكتار)	المندوبية السامية للمياه والغابات ومكافحة التصحر
الأراضي المزروعة (بالهكتار)	وزارة الفلاحة
الأراضي الرعوية (بالهكتار)	وزارة الفلاحة
ثروة الأراضي المزروعة (بالدرهم بقيمة 2007)	محسوبة
ثروة الأراضي الرعوية (بالدرهم بقيمة 2007)	محسوبة

وتصدر البيانات المتعلقة بالمناطق المحمية عن المندوبية السامية للمياه والغابات، وتشمل سنة 1995 والفترة 2004-2010 وسنة 2014. ولإكمال السلسلة، أجرينا تقديرا على أساس تطور خطي للمساحات في الفترتين 1999-2003 و2005-2009. أما بالنسبة للفترة المتبقية (2011-2013)، تم اعتماد الرقم المحصل عليه في سنة 2014، والذي كان مماثلا تقريبا لرقم 2010.

مساحة المناطق المحمية (بالهكتار)

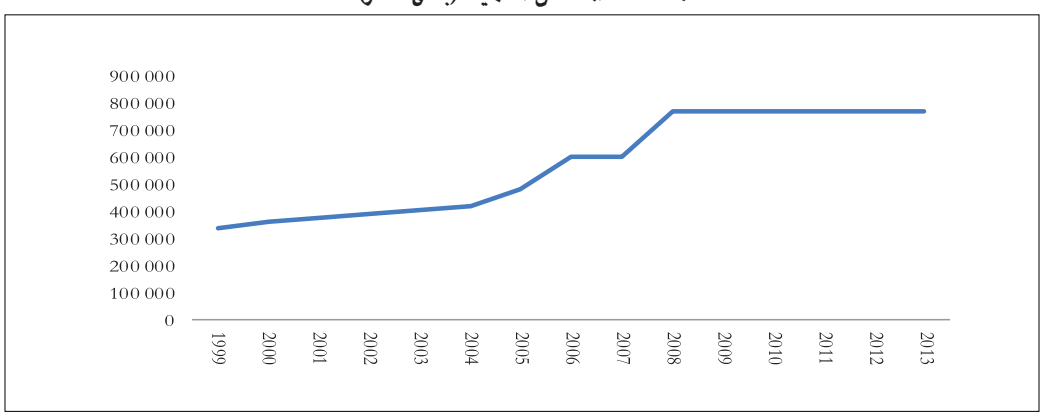

المصدر: المندوبية السامية للمياه والغابات ومكافحة التصحر وتقديرات المؤلفين

وفي سنة 2013، بلغت مساحة المناطق المحمية 772,000 هكتار، مع العلم أن الهدف المتوخى في المخطط المديري للمناطق المحمية هو الوصول إلى 2,5 مليون هكتار.

وبخصوص حساب ثروة المناطق المحمية، يعرض الجدول التالي النتائج المتوصل إليها بشأن بعض السنوات، حيث يشير إلى نمو متزايد يعكس الثروة الرعوية واتساع مساحة المناطق المحمية. وتصل ثروة المناطق المحمية، بالأسعار الجارية، إلى 4,8 مليار درهم في سنة 2013، مقابل 985,1 مليون في سنة 1999، أي بزيادة سنوية متوسطة بلغت في المتوسط 11,9%. ومن أجل تقييم تطور هذه الثروة على نحو أفضل، تم اعتبار قيمتها بالدرهم الثابت لسنة 2007.

جدول: النتائج بالنسبة للمغرب

	1999	2000	2005	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ثروة المناطق المحمية (بملايين الدراهم)	1 038	1 180	2 017	3 480	3 693	3 950	4 169	4 479	4 795
مساحة المناطق المحمية (بالهكتار)	335 200	362 000	482 000	771 850	771 850	771 800	771 800	771 800	772 000
الحصة في الثروة الطبيعية	%0,3	%0,3	%0,4	%0,5	%0,5	%0,5	%0,5	%0,5	%0,5
الحصة في الثروة الإجمالية	%0,02	%0,02	%0,03	%0,04	%0,04	%0,04	%0,04	%0,04	%0,04

ومن حيث التغيرات، فقد شهدت تطورا متذبذبا بين الارتفاع والانخفاض، مع توجه نحو الارتفاع على العموم. فقد لوحظ تزايد كبير في سنة 2006، يرجع أساسا لارتفاع بنسبة 25,7% في مساحة المناطق المحمية بعد إنشاء منتزه اخنيفيس الوطني، الواقع بين مدينتي طانطان وطرفاية والذي تبلغ مساحته ما يقارب 185.000 هكتار. وبلغ هذا التزايد في المساحة ذروته في سنة 2008، بنسبة نمو وصلت إلى 27,4%، خاصة على إثر إنشاء منتزه خنيفرة الوطني بمساحة تبلغ 93,500 هكتار.

تطور ثروة المناطق المحمية (التغير بالنسبة المئوية)

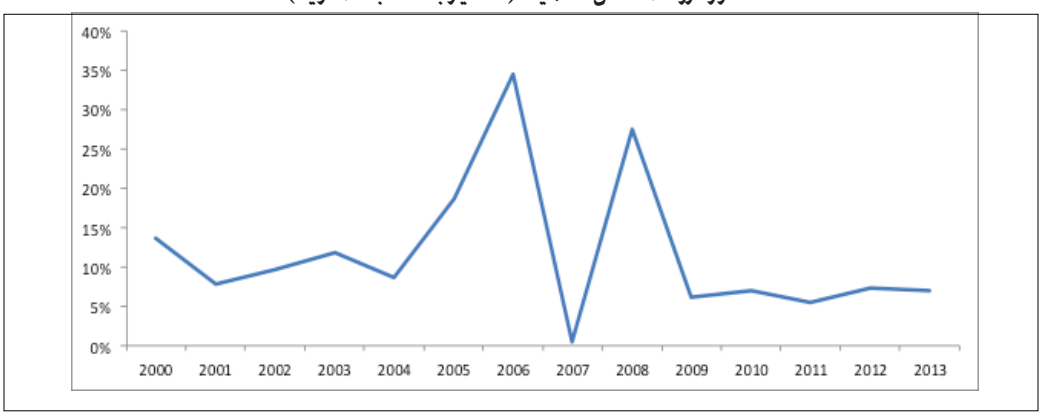

ونتيجة لذلك، عرف مستوى الثروة بالدرهم الثابت لسنة 2007 تطورا شبه مستمر، مع تسارع في النمو في 2006 و2008. وبالإضافة إلى توسع المناطق المحمية، يعكس هذا النمو زيادة مطردة في الثروة بالهكتار من الأراضي الرعوية والتي تؤخذ كمرجع في الحساب. وتظل هذه الثروة الأخيرة المحسوبة بالهكتار الواحد أقل من ثروة الأراضي الزراعية خلال الفترة المشمولة بالدراسة، ويرجع ذلك أساسا إلى حجم المراعي (50 مليون هكتار) مقارنة بالأراضي الزراعية (8 ملايين هكتار في المتوسط).

ثروة المناطق المحمية بملايير الدراهم الثابتة بقيمة 2007

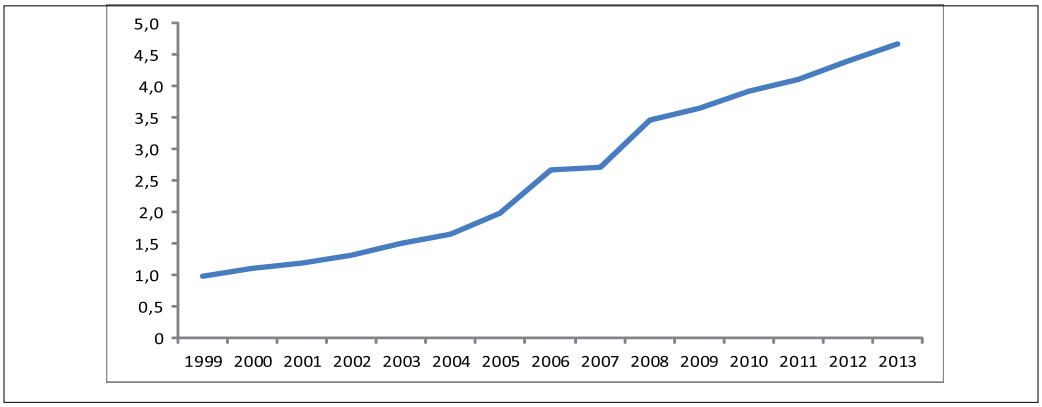

ومقارنة بالرأسمال الطبيعي، ظلت حصة المناطق المحمية مستقرة تقريبا في حوالي 0,5% في المتوسط ابتداء من سنة 2006، مقابل 0,3% في المتوسط خلال الفترة السابقة. وبلغت حصتها من الرأسمال الإجمالي، في الفترة 2006-2013، نسبة 0,04%، وهو مستوى يفوق نسبة 0,02% التي سجلت في المتوسط خلال الفترة 1999-2005.

حصة ثروة المناطق المحمية (بالنسبة المئوية)

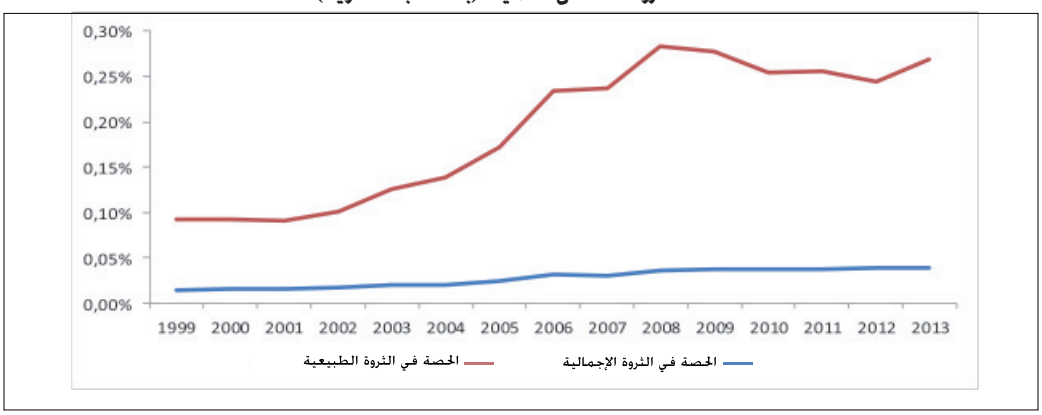

ويفسر هذا الانخفاض النسبي المسجل في حصة الثروة الطبيعية بالارتفاعات التي شهدتها المكونات الأخرى لهذه الثروة، خاصة منتوج الفوسفاط ابتداء من سنة 2008.

الثروة الغابوية

I- مقدمة حول القطاع

تعد الغابة المغربية مصدرا مهما للدخل والثروة بالنسبة للسكان والاقتصاد الوطني عامة. كما أنها تلعب دورا هاما في الحفاظ على التوازن البيئي وتمكن من التوفر على فضاءات ترفيهية والعديد من المنتجات والخدمات الأخرى.

رسم تخطيطي يلخص العناصر التي تؤخذ بعين الاعتبار في تقييم الثروة الغابوية

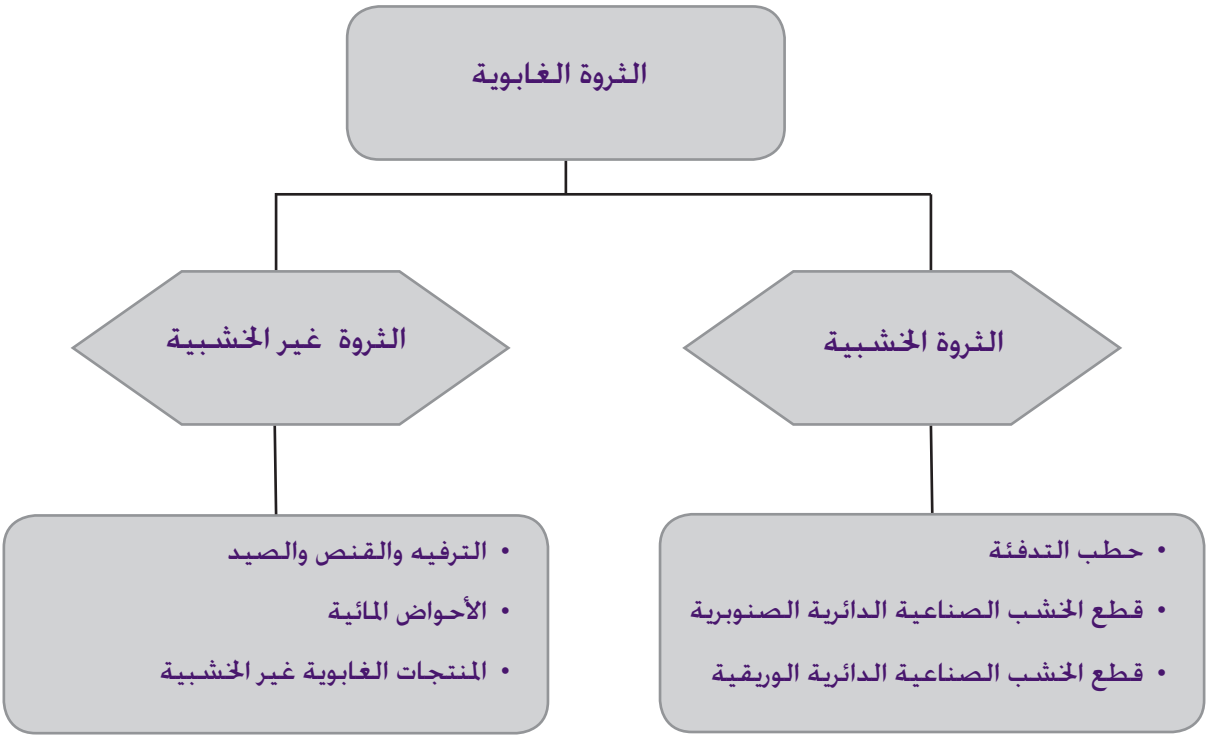

وحسب التقرير المعنون "تقييم الموارد الغابوية بالمغرب" الذي أعدته منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة سنة 2010، فإن القطاع الغابوي المغربي يساهم في الاقتصاد الوطني بما يقارب 2% من القيمة المضافة الفلاحية وبنسبة 0,4% من الناتج الداخلي الإجمالي. وأخذا في الاعتبار المداخيل المباشرة التي يجنيها السكان القاطنون بمحاذاة الغابات عن طريق استغلال حطب التدفئة والمراعي، قد تصل مساهمته الحقيقية في القيمة المضافة الفلاحية إلى حوالي 10%، حسب نفس المنظمة. ويخلق القطاع ما يناهز عشرة ملايين يوم عمل سنويا ويساهم بنسبة 4% من المعروض العالمي من مادة الفلين.

مؤشرات الإيجابيات السوسيو-اقتصادية للغابات، سنة 2011

	التشغيل		القيمة المضافة الخام	
	المجموع، القطاع المهيكل وغير المهيكل		المجموع، القطاع المهيكل وغير المهيكل	
	بالألاف	الحصة في اليد العاملة الإجمالية	بملايين الدولارات	النسبة من الناتج الداخلي الإجمالي
الجزائر	13	0,1	259	0,1
مصر	39	0,1	505	0,2
ليبيا	61	2,6	90	0,2
المغرب	91	0,8	657	0,7
موريتانيا	102	8,9	83	2,0
تونس	194	5,0	470	1,1
الصين	6 092	0,7	152 694	1,9
اليابان	375	0,6	40 540	0,7
ماليزيا	395	3,2	9 955	3,5
تركيا	195	0,7	7 776	1,1
ألمانيا	317	0,7	26 772	0,8
اسبانيا	162	0,7	10 040	0,8
روسيا	600	0,8	13 649	0,8
فنلندا	75	2,8	9 669	4,3
اليونان	33	0,6	1 362	0,5
إيطاليا	258	1,0	17 258	0,9
البرتغال	63	1,1	3 376	1,6

المصدر: تقرير منظمة الأغذية والزراعة حول وضعية الغابات في العالم، 2014

واستنادا للتقرير الأخير الذي نشرته منظمة الأغذية والزراعة في سنة 2014 حول وضعية الغابات في العالم، فإن مساهمة قطاع الغابات المهيكل لا تتجاوز نسبة 0,4% من الناتج الداخلي الإجمالي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، باستثناء تونس حيث تصل مساهمتها إلى 0,8% من الناتج الداخلي الإجمالي. وأخذا في الاعتبار القطاع غير المهيكل، تصل المساهمة في النمو إلى 0,7% و1,1% بالنسبة للمغرب وتونس على التوالي. ويظل القطاع غير المهيكل في المغرب أكبر من نظيره في باقي البلدان المشمولة في العينة.

أما من حيث النظام العقاري للأراضي، تتبع معظم المجالات الغابوية وشبه الغابوية وسهوب الحلفاء لملك الدولة وتمثل نسبة تغطية تصل إلى 12,7% من التراب الوطني. وأخذا في الاعتبار سهوب الحلفاء، يغطي الملك الغابوي المغربي مساحة تبلغ أكثر من 9 ملايين هكتار. ويغطي المجال الغابوي المشجر ما يقارب 6 ملايين هكتار وتتكون من من أشجار الوريق بنسبة 58% والصنوبريات بنسبة 21%.

مكونات الأراضي الغابوية، بملايين الهكتارات

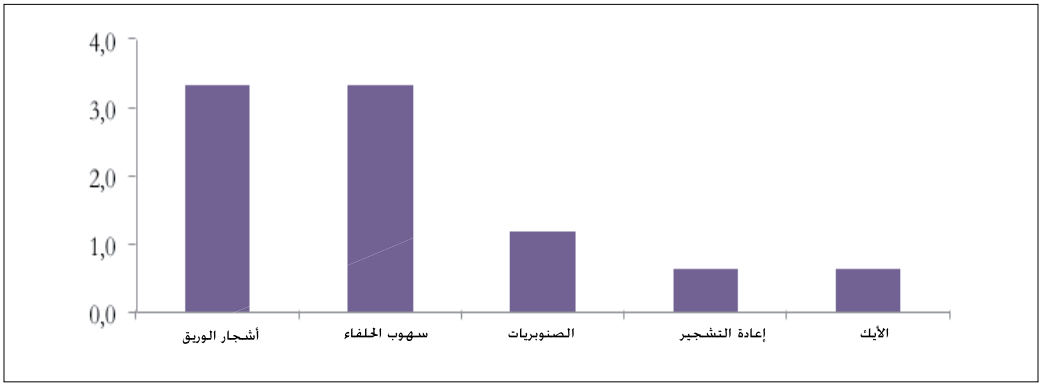

المصدر: المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر

وتتكون المجالات الغابوية من أنواع شجرية متنوعة، وتقع أساسا في المناطق ذات المناخ شبه الجاف وشبه الرطب والرطب. غير أن متوسط نسبة التشجير في المغرب لا تتعدى 8%، وهو مستوى أدنى من المعدل الأمثل (15% إلى 20%) الذي يعد ضروريا لتحقيق التوازن الإيكولوجي والبيئي. وتتفاوت هذه النسبة من منطقة لأخرى، حيث تصل إلى 4% في الأقاليم الجنوبية و40% في مناطق الريف والأطلس المتوسط. وتعتبر القدرة الإنتاجية للغابات المغربية من الخشب، على غرار غابات حوض البحر الأبيض المتوسط، محدودة نسبيا، حيث لا تغطي الموارد الغابوية سوى 30% من احتياجات خشب البناء والصناعة في المغرب.

بنية المجالات الغابوية الكبرى

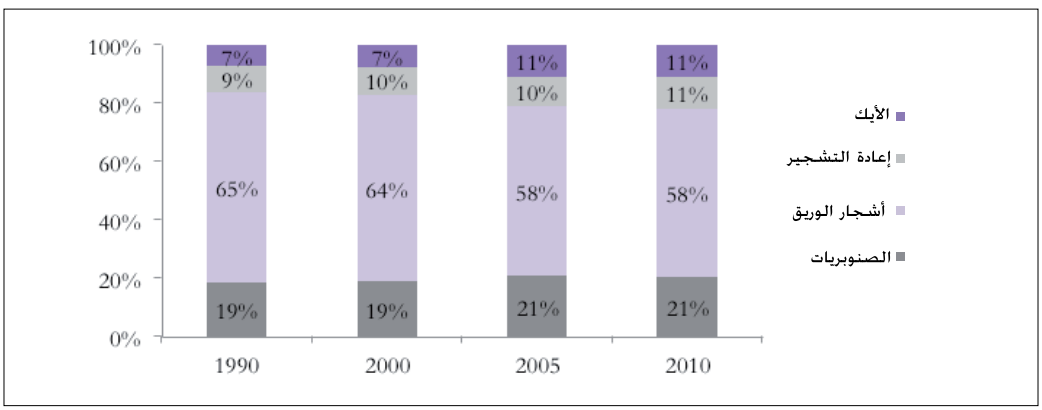

المصدر: المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر

وعرفت مساحات أشجار الوريق انخفاضا من 3,6 مليون هكتار سنة 1990 إلى 3,3 مليون هكتار سنة 2010، غير أن حصتها لا تزال تمثل 58% من مساحة المجالات الغابوية الكبيرة. وخلال الفترة نفسها، سجلت الصنوبريات حصة متوسطة تعادل 20% من المساحة الكلية، دون احتساب سهوب الحلفاء. كما سجلت حصص المساحات التي أعيد تشجيرها وأشجار الأبك ارتفاعا من 7% إلى 11% و 9% إلى 11% على التوالي بين سنتي 1990 و2010.

مساحة الغابات بملايين الهكتارات

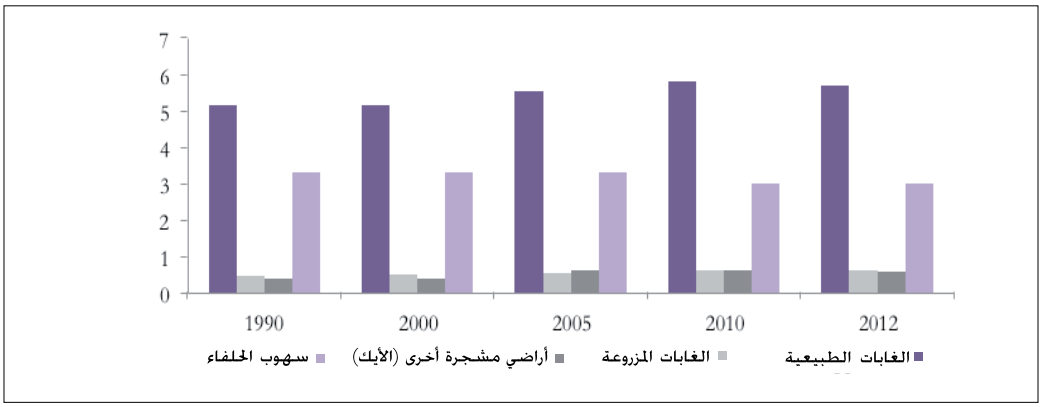

المصدر: المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر

ويتم عادة تقسيم الأشجار إلى مجموعتين رئيسيتين، أشجار الوريق وأشجار الصنوبريات. وأشجار الوريق هي أشجار تنتج أوراقا عريضة، عكس الأشجار الصبغية أو الصنوبريات التي تتخذ أوراقها شكل إبرة. ويشمل النوع الأخير عدة أصناف، منها على الخصوص:

- **العرعار البربري** : يوجد موطنه في غرب البحر الأبيض المتوسط. في المغرب، ويحتل حوالي 566000 هكتار. يخلف العرعار البربري بواسطة التجديد الطبيعي الذي يكون سهلا إذا توفرت الظروف البيئية الملائمة.
- **العرعار**: هو شجرة متعددة الأصول، أمريكي، وآسيوي وإفريقي وأوروبي. ويتراوح طول بعضها ما بين 4 إلى 15 أمتار والبعض الآخر ما بين 25 و30 مترا.
- **الأرز الأطلسي**: المنتشر في الريف، وتازكة ووسط وشرق الأطلس المتوسط وشرق الأطلس الكبير. غطاؤه البيئي كثيف نسبيا. ويقدر الثراء النباتي لغابات الأرز بألف نوع، منها حوالي 10% من الأشجار و15% من الشجيرات والجنيبات و75% من النباتات العشبية السنوية أو الدائمة.
- **الصنوبر الحلبي**: هو من الأشجار الصبغية الأكثر شيوعا والأكثر انتشارا في البحر الأبيض المتوسط. في المغرب، يغطي ما يقارب 60000 هكتار. ويعتبر الصنوبر الحلبي شجرة ذات متطلبات بيئية منخفضة، صلبة جدا ومقاومة للجفاف. كما أن صفاته البيئية والفيزيولوجية (سهلة الإنبات والنمو السريع) تجعل منها موردا بامتياز للتشجير.
- **الصنوبر البحري**: هو نوع من الأشجار ذو واجهتين بحريتين (البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي). لا تتجاوز مساحاته الطبيعية في المغرب 12000 هكتار، موزعة بين الريف والأطلس المتوسط والأطلس الكبير، وخصوصا الأطلس الكبير الشرقي.

•**سرو الأطلس:** يعتبر أحد عناصر المنظومات المستوطنة بوادي نفيس الأعلى بسلسلة الأطلس الكبير الغربي، مغطيا حوالي 6000 هكتار. ويعتبر سرو هذا النوع طويل العمر حيث يمكن أن يصل أمد عيشه الى 700 سنة.

•**الشوح المغربي:** وأحد عناصر المنظومات المستوطنة بالمغرب، وينتشر في منطقة الريف وفوق شفشاون. يبلغ طول بعض هذه الأشجار 50 مترا، ويمكن أن يبلغ محيط جذعها 5 أمتار. يتطلب الشوح المغربي نسبة كبيرة من المياه، ويتواجد في المناطق الأكثر رطوبة في البلاد

توزيع مساحة الصنوبريات (الغابات الطبيعية)

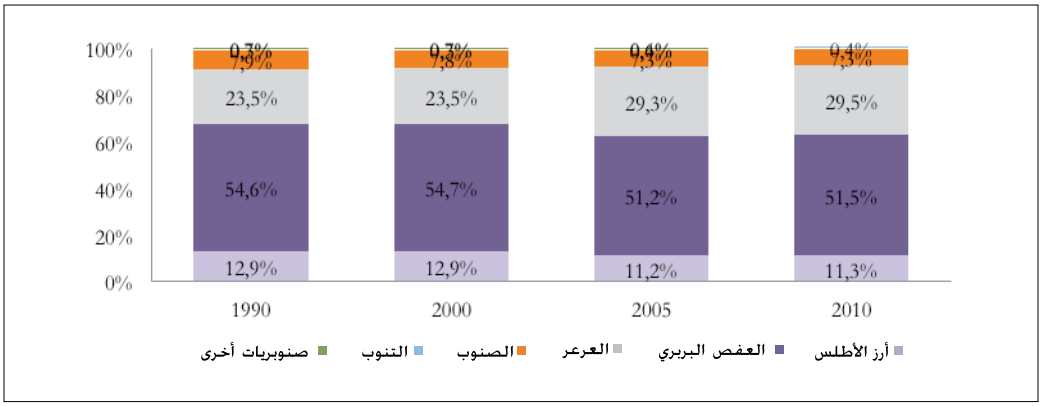

المصدر: المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر

وفيما يخص أشجار الوريق، فيما يلي الأنواع الأكثر انتشارا في المغرب:

• **البلوط الأخضر:** الذي يعتبر أول نوع غابوي من حيث المساحة وإنتاج الحطب، إلى جانب دوره البيئي والاجتماعي والاقتصادي المهم. تنتشر هذه الأشجار في كافة المناطق غير الجافة من المغرب.

• **شجرة الأركان:** المعروفة بميزاتها الاستثنائية. تمتد هذه الشجرة على طول الساحل بين مدينتي آسفي وإفني على هضبة سوس وعلى جنبات غرب الأطلس الكبير والصغير. من حيث المساحة، تأتي شجرة الأركان في المرتبة الثانية بعد شجرة البلوط بمقدار 210 871 هكتار، إلا أن متوسط كثافة مواقعها لا يزال ضعيفا. تنمو هذه الشجرة في المناطق شبه الجافة والجافة المعتدلة والحارة شرط توفر ما يكفي من الرطوبة النسبية للهواء.

• **شجرة بلوط الفلين:** تستوطن هذه الشجرة بلدان غرب حوض البحر الأبيض المتوسط، وهي الشجرة الوحيدة التي لا تزال تكون غابات منبسطة كثيفة وشاسعة بما فيه الكفاية. إلا أن عمليات استصلاح الأراضي أدت إلى تدمير شبه كامل للنظم الإيكولوجية لبلوط الفلين الواقعة في الجزء المركزي من الريف.

• تنبت في المغرب تلقائيا ثلاثة أنواع من **أشجار الطلح (أكاسيا)**: شجرة "Acacia gummifera" أو صمغ المغرب، التي تستوطن منطقة جنوب المغرب، وشجرتا «Acacia raddiana" و«Acacia ehrenbergiana" التي تعيش في الصحراء فقط. تمتد هذه الشجرة على مساحة تقدر بمليون هكتار، إلا أن متوسط كثافة مواقعها يبقى منخفضا.

توزيع مساحة الأشجار الوريق حسب الأنواع (غابات طبيعية)

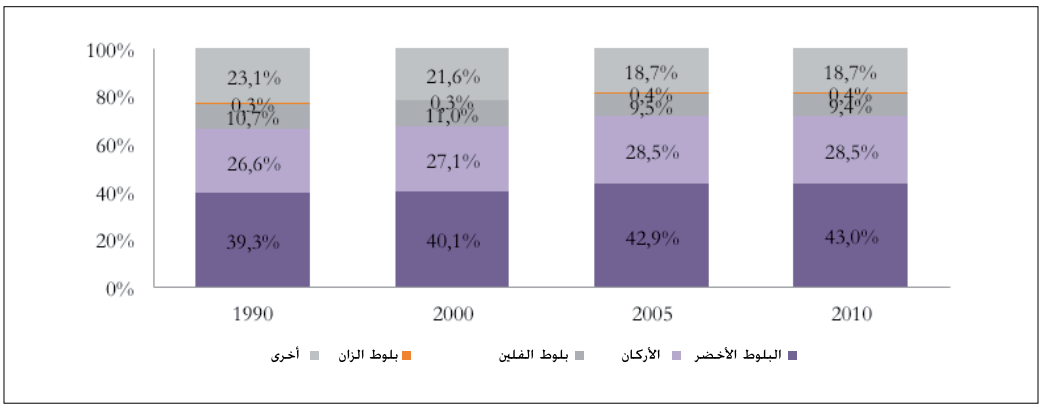

المصدر: المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر

إلى جانب الأشجار التي تعتبر مصدرا للخشب، توفر الغابة أيضا منتجات أخرى تسمى "منتجات غابوية غير خشبية"، تضم التنوع البيولوجي ومكوناته، والآثار الخارجية الإيجابية لمستجمعات المياه، والإيرادات المتأتية من مساحات الترفيه، والقنص والصيد.

يقصد بالمنتجات الغابوية غير الخشبية موادٌ بيولوجية غير خشبية تستمد من الغابات والأراضي الحرجية الأخرى ومن الأشجار خارج الغابات، حيث يمكن جمعها من البرية أو إنتاجها في مزارع الغابات أو من الأشجار خارج الغابات. في المغرب، تتجلى أبرز المنتجات الغابوية غير الخشبية في الخروب، والفطر، والعسل، وزيت الأركان، والبلوط، والنباتات العطرية والطبية ومنتجات القنص والصيد.

مبيعات المنتجات الغابوية غير الخشبية

السنة	الإنتاج (بالكيلوغرام)	القيمة بالدرهم
1994	4 719 000	3 670 580
1995	2 147 000	6 239 096
1996	759 500	1 143 450
1997	1 793 000	1 069 400
1998	48 444 000	2 399 200
1999	6 210 500	2 111 900
2000	13 963 000	2 330 700
2001	23 665 000	5 620 850
2002	11 294 500	4 867 500
2003	36 466 000	5 382 300
2004	36 987 550	4 768 000
2005	34 358 000	7 645 500
2006	60 067 740	8 576 300
2007	45 134 000	12 028 876
2008	207 871 800	5 693 300
2009	6 667 400	4 031 850
2010	5 137 830	4 393 656
2011	25 725 800	4 899 145
2012	20 410 300	3 901 151
2013	27 088 000	5 905 900

المصدر: المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر

ينمو نبات **الحلفاء** في المناطق القاحلة غرب حوض البحر الأبيض المتوسط في كتل يبلغ ارتفاعها حوالي متر واحد وتشكل بقعا كبيرة في المناطق القاحلة وشبه القاحلة. تتجمع هذه النبتة في نظم إيكولوجية دون أشجار وعلى مساحات شاسعة من المنطقة الشرقية للمغرب التي تتسم بجفاف مناخها. وذلك على مساحة تقدر بثلاث ملايين هكتار. ويكتسي نبات الحلفاء قيمة كبيرة على المستوى البيئي (يقاوم انجراف التربة) والاقتصادي (صناعة الورق) والاجتماعي (مساحات الرعي).

وعلى صعيد القنص، يصل عدد القناصة إلى 70 ألف مغربي وحوالي 3000 سائح أجنبي من الهواة. ويعود حق القنص إلى الدولة التي قد تفوضه لأطراف أخرى في بعض الحالات. وتدعم المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر عملية إيجار القنص عن طريق تأجير حق الممارسة لبعض الجمعيات أو شركات الصيد السياحي تبعا لمجموعة من المواصفات تخص الإجراءات والتدابير اللازمة لتحسين هواية القنص في الأراضي المُستأجرة. وتبلغ المساحة المخصصة للقنص ما يقرب من 2,3 مليون هكتار تؤجر لصالح 340 جمعية و34 من منظمي القنص السياحي. ويشمل ترخيص القنص ثلاث أنواع من القنيص: القنيص الكبير مثل الخنزير، القنيص الصغير الأرضي والقنيص المائي كالإوز والبط.

II-تقييم الثروة الغابوية

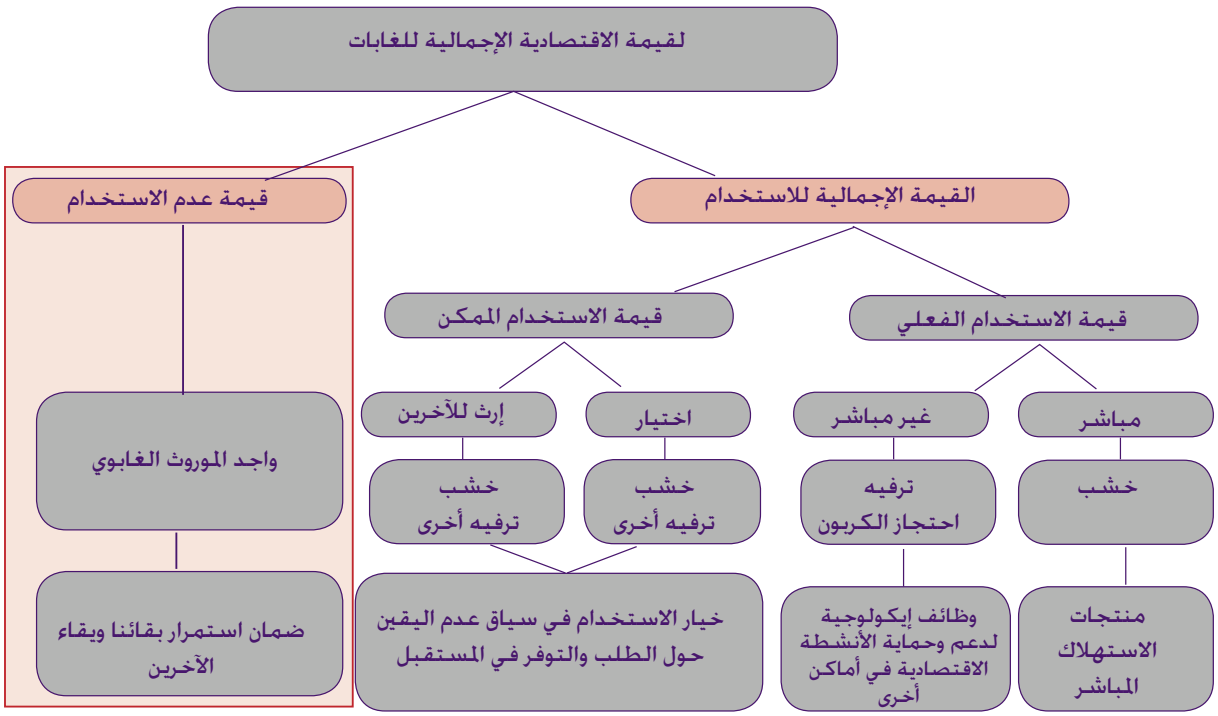

تنقسم الثروة الغابوية عموما إلى «قيمة الاستخدام» و«قيمة عدم الاستخدام»، اللتان يشكل مجموعهما «القيمة الاقتصادية الإجمالية».

وتشمل قيمة الاستخدام الإجمالية مكونين، أولهما قيمة الاستخدام الفعلي، أي الفوائد التي يستخلصها مستعملو إحدى الموارد البيئية، مثل الخشب بشكل فعلي. ويتجلى المكون الثاني في «قيم الاختيارات» التي يقصد بها قيمة الاستخدام المحتمل للموارد التي لا نستعملها حاليا ونحافظ عليها من أجل استعمال محتمل. هذا «الاختيار» لا يهمّ الفرد بذاته فقط، بل أفراد آخرين أيضا، مما يجعلنا نقيّم عملية الحفاظ على إرث ما من أجل أشخاص آخرين (قيم للآخرين) اليوم أو في المستقبل (قيم الإرث).

وتُنسب قيمة عدم الاستخدام لمورد أو إرث ما بمجرد وجوده، دون النظر إلى إمكانية استخدامه بشكل مباشر أو غير مباشر، حاليا أو في المستقبل. وتنبع هذه القيمة من الفكرة التي مفادها أن قيمة بعض الأشياء تتجلى في ذاتها، حتى وإن لم تكن ذا نفع. من هذا المنطلق، فإن التنوع البيولوجي للوحيش والنبيت يمنح للغابة قيمة عدم الاستخدام.

لتقييم ثروة الغابات، يتم التمييز بين المنتجات «الخشبية» التي تشمل الحطب والصنوبريات والصلب، وغير الخشبية» التي يقصد بها الترفيه والقنص والصيد، وآثار مستجمعات المياه والمنتجات الغابوية غير الخشبية.

بالنسبة للخشب، تجدر الإشارة إلى أنه علاوة على الإنتاج المهيكل، يستغل السكان نوعا آخر من الإنتاج، إما عن طريق حق الانتفاع أو بطرق غير قانوني. فعلى سبيل المثال، ووفقا لتقديرات[1] منظمة الأغذية والزراعة، بلغ إنتاج الحطب 6,7 مليون متر مكعب في المتوسط على مدى السنوات الثلاث الماضية، أي ما يقرب من عشرين ضعفا الإنتاج المهيكل. في هذا الصدد، وحتى نعكس الواقع بشكل أفضل، فإن الأرقام الخاصة بالحطب ستستند إلى المعطيات التقديرية لكلا النوعين من الإنتاج (المهيكل وغير المهيكل).

الإنتاج المهيكل للحطب، بآلاف الأمتار المكعبة

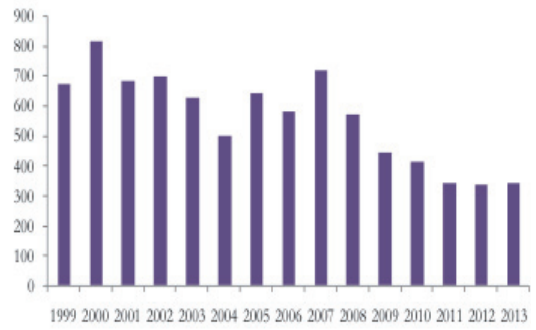

المصدر: للمياه والغابات ومحاربة التصحر

الإنتاج غير المهيكل للحطب، بآلاف الأمتار المكعبة

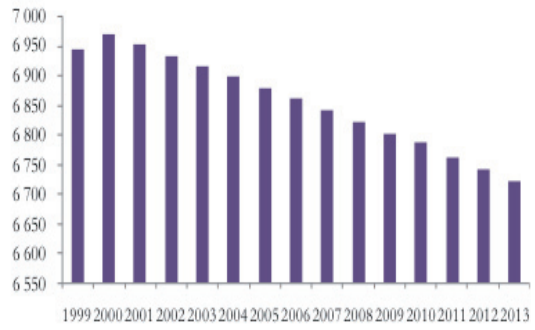

المصدر: موقع منظمة الأغذية والزراعة: http://faostat.fao.org

إنتاج الخشب، بآلاف الأمتار المكعبة

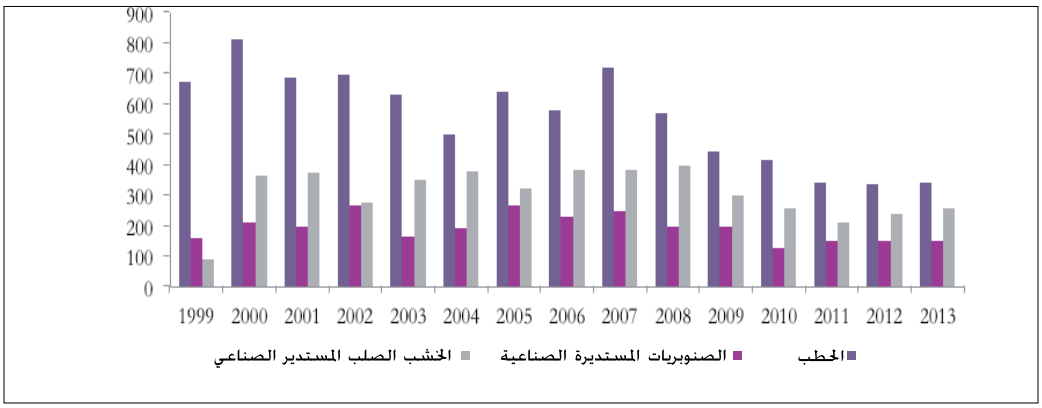

المصدر: المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر

1 لا تتوفر أية معطيات وطنية عمومية حول الإنتاج غير المهيكل.

تتسم الكميات المنتجة من أنواع الخشب الثلاثة، وهي الحطب وأخشاب الصلب المستديرة الصناعية والصنوبريات، بتقلبها. وتظهر المعطيات الرسمية أن إنتاج الحطب قد بلغ 670,2 ألف متر مكعب سنة 1999 و341,3 ألف سنة 2013، إذا استثنينا الإنتاج غير المهيكل. وكمتوسط للسنوات الخمس الأخيرة، بلغ الإنتاج ما يعادل 374,6 ألف متر مكعب، اي 48% من إجمالي إنتاج الخشب. ومن حيث تطورها، شهدت وتيرة نمو إنتاج الخشب منحى تنازليا متواصلا من 2008 إلى 2012، إذ انتقلت من 20,9% إلى 1,6%.

وبتسجيله لحصة متوسطة لم تتجاوز 18,2% خلال السنوات الخمس عشر الماضية، فإن إنتاج الصنوبريات المستديرة الصناعية قد شهد تناقصا منذ سنة 2011، إذ انتقلت حصة من 16,7% إلى 1,5% سنة 2012 و0,1% سنة 2013. أما الصلب المستدير الصناعي، فقد بلغ إنتاجه 255,5 ألف متر مكعب، متناميا بواقع 7,2% مقابل 15,2%.

يغطي الإنتاج المحلي نحو 30% من احتياجات البلاد من الخشب الصناعي، مما يفسر اللجوء إلى استيراد خشب الصنوبريات من أوروبا والأخشاب الاستوائية من أفريقيا. أما خشب الفلين والمنتجات الغابوية غير الخشبية فتوجه أساسا للتصدير. وتباع المنتجات الغابوية عن طريق المناقصات التي تنظم سنويا في مختلف مناطق البلاد حيث ينشر برنامج المزاد في بداية كل حملة. تتولى المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر جمع الفلين الذي يوضع في مستودعات إدارية ويباع سنويا في إطار مناقصة وطنية.

أسعار الخشب على الصعيد الوطني، بالدرهم للمتر المكعب

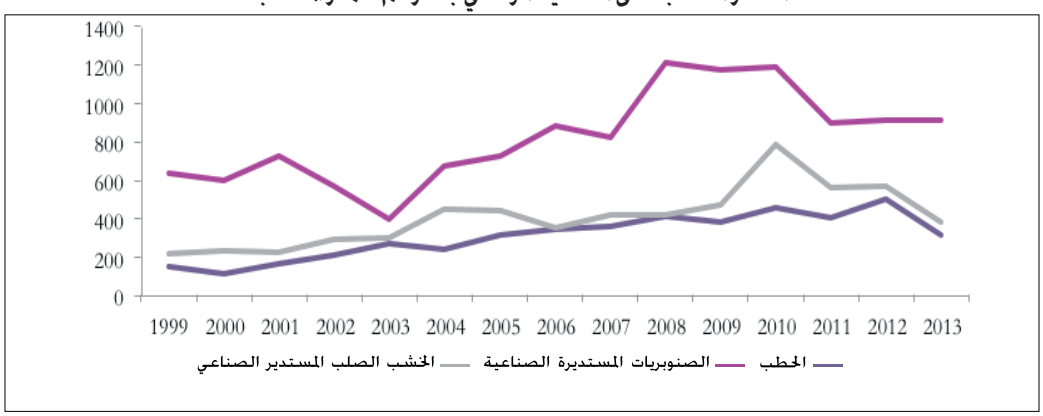

المصدر: المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر

تفوق أسعار الصنوبريات المستديرة الصناعية أسعار الحطب والصلب المستدير الصناعي. وتجدر الإشارة إلى أن تغير أسعار الأخشاب المستديرة الصناعية ترتبط بشكل وثيق بمعدل ارتفاع القيمة المضافة لقطاع البناء والأشغال العمومية.

وتتسم أسعار المكونات الثلاثة بتقلبها الكبير. فقد شهد سعر الصنوبريات المستديرة الصناعية ذروته التاريخية في 2008 إذ بلغ 1213,1 درهم للمتر المكعب، في حين تضاعف سعر الحطب بين 1999 و2013 لينتقل من 148,3 درهم للمتر المكعب إلى 310,5 درهم سنة 2013.

مداخيل الخشب مملاب الدراهم بقيمة سنة 2007، متوسط متحرك على مدى خمس سنوات

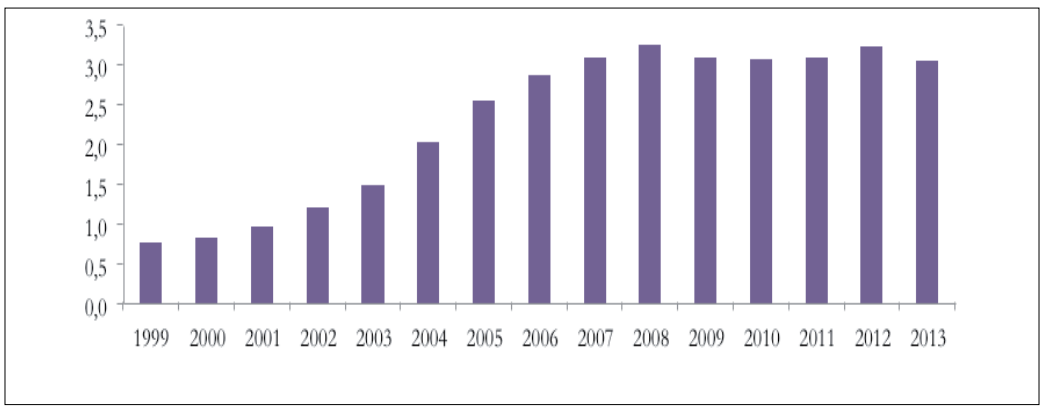

المصدر: المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر وحسابات المؤلفين.

أخذا في الاعتبار الإنتاج غير المهيكل، بلغ مجموع مداخيل الأصناف الثلاث التي شملتها الدراسة 3,1 مليار درهم سنة 2013، بالأسعار الثابتة لسنة 2007. وقد سجل أعلى مدخول سنة 2008 بواقع 3,3 مليار درهم تشمل 2,9 مليار درهم للحطب، 202,5 مليون درهم للأخشاب المستديرة الصناعية الصنوبرية و136,1 مليون درهم لأخشاب الصلب. وبالاستناد إلى المعطيات الرسمية فقط، سيكون الدخل سنة 2013 أقل بكثير ليصل إلى 460,7 مليون درهم.

تعتبر نسبة الدخل، التي تساوي الفرق بين قيمة الإنتاج وكلفته، معطى رئيسيا لحساب الثروة الإجمالية، ويتم حسابها نسبة إلى قيمة الإنتاج نفسها. ونظرا لعدم توفر معطيات عن الكلفة، فإننا نعتمد نسبة الدخل على الصعيد الدولي، والتي يقدرها البنك الدولي بواقع55% لجميع بلدان منطقة الشرق الأوسط.

لحساب أمد حياة مورد معين، يتم اعتماد المعطيات الخاصة بالمساحة المنتجة والمخزون القائم. وتضم المساحة الإجمالية للغابات المساحات المخصصة للإنتاج وحماية التربة والمياه والحفاظ على التنوع البيولوجي والخدمات الاجتماعية والاستخدامات المتعددة. أما المساحة المنتجة، فيقصد بها المساحة التي تمكننا من استخراج الخشب. وتساوي المساحة الإجمالية ناقص المساحة المخصصة لحماية التربة والمياه والحفاظ على التنوع البيولوجي والخدمات الاجتماعية. بلغت المساحة الإجمالية 5,3 مليون هكتار سنة 2010، وحسب المعطيات الأخيرة الصادرة عن المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، فإن حجم المخزون النامي باللحاء يعادل 191 576 000 متر مكعب، مرتفعا بمقدار 29 488 500 متر مكعب مقارنة بسنة 1990 وبواقع 10 307 600 متر مكعب مقارنة بسنة 2000.

المساحة الغابوية بملايين الهكتارات

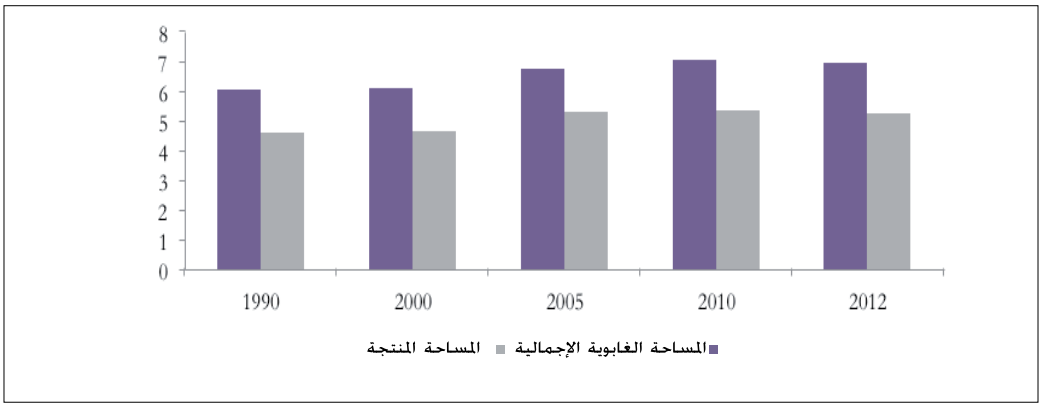

المصدر: المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر

يتم تحديد متوسط نسبة النمو السنوي للهكتار الواحد من كتلة الخشب التجارية في 1,5% (م3/السنة/الهكتار)، أي نفس المعدل المعتمد من قبل البنك الدولي، مع العلم أن نسبة النمو تختلف من نوع لآخر. فعلى سبيل المثال، تصل هذه النسبة إلى2,9% بالنسبة للتنوب و0,1% للعرعر.

وبخصوص المنتجات غير الخشبية، والتي تشمل الترفيه والقنص والصيد وآثار مستجمعات المياه والمنتجات غير الخشبية للغابة، فإن النتائج المعروضة في الجزء الموالي تستند إلى المعطيات الوطنية وكذا إلى نتائج الدراسة التي أجراها لامبياتي وديكسون[1].

تبلغ المساحة المخصصة للقنص والصيد ما مقداره 2 397 592 هكتار، دون تغير طيلة فترة الدراسة. أما بالنسبة لآثار مستجمعات المياه، فقد تم اعتماد المساحة الإجمالية للغابات.

II- تطور الثروة الغابوية

يعرض هذا القسم تقديرات الثروة الغابوية على أساس المقاربة المذكورة أعلاه والمفصلة في الملحق، وذلك استنادا إلى المعطيات الصادرة عن كل من المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر ومنظمة الأغذية والزراعة.

سنة 2013، بلغت الثروة الغابوية الإجمالية بالأسعار الجارية 40,4 مليار درهم مقابل18,7 مليار في 1999، مع احتساب الإنتاج غير المهيكل. وبالتالي، فإن الغابة المغربية توفر لكل فرد ثروة مقدارها 1212 درهم مقابل 670 درهم قبل خمسة عشر عاما. وحسب المكونات، توزع هذه الثروة بين 26,8 مليار درهم للمواد الخشبية و13,6 مليار للمواد غير الخشبية.

1 لامبياتي وديكسون« 1995 » To See the Forest for the Trees: A Guide to Non-Timber Forest Benefits.

وبالأسعار الثابتة لسنة2007 ، تزايدت ثروة الغابات بأكثر من الضعف في غضون الخمس عشر سنة، إذ انتقلت من 19,7 مليار درهم سنة 1999 إلى 40,6 مليار درهم سنة 2013، أي بزيادة بنسبة 5,3% سنويا. وفي المتوسط، وعلى مدى فترة الدراسة، تمثل هذه الثروة 0,4% من الثروة الوطنية الإجمالية و5% من الثروة الطبيعية.

الثروة الغابوية الإجمالية بملايير الدراهم بقيمة سنة 2007

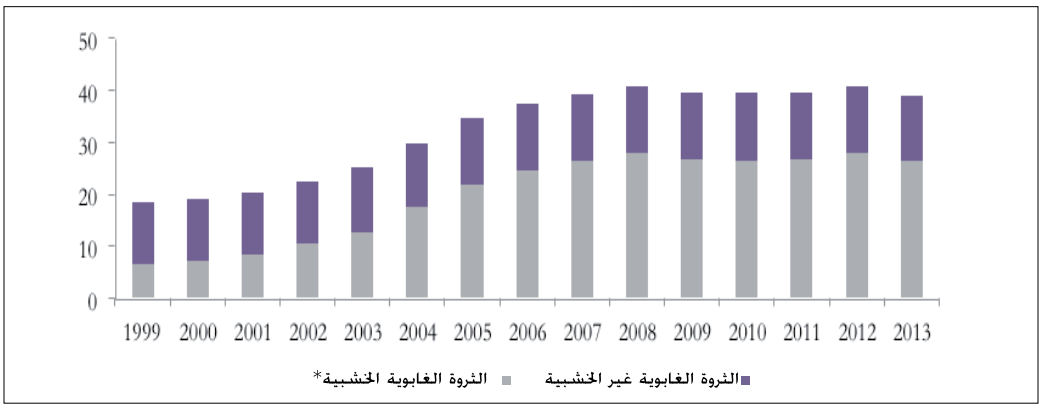

*مع احتساب الإنتاج غير المهيكل.

وباحتساب الإنتاج غير المهيكل، فإن الثروة الخشبية تقدر بواقع 26,9 مليار درهم سنة 2013 مقابل 7 ملايير سنة 1999، في حين قد تعادل 4 مليار درهم سنة 2013، مقارنة مع 2,2 مليار سنة 1999، إذا أخذنا في الاعتبار الإنتاج المهيكل فقط. وشهدت الثروة الخشبية نموا إيجابيا طيلة فترة الدراسة باستثناء سنوات 2009 و2010 و2013 التي شهدت انخفاضها. ويعزى هذا التطور إلى الجهود التنموية المبذولة تماشيا مع التوجه الدولي الرامي إلى تحقيق التنمية المستدامة وإلى الحفاظ على التنوع البيولوجي، حيث تم إعداد دراسة وطنية بشأن المناطق المحمية في 1996، وإرساء البرنامج الوطني للغابات سنة 1999 وتحضير خطة العمل لمكافحة التصحر عام 2001.

تطور الثروة الخشبية بملايير الدراهم بقيمة سنة 2007

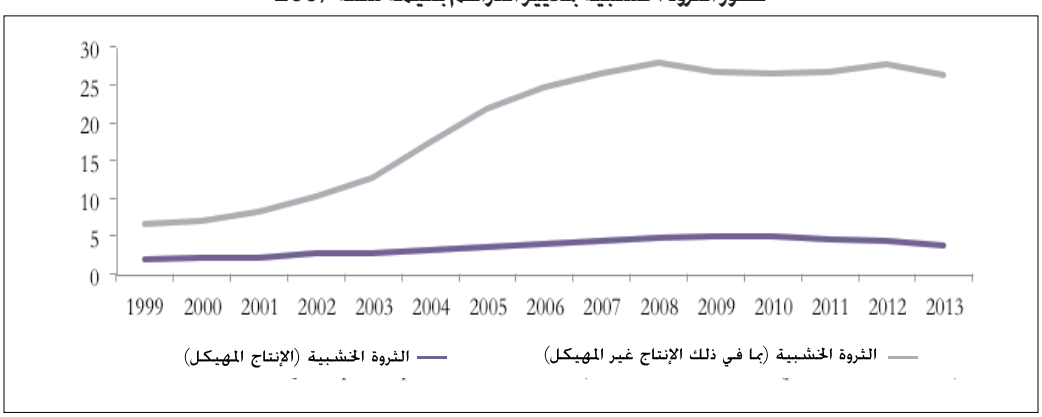

لا تتجاوز حصة الثروة الغابوية من الخشب، دون احتساب الإنتاج غير المهيكل، 0,05% من إجمالي الثروة الوطنية و0,3% إذا ما أخذنا في الاعتبار الإنتاج غير المهيكل. في المقابل، بلغ متوسط الثروة الخشبية 2,9% من الثروة الطبيعية خلال الفترة قيد الدراسة.

حصة الثروة الخشبية في الثروة الإجمالية (بالنسبة المئوية)

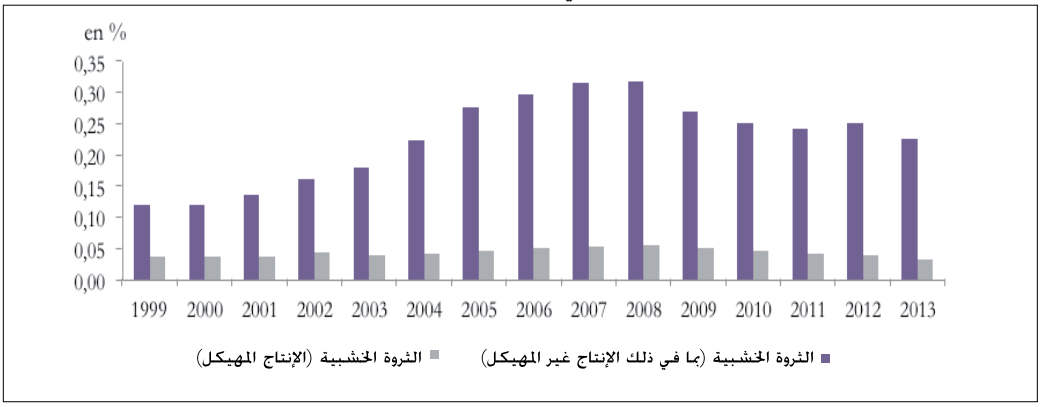

بلغت ثروة المنتجات غير الخشبية (الترفيه والقنص والصيد وآثار مستجمعات المياه والمنتجات الغابوية غير الخشبية) 13,7 مليار درهم سنة 2013، بمتوسط نمو سنوي قدره 0,5% مقارنة بسنة 1999. وتساهم التأثيرات الإيجابية لمستجمعات المياه على الحيوانات والنباتات في هذه الثروة بواقع 8 ملايير درهم. من جهة أخرى، يمثل متوسط حصة الثروة غير الخشبية 0,2% من إجمالي الثروة و2,1% من الثروات الطبيعية. كما أن منتجات الغابة غير الخشبية تكتسي أهمية كبرى. وعلى الرغم من تنوعها، تتسم هذه الأنظمة البيئية بالهشاشة نظرا لسوء الأحوال الجوية وللجفاف الذي يسود في حوالي 90% من التراب الوطني. ومع ذلك، تم في المغرب إدراج السياحة البيئية باعتبارها عنصرا أساسيا في الاستراتيجيات الوطنية كوسيلة لتعويض السكان المحليين. وتروم إجراءات تطوير السياحة البيئية في الجبال المغربية توفيرَ دخل بديل للسكان المحليين. إلى جانب ذلك، تتوخى هذه الاستراتيجيات تشجيع الاستثمار في المناطق الجبلية المهمشة بشكل عام والمساهمة في انفتاح سكان الريف، وكذا إرساء البنية التحتية الأساسية.

إطار 1: الفلين

تعتبر غابات بلوط الفلين سمة من سمات أراضي البحر الأبيض المتوسط. وتمتد على مساحة إجمالية تبلغ حوالي 2,1 مليون هكتار على الصعيد العالمي، يقع أغلبها في البرتغال وإسبانيا والمغرب والجزائر وتونس وفرنسا وإيطاليا.

ويعد البرتغال أكبر منتج للفلين إذ يوفر ما يقرب من 50% من الإنتاج العالمي، في حين يمثل إنتاج بلدان الجزائر والمغرب وتونس مجتمعة حوالي 14%.

مساحة غابات الفلين			الإنتاج السنوي للفلين		
	المساحة بالهكتار	الحصة بالنسبة المئوية		الإنتاج بالطن	الحصة بالنسبة المئوية
البرتغال	715 922	33,8	البرتغال	100 000	49,6
اسبانيا	574 248	27,1	اسبانيا	61 504	30,5
المغرب	383 120	18,1	المغرب	11 686	5,8
الجزائر	230 000	10,9	الجزائر	9 915	4,9
تونس	85 771	4,0	تونس	6 962	3,5
فرنسا	65 228	3,1	فرنسا	6 161	3,1
إيطاليا	64 800	3,1	إيطاليا	5 200	2,6
المجموع	2 119 089	100	المجموع	201 428	100

المصدر: الجمعية البرتغالية لإنتاج الفلين (APCOR 2012).

في سنة 2013، بلغت القيمة الإجمالية لصادرات الفلين الخام 142,6 مليون دولار أمريكي. وتعتبر كل من البرتغال واسبانيا أبرز مصدّرين لهذا المنتوج في العالم، بحصص تصل إلى 45,2% و39,9% على التوالي. أما في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، فإن المغرب يحتل المرتبة الأولى بين مصدّري الفلين، بنسبة تصل إلى 5,1% من إجمالي الصادرات العالمية.

صادرات الفلين الطبيعي الخام سنة 2013، بالنسبة المئوية من الصادرات العالمية للفلين

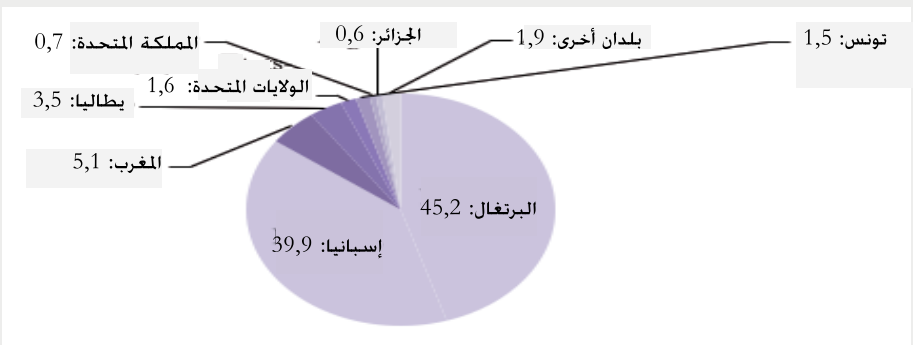

المصدر: مركز التجارة العالمي، قاعدة المعطيات Trade map .

وعموما، يتضح من خلال تحليل المعطيات الخاصة ببعض بلدان البحر الأبيض المتوسط، بناء على تقديرات البنك الدولي، أن ثروة الفرد في كافة بلدان الساحل الشمالي، دون استثناء، تفوق مثيلاتها في دول الساحل الجنوبي. وفي السنوات الأخيرة، تنامى معدل ثروة الفرد في المغرب، على خلاف العديد من البلدان الأخرى. مع ذلك، وبالنظر إلى الأداء المسجل في بلدان الساحل الشمالي مثل البرتغال وإيطاليا وإسبانيا، لا يزال القطاع بحاجة لمزيد من التطوير، وإن كان المناخ غير ملائم نسبيا.

حصة الفرد من الثروة الغابوية بالدولار الثابت بقيمة سنة 2005

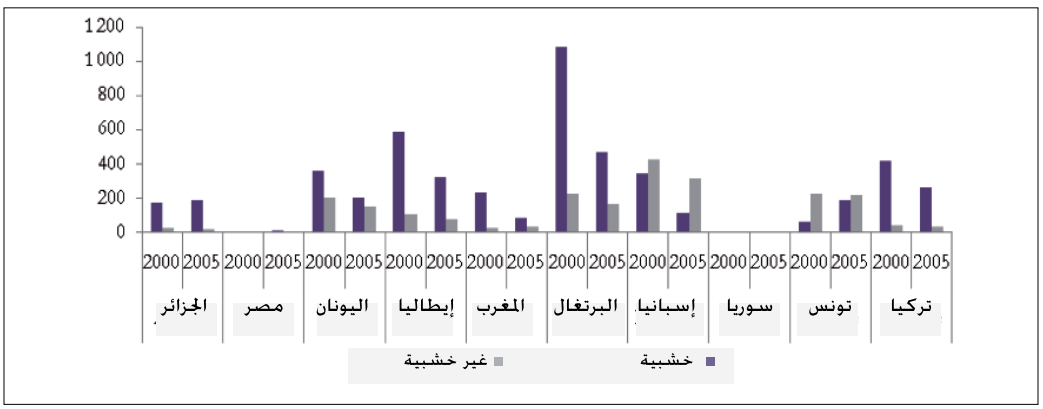

المصدر: البنك الدولي.

الموارد المعدنية

I- نظرة عامة حول قطاع المعادن

1. مقدمة حول القطاع

بالنظر إلى مساهمته في القيمة المضافة الإجمالية، وفي تقليص العجز التجاري وتشجيع التشغيل، يشكل نشاط التعدين رافعة رئيسية للنمو في المغرب.

ولا يزال الفوسفاط ومشتقاته من أبرز الأنشطة المهيمنة على الصناعة الاستخراجية، حيث أن المغرب يتوفر على أكثر من 75% من الاحتياطات العالمية المؤكدة من هذا المعدن، وهو أول مصدر لها عالميا وثالث منتج بعد الولايات المتحدة والصين. وتتوفر المملكة أيضا على عدة مناجم متفرقة عبر ربوع البلاد، يوجه معظم إنتاجها نحو التصدير. وفي هذا الإطار، يمكن تجميع أبرز استغلاليات المعادن في خمس مناطق:

1. مناطق خريبكة وبنكرير واليوسفية وبوكراع حيث توجد أبرز مناجم الفوسفاط.

2. المنطقة المتواجدة في وسط البلد، على بعد يتراوح ما بين 60 إلى 120 كلم من السواحل الأطلسية، وهي غنية بالرصاص والفلوريت والأنتيمون.

3. الأطلس الصغير الذي يحتوى على مناجم للنحاس والمنغيز والمعادن النفيسة (الذهب والفضة) والمعادن الاستراتيجية (الكوبالت والقصدير والتيتانيوم والوولفرام وغيرها).

4. الأطلس الكبير الذي يتوفر على رواسب الرصاص والزنك والنحاس والمنغنيز وحديد الباريتين.

5. الريف ومناجم الحديد والزنك والأنتيمون والطين (الرسبي والبنتونيت). وتظل هذه المنطقة أيضا غنية بالمعادن.

إنتاج المعادن في المغرب بالكيلوطن (2006-2013)

	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الفوسفاط	27 249	27 588	27 159	18 307	26 603	28 052	27 060	26 400
الحديد	36	48	23	31	45	79	207	301
الرصاص	59	60	48	49	46	44	39	44
الزنك	147	109	162	88	87	90	92	93
النحاس	16	20	21	42	53	43	59	46
الفلوريت	103	79	57	72	90	79	79	81
الباريتين	628	665	725	587	572	770	1 021	1 094
المنغنيز	3	42	102	52	76	58	90	111
الملح	507	216	219	310	503	721	730	488
الكوبالت	31	21	20	26	31	22	20	20
الطين	29	122	141	132	83	104	82	59
الطلق	1	1	0	-	-	1	0	0
الغسول	1	1	1	1	1	1	2	2
البنتونيت	20	136	50	84	111	97	91	105
البيروفيليت	13	26	26	33	27	5	-	-
أخرى	1	38	30	-	-	-	0	0
المجموع	28844	29170	28784	19815	28329	30164	29573	28845

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، والمكتب الشريف للفوسفاط

1.1 مساهمة القطاع المعدني في الاقتصاد الوطني

بلغ متوسط مساهمة الصناعات الاستخراجية في القيمة المضافة الكلية 2,2% ما بين 1999 و2008، وذلك على الخصوص بفضل الفوسفاط. وفي سنة 2009، تراجعت هذه المساهمة إلى 2% نتيجة لانخفاض إنتاج الفوسفاط بنسبة 32% وتقهقر الأسعار الدولية لهذه المادة بنسبة 63%. وخلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2013، ارتفعت مساهمة الأنشطة المعدنية لتصل إلى 3,8% في المتوسط.

مساهمة الصناعة الاستخراجية في القيمة المضافة الإجمالية (بالنسبة المئوية)

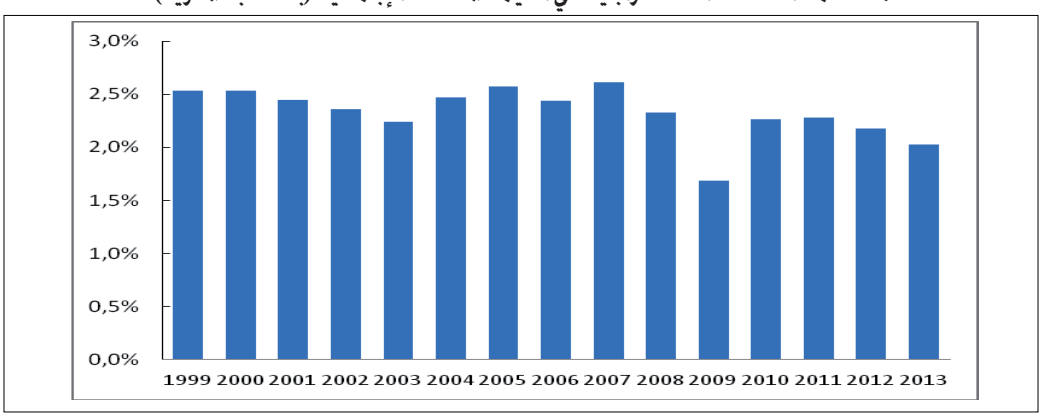

المصدر : المندوبية السامية للتخطيط

وعلى صعيد المبادلات الخارجية، شكلت صادرات المنتجات الخام ذات الأصل المعدني[1] في المتوسط 8,3% من قيمة الصادرات خلال الفترة 1999-2013. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الإنجازات تعزى بشكل رئيسي إلى صادرات الفوسفاط بحصة بلغت 66% في المتوسط.

تطور صادرات المنتجات ذات الأصل المعدني (بملايير الدراهم)

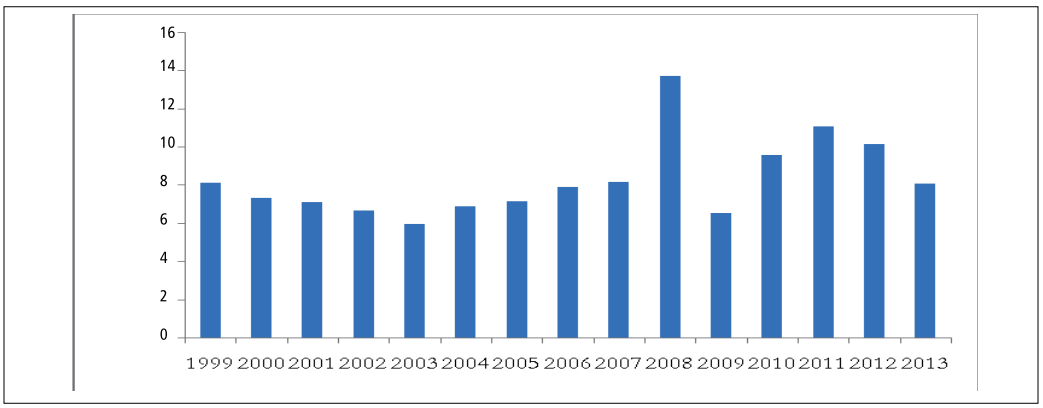

المصدر: مكتب الصرف

وفيما يتعلق بالتشغيل، تظل مساهمة هذا القطاع ضعيفة نسبيا بحصة لا تتجاوز 1% في المتوسط خلال الفترة 1999-2013.

2.1 سياسات تطوير القطاع المعدني

تنظم عملية البحث والاستغلال المعدني في المغرب حاليا بموجب الظهير الصادر في 16 أبريل 1951. وتتمثل المقتضيات الرئيسية للقانون المعدني في: (أ) أن المواد المعدنية هي من أملاك الدولة، و(ب) أن الاستغلال المعدني يعتبر بمثابة نشاط تجاري ويتم إدارته وفقا لمبدأ شركة في اقتصاد متحرر، (ج) يمنح ترخيص معدني لجميع المواد المعدنية، باستثناء الفوسفاط التي هي احتكار ممنوح للدولة، وفقا لمبدأ الأولوية للمتقدم الأول بالطلب. وبنهاية 2014، تم منح 6712 ترخيص معدني منها 3277 ترخيص لفائدة شركات معدنية (49%)، و2347 لفاعلين أفراد (35%) و1088 للمكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن (16%).

وأخذا بعين الاعتبار تقادم هذا الإطار التشريعي، تم اعتماد مدونة جديدة للمعادن من لدن مجلس الحكومة في يوليوز 2014 والتي صوت عليها مجلس المستشارين في فبراير 2015. هكذا، وبعد المصادقة عليها وصدور المراسيم التطبيقية، سيحل القانون رقم 13-33 محل الظهير الشريف الصادر في 16 أبريل 1951.

1 تتضمن المنتجات الخام ذات الأصل المعدني بالأساس الفوسفاط، وكبريت الباريوم، والحديد، والمنغنيز، والرصاص، والزنك، والكوبالت، والأنتيمون، ونفايات ومخلفات الحديد الغفل والحديد والفولاذ، ونفايات ومخلفات النحاس و القصدير، والفلورين.

ومن أجل إعادة هيكلة القطاع المعدني المغربي تدريجيا في أفق سنة 2025، أحدثت وزارة الطاقة والمعادن، بالتعاون مع مهنيي القطاع، استراتيجية وطنية جديدة سنة 2013. وتتجلى التوجهات الرئيسية لهذه الاستراتيجية فيما يلي: (أ) مضاعفة رقم مبيعات القطاع ثلاث مرات (دون احتساب الفوسفاط ومشتقاته) إلى أكثر من 15 مليار درهم، و(ب) مضاعفة عدد مناصب الشغل المحدثة و(ج) مضاعفة حجم الاستثمارات في التنقيب والبحث عن المعادن عشر مرات.

وتغطي هذه الاستراتيجية مجموع الأنشطة المعدنية: التنقيب، والبحث والاستغلال والتثمين وكذا تحويل المعادن. وفي هذا الإطار، تم تحديد عدد معين من الأوراش الاستراتيجية. ويتعلق الأمر بما يلي:

- تسريع وتيرة الإنتاج الخرائطي وحرفية الشركات المعدنية
- تأهيل المنطقة المعدنية لتافيلالت وفكيك
- إصلاح النظام الضريبي المعدني
- تعزيز العرض من التكوين
- إعداد برنامج خاص بتأهيل الموارد المتوفرة
- تسريع وتيرة تسليم رخص الاحتلال المؤقت للأراضي
- إعادة إسناد تدبير رخص التنقيب والاستغلال إلى الوزارة
- تقوية المراقبة الدولية في مرحلة التنقيب والاستغلال
- تعريف وتحديد الأولويات في جهود التنقيب وفقا لمصالح البلد
- إعادة هيكلة إسناد العمل إلى متعهدين خارجيين
- إيقاف الأنشطة المعدنية غير القانونية

2. الفوسفاط ومشتقاته

تعد أنشطة استخراج وتحويل الفوسفاط من المهام الحصرية للمكتب الشريف للفوسفاط الذي أحدث سنة 1920، والذي يحتل المرتبة الأولى عالميا في سوق الفوسفاط ومشتقاته. وبصفته فاعلا رئيسيا على امتداد السلسلة الصناعية للفوسفاط في المغرب، يقوم المكتب الشريف للفوسفاط باستخراج وتثمين وتسويق الفوسفاط ومشتقاته ومن بينها الحامض الفوسفوي والأسمدة. ويعد المصدر الأول عالميا لفوسفاط والحامض الفوسفوري وأحد كبار منتجي الأسمدة.

1.2 تطور النشاط الاستخراجي والتحويلي

تتم عملية استخراج الفوسفاط على الخصوص في ثلاثة مواقع رئيسية: خريبكة، الكنتور وبوكراع فيما يتركز الجزء الأكبر من إنتاج الفوسفاط في الموقع الأول (أكثر من 65%) نظرا لتظافر عوامل تاريخية وجغرافية ولوجستية. وخلال الفترة 1999-2013، عرف استخراج الفوسفاط منحا متزايدا، حيث انتقل من 23 مليون طن في 1999 إلى 28 مليون طن في 2013، مرتفعا بنسبة 21,7% خلال هذه الفترة. ويرتبط هذا الأداء بتعزيز القدرات الإنتاجية للمكتب الشريف للفوسفاط الذي يعكف على الاستجابة لطلب عالمي في تزايد مستمر، وذلك في سياق يتميز بتطور إيجابي للأسعار الدولية للفوسفاط. وعرفت المجالات نموا هاما خاصة اعتبارا من سنة 2007 بارتفاع سنوي متوسط لسعر الطن بنحو 60% خلال الفترة 2007-2013.

إنتاج الفوسفاط في المغرب (بآلاف الأطنان)

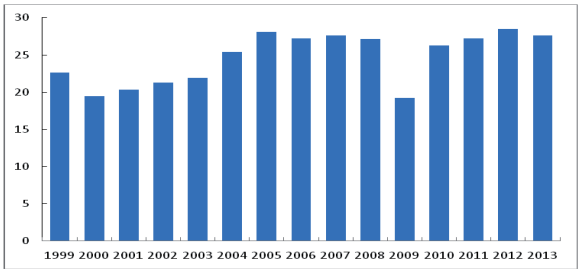

تطور سعر صخور الفوسفاط خالص الشحن (الدولار/الطن)

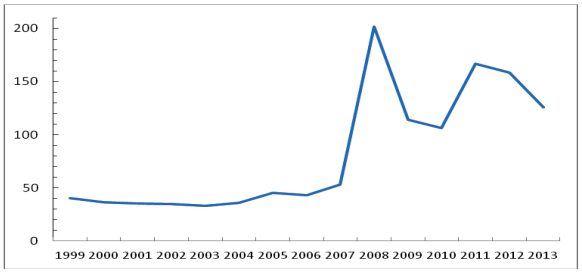

المصدر: المكتب الشريف للفوسفاط

وفيما يتعلق بإمكانيات الإنتاج المستقبلية من الفوسفاط، تظل الاحتياطيات المؤكدة للمغرب الأكثر أهمية على الصعيد العالمي بحصة متوسطة تصل إلى 75%. وتمثل احتياطيات الصين 6% من المخزون العالمي والولايات المتحدة حوالي 2%.

من ناحية أخرى، يمكن أيضا تحويل[1] الفوسفاط إلى منتجات مشتقة أبرزها الحامض الفوسفوري والأسمدة. وسجل إنتاج هذه المشتقات نموا ملموسا خلال العقد الأخير ليصل إلى حجم كلي يفوق 9 مليون طن في 2013.

1 تعتبر المعالجة هي المرحلة الأولى في عملية تحويل الفوسفاط الخام، وتتمثل هذه العملية في تعزيز الكميات المستخرجة ذات المحتوى الضعيف من أجل تحقيق تجانس كافة الإنتاج وبالتالي تلبية متطلبات زبائن المكتب الشريف للفوسفاط. وتتم معالجة الفوسفاط عادة عن طريق القيام بخمس عمليات (الغسل، والتعويم والتعزيز بالجاف والتفحيم والتجفيف).

تطور إنتاج المنتجات المشتقة من الفوسفاط (بملايين الأطنان)

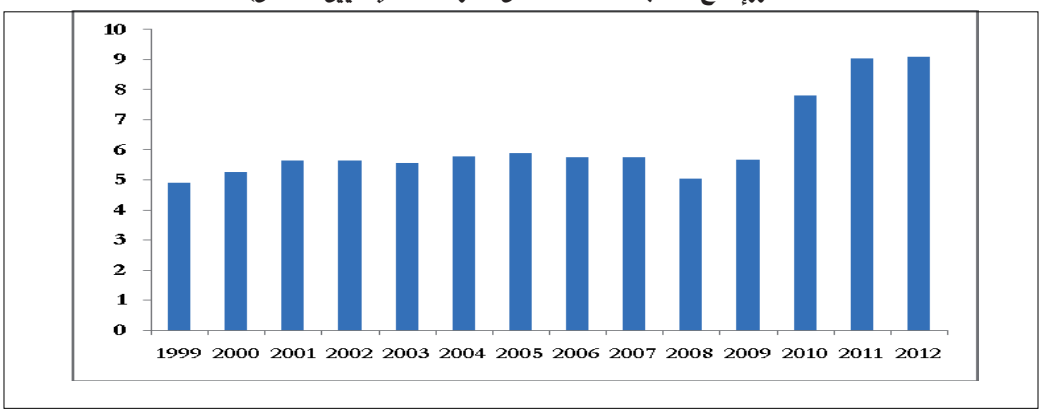

المصدر: المكتب الشريف للفوسفاط.

وفيما يتعلق بالمبادلات الخارجية، سجلت قيمة صادرات الفوسفاط الخام نموا هاما اعتبارا من سنة 2007 بفعل ارتفاع الأسعار وتحسن الطاقات الإنتاجية للمكتب الشريف للفوسفاط. وما بين 2000 و2007، بلغت قيمة صادرات الفوسفاط الخام في المتوسط 4,3 مليار درهم، فيما بلغت قيمتها في المتوسط 11 مليار درهم خلال الفترة 2008-2013. وعلى نفس المنوال، بلغت صادرات المنتجات المشتقة للفوسفاط في المتوسط 29 مليار درهم ما بين 2008 و2013 مقابل 10,6 مليار درهم خلال الفترة 2000-2007. ومثلت بذلك صادرات المنتجات الفوسفاطية (الخام والمشتقات) 16% من صادرات المغرب خلال الفترة 2000-2007 و21% خلال الفترة 2008-2013.

حصة صادرات الفوسفاط ضمن الصادرات الإجمالية

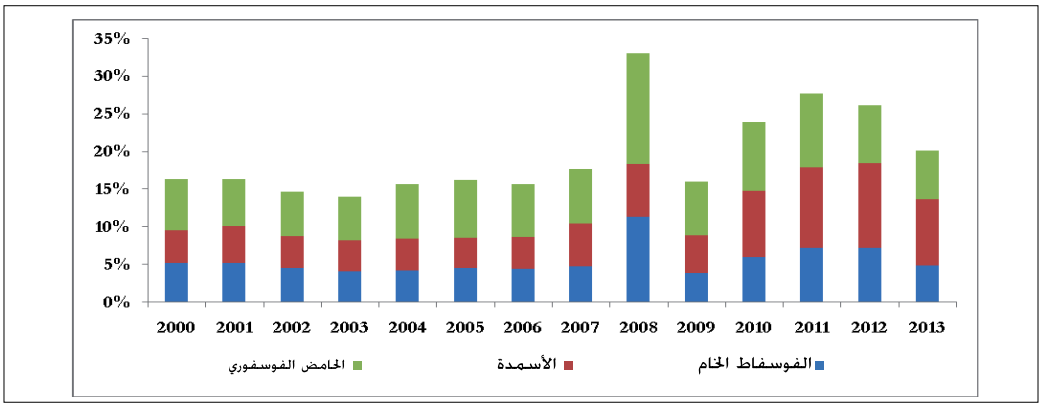

المصدر: المكتب الشريف للفوسفاط.

إضافة إلى ذلك، يظهر تحليل الصادرات المغربية من الفوسفاط حسب الوجهات أن الولايات المتحدة هي الزبون الأول للمغرب بحصة تصل إلى 22% في المتوسط ما بين 1999 و2011، تليها إسبانيا والمكسيك بحصة 10% لكل منها، ثم الهند ونيوزيلاندا اللتان تستأثران بحصة 5% كل واحدة منها.

توزيع صادرات الفوسفاط حسب الوجهة (2009-2012)

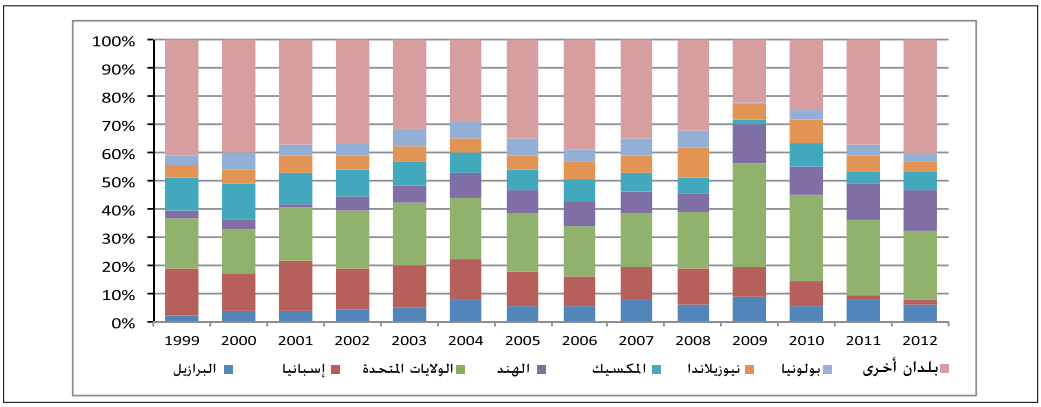

المصدر: المكتب الشريف للفوسفاط

2.2 الاستراتيجية الاستثمارية للمكتب الشريف للفوسفاط

يشير تحليل توزيع الإنتاج العالمي للفوسفاط إلى أن المغرب يحتل المرتبة الثالثة بقدرة إنتاجية سنوية تصل إلى 30 مليون طن، فيما يتوفر على الاحتياطيات الأولى عالميا. وتبين هذه الخلاصة أهمية الفرص المتاحة أمام المغرب في مجال استخراج واستغلال ثروته من الفوسفاط. وتندرج في هذا الإطار سياسة إعادة الهيكلة الشاملة التي نهجها المكتب الشريف للفوسفاط اعتبارا من 2006 قصد تأهيل نمط حكامته وتعزيز تنافسيته على الصعيد الدولي.

وقام المكتب الشريف للفوسفاط بإعداد استراتيجية شاملة بغلاف إجمالي بلغ 97,7 مليار درهم للفترة 2010-2020. وتتضمن هذه الاستراتيجية مشروعا طموحا للاستثمار يهدف إلى تحديث الأصول الصناعية ورفع القدرات الإنتاجية بهدف تلبية طلب عالمي متزايد للفوسفاط ومشتقاته. إلى جانب ذلك، تم توجيه السياسة التجارية للمجموعة نحو تعزيز حصص السوق التقليدية، وإعادة تحديد استراتيجية تحديد الأسعار وزيادة تزويد السوق الوطنية بالأسمدة. وشمل البرنامج أيضا الموارد البشرية والممارسات التدبيرية للمكتب من أجل ضمان شروط نجاح مختلف المشاريع المزمع إنجازها.

وعلى مستوى برمجة الاستثمارات، يتوقع توزيع الميزانية البالغة 97,7 مليار درهم على أساس 29,5 مليار للأنشطة الاستخراجية، و44,9 مليار للفرع الكيماوي للمجموعة و13 مليار للمشروع الاستراتيجي "مركز الجرف الأصفر".

وتتمثل أهداف هذه الاستثمارات من جهة في تحسين إنتاجية الوحدات الإنتاجية الحالية، ومن جهة أخرى في رفع الطاقات الإنتاجية لفرع الأنشطة الاستخراجية للمجموعة بهدف تطوير استغلال الاحتياطيات التي يتوفر عليها المغرب وتزويد الوحدات المحدثة من لدن المستثمرين الأجانب في إطار مركز الجرف الأصفر. وعمليا، يتوقع المخطط بلوغ

إنتاج من الصخور يصل إلى 50 مليون طن بفضل تطوير القدرات الإنتاجية لمنطقة خريبكة التي ينتظر أن ترتفع من 19 إلى 38 مليون طن. ويتوقع أيضا فتح منجمين جديدين في حالاسا وولاد فارس وتمديد منجم المنطقة الوسطى الشمالية.

وفيما يتعلق بالاستثمارات في القطاع الكيماوي، يغطي برنامج المكتب الشريف للفوسفاط ثلاثة جوانب رئيسية للنشاط. سيتم في المرحلة الأولى تعزيز عملية تحويل الفوسفاط الخام إلى لباب الفوسفاط من أجل تسهيل نقل المواد المستخرجة عن طريق أنبوب نقل اللباب الجديد "Slurry Pipeline". وفي مراحلة ثانية، من المتوقع إحداث وحدتين لتحويل الحامض إلى حبيبات والرفع بالتالي من الحصص السوقية للمكتب الشريف للفوسفاط في السوق العالمي للأسمدة. وأخيرا، تتضمن الاستثمارات المبرمجة أيضا بناء 4 مصانع للحامض الفوسفوري والأسمدة ثنائية الأمونياك (DAP) من أجل رفع القدرات الإنتاجية للمركب الكيماوي مغرب فوسفور وتعزيز تنافسيته على الصعيد الدولي.

ولمواكبة مجموع هذه الورش، يولي البرنامج الاستثماري للمكتب الشريف للفوسفاط أهمية خاصة لتطوير البنايات التحتية الذي يتوقع أن يرفع من الإمكانات الاستخراجية، ويقلص زمن وتكلفة النقل ويحسن من المردودية بشكل عام. وفي هذا الصدد، فإن المشروع الرائد للمكتب يتمثل في أنبوب نقل لباب الفوسفاط الجديد "Slurry Pipeline" الذي يتمثل في إنشاء أكبر نظام لنقل الفوسفاط في العالم. ويستطيع هذا الأنبوب الذي يصل طوله إلى 240 كلم نقل حوالي 55 مليون طن من الصخور سنويا ما بين مناجم خريبكة والغنتور والمعامل الكيماوية للجرف الأصفر وآسفي. أيضا، يتوخى مخطط تطوير البنيات التحتية للفوسفاط توسعة البنيات اللوجستية، وتلك الخاصة بالتخزين والمنشآت المينائية (الميناء المستقبلي لآسفي).

ويعول المكتب الشريف للفوسفاط أيضا على مشروع "مركز الجرف الأصفر" من أجل استقطاب المستثمرين الأجانب في مجال المناجم والمساهمة بالتالي في تحقيق استغلال أفضل لإمكانيات المغرب في مجال الفوسفاط. ويعتمد هذا المشروع على عرض التوصيل والتشغيل « Plug & Play » الذي يمكن المستثمرين من الاستفادة من مزايا عديدة. من ناحية، بتمكينهم استخدام البنيات التحتية الصناعية والمينائية الموجودة والتي توجد قيد التطوير والتقليص بالتالي من تكاليف الاستغلال بشكل ملموس. ومن ناحية أخرى، سيكون متاحا للمستثمرين الأجانب التزود مباشرة بالمواد الأولية وبأسعار جد تنافسية.

II- تقييم الثروة المعدنية

من أجل تقييم الثروة المعدنية للمغرب، أخذنا بعين الاعتبار المعادن 8 الأكثر أهمية، وهي الفوسفاط، والنحاس والذهب، والحديد، والنيكل، والرصاص، والفضة والزنك. ويجد هذا الاختيار المحدوده تبريره في توافر المعطيات الخاصة بالإنتاج وتكاليف الإنتاج.

1. تطور الثروة المعدنية

1.1 التوجهات الرئيسية

بالأسعار الجارية، انتقلت الثروة المعدنية من 13,4 مليار درهم إلى 403,6 مليار ما بين 1999 و2013. وبالأسعار الثابتة، بلغت في سنة 2013 ما يعادل 163,4 مليار مقابل 13,8 مليار درهم في 1999، أي بنمو سنوي متوسط بنسبة 19,3%.

ويمكن تقسيم تطور الثروة المعدنية بالأسعار الثابتة ما بين 1999 و2013 إلى ثلاثة مراحل منفصلة. ما بين 1999 و2006، سجلت هذه الثروة تباطؤا مستمر ثم انخفاضا خلال الفترة 2003-2006. وابتداء من 2007، سجلت وتيرة نموها تسارعا ليصل إلى 191% في 2008. واعتبارا من 2009، سجل نموها مجددا بعض التباطؤ قبل الانخفاض بنسبة 20% في 2013.

تطور الثروة المعدنية بملايير الدراهم (الدرهم الثابت بقيمة 2007)

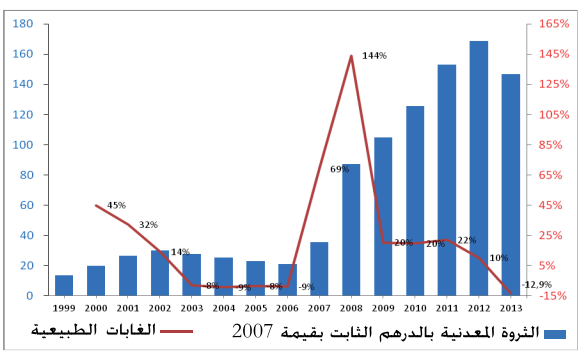

تطور حصة الفرد من الثروة المعدنية (الدرهم الثابت بقيمة 2007)

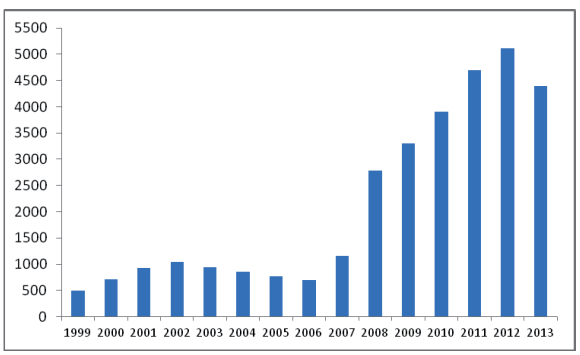

ويعكس هذا التطور للثروة المعدنية تظافر ثلاثة عوامل رئيسية. فعلاوة على الأسعار التي قفزت إلى مستويات غير مسبوقة، شرع المغرب في عدد من الإصلاحات الرامية إلى تشجيع أنشطة التنقيب عن المعادن واستغلالها. ومن بين التدابير الرئيسية المتخذة:

- الإعفاء من الرسوم الجمركية والضرائب على المعدات المستوردة.
- تقليص ب 50% من الضرائب على الشركات أو على الدخل بالنسبة للشركات المعدنية التي تصدر منتجاتها المعدنية بشكل مباشر أو غير مباشر.
- مساهمة الدولة بنسبة تتراوح ما بين 50% و70% في البنيات التحتية الإنشائية.

ثالثا، استفاد هذا القطاع من المجهودات العمومية في مجال البنيات التحتية الطرقية والسككية والمينائية، مما ساهم في تسهيل عملية نقل المواد المستخرجة.

وانتقلت حصة الثروة المعدنية ضمن الثروة الطبيعية من 3,5% في 1999 إلى 33,1% في 2013. وبلغت تلك المساهمة 4,6% في المتوسط خلال الفترة 1999-2006 قبل أن تسجل ارتفاعا هاما لتصل في المتوسط إلى حوالي 29,8% خلال الفترة 2007-2013. وانتقلت هذه الحصة ضمن الثروة الإجمالية للمغرب من 0,3% في المتوسط خلال الفترة 1999-2006 إلى 2,8% ما بين 2007 و2013.

حصة الثروة المعدنية ضمن الثروة الإجمالية

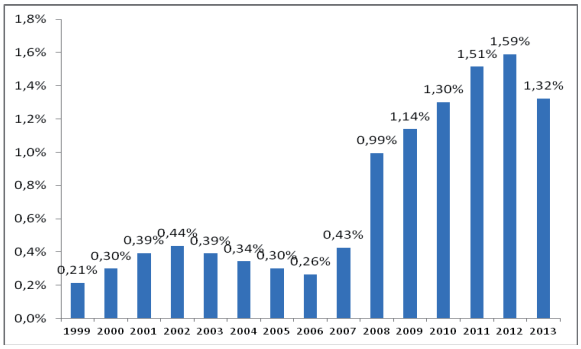

حصة الثروة المعدنية ضمن الثروة الطبيعية

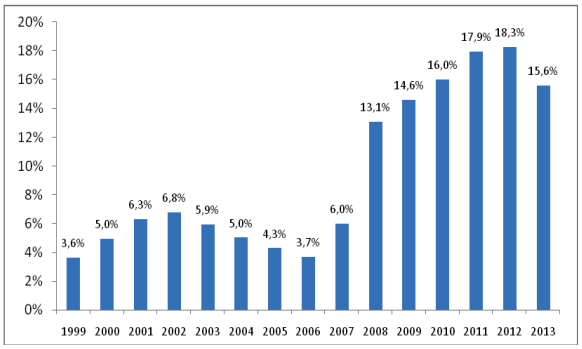

وفيما يتعلق ببنية الثروة المعدنية، تستأثر مادة الفوسفاط بحصة الأسد بمساهمة متوسطة تصل إلى 98% خلال الفترة 1999-2013. ويحتل الذهب الرتبة ا لثانية بمساهمة متوسطة بلغت 1,2%، يليه الحديد الذي تمثل حصته حوالي 0,25% خلال نفس الفترة. أما المنتجات المعدنية الأخرى، ومنها على الخصوص الرصاص والنيكل، فتظل حصتها ضعيفة ولا تتجاوز 0,2% في المتوسط.

توزيع الثروة المعدنية حسب المكونات (بالنسبة المئوية)

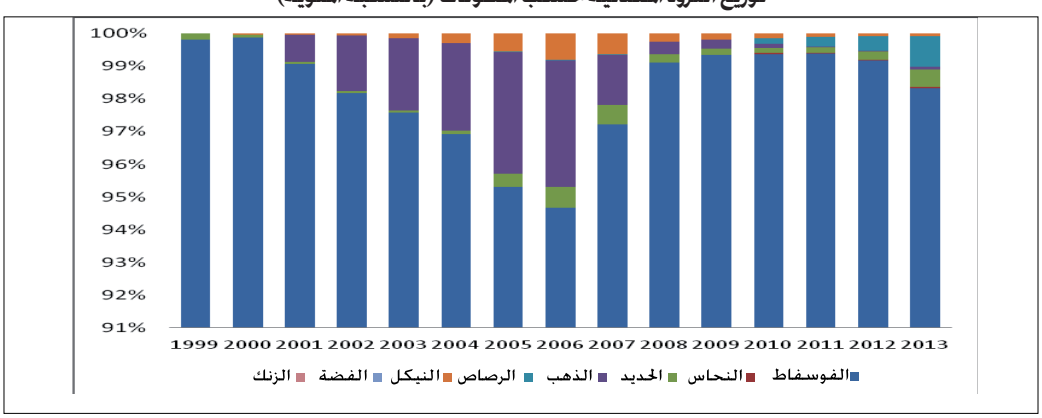

الثروة المعدنية بملايين الدراهم بقيمة 2007

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الفوسفاط	13 775	19 990	26 261	29 740	27 203	24 563	22 098	20 016	34 740	103 041	124 270	149 581	182 942	201 622	160 648
النحاس	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	47	65	65	65
الحديد	26	17	18	19	18	25	95	135	207	213	213	209	281	481	834
الذهب	34	48	219	513	619	676	859	819	554	334	277	153	36	37	100
الرصاص	-	-	-	-	-	-	6	4	4	6	12	264	543	894	1 590
النيكل	-	9	13	19	38	76	129	170	226	220	194	198	186	146	148
الفضة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الزنك	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

وبالنسبة لتطور الثروة من الفوسفاط، التي تعد المكون الرئيسي للثروة المعدنية، فقد سجلت نموا هاما حيث انتقلت من 13,8 مليار درهم في 1999 إلى 160,6 مليار في 2013، لتسجل بذلك متوسط نسبة نمو بلغت 19,2%.

تطور الثروة من الفوسفاط
بملايير الدراهم (الدرهم الثابت بقيمة 2007)

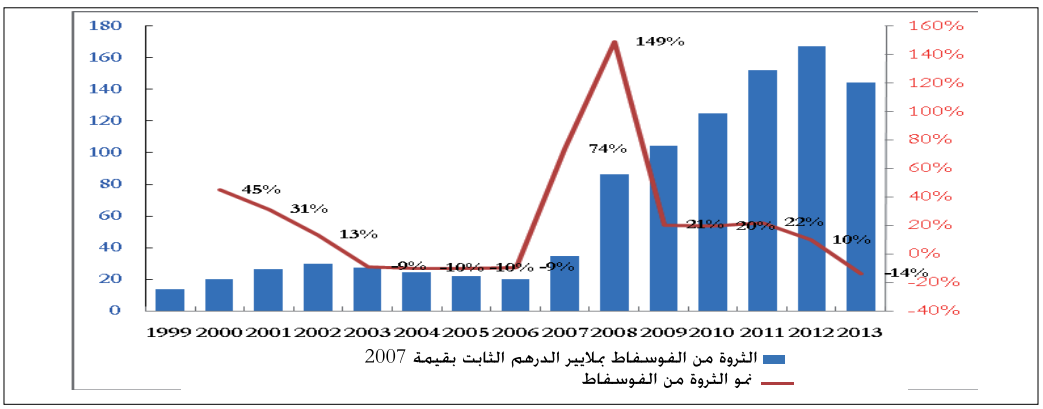

المصدر: حسابات المؤلفين.

وانتقلت الثروة من الذهب من 218,6 مليون درهم في 2001 إلى 858,9 مليون درهم في 2005، فيما تزايدت الثروة من الحديد من 26,4 مليون درهم في 1999 إلى 834,1 مليون في 2013، مسجلة نموا قياسيا في سنة 2005 بنسبة 276%.

تطور الثروة من الذهب

بملايين الدراهم (الدرهم الثابت بقيمة 2007)

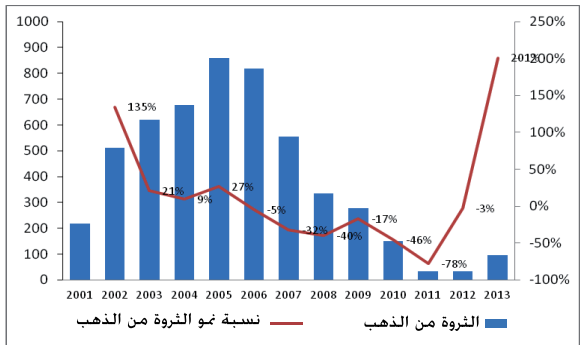

تطور الثروة من الحديد

بملايين الدراهم (الدرهم الثابت بقيمة 2007)

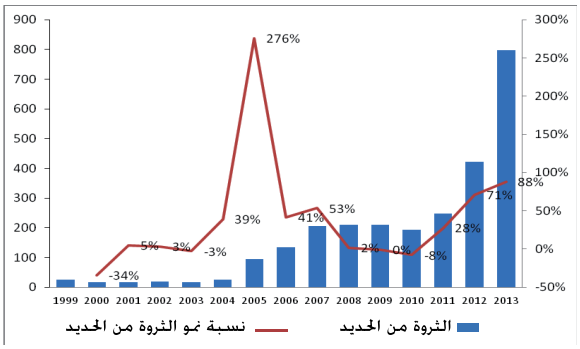

المصدر: حسابات المؤلفين.

2.1 تحليل درجة التأثر

بالنظر إلى أهمية الاحتياطيات المؤكدة من الفوسفاط، فإن اختيار أفق زمني للاستغلال يصل في أقصاه إلى 25 سنة يقلل من قيمة الثروة من الموارد المعدنية. وفي هذا الإطار، تم إجراء تحليل لدرجة تأثر تقييم هذه الثروة مع افتراض أفق زمني يعادل متوسط الفترة 1999-2013 لنسبة الاحتياطيات المؤكدة من الفوسفاط إلى الإنتاج السنوي من الفوسفاط. وباستخدام هذه الطريقة يصل الأفق الزمني المتوسط إلى 700 سنة. وإذا ما اعتمدنا هذا الأفق، فإن هذه الثروة ستبلغ في المتوسط 122 مليار درهم بدلا من 76 مليار درهم المحصل عليها باستخدام أفق 25 سنة.

الثروة من الفوسفاط بملايير الدرهم حسب الأفق الزمني

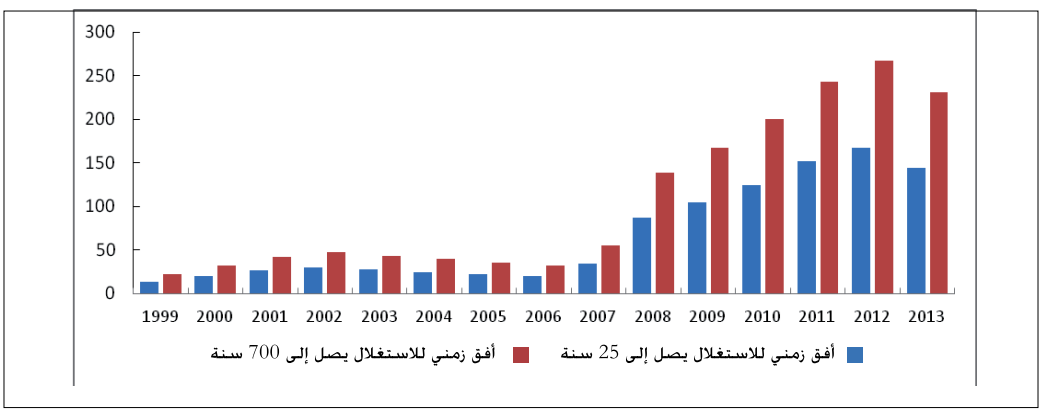

المصدر: حسابات المؤلفين

الموارد الطاقية

رغم انتمائها إلى منطقة جغرافية معروفة بكونها منطقة إنتاج طاقي، إلا أن المغرب لا يتوفر إلا على النزر القليل من هذه الموارد. فالبلد يستورد تقريبا كل احتياجاته (ما بين 93% و97%). ووصلت فاتورته الطاقية في سنة 2013 إلى 102 مليار درهم، مقابل 13 مليار في 1999، لتمثل 26,8% من إجمالي الواردات.

وفي 2009، قام المغرب بتبني استراتيجية طاقية جديدة تهدف إلى تعزيز أمن التزود بالطاقة وتوفرها وتعميم الاستفادة منها بأسعار معقولة. وترمي هذه الاستراتيجية كذلك إلى تطوير الإمكانيات الوطنية من الموارد الطاقية، لاسيما المتجددة منها، وتعزيز النجاعة الطاقية وتحقيق اندماج أقوى في النظام الطاقي الإقليمي.

I- استهلاك وإنتاج الطاقة

تتميز الوضعية الطاقية بالمغرب بتبعية كبرى إزاء الخارج وبتزايد هام للطلب على الطاقة. فما بين 93% و97% من الحاجيات من الطاقة يتم استيرادها على شكل منتجات نفطية وفحم وكهرباء. ولا ينتج على الصعيد المحلي سوى الطاقة الكهرمائية والريحية والشمسية.

نسبة التبعية الطاقية	حصة الفرد من استهلاك الطاقة الأولية

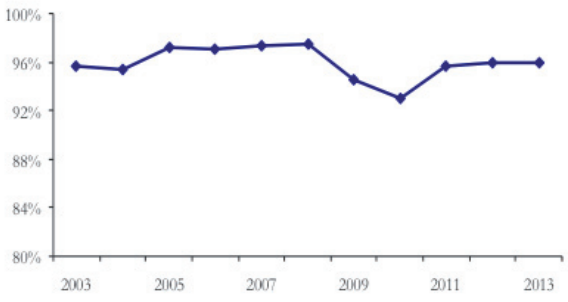

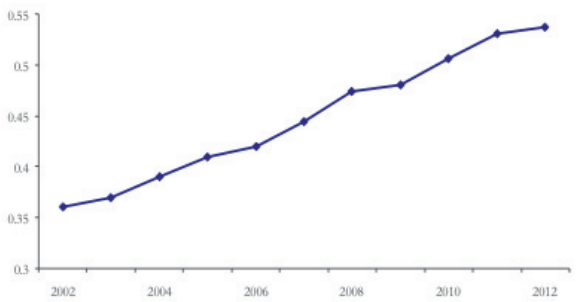

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة.

ارتفع الاستهلاك الوطني من الطاقة الأولية في المتوسط بحوالي 5% سنويا من 2003 إلى 2012 ليصل إلى 17,5 مليون طن معادل للنفط. وبالرغم من هذا التطور، تظل حصة الفرد من الطلب ضعيفة نسبيا، حيث تبلغ حوالي 0,5 مليون طن معادل للنفط مقابل متوسط عالمي يصل إلى 1,7 مليون طن معادل للنفط. أما بالنسبة لبنية هذا الاستهلاك، فتهيمن عليه المنتجات النفطية بحصة متوسطة تصل، ما بين 2003 و2012، إلى 62%. ويمثل الفحم في المتوسط نحو 26,5% من الاستهلاك الأولي الكلي خلال نفس الفترة، إلا أن حصته ما فتئت تتراجع

لفائدة الغاز الطبيعي والطاقة الريحية. وانتقلت حصة الغاز الطبيعي التي كانت هامشية في 2003 (حوالي 0,4%) إلى 5,1% في 2012. أما بالنسبة للطاقة الكهرومائية والريحية والطاقة المستوردة، فقد انتقلت مساهمتها من 7,2% في 2003 إلى 11% في 2013.

بنية الاستهلاك من الطاقة

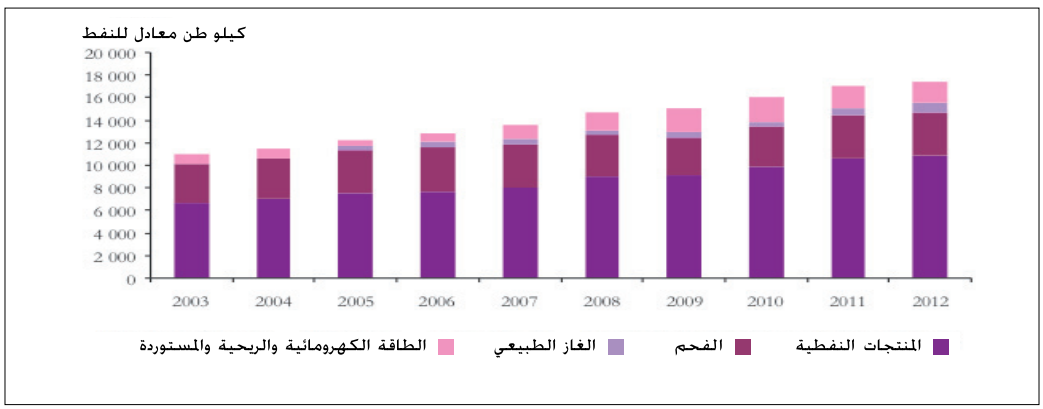

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة.

بموازاة ذلك، ارتفع الإنتاج الطاقي، البالغ 9,4 طن معادل للنفط في 2002، بنسبة متوسطة بلغت 3,3% ليصل إلى 13,5 طن معادل للنفط في 2013، وهو ما يعكس نمو نشاط التكرير كما الإنتاج من الكهرباء. وسجل إنتاج صناعات التكرير، المقدر في 5,9 مليون طن سنة 2002، نموا متوسطا بنسبة 1% إلى 6,6 مليون طن في 2013. بموازاة ذلك، سجل الإنتاج الصافي المحلي للكهرباء في المتوسط نموا بنسبة 6,1% إلى 6,9 مليون طن معادل للنفط في 2013. وساهم نمو الطلب الطاقي بالنظر إلى محدودية الموارد المحلية في تفاقم العجز الطاقي الذي انتقل من 0,8 طن معادل للنفط في 2002 إلى 4,6 مليون طن في 2013. وبالتالي، فقد تفاقمت الفاتورة الطاقية بشكل ملموس، لتنتقل من 13 مليار درهم في 1999 إلى 102 مليار درهم في 2013.

تطور الإنتاج الوطني من الكهرباء والمنتجات النفطية المكررة

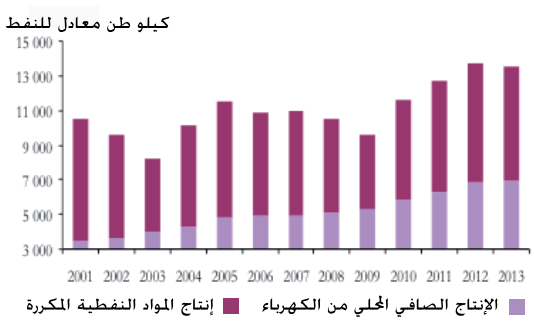

العجز الطاقي

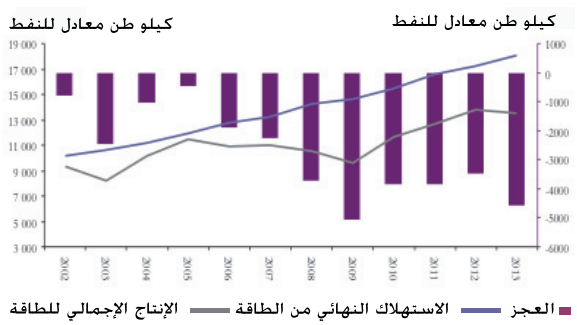

المصدر: وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة.

تطور الفاتورة الطاقية الخام

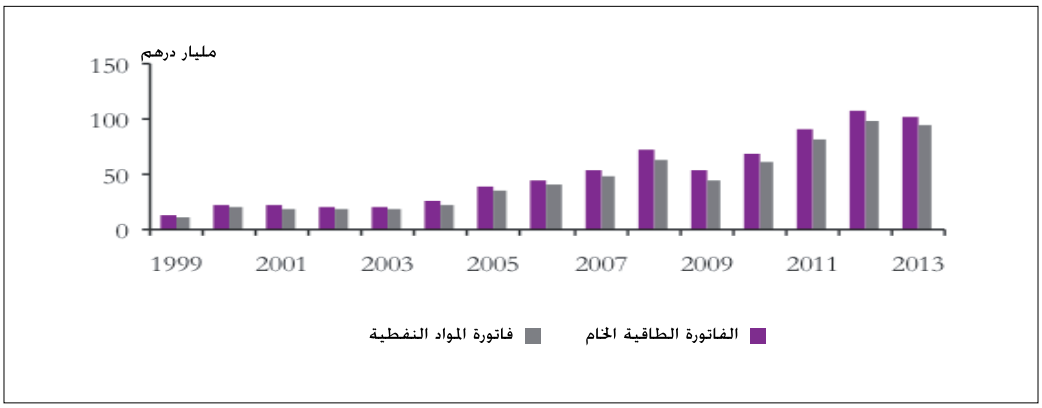

المصدر: مكتب الصرف

ولحماية القدرة الشرائية للساكنة وتنافسية الاقتصاد، تخصص الدولة ميزانية هامة لدعم أسعار المنتجات النفطية. وخلال العقد الأخير، أخذت التكاليف المرصودة للدعم منحى متزايدا نتيجة التأثير المزدوج لارتفاع الأسعار في السوق الدولية وتطور الاستهلاك. وانتقلت تحملات مقاصة المنتجات النفطية من 0,2% من الناتج الداخلي الإجمالي في 2003 إلى 5,8% في 2012 قبل أن تنخفض إلى 4,1% في 2013.

نفقات دعم المواد النفطية (بالنسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي)

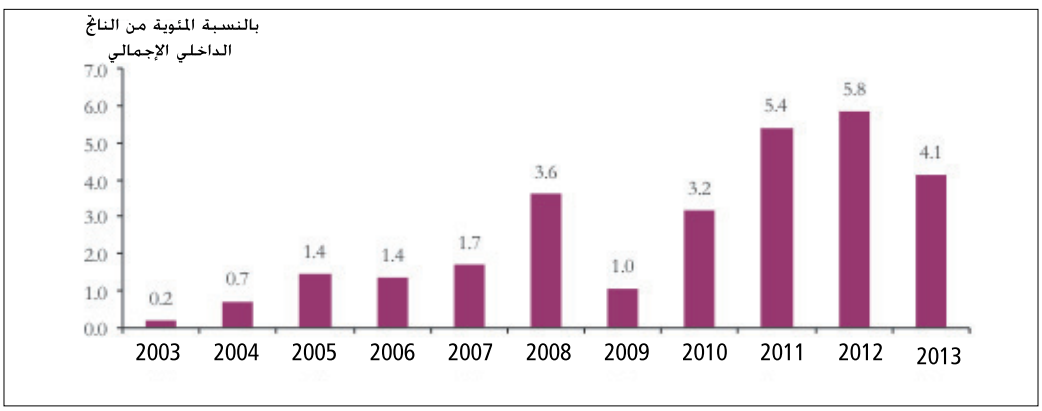

المصدر: صندوق المقاصة

II. الاستراتيجية الطاقية الوطنية

للحد من هذه التبعية الطاقية الهامة، أعدت الحكومة خلال سنة 2009 استراتيجية طاقية وطنية تهدف إلى ما يلي:

- تنويع العرض من المواد الطاقية؛

• تطوير موارد طاقية وطنية، لاسيما الموارد المتجددة؛

• استغلال إمكانية النجاعة الطاقية في قطاعات الاقتصاد الرئيسية؛

• إدماج الشبكة المحلية على الصعيد الإقليمي والدولي من أجل تعزيز الأمن الطاقي.

وبالأرقام، يجب أن تخلص هذه الأهداف إلى تحقيق ما يلي:

• رفع حصة الفحم في إنتاج الكهرباء إلى 39,1% من الطلب الأولي وإلى 27% من القدرة المثبتة، وذلك اعتبارا لوفرته واستقرار سعره على الصعيد الدولي وتكلفة إنتاجه البسيطة من حيث الكيلوواط، واستعمال غاز الإتاوة في فترات ذروة إنتاج الكهرباء وفترات الإنتاج التكميلي[1].

• زيادة حصة الطاقات المتجددة إلى 42% من القوة الطاقية المثبتة في أفق 2020، بحصص متساوية (14%) من الطاقات الشمسية والمائية والريحية.

• توفير استهلاك الطاقة بنسبة 12%؛

• يتعلق المكون قصير الأمد لهذه الاستراتيجية بتنفيذ خطة وطنية للإجراءات ذات الأولوية، تهدف إلى تحقيق التوازن بين العرض والطلب في قطاع الكهرباء، من خلال ترشيد الطلب وتعزيز الطاقات الإنتاجية. وعلى المديين المتوسط والطويل، تسعى الاستراتيجية إلى تخفيض تكلفة إنتاج الطاقة مع تخفيض التأثير على المناخ.

وبغية مواكبة ودعم الإصلاحات التي تم الشروع فيها، اعتمد المغرب التدابير التنظيمية والمؤسساتية التالية:

• اعتماد القانون رقم 13.09 المتعلق بالطاقات المتجددة، الذي يهدف إلى النهوض بإنتاج الطاقات انطلاقا من موارد متجددة، وتسويقها وتصديرها من طرف مؤسسات عمومية أو خاصة.

• إحداث مؤسستين حكوميتين هما الوكالة الوطنية للطاقة الشمسية والوكالة الوطنية لتنمية الطاقات المتجددة.

• إحداث شركة الاستثمارات الطاقية سنة 2010، برأسمال يصل إلى مليار درهم، اكتتبت فيه الدولة (71%) وصندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (29%).

• إحداث صندوق التنمية الطاقية بمبلغ يعادل مليار دولار متأتي من هبات المملكة العربية السعودية (500 مليار دولار أمريكي) والإمارات العربية المتحدة (300 مليار دولار أمريكي) ومساهمة صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (200 مليار دولار أمريكي).

• اعتماد القانون 47.09 المتعلق بالنجاعة الطاقية.

1 يناير 2013، وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، تقديم الاستراتيجية الطاقية الوطنية، حصيلة المرحلة.

III. إمكانيات المغرب من الطاقات المتجددة

يتوفر المغرب على إمكانيات هامة من الطاقات المتجددة، حيث يحتل المرتبة التاسعة عالميا بالنسبة للطاقة الشمسية والواحدة والثلاثين بالنسبة للطاقة الريحية. وبغية تقليص تبعيته الطاقية، قرر المغرب تغيير سياسته الطاقية بتطوير استراتيجية بمسلكين. وهو بذلك يشجع، من جهة، التنقيب النفطي ومن جهة أخرى، يتجه نحو رفع حصة الطاقات المتجددة.

-تطوير الطاقة الشمسية

يملك المغرب مؤهلات هامة من حيث الطاقة الشمسية، إذ يستفيد من أزيد من 3000 ساعة شمس سنويا، أي حوالي 5,5 كيلوواط/للمتر المربع/في اليوم من الإشعاع. ويهدف برنامج الطاقة الشمسية، الذي أطلق في نونبر 2009، إلى تثبيت سعة 2000 ميغاواط لتوليد إنتاج كهربائي سنوي قدره 4500 جيغاواط. ويصل الاستثمار الإجمالي للبرنامج إلى 9 ملايير دولار موزعة على أربعة مواقع. ومن المؤكد أن أسعار تكنولوجيا الطاقة الشمسية ستنخفض سريعا بفعل التعلم التكنولوجي والاستعمال المتزايد لهذه التكنولوجيات، إلا أن التكلفة الحالية بالكيلوواط المنتَج تظل مرتين إلى ثلاث مرات أكثر تكلفة مقارنة بالكيلوواط المنتَج انطلاقا من الطاقات الأحفورية.

مواقع إنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقة الشمسية

الموقع	الطاقة (ميغاواط)	المساحة (هكتار)	الإنتاج (جيغاواط/السنة)	الإشعاع الشمسي (كيلوواط/م2/السنة)	تاريخ الشروع في العمل
ورزازات	500	2500	1150	2635	2015
طرفاية (سبخة الطاح)	500	2500	1140	2140	2019
بوجدور	100	2500	230	2642	2019
العيون (فم الواد)	500	2500	1150	2628	2019
عين بني مطهر	400	2000	835	2290	2019

المصدر: المكتب الوطني للماء والكهرباء.

وسيمكن هذا الاستثمار من توفير مليون طن معادل للنفط /سنة و من تقليص إصدارات ثاني أكسيد الكربون بما قدره 3,7 مليون طن سنويا. وقد أسند تنفيذ هذا البرنامج للوكالة المغربية للطاقة الشمسية.

- تطوير الطاقة الريحية

بالنظر إلى سرعة الرياح التي تتراوح بين 9,5 و11 م/ث ابتداء من 40 متر من الارتفاع، تقدر الموارد الريحية القابلة

للاستغلال بالمغرب بما يناهز 25000 ميغاواط في مجموع التراب الوطني. ويهدف برنامج الطاقة الريحية الذي يندرج في إطار الاستراتيجية الطاقية الجديدة إلى بلوغ سعة 2000 ميغاواط (منها 1000 ميغاواط تستعمل أو قيد التطوير) وإنتاج سنوي قدره 6600 جيغاواط. ويتضمن البرنامج استثمارا بمبلغ 3,5 مليار دولار بخمس مواقع جديدة (تازة، وكوديا البيضاء، وسندوك، وتسكراد، وبوجدور).

ومن المرجح أن يمكن الاستثمار في الطاقة الريحية من توفير 1,5 مليون طن معادل للنفط/سنويا وتقليص إصدارات ثاني أوكسيد الكربون بما قدره 5,6 مليون طن سنويا.

- تطوير الطاقة المائية

يقصد بالطاقة المائية الطاقة المتجددة التي تستعمل الشلالات المائية الطبيعية أو الاصطناعية (السدود الكهرمائية). وتولد المحطات الكهرمائية الطاقة الميكانيكية التي يتم تحويلها في أغلب الأحيان إلى كهرباء (كهرباء مائية).

وتعتبر الطاقة الكهرمائية مكونا ضمن استراتيجية تطوير الطاقات المتجددة. وكما هو الشأن بالنسبة للطاقة الريحية والشمسية، سيتأتى 14% من الإنتاج الطاقي الوطني من الطاقة المائية في أفق 2020. وسيتم رفع القوة الكهرمائية من 1730 ميغاواط في 2008 إلى 2700 ميغاواط في 2020 من خلال بناء سدود جديدة ومحطات لنقل الطاقة عن طريق الضخ.

- الصخور الزيتية

يقصد بالصخور الزيتية الصخور التي تحتوي على مواد عضوية تسمى كيروجين. ويمكن استغلال هذه المواد، في حال توفرها بكمية هامة، من أجل إنتاج النفط والغاز القابل للاحتراق. وقد كانت أشغال البحث وتطوير هذه الصخور مكثفة خلال السبعينات وبداية الثمانينات على إثر الصدمات النفطية التي سُجلت في 1973 و1979. ومكنت هذه الأشغال من تسليط الضوء وتأكيد ما يتوفر عليه المغرب من صخور زيتية إلا أنها توقفت في وسط الثمانينات بعد انهيار أسعار النفط على الصعيد الدولي. ويحتل المغرب المرتبة السادية عالميا باحتياطي بأزيد من 50 مليار برميل.

ولا يوجد حاليا على الصعيد العالمي وحدة لتثمين هذا المورد لإنتاج الهيدروكربون على المستوى الصناعي، كما أن الوحدات الموجودة لا تزال في المرحلة التجريبية. وبغية الانتقال إلى مرحلة التصنيع، لا بد أن تتمكن صناعة الصخور الزيتية من رفع التحدي التقني المتمثل في أخذ تكاليف الإنتاج والتأثير السلبي على البيئة بعين الاعتبار.

الطاقة الإنتاجية من الصخور الزيتية

البلد	الموارد بملايير البراميل	الرتبة
الولايات المتحدة	2118	1
روسيا	447	2
جمهورية الكونغو الديمقراطية	100	3
البرازيل	82	4
إيطاليا	73	5
المغرب	53	6
الأردن	34	7
أستراليا	31	8
إستونيا	16	9
الصين	16	10

المصدر: المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن.

IV. تطور الثروة الطاقية

تطور الطاقة الإجمالية

بالأسعار الجارية، بلغت الثروة الطاقية الإجمالية للمغرب مليار درهم في 2013 مقابل 227 مليون سنة 1999، بنمو سنوي متوسط قدره 11,5%.

وبالأسعار الثابتة، انتقلت من 234,7 مليون درهم في 1999 إلى 420 مليون سنة 2013، بمتوسط نسبة نمو سنوي قدره 4,2%.

الثروة الطاقية بملايين الدراهم بقيمة 2007، بالأسعار الثابتة

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الثروة النفطية	62,0	92,2	114,1	116,9	121,1	122,2	115,4	134,1	172,0	168,6	153,4	296,7	227,1	183,4	196,3
الثروة من الغاز الطبيعي	172,2	217,6	279,2	342,3	372,3	315,1	431,9	327,9	300,2	325,5	372,9	444,7	303,5	217,3	223,8
الثروة من الفحم	0,5	0,0	0,3	0,3	0,3	19,2	25,0	26,5	26,5	26,5	7,6	1,9	0,0	0,0	0,0
اثروة الطاقية	234,7	309,8	393,6	459,5	493,8	456,5	572,3	488,6	498,8	520,6	533,9	743,3	530,6	400,7	420,0

وتميز نمو الثروة الطاقية بالأسعار الثابتة من 1999 إلى 2013 بمرحلتين: مرحلة النمو شبه المتواصل التي امتدت من 1999 إلى 2010 بوتيرة سنوية متوسطة قدرها 11%. تعكس بالخصوص ارتفاعا هاما في أسعار النفط والغاز الطبيعي، ثم مرحلة 2011-2013 حيث شهدت هذه الثروة منحى تنازليا بوتيرة 17,3% يعزى بالخصوص لاستغلال مفرط للمخزون الاحتياطي من الغاز الطبيعي.

تطور الثروة الطاقية (بملايين الدراهم بقيمة 2007)

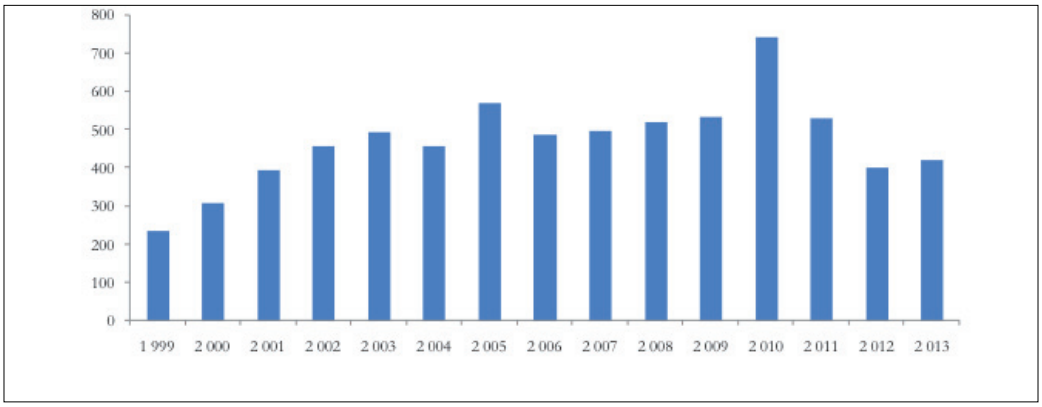

ويبين تحليل بنية هذه الثروة هيمنة الغاز الطبيعي بحصة متوسطة قدرها 66,2% ما بين 1999 و2013، يليه النفط في المرتبة الثانية بحصة متوسطة قدرها 32%. ويمثل الفحم، من جهته، حصة شبه منعدمة في الثروة الطاقية.

تطور بنية الثروات الطاقية ما بين 1999 و2013

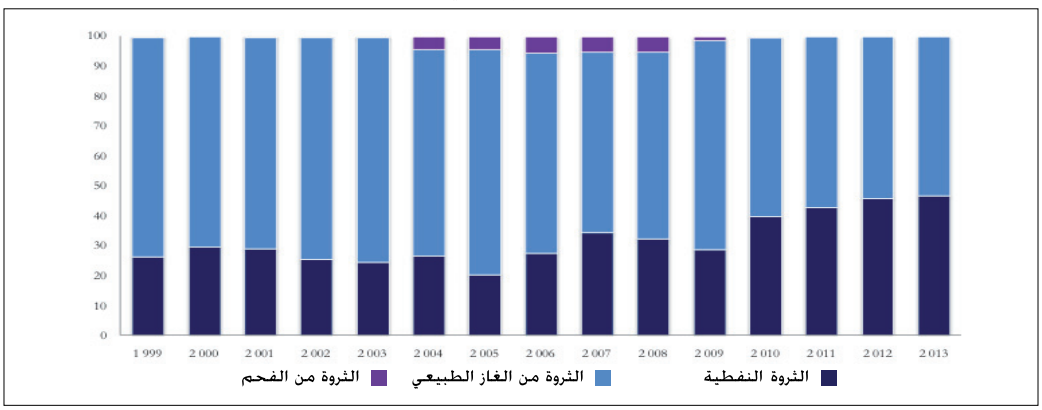

ونسبة إلى مجموع الثروة، لا تمثل الموارد الطاقية إلا حصة ضئيلة جدا، وهو ما يشكل استثناء مع وضعية بلدان المنطقة.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵏⴰⵎⵓⵔ ⴰ ⵙⵓⵎⵓⵙ ⴰ ⵙⵉⵍⵉⵓⴹ
Conseil Economique, Social et Environnemental

الجزء 5
الرأسمال المنتَج

الآلات والمعدات والبنيات

I. تطور الاستثمار

بغية تسريع وتيرة نموه الاقتصادي، بذل المغرب جهودا استثمارية في إطار التوجه الاستراتيجي لسياسته الخاصة بالتنمية الاقتصادية. وخلال الفترة 1999-2013، شهد الاستثمار نموا سنويا متوسطا بنسبة 6,9% بالقيمة الحقيقية.

ونسبة إلى الناتج الداخلي الإجمالي، بلغت حصة الاستثمار في المتوسط خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2008 نسبة 30,1%. وتعززت هذه المساهمة أكثر خلال الفترة 2009-2013 لتصل في المتوسط إلى 34,9%.

تطور التكوين الخام للرأسمال (بملايين الدراهم)

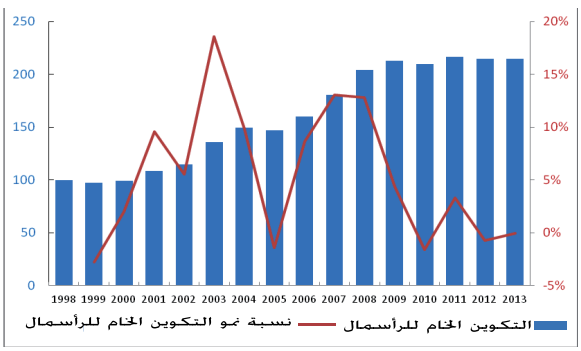

تطور نسبة التكوين الخام للرأسمال إلى الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي (%)

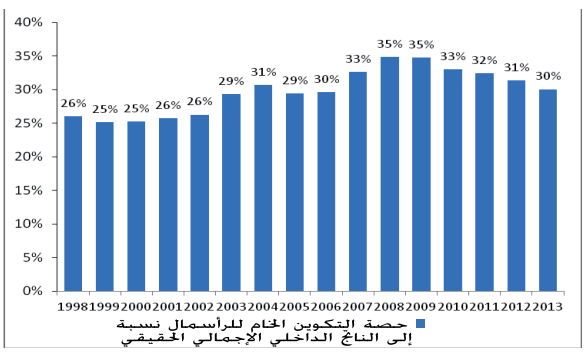

المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

يبين تحليل بنية الاستثمار حسب المنتوج أن مكون المباني والأشغال العمومية يحتل المركز الأول بحصة تتراوح بين 44% و50%. وتعكس هذه المساهمة بالخصوص الجهود المبذولة لتعزيز البنيات التحتية الطرقية، والموانئ والمطارات ولتطوير السكن. ويمثل الاستثمار في منتجات الصناعة حصة تتراوح ما بين 34% و43%.

وحسب القطاعات المؤسساتية، بلغ متوسط حصة القطاع الخاص خلال العشر سنوات الأخيرة أزيد من 80%. ويساهم القطاع العمومي بحصة تناهز 10%. ولا تشمل هذه الحصة المؤسسات والمقاولات العمومية التي تلعب دورا هاما في سياسات التنمية. ونظرا لعملها في قطاعات الطاقة والمعادن، والمياه، والسكن، والنقل، والفلاحة والصيد البحري، والاتصالات والسياحة، استثمرت المؤسسات والمقاولات العمومية أكثر من 78 مليار درهم في 2013.

تطور استثمارات الخزينة (بملايير الدراهم)

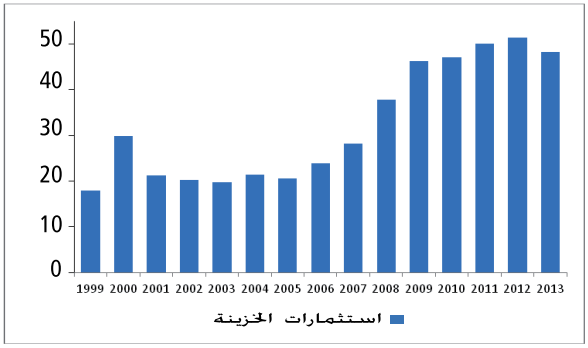

تطور استثمارات المؤسسات والمقاولات العمومية (بملايير الدراهم)

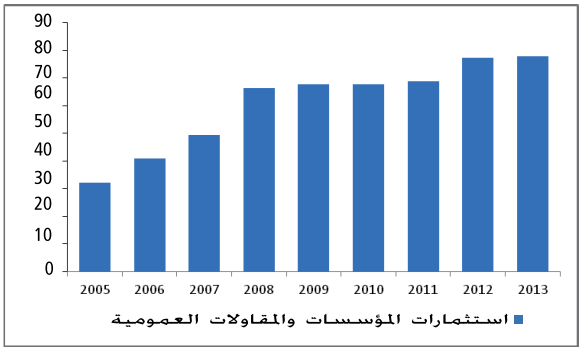

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

وتعكس هذه التدابير الاستراتيجيات القطاعية المختلفة التي تم تطبيقها بالخصوص لتطوير البنيات التحتية والفلاحة والسياحة والصناعة. كما أن تطور الاستثمار يعكس، على الأرجح، تحسن مناخ الأعمال والقدرة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية.

II. سياسة النهوض بالاستثمار

2.1 الاستراتيجيات القطاعية

وعيا منه بالفرص التي تتيحها قطاعات البنيات التحتية، والفلاحة والصيد البحري والصناعة، أعد المغرب عدة استراتيجيات للتنمية القطاعية بغية تسريع نموه وضمان استدامة هذا النمو.

1.1.2 الاستثمار في البنيات التحتية

من أجل إعطاء دينامية جديدة للنمو الاقتصادي والاجتماعي للمملكة، بادر المغرب بإطلاق العديد من المشاريع الهامة التي تهدف إلى تعزيز البنيات التحتية للنقل الطرقي والطرق السيارة والنقل السككي وعبر الموانئ والمطارات. ومنذ 1998، انتقل حجم الاستثمارات من 27 مليار درهم خلال الفترة 1998-2002 إلى 166 مليار درهم في الفترة 2012-2016. ويرجع هذا التطور بالأساس إلى تنفيذ استراتيجية وطنية للوجستيك ابتداء من 2010 حيث أن تطوير اللوجستيك يمتص 38% من مجموع الاستثمارات في النقل.

حجم الاستثمارات في النقل (بملايير الدراهم)

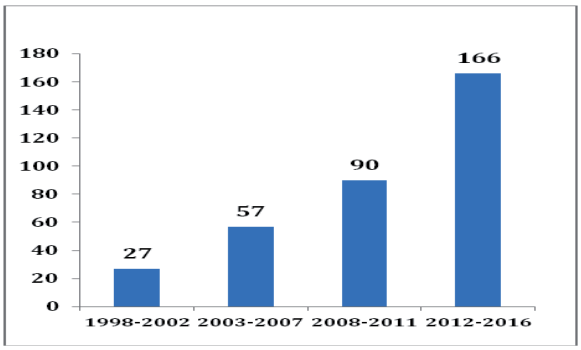

توزيع حجم الاستثمارات في النقل بالنسبة للفترة 2012-2016 (بملايير الدراهم)

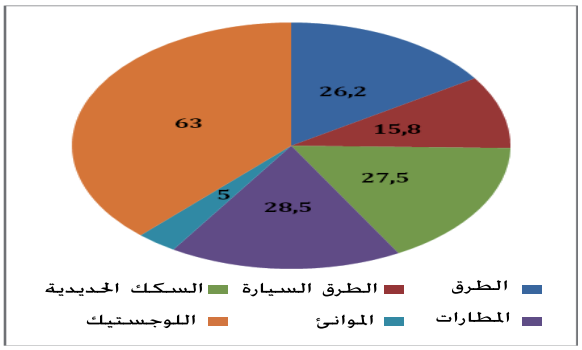

المصدر: وزارة التجهيز والنقل.

وفي ما يخص الشبكة الطرقية، يتوفر المغرب على 1800 كلم من الطرق السيارة التي تربط مجموع المدن، 1511 كلم منها يستغل حاليا و261 كلم يوجد قيد البناء، وذلك في إطار عقد البرنامج المبرم بين الدولة والشركة الوطنية للطرق السيارة بالمغرب. ومن جهة أخرى، عرف النقل الحضري تنفيذ مشروعين هامين يتمثلان في بناء ترامواي الرباط–سلا في 2011 والدار البيضاء في 2012 بتكلفة إجمالية بلغت 9 مليار درهم مولتها الدولة، والاقتراضات الدولية ومساهمات صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

شبكة الطرق السيارة المشتغلة (بالكيلومتر)

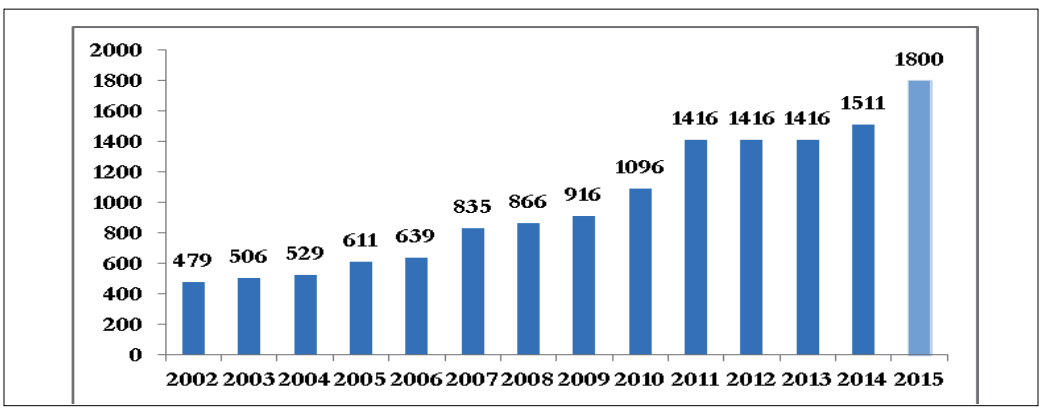

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية

وعلى نفس المنوال، عرف النقل السككي تطورا هاما على إثر التوقيع على العقد -البرنامج 2005–2009 بين الدولة والمكتب الوطني للسكك الحديدية. وتجدر الإشارة إلى أن المكتب قام بتهيئة أربعين محطة قطار، وتشغيل خطوط جديدة وتحديث الخط طنجة–الرباط. وفي بداية سنة 2010، بادر المغرب بإبرام عقد–برنامج جديد يهدف إلى إطلاق أول خط قطار فائق السرعة بين طنجة والدار البيضاء. ويهم هذا العقد–البرنامج، الممتد على الفترة 2010–

2015، استثمارا إجماليا بمبلغ 33 مليار درهم، منها 20 مليار درهم مخصصة لمشروع القطار فائق السرعة و13 مليار درهم لتحديث وتهيئة الشبكة السككية الحالية.

وبخصوص البنيات التحتية للموانئ، قام المغرب بتعزيز استراتيجيته الخاصة بالموانئ ابتداء من 2010 حيث أنجز عدة أقطاب مينائية وأطلق سلسلة من المشاريع، نذكر منها على الخصوص ميناء طنجة المتوسط والمركب المينائي الناظور غرب المتوسط.

وفي ما يتصل بالنقل الجوي، شهد هذا القطاع دخول اتفاقية الأجواء المفتوحة حيز التنفيذ في 2006 التي قدمت بموجبها شركات دولية خدماتها في قاعدة المطارات المغربية. كما قام المكتب الوطني للمطارات بتنفيذ مجموعة من مشاريع توسيع وتهيئة البنيات التحتية للمطارات. ويتعلق الأمر بالخصوص بمطارات الدار البيضاء، والرباط–سلا، ومراكش، وطنجة، ووجدة، والحسيمة، والصويرة، والداخلة.

2.1.2 مخطط الإقلاع الصناعي

في إطار تأهيل نسيجه الاقتصادي، أطلق المغرب سنة 2009 الميثاق الوطني للإقلاع الاقتصادي الذي يهدف إلى تطوير القطاعات المسماة «المهن العالمية للمغرب»، وهي ترحيل الخدمات، وصناعة السيارات، والطائرات، والإلكترونيك، والنسيج والصناعات الغذائية. وقد تم توسيع لائحة هذه المهن لتشمل صناعة الأدوية والصناعات الكيماوية وشبه الكيماوية.

وتتضمن هذه الاستراتيجية، التي بلغ مجموع ميزانيتها 12,4 مليار درهم في الفترة 2009–2015، إنشاء أرضيات مندمجة تستجيب للمعايير الدولية، وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز تنافسية المقاولات الصناعية. ومن الناحية الكمية، يهدف هذا المخطط في أفق 2015 إلى إنتاج 95 مليار درهم من الصادرات الإضافية، وإحداث 220000 منصب شغل ورفع الاستثمار الخاص في الأنشطة الصناعية.

وفي سنة 2014، بادر المغرب بإطلاق مخطط جديد يسمى مخطط تسريع التنمية الصناعية للفترة 2014–2020. ويهدف هذا المخطط، الذي يندرج في إطار الميثاق الوطني للإقلاع الصناعي، إلى مواصلة الجهود المبذولة للارتقاء بالقطاع الصناعي المغربي ليصير رافعة حقيقية للنمو الاقتصادي. وفي ما يخص التمويل، تم إحداث صندوق التنمية الصناعية بميزانية 20 مليار درهم في الفترة 2014–2020 لمواكبة هذه الاستراتيجية.

3.1.2. قطاعا الفلاحة والصيد البحري

يطمح مخطط المغرب الأخضر، الذي أطلق سنة 2008، إلى تعزيز الفروع ذات القيمة المضافة العالية والنهوض بالصادرات المغربية، مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والتكيف مع التغيرات المناخية. وتتمحور هذه الاستراتيجية

حول دعامتين: تهم الأولى الفلاحة العصرية ذات القيمة المضافة العالية التي خصص لها مبلغ يتراوح من 100 إلى 150 مليار درهم. أما الدعامة الثانية، فتتمثل في الفلاحة التضامنية الموجودة في المناطق الجبلية. وقد خصص لها استثمار إجمالي بين 15 و20 مليار درهم.

ومنذ انطلاق مخطط المغرب الأخضر، خصصت له الدولة ما يناهز 66 مليار درهم في الفترة 2009-2015 واستفاد من دعم صندوق الحسن الثاني وصندوق التنمية القروية. كما ساهم بعض الشركاء الماليين الدوليين في تمويل الاستراتيجية في حدود 12 مليار درهم، منها 5 مليارات درهم على شكل هبات و7 مليار درهم على شكل قروض.

وفي سنة 2009، أطلق المغرب مخطط أليوتيس الذي يهدف إلى إنعاش قطاع الصيد البحري من خلال إحداث مراكز صناعية جديدة وتعزيز فعالية استغلال واستدامة الموارد السمكية. وفي هذا الإطار، يتضمن البرنامج إحداث ثلاثة أقطاب تنافسية من المرجح أن تعبئ استثمارات بمبلغ 10 ملايير درهم.

2-2 تحسين مناخ الأعمال

طيلة السنوات الأخيرة، بذل المغرب جهودا كثيفة من أجل تهيئة مناخ ملائم للأعمال من شأنه أن ينعش القطاع الخاص وأن يعزز مساهمته في النمو وفي التشغيل.

2.2.1 الإطار المؤسساتي والإجراءات الإدارية

إلى جانب إنشاء المراكز الجهوية للاستثمار سنة 2002 والوكالة المغربية لتنمية الاستثمارات واللجنة الوطنية لمناخ الأعمال سنة 2009، تم اتخاذ سلسلة من التدابير الرامية إلى تشجيع الاستثمار:

- تبسيط إجراءات إنشاء المقاولات: في إطار تحسين الإطار القانوني، تشكل مسودة القانون الذي يعدل ويتمم القانون رقم 17-95 المتعلق بشركات المساهمة، طفرة نوعية، ذلك أنها ستمكن من تسهيل إجراءات إنشاء وتشغيل شركات المساهمة بالمغرب. وفي نفس السياق، وبشراكة بين المراكز الجهوية للاستثمار والخزينة العامة للمملكة، تم إنشاء بوابة إلكترونية وحيدة لأداء الرسوم والضرائب المرتبطة بإنشاء المقاولات.
- إرساء نظام التعريف الموحد للمقاولة: من أجل تبسيط تبادل المعلومات حول المقاولات بين الإدارات العامة، تم سنة 2014 اعتماد نظام للمعلومات أطلق عليه اسم نظام التعريف الموحد للمقاولة. وسيمكن هذا النظام أيضا من تسهيل الإجراءات الإدارية للمقاولات.
- تحيين ميثاق الاستثمارات: يهدف مشروع إعداد ميثاق الاستثمارات الجديد، الذي يعتبر من كبرى أولويات اللجنة الوطنية لمناخ الأعمال، إلى تحسين تنافسية المملكة وقدرتها على استقطاب المستثمرين، ودعم التشغيل، وتنمية وتعزيز الإنتاج، وتقليص كلفة الاستثمار، وتحقيق التنمية الجهوية، وضمان استدامة مشاريع

الاستثمار وكذا تبسيط المساطر وتقليص آجال الإجراءات الإدارية الخاصة بها.

- تعديل ميثاق المقاولات الصغيرة والمتوسطة: وعيا بأهميتها في تحقيق النمو الاقتصادي للبلاد، سواء من حيث المساهمة في القيمة المضافة أو في خلق فرص الشغل، يرتقب أن تستفيد المقاولات الصغيرة جدا والصغرى والمتوسطة من مشروع القانون المعدل للقانون رقم 53 المتعلق بميثاق الشركات الصغيرة والمتوسطة. ويهدف هذا المشروع إلى تكييف هذا الميثاق مع المناخ الاقتصادي الحالي ومع التدابير والآليات التي تم إرساؤها مسبقا، وذلك بغية تعزيز القدرة التنافسية لهذه الشركات.

وعلاوة على هذه المشاريع الكبرى، شرع المغرب في تنفيذ إصلاحات أخرى لتحسين مناخ الأعمال. وتشمل هذه الأخيرة تحسين الإطار المؤسساتي المنظم للصفقات العمومية، ووضع إطار قانوني لتكريس مبدأ المنافسة الحرة والنزيهة، وتحسين إجراءات تسوية النزاعات التجارية.

2.2.2 تدابير تحفيزية

في إطار الاتفاقيات أو عقود الاستثمار المزمع إبرامها مع الدولة، يمنح صندوق دعم الاستثمار العديد من المزايا لحاملي المشاريع من أجل شراء الأراضي والقيام بأنشطة التكوين المهني. وفي هذا السياق، تساهم الدولة بمقدار قد يصل إلى 20% من مصاريف شراء الأرض و5% من مبلغ الاستثمار الخاص بالبنية التحتية. كما قد يغطي الصندوق 20% من تكاليف التكوين المهني المنصوص عليها في البرنامج الاستثماري. وللاستفادة من هذه المزايا، ينبغي أن يساوي المبلغ الإجمالي للمشروع الاستثماري 200 مليون درهم على الأقل، وأن يمكّن من توفير ما لا يقل عن 250 فرصة شغل.

وفي نفس السياق، يدعم صندوق الحسن الثاني للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المشاريع الاستثمارية لبعض القطاعات الصناعية. ويشمل هذا الدعم، الذي تم تحديد سقفه في 15% من المبلغ الإجمالي للاستثمار دون أن يتجاوز 30 مليون درهم، بناء أو شراء المباني التجارية و شراء التجهيزات الجديدة.

على المستوى الضريبي، تستفيد الشركات، التي يصل مبلغ استثمارها 200 مليون درهم، من الإعفاء من رسوم الاستيراد وضريبة القيمة المضافة على واردات سلع التجهيز والمعدات والأدوات اللازمة لتنفيذ هذه المشاريع الاستثمارية، شريطة أن تبدأ هذه المشاريع نشاطها في غضون 36 شهرا من تاريخ توقيع الاتفاق. وشملت تدابير إضافية خفض سعر الضريبة على الشركات من 35% إلى 30% ابتداء من سنة 2010 وتفعيل مختلف التدابير التحفيزية لصالح الشركات التي تطمح للانضمام الى القطب المالي للدار البيضاء. وستحظى هذه الشركات بإعفاء كامل من الضريبة على الشركات خلال السنوات الخمس الأولى من مزاولة نشاطها ، لتؤدي بعد نهاية هذه المدة نسبة لا تتعدى 8,75%.

وأخيرا، قامت السلطات المغربية بإدخال إصلاحات أخرى على المستوى المؤسساتي في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، وذلك من خلال إنشاء الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، واعتماد قانون مكافحة غسل الأموال والقانون المتعلق بالتصريح الإجباري بالممتلكات.

3.2 استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

من خلال تحليل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للفترة الممتدة من 1999إلى 2013، تبين وجود مرحلتين. تتميز المرحلة الأولى، الممتدة بين1999 و2004، بتدفقات منخفضة نسبيا بلغت 14 مليار درهم في المتوسط. أما في المرحلة الثانية، التي تمتد من2005 إلى 2013، فقد تنامت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بأكثر من الضعف لتصل إلى 40 مليار درهم سنة 2013. وتعزى دينامية الاستثمارات الأجنبية المباشرة أساسا إلى الجهود التي بذلها المغرب لإنشاء مناطق حرة في إطار استراتيجيات قطاعية وكذا إلى عملية خوصصة المؤسسات العمومية، والتي انطلقت في التسعينيات. وقد مكنت هذه الجهود من تحسين مكانة البلاد على الصعيد الإقليمي منذ عام 2000 ليصبح أحد أكثر البلدان جذبا للاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا.

تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بملايير الدراهم (1999-2013)

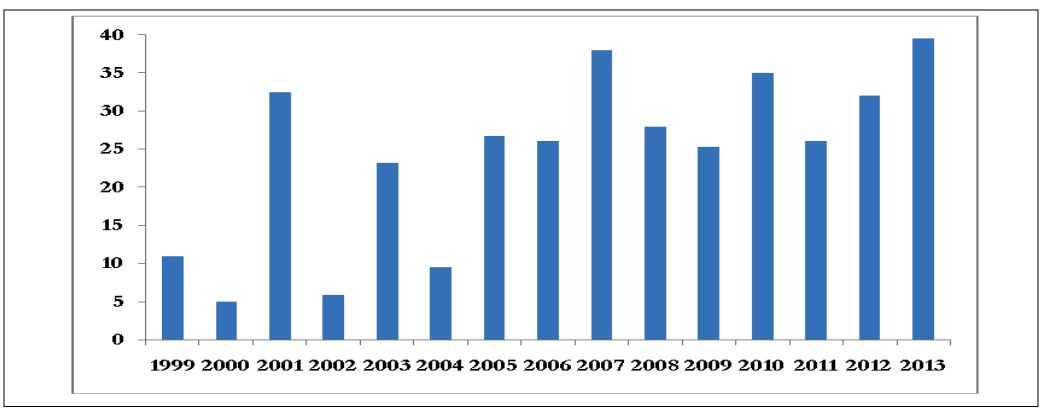

المصدر: مكتب الصرف

وبتصنيف الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاع، تتضح هيمنة القطاع الصناعي على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 23% خلال الفترة بين 1999 و2013. وبعد المستوى القياسي الذي حققته الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا القطاع، إذ بلغت 18 مليار درهم سنة 2003، فقد استعادت وتيرة نموها لتحقق 15 مليار درهم سنة 2013. أما قطاعات العقار والاتصالات والسياحة، فقد ساهمت بنسبة 19% و17% و12% على التوالي خلال الفترة الممتدة ما بين 1999 و2013.

بنية الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنسبة المئوية (1999-2013)

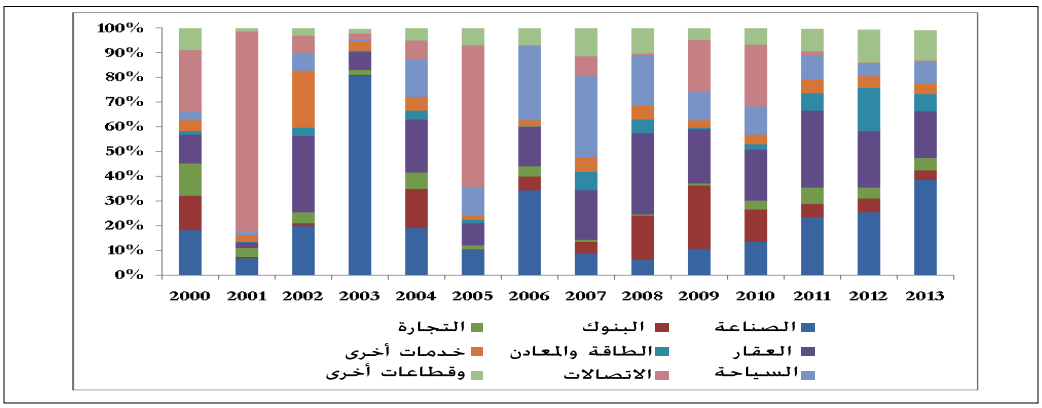

المصدر: مكتب الصرف

وعموما، فقد شهد الاستثمار دينامية استثنائية في المغرب، لاسيما خلال الأربع عشرة سنة الماضية، وذلك بفعل الدفعة القوية للسلطات العمومية التي تطمح من خلال هذا التوجه إلى تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وتقليص معدل البطالة والفقر. ويبقى السؤال: كيف انعكست هذه الدينامية على تراكم الرأسمال البشري؟ وما هو الوزن الذي يحتله هذا الرأسمال في الثروة الإجمالية؟ وكيف تطور الرأسمال المادي على مدى العقد الماضي؟

III. تقييم مخزون الرأسمال المادي

يتكون الرأسمال المنتَج من مخزون الرأسمال المادي (K) والأراضي الحضرية (U). ولحساب مخزون الرأسمال المادي (K)، اعتُمدت منهجية الجرد الدائم (PIM) الشائع استخدامها بين الباحثين والمؤسسات الدولية. ويتم بهذه الطريقة تقييم مخزون الرأسمال في تاريخ معين باعتباره مجموع الاستثمارات السابقة ناقص الاستخماد (انظر الملحق).

3-1 أبرز التطورات

يظهر تطبيق هذه الطريقة أن مخزون الرأسمال المادي، بالأسعار الجارية، انتقل من 968,9 مليار درهم في عام 1999 إلى 2683,3 مليار درهم في عام 2013. وبالأسعار الثابتة، ازداد مخزون الرأسمال المادي بأكثر من الضعف خلال 15 عاما، حيث انتقل من 1090,1 مليار درهم في عام 1999 إلى قرابة 2574,8 مليار درهم في عام 2013، محققا نسبة نمو بمعدل سنوي بلغت 6,3% على مدى هذه الفترة.

تطور مخزون الرأسمال المادي بملايير الدراهم (بالأسعار الثابتة بقيمة الدرهم عام 2007)

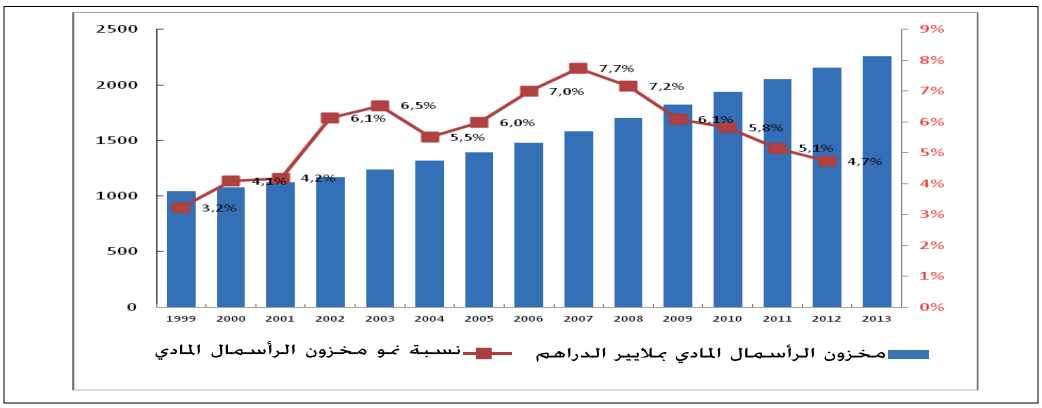

المصدر: حسابات المؤلفين

ويتيح تحليل تطور هذا المخزون بين عامي 1999 و2013 تحديد ثلاث مراحل تعكس عموما السياق الماكرو اقتصادي الذي يميزها. وتظهر المرحلة الأولى الممتدة بين عامي 1999 و2001 معدل نمو سنوي لمخزون الرأسمال المادي بنسبة 3,7%. وتفسر هذا التطورَ عوامل عدة، منها على الخصوص ضعف الرأسمال المتراكم خلال سنوات الثمانينات التي اتسمت بتطبيق مخطط التقويم الهيكلي الذي قلص من هوامش المناورة لدى الدولة على صعيد نفقات الاستثمار، بالإضافة إلى ركود الدورة الاقتصادية الذي شهده الاقتصاد المغربي خلال سنوات التسعينات. وتظهر المرحلة الثانية التي تمتد بين عامي 2002 و2009 سمات مختلفة بنسبة نمو بلغت في المعدل 6,3%. ويشهد هذا الأداء على الجهود التي بذلها المغرب، الذي انخرط في مسلسل إصلاحات تروم إرساء أسس اقتصاد السوق المفتوحة والتنافسية. وخلال الفترة الممتدة بين عامي 2010 و2013، واصل مخزون الرأسمال المادي نموه بوتيرة ثابتة بلغت نسبة 5,4%. غير أن هذا النمو عرف تباطؤا طفيفا مقارنة بالفترة السابقة بسبب الأزمة الاقتصادية التي شهدها شركاء المغرب الرئيسيون وعودة الضغوط على المالية العامة مما اضطر الدولة إلى إعادة النظر في نفقاتها بشكل عام.

2-3 المساهمة في الثروة الإجمالية

قياسا إلى الثروة الإجمالية، انتقلت حصة مخزون الرأسمال المادي من 16,1% في عام 1999 إلى 20,3% في عام 2013، مساهمةً بذلك بنسبة بلغت في المعدل 18,4% من الثروة خلال هذه الفترة. ومن هذا المنطلق، يمثل مخزون الرأسمال المادي أول ثروة مادية في المغرب مقارنة بالرأسمال الطبيعي، الذي يأتي في المرتبة الثانية، والموجودات الخارجية الصافية التي تساهم مساهمة سلبية في تراكم الثروة.

مساهمة الرأسمال المادي في الثروة الإجمالية (بالنسبة المئوية)

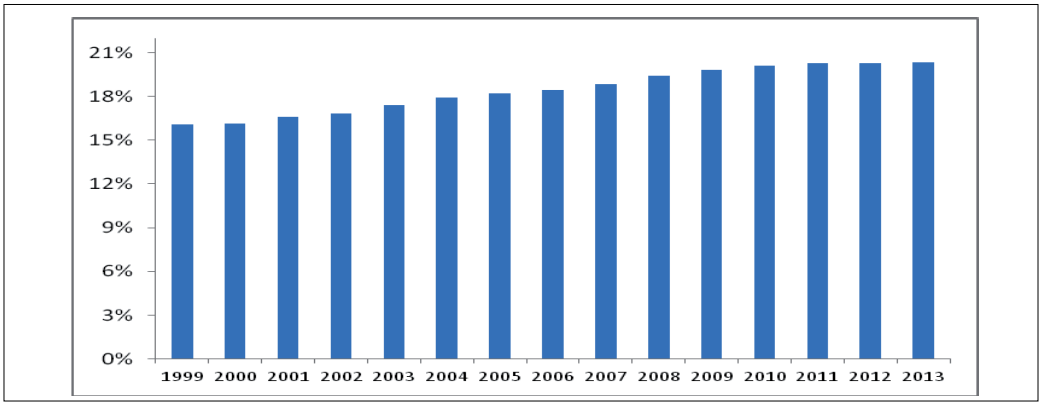

المصدر: حسابات المؤلفين

3-3 المقارنات الدولية

استنادا إلى بيانات البنك الدولي، تُظهر مقارنة المغرب مع بلدان أخرى أن حصته من الرأسمال المنتَج في الثروة الإجمالية مرتفعة نسبيا. وهذه نتيجة متوقعة لأن المغرب سجل خلال الفترة 1999–2013 أحد أعلى معدلات الاستثمار في العالم. وحسب مؤشرات التنمية في العالم (مؤشرات التنمية العالمية التي يعدها البنك الدولي)، من بين 192 بلدا تتوفر معطيات عنها، حل المغرب في المرتبة 19 من حيث نسبة إجمالي تكوين الرأسمال إلى الناتج الداخلي الإجمالي بنسبة بلغت في المعدل 31% بين عامي 1999 و2013.

الأراضي الحضرية

شهد المغرب منذ استقلاله حركة تمدن سريعة لساكنته. ففي عام 1960، بلغ عدد سكان المدن 3,3 مليون نسمة ومثل نسبة 29,2% من مجموع الساكنة. وفي عام 2013، مثلت ساكنة المدن قرابة 60% من مجموع الساكنة. ويعزى هذا الارتفاع في عدد ساكنة المدن إلى ثلاثة عوامل هي النمو الطبيعي والهجرة وتحويل مراكز قروية إلى مراكز حضرية. وبالموازاة مع ذلك، كان في المغرب 112 مدينة في عام 1960، منها 11 مدينة كبرى ومتوسطة (أكثر من 50000 نسمة). وفي عام 2004، بلغ هذا العدد 352 مدينة، منها 54 مدينة تضم ساكنة يفوق تعدادها 50000 نسمة. ولمواكبة هذا التطور، بذلت السلطات العمومية جهودا كبيرة في الاستثمار في البنية التحتية وتعبئة الأراضي الحضرية. وتتجلى الآن نتائج هذه الاستثمارات في البنية التحتية والوعاء الهام من الأراضي الحضرية اللذين يشكلان مكونا لا يستهان به في ثروة البلاد. ويقتضي تدبير هذه الثروة والمحافظة عليها في المقام الأول تقييمها وتتبعها بانتظام.

I- إعداد الأراضي الحضرية وتدبيرها

لم يتوقف خلال السنوات الأخيرة تزايد الحاجة إلى الأراضي الحضرية، مما ولد ضغطا شديدا على أسعار الأراضي. وقد ارتفعت هذه الأسعار بأكثر من الضعف خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، مما شكل عائقا أمام الاستثمار وعمليات التهيئة الحضرية وفاقم من صعوبات حصول الأسر على السكن.

تطور أسعار الأراضي الحضرية للمتر المربع

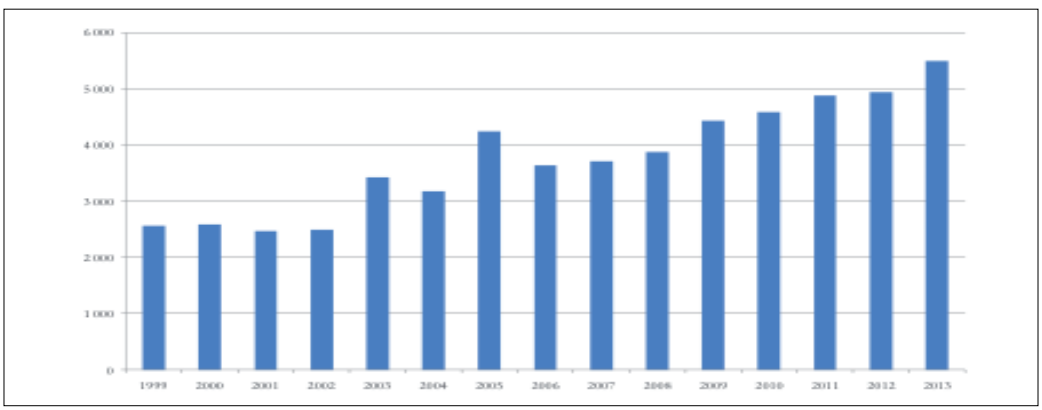

المصادر: المؤلفون والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية

وتزيد من تفاقم هذا الوضع مشاكل تعبئة الأراضي بسبب الأنظمة القانونية التي تؤطرها. ذلك أن تنوع الأنظمة القانونية المؤطرة للعقار (ملك خاص، وملك عام، وأراضي الجموع، وأراضي «الكيش»، وأراضي «الأحباس») وازدواجية الأنظمة العقارية (أملاك مسجلة وغير مسجلة) وتعدد المتدخلين في تنظيم وإدارة ملكية الأراضي، يؤثران على التهيئة الحضرية على مستويات عديدة، منها على الخصوص:

- على مستوى شراء الأراضي، طول وتعقد المساطر؛
- على مستوى سوق العقار والاستثمار، يؤدي تنوع الأنظمة القانونية المؤطرة للعقار إلى ندرة الأراضي بسبب تعقد وبطء تعبئتها.
- غياب التحفيظ العقاري الذي يطرح مشكلة الرهن العقاري والحصول على القروض ونقص المعلومات والشفافية حول العقار.

ومن أجل مراقبة محكمة للتخطيط الحضري، تطبَّق سياسة التهيئة الترابية بالاسترشاد بمجموعة من الوثائق التوجيهية التي تهدف إلى تحديد الاختيارات الأساسية للتهيئة الترابية المعتمدة على المستوى الجهوي والمحلي. وتستعين الحكومة بمختلف الوثائق المتعلقة بالتهيئة الترابية. ويتعلق الأمر تحديدا بمخططات توجيه التهيئة العمرانية التي تضم مجموعة من الوثائق البيانية المشفوعة بتقرير يبرر خطة التهيئة والتدابير الواجب اتخاذها لتنفيذها. وتحدد مخططات التوجيه اختيارات التهيئة التي يتطلبها تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في التراب المعني.

أما تصاميم التهيئة فهي وثائق تنظم العمران وتحدد الحق في استخدام الأراضي في المجالات الترابية التي تسري عليها. وتحدد حدود الطرق ومقتضيات المجالات العمومية.

وتحدّد تصاميم التنطيق استخدام الأراضي في غياب تصميم لتهيئة قطاع معين. وتهدف إلى تحديد تخصيص مختلف المناطق وفقا للأغراض التي يجب أن تستعمل لها بصورة أساسية، وتحدد قواعد استعمال الأراضي.

وتقوم خطط توجيه التعمير بتنسيق وتخطيط عمليات تنظيم التعمير والتهيئة التي يقوم بها جميع المتدخلين في هذا القطاع. وتحدد اختيارات التهيئة التي يتطلبها تحقيق تنمية متناسقة ومستدامة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي للتراب وتحديد المناطق العمرانية الجديدة والأغراض العامة وتواريخ السماح بالقيام بعمليات عمرانية فيها.

- سياسة التنمية الحضرية

برنامج المدن الجديدة

يهدف البرنامج الوطني للمدن الجديدة، الذي أطلق في سنة 2004، إلى تحديد وتحليل العوامل التي ستبنى عليها رؤية استشرافية للمجال الحضري الوطني، وتحديد دور المدن الجديدة في الإطار الترابي فضلا عن تأهيل المناطق الحضرية.

وقد اختار المغرب نهج سياسة المدن الجديدة، من خلال برنامج لبناء العديد من المدن، منها على وجه الخصوص تمنصورت والخيايطة وتامسنة ومؤخرا الشرافات التي شرع في تشييدها في سنة 2009.

برنامج المدن الجديدة - نسبة الإنجاز في سنة 2012

المدن الجديدة	المساحة بالهكتار	عدد المساكن عند الإتمام	عدد الساكنة عند الإتمام	كلفة التهيئة بملايين الدراهم	نسبة إنجاز التهيئة	الكلفة الإجمالية
تمنصورت	1931	90 000	450 000	4 826	%95	40 000
تامسنة	840	55 000	250 000	1743	%95	22 700
الخيايطة	1292	58 000	300 000	4087	%80	25 000
شرفات	770	30 000	150 000	2276	%70	20 000
الإجمالي	4833	233 000	1 150 000	12 932	-	107 700

المصدر: وزارة السكنى وسياسة المدينة

ومن المتوقع أن تسهم هذه المدن الجديدة في توزيع أفضل للسكان الحضريين والأنشطة على المجالات الترابية، وتعتبر أداة لتحفيز وتشجيع الاستثمار وتوليد ثروات جديدة.

البرنامج الوطني «مدن بدون صفيح»

تم إطلاق البرنامج الوطني «مدن بدون صفيح» في عام 2004 بهدف التنمية الاجتماعية ومحاربة الفقر والإقصاء في الوسط الحضري. ويتصدى هذا البرنامج لجميع الأحياء الصفيحية في المناطق الحضرية من خلال عمليات لإعادة الهيكلة تستهدف أحياء الصفيح الكبرى والمتوسطة التي يمكن دمجها في النسيج الحضري، وذلك من أجل تزويدها بالبنية التحتية اللازمة (الصرف الصحي والطرق ومياه الشرب والكهرباء) وتقنين وضعها العمراني والعقاري.

حصيلة برنامج «مدن بدون صفيح» - نسبة الإنجاز في سنة 2011

الجهة	مجموع المدن	المدن بدون صفيح	عدد الأسر	عدد الأسر المستفيدة أو الجاري معالجتها
العيون–بوجدور–الساقية الحمراء	2	2	16693	16693
واد الذهب–الكويرة	1	1	5122	5122
كلميم–السمارة	1	0	3363	3363
سوس ماسة درعة	4	4	16495	16495
تادلة – أزيلال	3	3	1289	1289
الجهة الشرقية	12	8	5796	5760
الشاوية–ورديغة	8	6	6589	6384
دكالة–عبدة	5	3	4383	3950
مراكش–تانسيفت–الحوز	3	1	31576	26684
فاس–بولمان	4	1	15463	12638
مكناس–تافيلالت	8	6	12582	9782
الغرب–الشراردة	7	2	32853	24099
طنجة–تطوان	9	4	14855	9743
الرباط–سلا–زمور–زعير	10	3	55160	30366
الدار البيضاء الكبرى	4	0	109093	53605
الحسيمة–تازة–تاونات	3	0	8710	849
المجموع	84	44	340022	226822

المصدر: برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

وتبعا لذلك، تم إعلان 44 مدينة بدون صفيح من أصل 84 مدينة، ليصل عدد الأسر المستفيدة من العمليات المنجزة أو الجاري تنفيذها 227 ألف أسرة، بنسبة إنجاز بلغت 67%.

برنامج التجديد الحضري

يمكن تعريف هذا المشروع باعتباره شكلا من أشكال تنمية المدن وإعادة بنائها لتوفير حلول للاختلالات الحضرية. ويتم تنفيذ هذا المشروع من خلال إنشاء هيئة وطنية مخصصة لمشاريع التجديد الحضري على شاكلة الشركات أو الوكالات، مثل شركة تهيئة ميناء طنجة ووكالة تهيئة ضفتي أبي رقراق ووكالة التعمير والتنمية أنفا وغيرها.

II. تطور ثروة الأراضي الحضرية

في حساب قيمة المخزون من ثروة بلد معين، تشمل التقديرات النهائية للرأسمال المادي قيمة البنيات التحتية والآلات والمعدات والأراضي الحضرية. ونظرا لصعوبة إجراء تقييم مباشر لقيمة الأراضي الحضرية، افترضنا أن هذه القيمة هي نسبة ثابتة تعادل 24% من قيمة الرأسمال المادي. وقد تم اختيار هذا المحدد على أساس تقييم للثروة من الأراضي الحضرية في كندا، حيث بلغت النسبة المتوصل إليها 33% من قيمة البنيات التحتية، والتي تمثل 72% من الرأسمال المادي في كندا، أي حصة 24% من الرأسمال المادي. وبالتالي، افترضنا أن الأراضي الحضرية والبنيات التحتية تتطور في نفس النسب.

بالأسعار الجارية، تقدر ثروة الأراضي الحضرية بما مجموعه 644 مليار درهم في سنة 2013، مقابل 232,5 مليار درهم في سنة 1999، بمتوسط زيادة سنوية قدرها 7,5%.

وبالأسعار الثابتة، يشير تحليل تطور الأراضي الحضرية بين عامي 1999 و2013 إلى أن ثروتها تضاعفت تقريبا خلال هذه الفترة، إذ انتقلت من 261,6 مليار درهم في عام 1999 إلى 617,9 مليار درهم في عام 2013 ، بمتوسط زيادة سنوي قدرهما 6,3%.

ثروة الأراضي الحضرية بملايير الدراهم بقيمة 2007

	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ثروة الأراضي الحضرية	261,6	272,2	285,4	299,2	319,2	341,5	361,7	384,5	412,5	450,7	484,3	514,7	549,8	582,3	617,9

ثروة الأراضي الحضرية

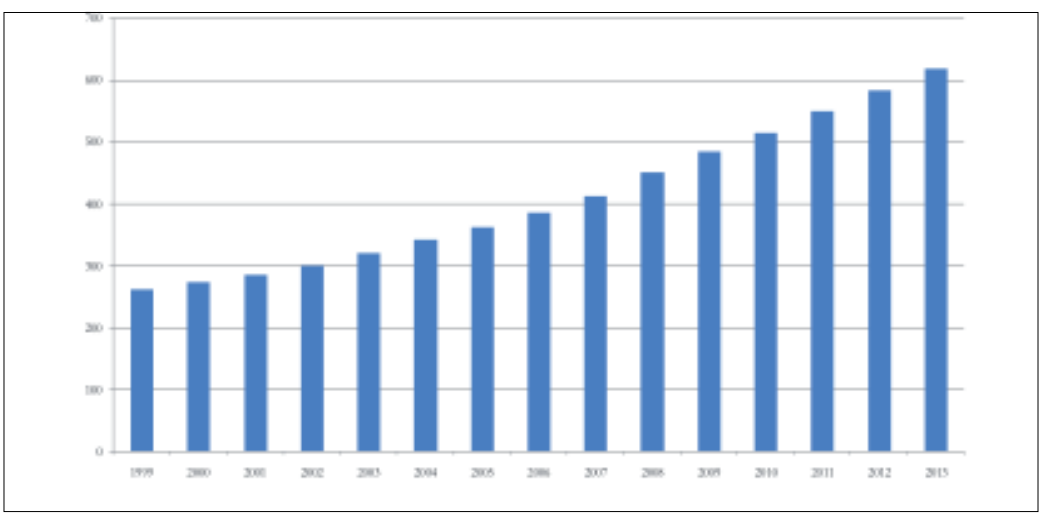

سجلت حصة ثروة الأراضي الحضرية في الثروة الإجمالية تزايدا مستمرا في الفترة ما بين 1999 و2013، منتقلة من 4,4% إلى 4,8%، وهو ما يمثل حصة كبيرة في الثروة الإجمالية للمغرب.

حصة ثروة الأراضي الحضرية في الثروة الإجمالية

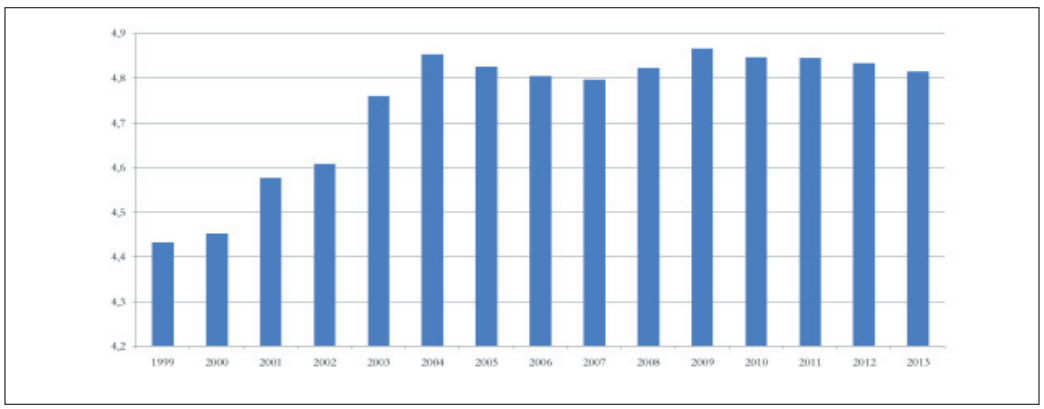

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵏⴰⵎⵓⵔ ⴰ ⵙⵓⵎⵓⵙ ⴰ ⵙⵉⵍⵉⵓⴹ
Conseil Economique, Social et Environnemental

الجزء 6
الموجودات الخارجية الصافية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵏⴰⵎⵓⵔ ⴰ ⵙⵓⵎⵓⵙ ⴰ ⵙⵉⵍⵉⵓⴹ
Conseil Economique, Social et Environnemental

الوضعية المالية الخارجية الإجمالية

في إطار أنشطته الاقتصادية، يقوم المغرب بتبادل السلع والخدمات واستلام وتحويل رؤوس الأموال والأدوات من وإلى الخارج. وتشكل حصيلة هذه المبادلات جزءا من الثروة الإجمالية للبلد. وإذا كان ميزان الأداءات يمكّن من قياس تدفق هذه المبادلات خلال فترة معينة، فإن الوضعية المالية الخارجية الإجمالية تساعد على تتبع وضعية ذمة اقتصاد ما تجاه بلدان الخارج. ويشكل مستوى هذه الوضعية في تاريخ محدد ناتجا لتدفقات الحساب الجاري وحساب الرأسمال خلال السنوات السابقة. وبالتالي، فإنه يعكس على الخصوص أداء كل من التجارة الخارجية وعائدات السياحة وصافي التحويلات من الخارج.

ولفهم تطور الوضعية المالية الخارجية الإجمالية، وجب إذن تحليل تدفق مختلف بنود ميزان الأداءات، خاصة الميزان التجاري. ومن أجل تحقيق هذا الغرض، فإننا نستند إلى معطيات تهم الفترة التي تعود إلى سنة 1990.

I. تطور المكونات الرئيسية للحساب الجاري

يتبين من تحليل تطور الحساب الجاري في المغرب وجودُ ثلاث مراحل. فقد عرفت المرحلة الأولى، التي تمتد من 1990 إلى 2000، عجزا متوسطا بلغت نسبته 0,8% من الناتج الداخلي الإجمالي، في حين اتسمت المرحلة الثانية، بين 2001 و2007، بتسجيل فائض متوسط بلغ 2,3% من الناتج الداخلي الإجمالي. أما في الفترة الثالثة الممتدة بين 2008 و2013، فقد سجل الميزان تفاقم عجز الحساب الجاري ليصل إلى 6,6% في المتوسط من الناتج الداخلي الإجمالي، مع حد أقصاه 9,5% سنة 2012.

تطور بنود الحساب الجاري

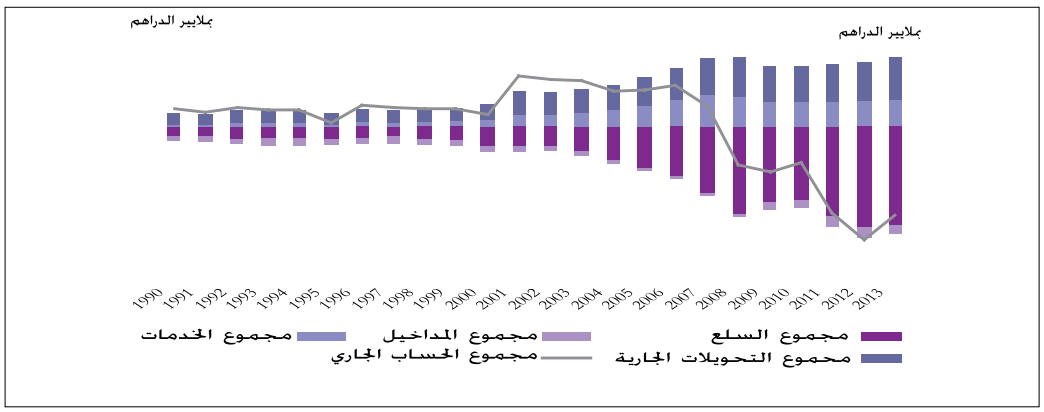

المصدر: مكتب الصرف

يعزى تدهور حصيلة المعاملات الجارية منذ سنة 2008 بالأساس إلى تفاقم العجز التجاري وإلى تدني مداخيل الأسفار وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج أو تراجع وتيرة نموهما، إذ بلغت في المتوسط ما قدره 0,2-% و1% على التوالي بين 2008 و2013 عوض 15,5% و15,7% بين سنتي 2000 و2007.

1- الميزان التجاري

بفضل سياسة الانفتاح على الاقتصاد العالمي، تمكن المغرب من تسجيل بعض الانتعاش في صادراته خلال السنوات الأخيرة، إلا أن هذا الانتعاش اتسم بضعف وتيرته مقارنة بالواردات. وقد زاد من حدة هذا التغير الأزمة الاقتصادية في منطقة الأورو وارتفاع أسعار المواد الأولية. نتيجة لذلك، توجه العجز التجاري نحو التفاقم ليصل إلى 21,8% من الناتج الداخلي الإجمالي في المتوسط بين 2008 و2013 مقابل 13,7% بين سنتي 2001 و2007.

تطور الميزان التجاري

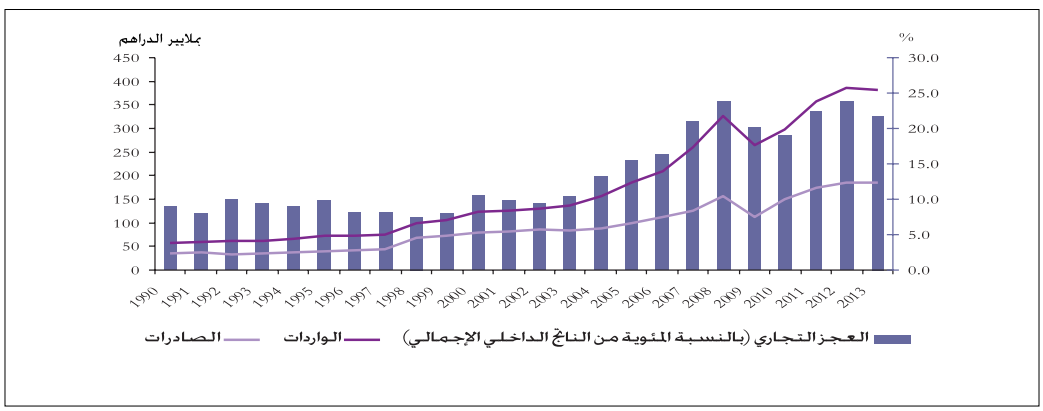

المصدر: مكتب الصرف

بين عامي 1998 و2007، شهدت صادرات المغرب هيمنة ثلاثة قطاعات رئيسية، هي النسيج والملابس، والمواد الغذائية، والفوسفاط ومشتقاته، بحصص تصل إلى 31,4% و20,4% و16,4% على التوالي. لكن، سرعان ما انعكس هذا الوضع بين 2008 و2013 لصالح قطاع الفوسفاط ومشتقاته، الذي بلغت حصته 24,5% في المتوسط مقابل 18,3% لكلٍّ من القطاعين الآخرين.

علاوة على ذلك، ومنذ تنفيذ استراتيجية تطوير المهن العالمية للمغرب، شهدت حصة هذه المهن، خاصة صناعة السيارات والطيران والالكترونيات، ارتفاعا ملحوظا بلغت نسبته 21,1% سنة 2013 مقابل 20,2% في قطاع الفوسفاط ومشتقاته.

الصادرات الرئيسية (بالنسبة المئوية)

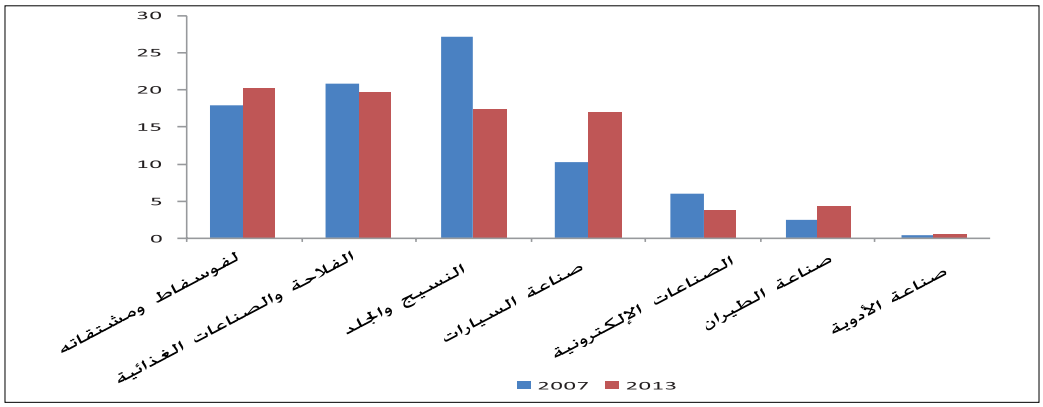

المصدر: مكتب الصرف

موازاة ذلك، بلغ معدل النمو السنوي للواردات 4% خلال الفترة بين 1990 و1997 ليتسارع إلى 11,4% في المتوسط بين عامي 1998 و2007 ثم تباطأ بعد ذلك إلى 3,2% بين 2008 و2013. وخلال هذه الفترة الأخيرة، اتسمت تركيبة الواردات المغربية بهيمنة المنتجات نصف المصنعة والمنتجات المصنعة للتجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية، إلى جانب تزايد تكاليف الطاقة نتيجة بالأساس لارتفاع الأسعار العالمية.

إطار: التجارة الخارجية في سياق اتفاقيات التبادل الحر

وقّع المغرب في السنوات الأخيرة العديد من اتفاقيات التبادل الحر، مما ساهم في تنامي مبادلاته التجارية من 58 مليار درهم سنة 2006 إلى 166 مليار سنة 2013. فقد ارتفعت الصادرات بنحو 26,7% كمتوسط سنوي لتصل إلى51 مليار درهم سنة 2013، فيما انتقلت الواردات من 47 إلى 115 مليار، بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 13,5%. ونتيجة لذلك، تفاقم العجز التجاري في إطار اتفاقيات التبادل الحر من 37,5 مليار درهم سنة 2006 إلى 64 مليار سنة 2013، أي 32,4% من العجز التجاري الإجمالي. وشهدت حصة الصادرات في إطار اتفاقيات التبادل الحر تحسنا كبيرا ضمن إجمالي الصادرات، إذ بلغت 27,7% سنة 2013 مقابل 8,7% سنة 2006. أما بالنسبة للواردات، فقد بلغت حصتها في إجمالي الواردات 30,1% بدلا من 22,5%.

العجز التجاري ضمن اتفاقيات التبادل الحر

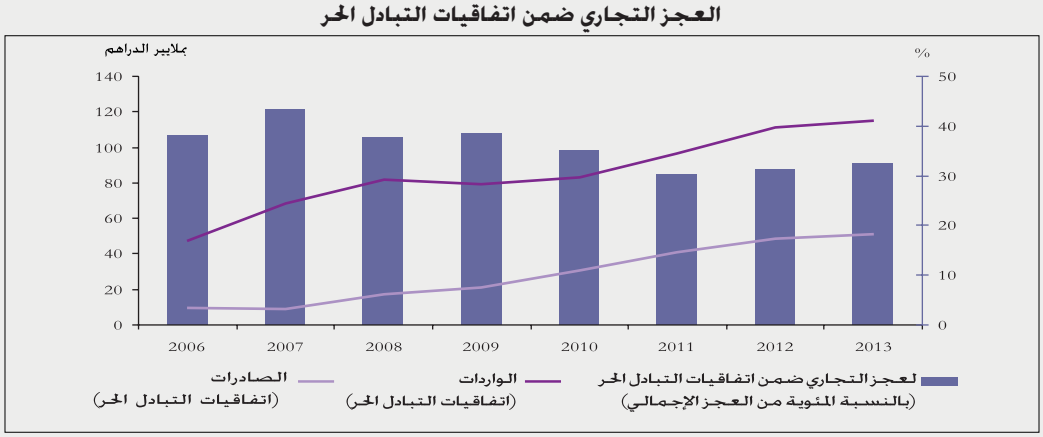

المصدر: مكتب الصرف

ختاما، وبالرغم من الجهود المبذولة لتطوير نظام الإنتاج وتشجيع التجارة الخارجية، ولا سيما من خلال تنفيذ استراتيجيات قطاعية طموحة وتحسين مناخ الأعمال، فإن حصة المغرب في السوق العالمية لم تتحسن. فقد عرفت هذه الأخيرة شبه ركود في حوالي 0,11% في المتوسط خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2013. وبلغت هذه النسبة أعلى مستوى لها بواقع 0,12% في عام 2008، خاصة بفعل النمو الكبير الذي شهدته صادرات الفوسفاط ومشتقاته خلال هذه السنة.

2- الخدمات والتحويلات الجارية

بعد مساهمتها لفترة طويلة في تغطية عجز الميزان التجاري، تأثرت صادرات الخدمات والتحويلات الجارية بشكل ملحوظ منذ سنة 2008 بالأزمة الاقتصادية في منطقة الأورو.فقد تراجعت وتيرة نمو صادرات الخدمات من 16,4% في المتوسط بين 2000 و2007 إلى 1,8% في المتوسط بين 2008 و2013، نتيجة لتباطؤ مداخيل الأسفار. من جهة أخرى، ارتفعت مداخيل التحويلات الجارية بوتيرة متوسطة بلغت 3,3% بين 2008 و2013، أي أقل بكثير من الوتيرة المسجلة بين 2000 و2007، والتي بلغت 15,4%.

3- مصادر تمويل العجز الجاري

يتم تمويل جزء من العجز الجاري عن طريق تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والسلفات والقروض التجارية. وسنتوقف عند المعطيات الخاصة بالفترة الممتدة من 2008 إلى 2013، بالنظر إلى حدة العجز المسجل في هذه الفترة، والذي بلغ 6,6% من الناتج الداخلي الإجمالي، مقابل 0,8% بين 1990 و2000.

تدفق التمويلات الخارجية بالنسبة المئوية من العجز الجاري

	متوسط 2008-2013
حسابات العمليات المالية باستثناء الموجودات الاحتياطية	95,3
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	31,7
استثمارات أخرى	63,7
قروض تجارية	10,6
سلفات	42,7
الموجودات الاحتياطية	9,8

المصدر: مكتب الصرف

يتضح من تحليل هذا الجدول أن العجز الجاري للمغرب خلال الفترة الممتدة بين 2008 و2013 قد تمت تغطيته بالتدفقات الصافية لرؤوس الأموال الأجنبية بواقع 95,3% وكذا بسحب 9,8% من الاحتياطيات. وبتحليل بنية تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، يتبين أن مساهمة رؤوس الأموال هي المهيمنة بواقع 42,7% بالنسبة للقروض

و31,7% للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

مساهمة البنود الرئيسية لميزان الأداءات في نمو الموجودات الاحتياطية (مرحلة فائض الحساب الجاري)

	متوسط الفترة 2001-2007
مداخيل الأسفار	%192
تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج	%255
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	%85
الميزان التجاري وغيره	%-432
المجموع	%100

المصدر: مكتب الصرف

علاوة على ذلك، فإن فائض الحساب الجاري بين سنتي 2001 و2007 يعزى في المقام الأول إلى تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج ومداخيل الأسفار والاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ بلغ متوسط مساهمتها في نمو الموجودات الاحتياطية ما قدره 255%، 192% و85% على التوالي، مما مكّن من التعويض بشكل كبير عن المساهمة السلبية عموما لباقي البنود، خاصة الميزان التجاري.

II. الوضعية المالية الخارجية الإجمالية

من أجل تحليل تطور الوضعية الخارجية الإجمالية للمغرب، فإن المعطيات المستخدمة هي تلك الخاصة بمكتب الصرف للفترة 2002-2013. وبالنسبة للسنوات الممتدة من 1999 إلى 2001، فإن الملاحظات المستخدمة هي تلك الواردة في قاعدة المعطيات الخارجية لثروات الأمم مارك 2[1] مع تطبيق استنتاج خطي.

وفي سنة 2013، أفرزت الوضعية الخارجية الإجمالية رصيدا مدينا بواقع 557,3 مليار درهم مقابل 197,5 مليار في 1999. وبلغت حصة الفرد من المدينية الوضعية المالية الخارجية الإجمالية 16712 درهم في 2013 مقابل 7066 درهم في 1999، أي بتدهور بنسبة 137 %خلال تلك الفترة.

ويظهر تحليل تطور الوضعية المالية الخارجية الإجمالية مرحلتين منفصلتين. اتسمت المرحلة الأولى الممتدة من 1999 إلى 2004 بتحسن نسبي بلغ 21,8% للوضعية المدينة لتتحدد في 154,4 مليار سنة 2003، قبل أن تتحسن بنسبة 2,5% إلى 150,6 مليار في 2004. ويعكس هذا التطور متوسط نمو لجاري الموجودات (16,8%) أكثر أهمية من جاري الالتزامات (3%) خلال تلك الفترة. على النقيض من ذلك، تفاقمت مدينية الوضعية الخارجية الصافية منذ 2005، لتنتقل من 159,5 مليار درهم إلى حوالي 557,3 مليار في 2013، بوتيرة متوسطة بلغت 16,9%.

[1] قاعدة المعطيات المستخدمة لتقييم الوضعية الخارجية الصافية هي نسخة محينة وموسعة "لقاعدة معطيات خارجية لثروات الأمم مارك 2" التي طورها لاني وميليسي-فريتي (2007). وتتضمن هذه القاعدة المعطيات الخاصة بالموجودات والالتزامات بملايين الدولارات الأمريكية بالنسبة ل178 اقتصادا خلال الفترة 1970-2011.

الوضعية المالية الخارجية الإجمالية

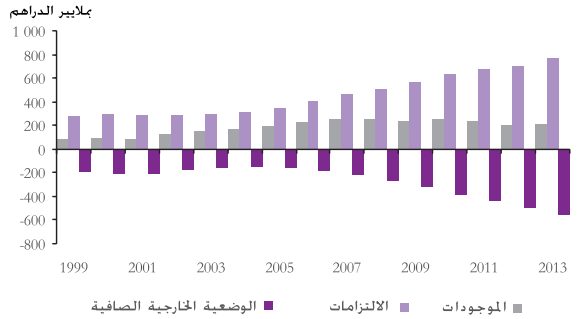

حصة الفرد من الوضعية الخارجية الإجمالية

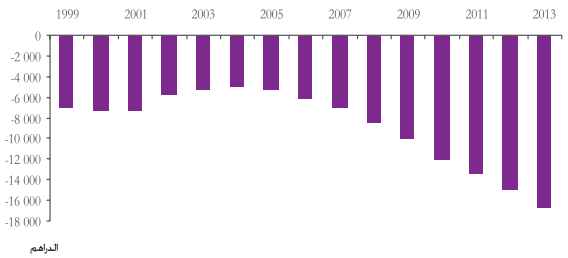

المصادر: مكتب الصرف وقاعدة معطيات خارجية لثروة الأم مارك 2.

مجمعات الوضعية المالية الخارجية الإجمالية (بملايير الدراهم)

	2002			2005			2013		
البند	الموجودات	الالتزامات	الرصيد	الموجودات	الالتزامات	الرصيد	الموجودات	الالتزامات	الرصيد
استثمارات مباشرة	4,6	123,3	-118,7	6,6	191,9	-185,4	20,1	418,1	-398,1
استثمارات المحافظ	0,9	6,5	-5,6	1,2	18,8	-17,6	5,1	27,4	-22,3
استثمارات أخرى	4,8	161,4	-156,6	12,4	141,7	-129,3	34,3	328,2	-293,8
الموجودات الاحتياطية	114,0	-	114,0	172,9	-	172,9	156,9	-	156,9
الوضعية الصافية	124,3	291,2	-166,9	193,0	352,5	-159,5	216,4	773,8	-557,3

المصدر: مكتب الصرف

بالأسعار الثابتة[1] لسنة 2007، أفرزت الوضعية الخارجية تزايد الالتزامات الصافية للمغرب إزاء غير المقيمين بواقع 222,2 مليار لتصل إلى 478,2 مليار درهم في 2013، متفاقمة بنسبة 86,6% مقارنة بسنة 1999. وتدهورت حصة الفرد من هذه الوضعية المدينة بنسبة 56,6% لتصل إلى 14339 درهم في 2013 بدلا من 9157 درهم في 1999.

الوضعية المالية الخارجية الإجمالية بملايير الدراهم بقيمة 2007

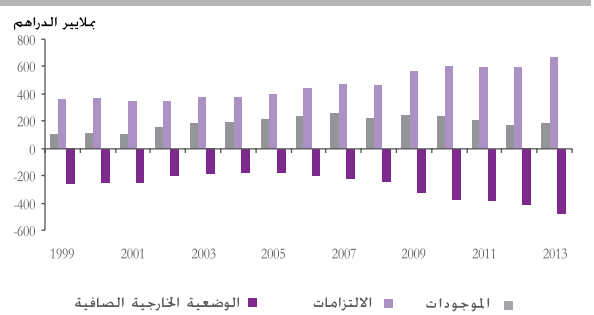

حصة الفرد من الوضعية الخارجية الإجمالية بالدراهم بقيمة 2007

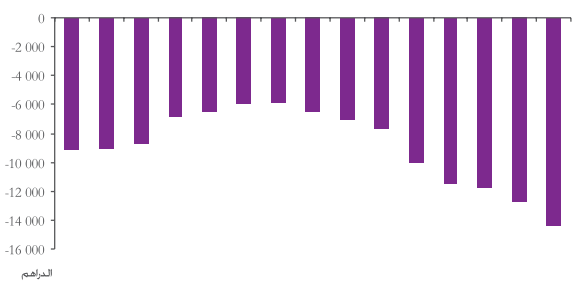

المصدر: مكتب الصرف وقاعدة المعطيات الخارجية لثروات الأم مارك 2.

1 الخفض المستخدم هو ذلك الخاص بالواردات. ويفضي استخدام المعامل الخاص بالصادرات إلى نتائج مماثلة.

III. تطور المكونات الرئيسية للوضعية المالية الخارجية الإجمالية

1. الاستثمارات الأجنبية المباشرة

يتيح تحليل تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة التمييز بين مرحلتين رئيسيتين. اتسمت المرحلة الأولى الممتدة من 2003 إلى 2008 بوتيرة متوسطة لنمو المخزون بلغت 17,2% وتميزت بتدفقات هامة للرساميل الأجنبية في إطار عمليات الخوصصة، بحصة متوسطة بلغت 31,2% من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ويتعلق الأمر على الخصوص بمبلغ 14,2 مليار في 2003 المتأتي من تفويت حصة 80% من رأسمال شركة التبغ، و12,4 مليار في 2005 بعد بيع الشطر الثاني من رأسمال اتصالات المغرب و3,1 مليار في 2007 بعد تفويت رأسمال شركة درابور، إضافة إلى 4% من رأسمال اتصالات المغرب. وخلال هذه الفترة، توجهت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حدود 27,1% إلى قطاع الاتصالات، و19,1% إلى القطاع الصناعي، و11,1% إلى قطاع السيارات و10,9% إلى السياحة.

تطور مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمبالغ وبنسبتها إلى الناتج الداخلي الإجمالي

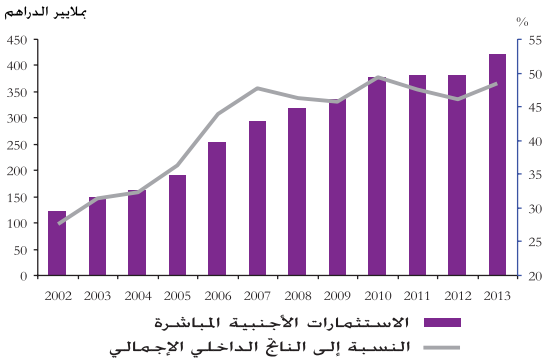

تطور مخزون الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاع

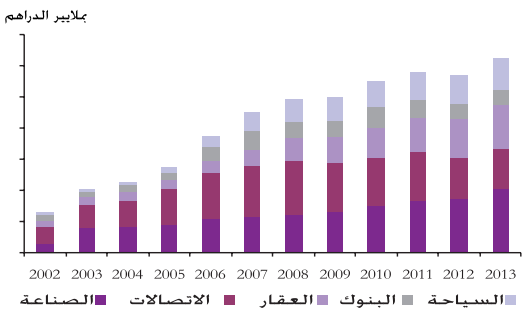

المصدر: مكتب الصرف.

أما المرحلة الثانية الممتدة من 2009 إلى 2013، فقد سجلت وتيرة نمو محدودة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تتجاوز 6% في المتوسط بالرغم من كون سنة 2013 اتسمت باستقطاب حجم قياسي من الاستثمارات بلغت 39,1 مليار.

تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الداخل
(بملايير الدراهم)

تطور تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الخارج
(بملايير الدراهم)

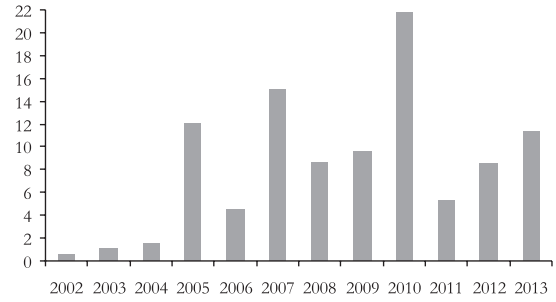

المصدر: مكتب الصرف.

وتجدر الإشارة إلى أنه بالرغم من كون عمليات الخوصصة تشكل مصدرا لعائدات ظرفية هامة من العملة الأجنبية، إلا أن تحويلات الربيحات أصبحت آخذة في التزايد بمبلغ وصل إلى 6,9 مليار درهم في 2013 وحوالي 15 مليار في 2014.

2. القروض العمومية والخاصة

فيما يتعلق بالمبلغ الجاري لقروض الإدارات العمومية، فقد عرفت منحى نحو الانخفاض، ما بين 2002 و2006، بوتيرة متوسطة بنسبة 8,5%، لتصل بنهاية دجنبر 2006 إلى 64,8 مليار أو 11,2% من الناتج الداخلي الإجمالي. وخلال هذه الفترة، كانت الخزينة تعطي الأفضلية للاستدانة داخليا، في سياق اتسم بوفرة في السيولة وانخفاض في أسعار الفائدة في السوق الداخلية.

بالمقابل، خلال الفترة 2007-2013، سجل المبلغ الجاري لقروض الإدارات العمومية نموا سنويا متوسطا بنسبة 12%، ليصل إلى 130,1 مليار أو 14,9% من الناتج الداخلي الإجمالي بنهاية 2013. وتميزت هذه الفترة بلجوء الخزينة لعدة اقتراضات في السوق الدولية: 500 مليون أورو في 2007، مليار أورو في 2010، 1,5 مليار دولار في 2012 و750 مليون دولار في 2013.

تطور قروض الخزينة والمؤسسات العمومية

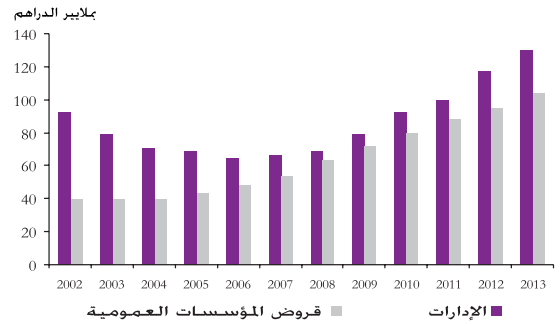

تطور التكلفة المتوسطة لمديونية الخزينة

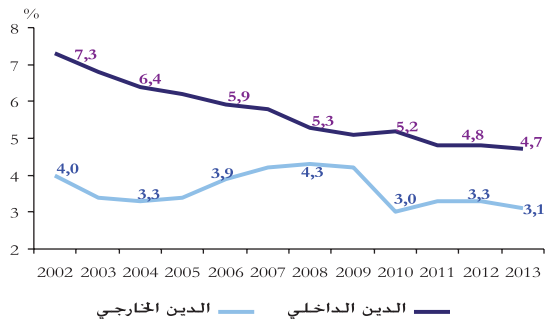

المصدر: وزارة الاقتصاد والمالية.

واتخذ المبلغ الجاري لاقتراضات الشركات غير المالية منحا تصاعديا على نحو متواصل منذ 2005، بارتفاع سنوي متوسط بلغ 9,8%. وعلى الخصوص، سجل المبلغ الجاري لديون المؤسسات العمومية نموا متوسطا بنسبة 11,8% ما بين 2005 و2013.

تطور المبلغ الجاري للالتزامات برسم القروض الخاصة وقروض البنوك (بملايير الدراهم)

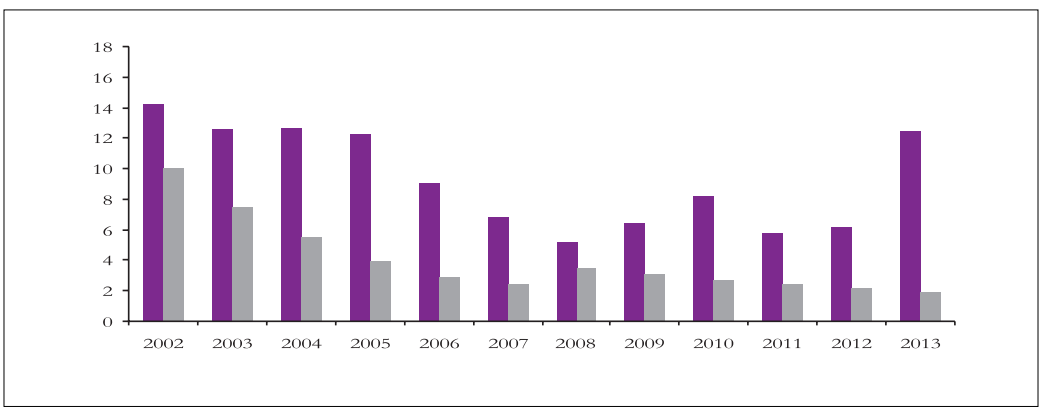

المصدر: مكتب الصرف

من ناحية أخرى، اتخذ جاري الالتزامات برسم قروض القطاع الخاص غير المالي توجها نحو الانخفاض منذ 2002 وإلى غاية 2012، بنسبة متوسطة سنوية بلغت 8%، قبل أن يعود إلى الارتفاع في سنة 2013 ليصل إلى 12,5 مليار درهم، مرتفعا بنسبة 102,7% مقارنة بسنة 2012.

3. القروض التجارية

ارتفع جاري الالتزامات برسم القروض التجارية بشكل ملموس منذ 2002 ارتباطا بنمو التجارة الخارجية. وخلال الفترة 2002-2013، تزايد هذا المبلغ الجاري بنسبة 33,5% كمتوسط سنوي إلى 18,9 مليار في 2012 ثم ارتفع بما يفوق الضعف ليصل إلى 38,3 مليار في 2013.

تطور المبلغ الجاري للقروض التجارية

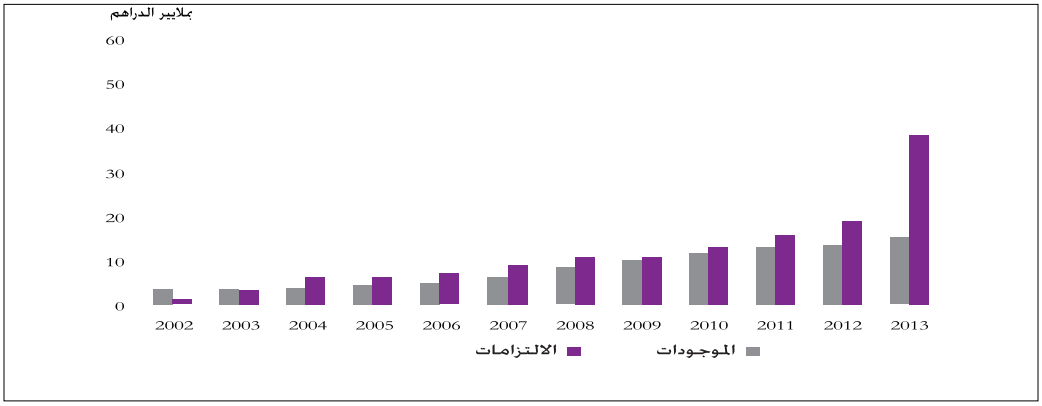

المصدر: مكتب الصرف

4. الموجودات الاحتياطية

فيما يتعلق بمخزون الموجودات الاحتياطية، فقد تعزز خلال الفترة 2002-2007 ليعكس بالأساس فائض الحساب الجاري. بالمقابل، فقد تقلص خلال الفترة 2008-2012 بنسبة 8,3% كمتوسط سنوي، ليعكس تدهور العجز التجاري وانحدار مداخيل السياحة وتحويلات المغاربة المقيمين بالخارج. إلا أن سنة 2013 تميزت بتحسن المبلغ الجاري للموجودات الاحتياطية نتيجة تقلص العجز التجاري وبفضل المداخيل من الهبات العمومية وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

تطور الموجودات الاحتياطية

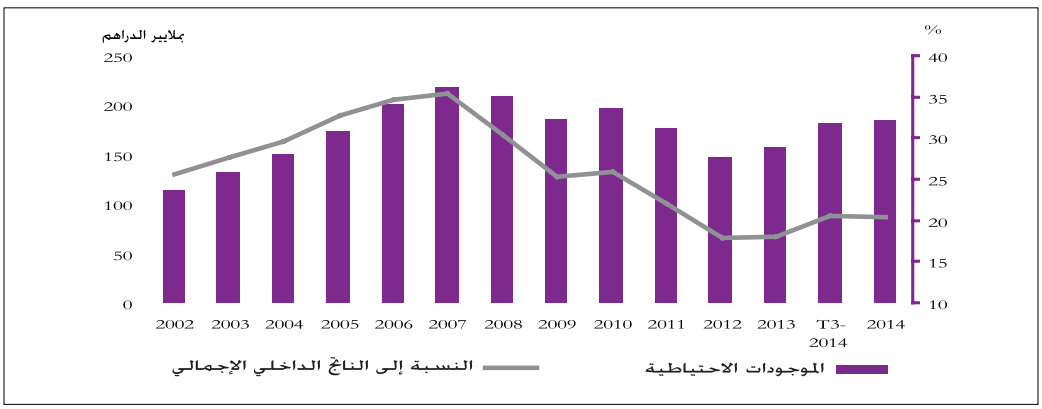

المصدر: مكتب الصرف

الملاحق

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
ⵓⵔⵜⴰⵔ ⵓⵏⴰⵎⵓⵔ ⴰ ⵙⵓⵎⵓⵙ ⴰ ⵙⵉⵍⵉⵓⴹ
Conseil Economique, Social et Environnemental

الادخار الصافي المعدل والثروة الإجمالية

ملحق حول المنهجية

تشمل ثروة بلد معين رأسماله المنتج (الرأسمال المادي، والأراضي الحضرية، والبنايات والبنيات التحتية)، ورأسماله الطبيعي (الغابات، والأراضي الفلاحية، إلخ..)، وأصوله الخارجية الصافية ورأسماله غير المادي، لا سيما الرأسمال البشري، والمؤسساتي والاجتماعي.

الثروة الإجمالية (W) = الرأسمال المادي + الرأسمال غير المادي + الموجودات الخارجية الصافية

الرأسمال المادي = الرأسمال المنتج + الرأسمال الطبيعي

الرأسمال غير المادي= الرأسمال البشري + الرأسمال المؤسساتي + الرأسمال الاجتماعي + أخرى

$$W = \int_t^{\mathbf{T}} C(s)\, e^{-r(s-t)} ds$$

حيث يشكل r معامل تحديث العائدات المستقبلية في الاقتصاد، و T هو أفق التحيين وC(p) استهلاك السنة.

ويتم الحصول على نسبة التحيين انطلاقا من رفع الرفاه ما بين الأجيال إلى الحد الأقصى، اعتمادا على بعض الفرضيات، مع افتراض دالة المنفعة وعزوف عن المخاطر ثابت.

$$r = \rho + \eta \frac{\frac{dc}{dt}}{c}$$

حيث تشكل ρ نسبة الأفضلية الصافية بالنسبة للحاضر و η في نفس الآن معامل العزوف عن المخاطر ومرونة المنفعة الهامشية مقارنة بالاستهلاك وتكون

$\frac{\frac{dc}{dt}}{c}$ هي نسبة نمو الاستهلاك.

ومع افتراض $\eta=1$ أن ونسبة نمو الاستهلاك هي g. فإن:

$$r = \rho + g$$

وبذلك فإن الاستهلاك المستقبلي يحصل عليه من خلال:

$$C(s) = C(t)e^{g(s-t)}$$

وبالتالي، فإن قيمة الثروة الإجمالية في T تعتمد حصريا على الاستهلاك في $T, c(t)$ ونسبة الأفضلية الصافية بالنسبة للحاضر e. ولأغراض حسابية، نفترض نسبة تفضيل صافية بالنسبة للحاضر في 1,5% وأفق زمني محدد في 25 سنة. وتتمثل مراحل الحساب فيما يلي:

- بناء سلسلة «خام» للاستهلاك الوطني انطلاقا من معطيات المحاسبة الوطنية؛
- الحساب بموازاة ذلك الادخار الصافي المعدل. إذا كان سلبيا، يتم طرح الاستهلاك الوطني من المبلغ السلبي. ونحصل بذلك على سلسلة الاستهلاك المستدام. وفي حالة المغرب، فإن الادخار الصافي المعدل إيجابي وسلسلة الاستهلاك المستدام مماثلة لسلسلة الاستهلاك الوطني.
- تسوية التقلب، من خلال اعتماد متوسط متأخر لخمس سنوات من سلسلة الاستهلاك «المستدام».
- في إطار هذا التقرير، قمنا أيضا بخصم نفقات التعليم من الاستهلاك الوطني من حيث أن هذه الأخيرة تمثل استثمارا في الرأسمال البشري وليس استهلاكا نهائيا.

وسيتم أيضا أخذ هذا التعديل، الذي تم تطبيقه بالتشاور مع البنك الدولي، بعين الاعتبار من لدن هذا الأخير ضمن الطبعات المستقبلية لتقريره حول ثروات الأمم.

احتساب الادخار الصافي المعدل

يعتبر الادخار الصافي المعدل مؤشرا للاستدامة. ويتم احتسابه على أساس المقياس التقليدي للادخار الوطني الخام الذي يتم تعديله ليأخذ بعين الاعتبار نضوب الموارد الطبيعية، والرأسمال المادي والاستثمارات في الرأسمال البشري. ويتم احتساب مختلف هذه المكونات نسبة إلى الناتج الوطني الإجمالي.

- تتمثل المرحلة الأولى في خصم تقدير (بالنسبة المئوية من الناتج الوطني الإجمالي) استهلاك الرأسمال الثابت (الاستخماد) من الادخار الوطني الإجمالي وذلك من أجل الحصول على الادخار الوطني الصافي.

• ويتم بعد ذلك خصم تقديرات نضوب الموارد الطبيعية المحتسبة في الثروة من الرقم المحصل عليه. ويتم حساب هذه التقديرات بناء على مستويات الاستغلال (انظر منهجية احتساب مختلف مكونات الثروة الطبيعية).

• ويتم أيضا خصم الأضرار المرتبطة بالتلوث الكلي بثاني أكسيد الكاربون. ويوفر البنك الدولي التقديرات الخاصة بهذا البند.

• وأخيرا، تتم إضافة نفقات التعليم التي تعكس الاستثمار في الرأسمال البشري.

الأراضي المزروعة

الملحق1: قائمة بمنتجات الصناعة الغذائية المعتمدة في الدراسة التحليلية

الحوامض	خضراوات طرية، مجمدة أو مملحة
النشويات، الغلوتين الحبوب ومشتقاتها	خضراوات بقولية مجففة
حيوانات حية (تغذية)	ذرة
حبوب أخرى	مارغرين ومواد دهنية (تغذية)
مواد غذائية أخرى	عسل
موز طري أو جاف	بيض
زبدة	شعير
جعة، نبيذ، نبيذ أبيض معطر ومشروبات روحية	الشمام والبطيخ
القمح	معجنات وتحضيرات مُعَدة بالحبوب
الكاكاو وتحضيرات مُعَدة بالكاكاو	العنب أو الزبيب
البن	خضر ونباتات جافة
مصبرات الفواكه والمربى	بطاطس
مصبرات الخضر	تحضيرات غذائية مختلفة
التمور	تحضيرات ومصبرات اللحوم وسقط الذبيحة
المياه المعدنية والمشروبات غير الكحولة	تحضيرات لبنية للأطفال
توابل	تحضيرات لتغذية الحيوانات
مستخرجات وخلاصة البن أو الشاي	تحضيرات مُعَدة بالسكر (تغذية)
دقيق الخضر	أرز
الدقيق، الذرة المحمصة، السميد والحبوب المكتلة	سكر خام أو مكرر
الفراولة والتوت	تبغ
الجبنة	شاي
فواكه طرية أو جافة، مجمدة أو مملحة	طماطم طرية
بذور حبوب باستثناء الأرز، معمول بشكل مختلف	لحوم وسقط الذبيحة صالح للأكل
حليب ومنتجات الحليب عدا الزبدة والجبنة	
عصير الفواكه والخضر	مساحيق ومخلفات أخرى للصناعة الغذائية
خضراوات ونباتات مجففة	

المصدر: مكتب الصرف

الملحق 2: لائحة المنتجات المستعملة لتقييم الثروة من الأراضي المزروعة بالمغرب

الزراعات	المنتجات	السعر المستعمل
الحبوب	القمح الطري، القمح الصلب، الشعير، الذرة، الذرة البيضاء، الشوفان.	سعر الإنتاج
	الأرز	سعر الإنتاج من 1994 إلى 1998. ومن 1999 إلى 2013، وبفعل عدم توفر المعلومات، تم استعمال السعر الدولي الصادر عن البنك الدولي.
	حبوب أخرى	متوسط سعر إنتاج القمح الصلب والقمح الطري
القطاني	الفول المجفف، الحمص، العدس، الجلبان المجفف، الكرسنة، قطاني أخرى	سعر الإنتاج
الزراعات الزيتية	بذور عباد الشمس، فول سوداني غير مقشر وسمسم.	سعر الإنتاج
الزراعات السكرية	الشمندر السكري، قصب السكر	سعر الإنتاج
زراعات صناعية أخرى	القنّب	سعر الإنتاج
	بذور القطن	-
زراعة الخضر والفواكه	الثوم	سعر الإنتاج محسوب على أساس أسعار التصدير مع خصم نسبة الهامش المقدرة في 30%.
	الخرشوف، الباذنجان، البنجر، الجزر، القرنبيط والقرنبيط الأخضر، الكرنب ونباتات أخرى من الفصيلة الكرنبية، الخيار، توت الأرض، الفول الأخضر، الفاصوليا الخضراء، البطيخ الأصفر والشمام الأخضر، والنعناع الفلفلي والنعناع الأخضر، اللفت، الفليفلة الحولية، البصل، البصل الصغير الطري، بطيخ أحمر، جلبان طري، الفلفل الحار، الفلفل الحلو، الفلفل الحلو الطري، القرع العسلي، القرع، القرع الكبير.	سعر الإنتاج محسوب على أساس أسعار الجملة مع خصم نسبة الهامش المقدرة في 35%.
	زراعة خضر وفواكه أخرى	متوسط أسعار المنتجات (الخرشوف، والباذنجان، والبطاطس الحلوة، والخيار)
	البطاطس الحلوة	نفس سعر البطاطس
	البصل الجاف، الطماطم والبطاطس	سعر الإنتاج

الزراعات	المنتجات	السعر المستعمل
زراعة العلف	الخرطال الأخضر، البرسيم، فول الصويا، الفصة، الذرة، الشعير، الذرة البيضاء، تريتيكال، بيقة الخرطال.	سعر الإنتاج
	ترمس، خليط من الكلأ	متوسط أسعار إنتاج كافة زراعات العلف باستثناء المنتجات التي تم تقدير أسعارها.
	البازلاء الصالحة للعلف	نفس سعر إنتاج شعير العلف
	ترتيكال	-
مزروعات الفواكه: الحوامض	البرتقال، اليوسفي، المندرين، الكليمنتين، الليمون والليم.	سعر الإنتاج محسوبا على أساس أسعار الجملة مع خصم نسبة الهامش المقدرة في 35%.
	البمبلوموس والبوميلو	نفس سعر إنتاج الليمون.
	حوامض أخرى	نفس سعر إنتاج البرتقال والفواكه الصغيرة
أغراس الفواكه: الورديات	المشمش، فاكهة الأفوكادو، الموز، الخروب، الكرز، التين، شجرة الرمان، شجرة الزعرور، الخوخ، النكتارين، الفستق، شجرة السفرجل، الإجاص، التفاح، البرقوق والبرقوق الشائك، توت العليق، التوت البري، السفرجل.	سعر الإنتاج محسوبا على أساس اسعار الجملة مع خصم نسبة الهامش المقدرة في 35%.
	المانجو، مانغوستين والجوافة، إيلان، الباباي	-
	اللوز غير المقشر	سعر الإنتاج
	الجوز غير المقشر	محسوبا على أساس مؤشر أسعار اللوز.
زراعة فواكه أخرى	زيتون	سعر الإنتاج
	تمر	محسوبا على أساس مؤشر أسعار اللوز
	عنب	سعر الإنتاج

وتجدر الإشارة إلى أن مجموع المعطيات والفرضيات الخاصة بالأسعار المذكورة صادرة عن وزارة الفلاحة والصيد البحري. وعلى سبيل المثال، يتم حساب المنتجات المتوفرة أسعارها جزئيا والموافقة لفترات حديثة على أساس مؤشرات تطور أبرز المنتجات حسب القطاعات (الطماطم بالنسبة للخضر، والتفاح بالنسبة للورديات واللوز بالنسبة للتمر والجوز) مع افتراض أن سنة 2008 هي السنة المرجعية (100=2008).

الملحق 3: مراحل حساب الثروة من الأراضي المزروعة

يتم حساب الثروة من الأراضي المزروعة تبعا للمراحل التالية:

1. حساب العائد بالسعر الجاري لكل منتج:

العائد بالسعر الجاري = الإنتاج (الطن)×سعر الوحدة (درهم/الطن).

2. حساب العائد بالسعر الثابت بالنسبة لكل منتج:

العائد بالسعر الثابت = العائد بالسعر الجاري/معامل امتصاص التضخم في القيمة المضافة الفلاحية (2007 كسنة أساس)

3. حساب متوسط العائد بالنسبة لكل منتج (ct)

$$\text{Revenu moyen} = \left(\frac{1}{5}\right)\sum_{t-4}^{t}(\text{revenu constant})]$$

4. حساب متوسط الإيراد المستقبلي بالنسبة لكل زراعة

العائد المستقبلي t= (متوسط العائد to ×1+) ×(نسبة العائد g)t–to

حيث

- نسبة العائد = (سعر السوق -تكلفة الإنتاج) / سعر الإنتاج). (تقدير البنك الدولي الذي اعتبرته وزارة الفلاحة مقبولا) قدر في 30% بالنسبة لمجموع الزراعات.
- g تشير إلى نمو العائد الذي تم تقييمه في المتوسط في 1,94%

5. حساب الثروة بالنسبة لكل منتج

$$\text{richesse}_{\text{produit}} = \sum_{i=t}^{t+T-1} \frac{\text{rente future}}{(1+r)^{(i-t)}}$$

حيث

- نسبة التحيين محددة في 4%
- أفق الحياة T محدد في 25 سنة

6. تساوي الثروة من الأراضي المزروعة مجموع ثروات كافة الزراعات.

الملحق 4: تطور أسعار زراعات الحبوب الرئيسية

القمح الطري

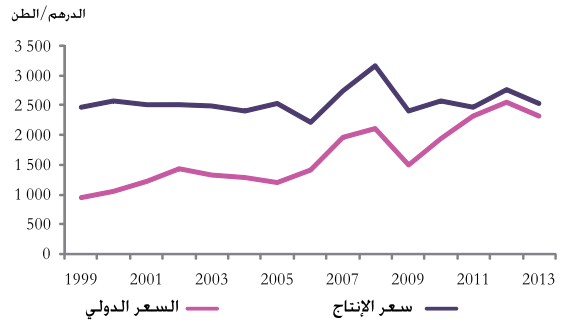

القمح الصلب

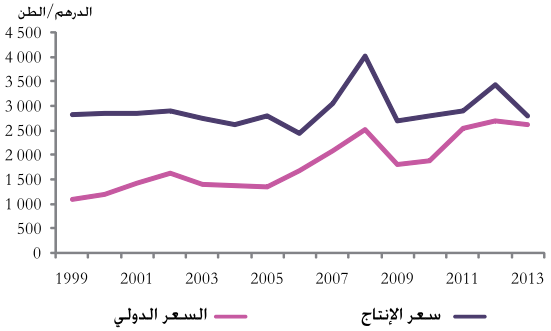

الشعير

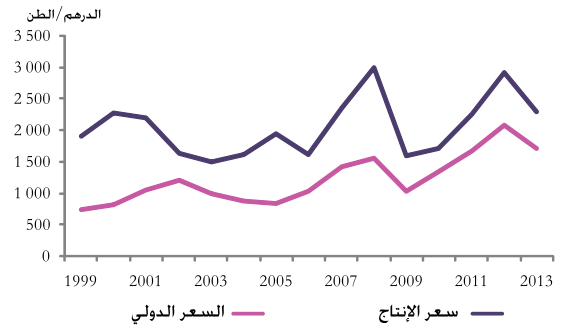

الذرة

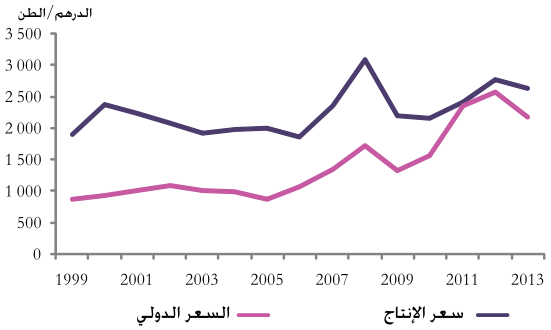

المصادر: البنك الدولي بالنسبة للأسعار العالمية ووزارة الفلاحة والصيد البحري بالنسبة لأسعار الإنتاج.

الملحق 5: تطور أسعار بعض زراعات الخضر والفواكه

البطاطس

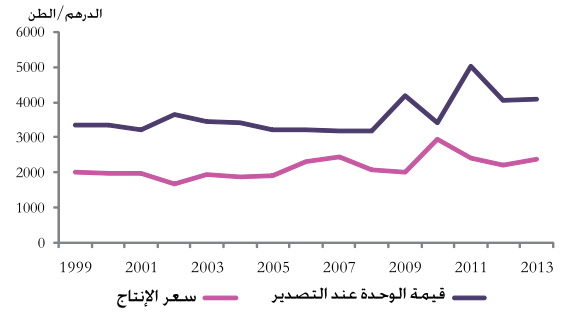

الطماطم الطرية

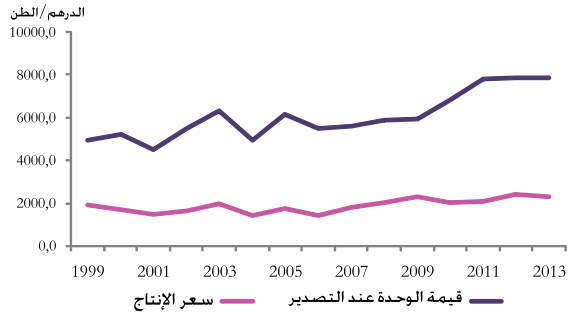

البطيخ الأصفر

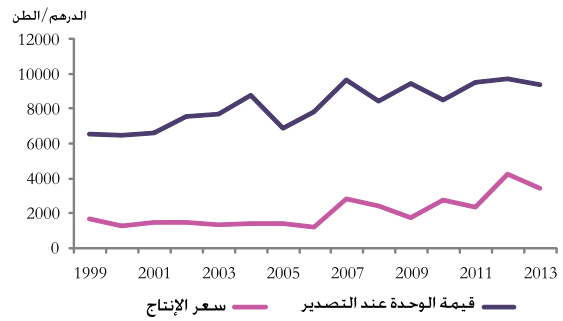

البطيخ الأحمر

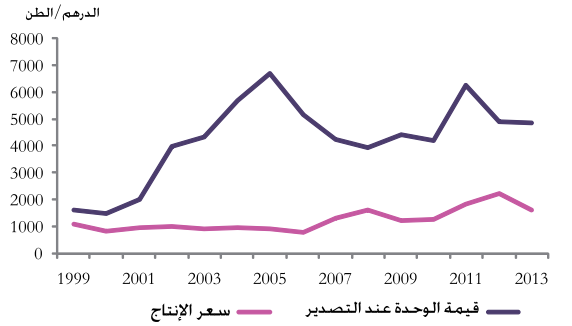

المصادر: منظمة الأغذية والزراعة بالنسبة لقيمة الوحدة عند التصدير ووزارة الفلاحة والصيد البحري بالنسبة لأسعار الإنتاج.

الملحق 6: تطور أسعار بعض زراعات الفواكه

البرتقال

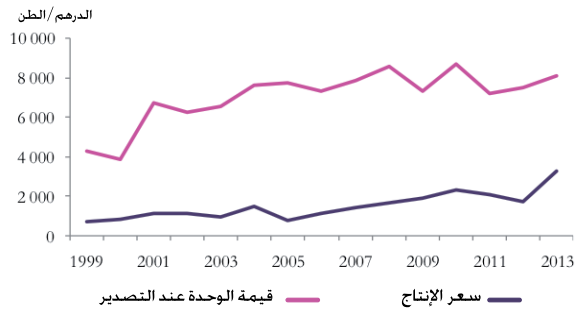

التفاح

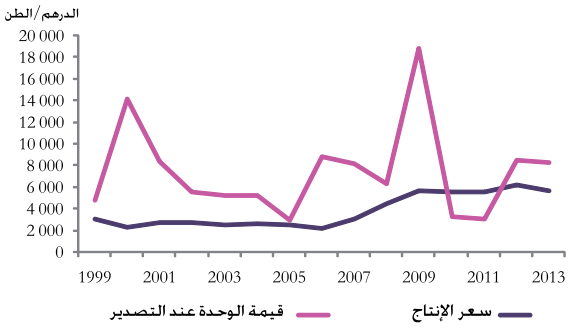

الزيتون

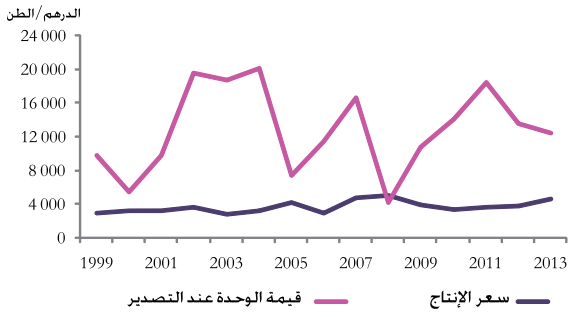

اليوسفي، المندرين، الكليمنتين، وساتسوماس

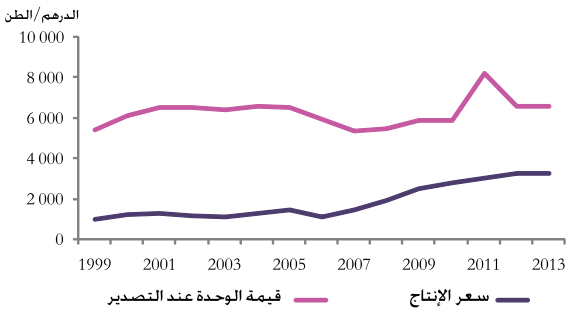

المصادر: منظمة الأغذية والزراعة، البنك الدولي بالنسبة لقيمة الوحدة عند التصدير ووزارة الفلاحة والصيد البحري بالنسبة لأسعار الإنتاج.

تجدر الإشارة إلى أنه بالنظر إلى المنهجية المعتمدة من طرف البنك الدولي، تم اقتراح استعمال قيمة الوحدة عند التصدير من البلد المعني، أو المنطقة، أو العالم. نتيجة لذلك، يلاحظ أحيانا عند تحليل الأسعار، وجود تباينات هامة ناجمة عن التقديرات المنجزة في حالة انعدام المعطيات الخاصة بالبلد المعني.

الأراضي الرعوية

الملحق 1: منهجية تقييم ثروة الأراضي الرعوية والفرضيات المعتمدة

تعتمد ثروة الأراضي الرعوية على منتوجات مستخلصة من استغلال المراعي. وتشمل هذه المنتوجات كلا من اللحوم والحليب وصوف الغنم والبيض.

تشمل الدراسة لائحة المنتوجات التالية:

- لحوم البقر
- لحوم الغنم
- لحوم الماعز
- لحوم الخيل
- لحوم الإبل
- لحوم الخنازير
- لحوم الدواجن
- لحوم الطرائد
- سقط الذبيحة
- حليب البقر الطري
- حليب الإبل الطري
- حليب الماعز الطري
- حليب النعجة الطري
- البيض
- الصوف الخام

ويتم حساب الثروة باعتبارها القيمة الحالية للعائدات انطلاقا من إنتاج مختلف المنتوجات المحددة، محينة بنسبة 4% لفترة مدتها 25 سنة. وبتعبير أدق، تقدر ثروة السنة t فيما يخص المنتوج c باستعمال الصيغة التالية:

$$W_{ct} = \sum_{i=t}^{t+T-1} \frac{(TR_{ct} * RR)}{(1+r)^{(i-t)}}$$

W تقابل الثروة وTR تقابل العائد الإجمالي وRR تقابل نسبة العائد، وr يقابل نسبة التحيين المحددة في 4%. وT يقابل عدد سنوات استنزاف الموارد المحدد في 25 سنة.

ويقدر مجموع العائدات (TR) بالنسبة للمنتوج (c) في السنة(t) باتباع الصيغة التالية، التي تحسب بمثابة معدل مؤخر بخمس سنوات:

$$TR_{ct} = (\frac{1}{5}) \sum_{t-4}^{t} (Q_{ct} * P_{ct})$$

حيث:

Q تقابل الإنتاج وP تقابل السعر الأحادي، أي السعر عند الإنتاج، أو في غيابه القيمة الأحادية للصادرات.

الإنتاج

تستقى المعطيات المتعلقة بالإنتاج من النشرات الإحصائية للمغرب أو قاعدة بيانات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو). ويبين الجدول التالي مصادر المعطيات المتعلقة بأحجام الإنتاج.

المنتوج	مصدر المعطيات المتعلقة بالإنتاج
لحوم البقر	النشرة الإحصائية للمغرب (المندوبية السامية للتخطيط)
لحوم الغنم	النشرة الإحصائية للمغرب (المندوبية السامية للتخطيط)
لحوم الدواجن	النشرة الإحصائية للمغرب (المندوبية السامية للتخطيط)
لحوم الماعز	النشرة الإحصائية للمغرب (المندوبية السامية للتخطيط)
لحوم الخيل	شعبة الإحصائيات في منظمة الفاو(مصدر المغرب وتقديرات الفاو)
لحوم الخنازير	شعبة الإحصائيات في منظمة الفاو(مصدر المغرب وتقديرات الفاو)
لحوم الإبل	شعبة الإحصائيات في منظمة الفاو(مصدر المغرب وتقديرات الفاو)
سقط الذبائح	النشرة الإحصائية للمغرب (المندوبية السامية للتخطيط)
لحوم الطرائد	شعبة الإحصائيات في منظمة الفاو(تقديرات الفاو)
الحليب	شعبة الإحصائيات في منظمة الفاو(مصدر المغرب)
البيض	النشرة الإحصائية للمغرب (المندوبية السامية للتخطيط)
الصوف الخام	شعبة الإحصائيات في منظمة الفاو(مصدر المغرب وتقديرات الفاو)

وقد تم حصر أرقام مختلف المنتوجات في نهاية عام 2012، مع تقدير أرقام عام 2013 استنادا إلى معدل النمو المسجل في السنوات الخمس الأخيرة فيما يتعلق بمعظم المنتوجات. أما المنتوجات التي شهدت استقرارا في الإنتاج من عام إلى آخر (لحوم الخيل ولحوم الخنازير ولحوم الطرائد)، فقد احتفظ في التقدير بحجم إنتاجها في عام 2012.

الأسعار

يتعلق الأمر هنا بالأسعار عند الإنتاج. وقد تم تصحيح بعض الأرقام، بطرح هوامش الوسائط. ويرسم الجدول التالي لائحة بمصادر المعطيات المتعلقة بالأسعار.

وعند غياب أسعار وطنية، تستخدم القيم الأحادية للصادرات. وتقابل هذه القيم ناتج الفرق بين قيم وكميات الصادرات من هذه المنتوجات المغربية. وتؤخذ أيضا من منظمة الأغذية والزراعة التي تستقي بياناتها من المعطيات الوطنية. وقد عوضت بعض الملاحظات الناقصة بالأسعار الأحادية المتوسطة لصادرات بلدان المنطقة (شمال إفريقيا)، أو بالمعدل العالمي، عند غيابها.

المنتوج	مصدر المعطيات المتعلقة بالأسعار
لحوم البقر	وزارة الفلاحة
لحوم الغنم	وزارة الفلاحة
لحوم الدواجن	وزارة الفلاحة، الفيدرالية البيمهنية لقطاع الدواجن بالمغرب
لحوم الماعز	وزارة الفلاحة
لحوم الخيل	شعبة الإحصائيات في منظمة الفاو(القيم الأحادية للصادرات)
لحوم الخنازير	شعبة الإحصائيات في منظمة الفاو(القيم الأحادية للصادرات)
سقط الذبائح	معدل أسعار لحوم الغنم ولحوم البقر [1]
لحوم الإبل	شعبة الإحصائيات في منظمة الفاو(القيم الأحادية للصادرات)
لحوم الطرائد	شعبة الإحصائيات في منظمة الفاو(القيم الأحادية للصادرات)
البيض	وزارة الفلاحة، الفيدرالية البيمهنية لقطاع الدواجن بالمغرب
الحليب	وزارة الفلاحة
الصوف الخام	شعبة الإحصائيات في منظمة الفاو(القيم الأحادية للصادرات)

1 الفرضية المعتمدة بالاتفاق مع وزارة الفلاحة

وتم حصر كميات وقيم الصادرات المتاحة في قاعدة منظمة الأغذية والزراعة حتى نهاية عام 2011. ونتيجة لذلك، أجريت تقديرات عامي 2012 و2013 بإعادة المتوسط المتحرك للسنوات الخمس الماضية. وأتاحت هذه العملية الحصول على جميع المعطيات المحصورة في نهاية عام 2013 لحساب الثروة.

العائدات والثروة

لحساب العائدات الإجمالية يتم ضرب الكميات المنتجة في الأسعار الأحادية. وتحول العائدات الإجمالية بالدرهم الثابت بمعدل معامل امتصاص تضخم الناتج الداخلي الإجمالي الفلاحي على أساس 100 في عام 2007. وتحسب بذلك العائدات الإجمالية عن كل سنة كمعدل مؤخر بخمس سنوات.

ويحسب عائد المراعي باعتباره ناتج مجموع عائدات إنتاج المراعي ونسبة العائد. ويفترض أن تساوي نسبة العائد 45% من العائدات الإجمالية عن كل المنتوجات التي تتناولها فرضيات البنك الدولي. غير أن هذه النسبة خفضت إلى 35% إثر مناقشات مع وزارة الفلاحة. ويتم إسقاط الثروة السنوية للسنة t على السنة (t+24) على أساس نسب النمو السنوية المحددة في 2,95%. والثروة السنوية للمراعي هي حاصل جمع إيرادات (ثروات) جميع المنتوجات المشمولة.

الملحق 2: المذابح الخاضعة للمراقبة

تطور المذابح الخاضعة للمراقبة

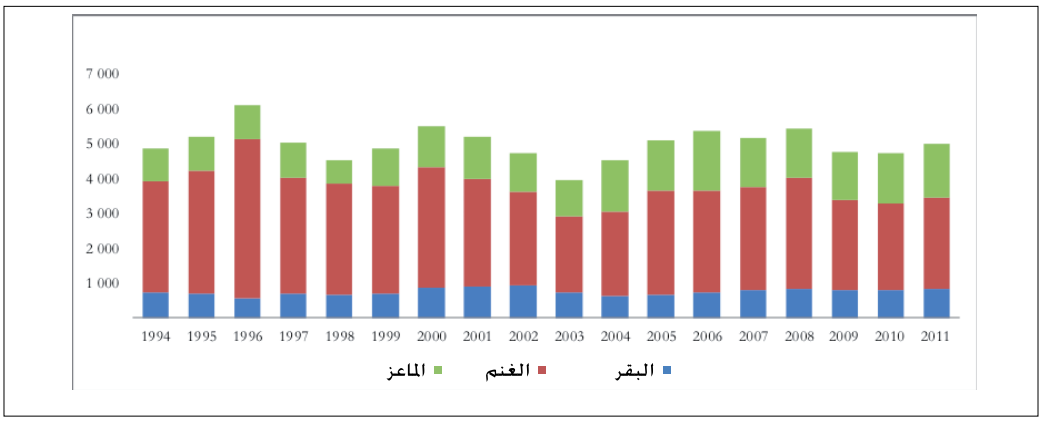

المصدر: النشرات الإحصائية السنوية للمغرب. المندوبية السامية للتخطيط

تطور الذبائح الخاضعة للمراقبة الخاصة بالأصناف الرئيسية

	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
عدد الرؤوس (بالآلاف)	4 874	5 220	6 124	5 034	4 549	4 881	5 520	5 203	4 759	4 002
البقر	742	711	572	710	671	705	861	907	933	734
الغنم	3 170	3 517	4 552	3 324	3 178	3 076	3 465	3 087	2 682	2 195
الماعز	962	992	1 000	1 000	700	1 100	1 194	1 209	1 112	1 043
أصناف أخرى*									32	30

	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2002	2003
عدد الرؤوس (بالآلاف)	4 577	5 124	5 401	5 187	5 451	4 787	4 767	5 042	4 759	4 002
البقر	626	672	720	793	840	815	808	838	933	734
الغنم	2 444	2 978	2 947	2 954	3 200	2 570	2 498	2 607	2 682	2 195
الماعز	1 463	1 446	1 706	1 417	1 386	1 376	1 433	1 558	1 112	1 043
أصناف أخرى*	44	28	28	23	25	26	28	39	32	30

* الإبل والخيل والخنازير

المصدر: النشرات الإحصائية السنوية للمغرب. المندوبية السامية للتخطيط

الموارد السمكية

الملحق 1: فروع نشاط صناعة الصيد البحري بالمغرب

يشمل قطاع صناعات الصيد البحري بالمغرب ستة فروع رئيسية

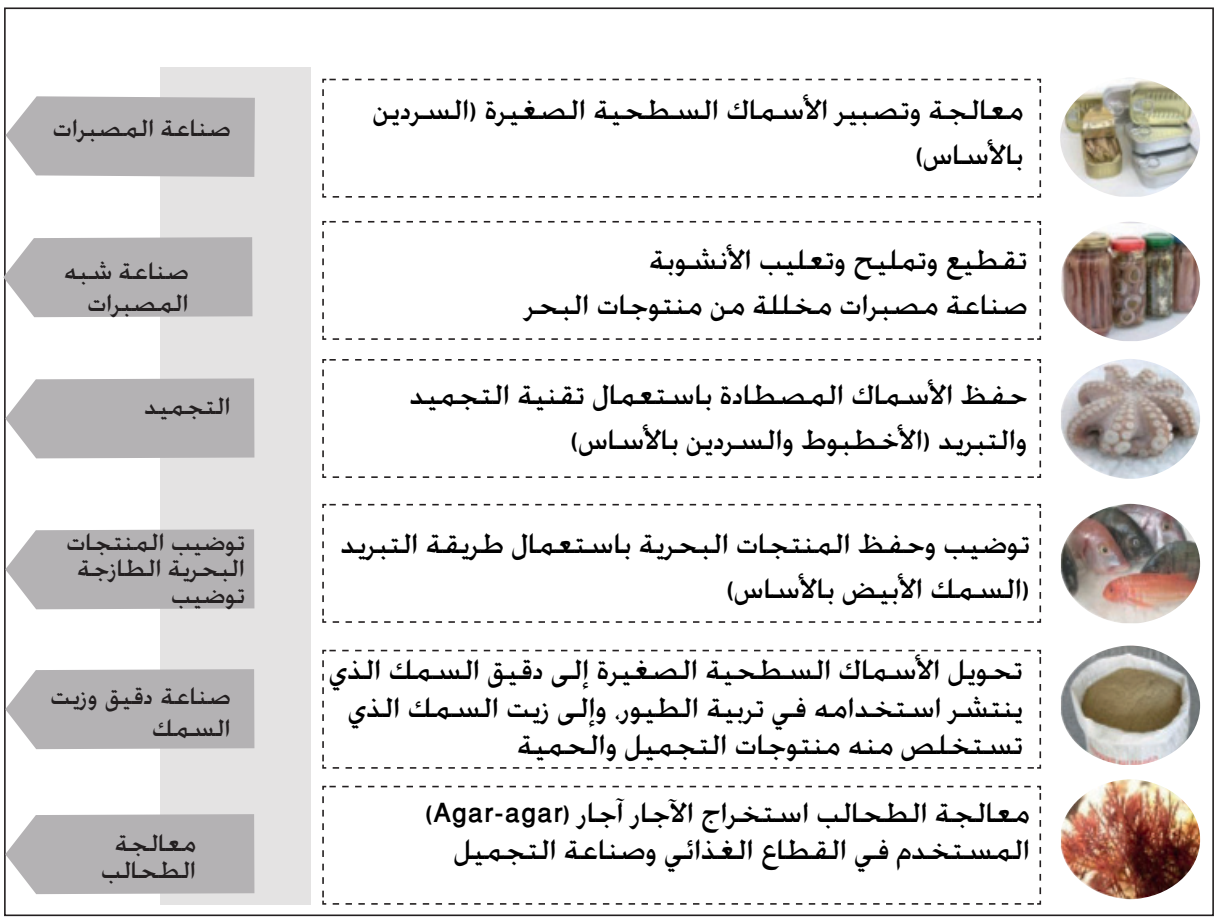

المصدر: عرض حول «استراتيجية تطوير قطاع الصيد البحري في المغرب وتعزيز تنافسيته في أفق سنة 2020»، قطاع الصيد البحري، 2010

الملحق الثاني: المنهجية المفصلة

لتقييم ثروة الموارد السمكية، تم التمييز بين المكونات حسب الفئة ونوع السفن.

نوع السفن بحسب فئات الصيد البحري

الصيد الساحلي	الصيد في أعالي البحار	الصيد التقليدي	أنشطة أخرى
سفن الصيد بالشباك الجرافة	سفن صيد الرخويات	القوارب	الصيد بالشباك
سفن الصيد بالشباك المخروطية	سفن الصيد بمياه البحر المبردة (RSW)		
سفن الصيد بالخيوط	سفن صيد القمرون		

وهي تشمل أعداد السفن والأسعار والتكاليف والإنتاج. وتم حساب الثروة السمكية باتباع الخطوات التالية:

1. حساب الثروة حسب المكون
2. حساب الثروة المتأتية من اتفاقيات الصيد البحري
3. حساب الثروة السمكية

الثروة حسب المكونات

1. التكاليف المتغيرة حسب السنة = التكاليف المتغيرة حسب اليوم x عدد أيام الصيد.
2. الضرائب والرسوم = 15% من رقم المعاملات الإجمالي.
3. التكاليف الإجمالية = (التكاليف المتغيرة حسب السنة + التكاليف الثابتة حسب السنة + الضرائب والاقتطاعات) x عدد السفن.
4. العائد بالدراهم، بالأسعار الجارية = رقم المعاملات الإجمالي– الكلفة الإجمالية
5. العائد بالدراهم، بالأسعار الثابتة، بقيمة الدرهم في عام 2007 = العائد بالدراهم، بالأسعار الجارية/ معامل امتصاص التضخم من القيمة المضافة الفلاحية في عام 2007
6. العائد بالدراهم، بالأسعار الثابتة بقيمة الدرهم في عام 2007، المعدل المتحرك على مدى 5 سنوات: ابتداء من عام 2003. تجدر الإشارة إلى أنه تم حساب معدل السنوات السابقة استنادا إلى المعطيات التاريخية المتاحة.

السنوات	حساب المعدل المتحرك
1999	1999
2000	المعدل المتحرك خلال الفترة 1999-2000
2001	المعدل المتحرك خلال الفترة 1999-2001
2002	المعدل المتحرك خلال الفترة 1999 - 2002
ابتداء من 2003	المعدل المتحرك المؤخر على مدى 5 سنوات

وتمثل الثروة حسب المكون تحيينا بنسبة 4% من العائدات المستقبلية المتولدة من استغلال المنتوجات البحرية في أفق زمني مدته 25 عاما.

$$\sum_{t=t*}^{t*+T-1} \frac{\text{Rente totale}}{(1+\text{taux d actualisation})^{t-t*}}$$

الثروة المتأتية من اتفاقيات الصيد

1. الاتفاقيات مع منطقة الأورو: المقابل المالي بالأورو في السنة
2. الاتفاقية مع روسيا واليابان: المقابل المالي بالدولارات
3. المقابل المالي بالدراهم، بالأسعار الجارية = المقابل المالي بالأورو والدولارات X سعر الصرف
4. المقابل المالي بالدراهم بالأسعار الثابتة بقيمة الدرهم في عام 2007 = المقابل المالي بالدراهم، بالأسعار الجارية /معامل امتصاص التضخم من القيمة المضافة الفلاحية في عام 2007.
5. المقابل المالي بالدراهم بالأسعار الثابتة بقيمة الدرهم في عام 2007، المعدل المتحرك على مدى 5 سنوات.

وتمثل ثروة المقابل المالي تخيينا بنسبة 4% من العائدات المستقبلية المتولدة من اتفاقيات الصيد في أفق زمني مدته 25 عاما.

$$\sum_{t=t*}^{t*+T-1} \frac{\text{Rente totale}}{(1+\text{taux d actualisation})^{t-t*}}$$

الثروة السمكية

الصيد الساحلي بالشباك الجرافة + الصيد الساحلي بالشباك المخروطية + الصيد بالشباك + صيد الرخويات في أعالي البحار + الصيد بمياه البحر المبردة في أعالي البحار + صيد القمرون في أعالي البحار + الصيد التقليدي + المقابلات المالية لاتفاقيات الصيد.

المناطق المحمية

المنتزهات الوطنية الرئيسية

المنتزه الوطني توبقال

- منتزه وطني في المغرب، تم إنشاؤه بموجب الظهير الصادر في 19 يناير 1942.
- يتبع لإقليمي الحوز وتارودانت.
- تبلغ مساحته 38.000 هكتار بالمفهوم الضيق (المنطقة المركزية) و62.000 هكتار مع احتساب المناطق المحيطة.
- المنطقة المركزية: 100% مجال غابوي؛
- يقع بها أعلى جبل بشمال إفريقيا: جبل توبقال، تصل قمته إلى 4165 متر؛
- تنطيق بيئي: مناطق طبيعية محمية (محافظة صارمة)؛ محميات طبيعية مدبرة (إمكانية ممارسة أنشطة بشرية متسقة مع المنتزه)؛ منطقة للتوسع (الأروية)؛ منطقة لتدبير الموارد الطبيعية (أغلب المساحة).

المنتزه الوطني تازكة

- تم إنشاؤه بموجب قرار وزاري صادر في 11 يوليوز 1950.
- يقع بإقليم تازة.
- تصل مساحته إلى 680 هكتار تعادل أشجار الأرز الموجودة بقمة جبل تازكة، ويمتد فضاؤه ليصل إلى 13.737 هكتار سنة 2004؛
- يتكون ما يقارب 80% من المجال الغابوي و20٪ من المناطق الزراعية المعزولة.
- منتزه جبلي يتراوح علوه ما بين 1400 متر و 1980 متر؛
- 3 مناطق رئيسية وهي: النواة المركزية، ومجال البلوط الفليني (باب أزهار)، ومنطقة تسمى «سياحية».
- ينقسم المنتزه إلى ثلاث مناطق بيئية: منطقة طبيعية محمية تبلغ مساحتها 1.284 هكتار(غابة الأرز، غابات البلوط الفليني، محمية الأيل البربري)؛ محمية طبيعية مدبرة تبلغ مساحتها 2.479 هكتار؛ منطقة تدبير الموارد الطبيعية تبلغ مساحتها 10.328 هكتار، أي 75% من المنتزه، بما في ذلك 2.940 هكتار من المناطق الزراعية المعزولة.

المنتزه الوطني لسوس ماسة

- تم إنشاؤه بموجب المرسوم الصادر في 8 غشت 1991.
- يتبع لعمالة إنزكان آيت ملول وأقاليم شتوكة آيت باها وتزنيت (7 جماعات)؛
- 33800 هكتار على طول ساحل المحيط الأطلسي: حوالي 65 كم في الطول على 5 كم في العرض في المتوسط.
- 35% من مساحة الغابات ملك للدولة، و 65% من الأراضي الخاصة أو أراضي الجموع.

المنتزه الوطني للحسيمة

- تم إنشاؤه سنة 2004 بموجب مرسوم.
- يقع في إقليم الحسيمة.
- تبلغ مساحته 48000 هكتار، بما في ذلك 19000 هكتار بالواجهة البحرية.
- 35% من مساحته تقع بالأراضي التابعة للدولة، و 65% منها بالأراضي الخاصة.
- يبدي هذا المنتزه اهتماما خاصا لعلم الطيور، حيث يعتبر ملاذا ل 69 نوعا من الطيور، ويعد من أكبر معاقل العقاب النساري.
- يوفر المنتزه مأوى لأنواع نادرة كفقمة الراهب المتوسطية ونورس أدوين.

المنتزه الوطني للأطلس الكبير الشرقي

- تم إنشاؤه سنة 2004 بموجب مرسوم.
- يقع في إقليم ميدلت.
- تبلغ مساحته 55.000 هكتار؛
- يغطي المجال الغابوي 18.509 هكتار، أي 37% من المساحة الإجمالية للمنتزه.
- تنقسم أراضي المنتزه إلى أراضي تابعة لملك الدولة وأراضي الجموع.

المنتزه الوطني تلاسمطان

- تم إنشاؤه بموجب مرسوم صادر في 8 أكتوبر 2004.
- يقع في إقليم شفشاون.
- تبلغ مساحته 58.000 هكتار، بما في ذلك 42.267 هكتار من المجال الغابوي (73%)؛
- تشمل مساحته 73% من الأراضي العمومية و 17% من الأراضي الخاصة وأراضي الجموع.

المنتزه الوطني إيريقي

- تم إنشاؤه سنة 1994.
- يمتد على مساحة 123.000 هكتار، ويقع ما بين واد درعة وجنوب الأطلس الصغير، في إقليمي زاكورة وطاطا.
- يتميز المنتزه بمناظر طبيعية صحراوية نموذجية من جنوب المغرب.
- تنقسم أراضي المنتزه إلى أراضي تابعة لملك الدولة وأراضي الجموع.

المنتزه الوطني اخنيفيس

- تم إنشاؤه سنة 2006؛
- يقع على ساحل المحيط الأطلسي في جنوب غرب المغرب، بين مدينتي طانطان وطرفاية.
- تبلغ مساحته 185.000هكتار؛
- يتكون من منطقة بحرية، وهي بحيرة اخنيفيس، التي تعتبر من بين الأراضي الرطبة التي تحظى بأهمية دولية لكونها مسجلة بقائمة اتفاقية «رامسار» منذ سنة 1980.

المنتزه الوطني إفران

تم إنشاؤه بموجب مرسوم في سنة 2004؛

- يقع في إقليم إفران.
- تبلغ مساحة المنتزه 125.000 هكتار؛
- يضم المنتزه 116.000 هكتار من المجال الغابوي لإفران، منها 48.700 هكتار من غابات الأرز.
- يضم المنتزه 114000 هكتار من المراعي.
- 53% من مساحة المنتزه هي ملك عام للدولة، و 41% ملك خاص للدولة، 5% من أراضي الجموع و 1% لملاك آخرين؛
- 33% من الغابات، و 23٪ من الأراضي المزروعة و 44% من المراعي وأراضي بور.
- يتألف من فئتين من المناطق المحمية : 3 بيولوجية (412 هكتار تخضع لحماية مشددة) و 6 مناطق الوحيش (7.300 هكتار منها 1200 هكتار تخضع لحماية مشددة)؛
- منطقة للاستخدام المستدام للموارد الطبيعية في الأطراف.

المصادر: – مركز تبادل المعلومات حول التنوع البيولوجي بالمغرب (http://ma.chm-cbd.net/) **– المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر**

الثروة الغابوية

الملحق الأول: المنهجية

الخشب

وفقا للتقرير الصادر بشأن تقييم الموارد الغابوية[1]، تعرف الغابات بكونها أراضي تبلغ مساحتها أكثر من 4 هكتارات ومغطاة بأشجار يفوق طولها مترين وغطاء غابوي بنسبة تتعدى عشرة في المئة، أو الأراضي المغطاة بأشجار قادرة على بلوغ هذا الارتفاع بأماكنها الأصلية. وتستثنى من هذا التعريف الأراضي الصالحة للزراعة أو الأراضي الحضرية.

مصدر البيانات:

تستمد البيانات حول إنتاج حطب التدفئة، والأخشاب المستديرة الصناعية (الصنوبريات) و الأخشاب المستديرة (أشجار الوريق) من المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر. أما بيانات الأسعار، فهي مستمدة من نفس المصدر وتتوافق مع أثمنة البيع بالمزاد.

وتستمد البيانات المتعلقة بالمساحة الإجمالية للغابات، والمساحة الإنتاجية* وكذا المخزون المتنامي المتعلق بالسنوات 1990 و2000 و 2005 و2010 من المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر. والبيانات المتعلقة بالسنوات الأخرى فقد تم تقديرها عن طريق استنتاج خطي.

*** الوظيفة الأساسية**

المساحة الغابوية الإجمالية					
الإنتاج	المحافظة على التربة والماء	المحافظة على التنوع البيولوجي	الخدمات الاجتماعية	الاستعمالات المتعددة	مساحات أخرى

المساحة الإنتاجية = المساحة المخصصة للإنتاج + المساحة المخصصة للاستعمالات المتعددة.

منهجية الحساب:

1. عائد الخشب بالأسعار الجارية (بالدرهم)= قيمة الوحدة* الكمية
2. عائد الخشب بالأسعار الثابتة لسنة 2007 (بالدرهم)= عائد الخشب بالأسعار الجارية/معامل امتصاص التضخم في القيمة المضافة الفلاحية.
3. حساب المتوسط المتحرك على خمس سنوات لعائد الخشب بالأسعار الثابتة لسنة 2007 (بالدرهم) متوسط خمس سنوات.

1 تقرير حول تقييم الموارد الغابوية العالمية، المغرب، منظمة التغذية والزراعة 2010.

تم تطبيق هذه المراحل الثلاث على المنتوجات الثلاثة المعنية.

4. نسبة الربحية= ((سعر السوق-كلفة الإنتاج)/سعر السوق).

نظرا لعدم توفر المعطيات حول تكاليف الإنتاج، يتم تحديد نسبة الربحية في 55% طيلة الفترة، وذلك انطلاقا من تقديرات البنك الدولي الخاصة بمجموعة من البلدان.

5. مجموع الربحية: نسبة الربحية* مجموع عائدات الخشب

6. ربحية الوحدة: مجموع الربحية/الإنتاج

7. الخشب غير المقطوع في المنطقة المنتجة (بالمتر المكعب)=(الخشب غير المقطوع/المساحة الإجمالية) * المساحة المنتجة

8. يقدّر متوسط النمو السنوي بالهكتار لكتلة الخشب التجاري بواقع 1,5(م3/هكتار/السنة)، استنادا إلى دراسة أ. ماثير تحت عنوان "الموارد الإجمالية للغابة"، الصادر عن دارBelhaven Press، لندن، 1990).

9. الاستنزاف (بالمتر المكعب)=الإنتاج-(المساحة المنتجة*التزايد)

10. أفق عمر المورد= 25 سنة

11. نسبة التحيين= 4%

12. الثروة الإجمالية للغابات (الخشب) بالأسعار الثابتة لسنة 2007 بالدرهم=

$$\sum_{T=t^*}^{t^*+T-1} \frac{\text{مجموع الربحية}}{(1+\text{نسبة التحيين})^{t-t^*}}$$

13. صافي استنزاف الغابات بالأسعار الثابتة لسنة 2007 (بالدرهم)=الاستنزاف (بالمتر المكعب)*الربحية بالوحدة.

14. صافي استنزاف الغابات بالأسعار الجارية (بالدولار)=صافي استنزاف الغابات بالأسعار الثابتة لسنة 2007 (بالدرهم)*معامل امتصاص التضخم في القيمة المضافة الفلاحية.

الموارد غير الخشبية

تشمل الموارد غير الخشبية السلعَ المستمدة من الغابات، وهي السلع الملموسة والمادية المستخلصة من المواد الحيوية غير الخشبية، مثال الترفيه، والقنص والصيد وآثار مستجمعات المياه.

ويتم حساب العائد استنادا إلى مقال لامبيتي وديكسون « To See the Forest for the Trees: A Guide to Non-Timber Forest Benefits » (رؤية الغابة من أجل الشجرة: دليل الفوائد غير الخشبية للغابات).

الصادر سنة 1995. بعد ذلك، يتم تعديل هذه العوائد لتلائم السنوات الأخرى باستخدام معامل امتصاص التضخم في القيمة المضافة الزراعية.

	أسعار سنة 1995
الترفيه والقنص والصيد	17 دولار/هكتار
آثار مستجمعات المياه	10 دولار للهكتار

	السعر الجاري بملايين الدولارات(2005)
الموارد غير الخشبية للغابة	13

1. يتم تحويل العائدات إلى الدرهم باستعمال سعر الصرف.
2. يتم ضرب أرباح وحدات كل مكون بمعامل المناسب لامتصاص التضخم.
3. مجموع ربح موارد الترفيه والقنص والصيد= المساحة المخصصة للقنص والصيد من طرف المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر*ربح الوحدة بالهكتار*(1/1+ نسبة التحيين)t.
4. مجموع ربح آثار مستجمعات المياه=المساحة الإجمالية للغابات*ربح الوحدة للهكتار (حسب نسبة إزالة الغابات ونسبة التحيين).
5. الثروة الإجمالية للموارد غير الخشبية بالأسعار الجارية بالدرهم=مجموع المكونات الثلاث.
6. الثروة الإجمالية للموارد غير الخشبية بالأسعار الثابتة لسنة 2007 بالدرهم=الثروة الإجمالية للموارد غير الخشبية بالأسعار الجارية بالدرهم/معامل امتصاص التضخم في القيمة المضافة الفلاحية.

الملحق 2: تقييم المخزون الغابوي

الأصناف الوطنية	المساحة بالهكتار (سنة 2010)	الحجم سنة 1990 (م^3)	الحجم سنة 2000 (م^3)	الحجم سنة 2005 (م^3)	الحجم المقدر لسنة 2010 (م^3)
الغابات الطبيعية	5 795 200	155 549 000	170 303 900	178 916 500	173 220 800
الأشجار الصمغية	1 386 300	46 257 400	50 742 800	53 465 300	51 449 100
- أرز الأطلس	133 300	25 443 400	26 213 800	26 669 700	25 712 300
- العرعار البربري	671 100	5 409 800	7 948 600	9 451 600	8 692 300
- العرعر	478 000	9 980 600	10 220 700	10 457 200	10 337 600
- الصنوبر	99 100	4 635 100	5 456 000	5 951 500	5 701 500
- التنوب	4 800	772 500	865 200	935 300	1 005 400
أشجار الوريق	4 408 900	109 291 600	119 561 100	125 451 200	121 771 700
- البلوط الأخضر	1 429 800	72 159 000	77 684 700	80 897 900	76 913 300
- الأركان	952 200	17 339 500	19 810 900	21 210 000	22 638 300
- البلوط الفليني	312 300	10 877 400	11 706 800	12 187 700	11 637 700
- بلوط الزان	14 600	2 769 500	2 873 600	2 972 200	3 070 800
- أنواع أخرى	1 700 000	6 146 200	7 485 100	8 183 400	7 511 600
التشجير الاصطناعي	627 000	6 138 500	10 157 100	12 547 000	15 685 100
أغراس صمغية	329 900	2 823 700	3 655 800	4 333 500	5 314 000
أغراس الوريق	297 100	3 314 800	6 501 300	8 213 500	10 371 100
أشجار الأيك	631 300	400 000	807 400	1 011 100	1 324 500
مجموع الأراضي المشجرة	7 053 500	162 087 500	181 268 400	192 474 600	190 230 400

المصدر: المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر

الملحق 3: المساحة الغابوية (بالهكتار)

الأصناف الوطنية	1990	2000	2005	2010	2012
1- الأراضي المشجرة					
1.1 الغابات الطبيعية					
1.1.1 الأشجار الصمغية					
- أرز الأطلس	133 604	133 599	133 300	133 300	128 300
- العرعار البربري	565 720	564 996	671 100	671 100	671 100
- العرعر	243 248	243 238	478 000	478 000	478 500
- الصنوبر	82 090	80 973	99 100	99 100	104 200
- التنوب	3 174	3 174	4 800	4 800	4 800
المجموع الفرعي	1 035 340	1 033 484	1 386 300	1 386 300	1 386 900
2.1.1 أشجار الوريق					
- البلوط الأخضر	1 414 528	1 414 197	1 429 800	1 429 800	1 345 300
- الأركان	959 300	955 600	952 200	952 200	952 200
- البلوط الفليني	315 124	314 674	312 300	312 300	293 500
- بلوط الزان	9 091	9 091	14 600	14 600	15 800
- أنواع أخرى	1 442 000	1 442 000	1 442 000	1 700 000	1 693 000
المجموع الفرعي	4 140 043	4 135 562	4 150 900	4 408 900	4 299 800
مجموع الغابات الطبيعية	5 175 383	5 169 046	5 537 200	5 795 200	5 686 700
2.1 الغابات الاصطناعية					
1.2.1 الأغراس الصمغية	221 809	253 775	284 600	309 900	341 300
2.2.1 أغراس الوريق	256 429	269 185	276 000	311 500	301 000
مجموع الغابات الاصطناعية	478 238	522 960	560 600	621 400	642 300
2. أراضي مشجرة أخرى					
1.2 موقع غابوي متفرق					62 800
2.2 أشجار الأيك	407405	407 360	631 300	631 300	542 300
مجموع الأراضي المشجرة الأخرى	6 061 026	6 099 366	6 789 900	7 047 900	6 934 100
3- أراضي غير مشجرة					
1.3 طبقات الحلفاء	3 318 259	3 318 259	3 318 300	2 999 000	2 999 000
2.3 الأشجار القمئية (أجمة)				1 070 500	1 070 500
3.3 أراضي أخرى مزودة بالأشجار		791 000	842 000	1 081 800	1 177 200
3.4. مياه داخلية	75 000	92 000	100 000	105 000	105 000
5.3 أراضي أخرى غير مشجرة	61 630 715	60 784 375	60 034 800	59 851 300	59 869 700
المجموع	7 1085 000	7 1085 000	7 1085 000	7 1085 000	7 1085 000

المصدر: المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر

الملحق 4: مساهمة القطاع الغابوي الهيكل في التشغيل وفي الناتج الداخلي الإجمالي، 2011

	التشغيل						إجمالي القيمة المضافة		
	إنتاج الأخشاب المستديرة بالآلاف	تجهيز الأخشاب بالآلاف	لب الورق والورق بالآلاف	مجموع القطاع الغابوي بالآلاف	مجموع القطاع الغابوي النسبة المئوية من مجموع اليد العاملة	إنتاج الأخشاب المستديرة بملايين الدولارات الأمريكية	تجهيز الأخشاب بملايين الدولارات الأمريكية	لب الورق والورق بملايين الدولارات الأمريكية	مجموع القطاع الغابوي النسبة المئوية للمساهمة في الناتج الداخلي الإجمالي
الجزائر	1	11	2	13	0,1	40	122	68	229	0,1
مصر	12	3	24	39	0,1	77	22	344	443	0,2
ليبيا	1	1	0	2	0,1	33	10	3	46	0,1
المغرب	12	9	4	25	0,2	106	85	138	330	0,3
موريتانيا	0	0	0	0	0,0	2	0	-	2	0,1
تونس	3	17	3	23	0,6	62	175	99	337	0,8
الصين	1 021	1 304	1 516	3 841	0,5	32 386	41 120	53 013	126 519	1,6
اليابان	70	124	181	375	0,6	1 995	9 247	28 757	39 999	0,7
ماليزيا	43	104	63	210	1,7	3 051	1 613	1 038	5 702	2,0
تركيا	37	68	48	152	0,6	3 077	1 058	1 497	5 632	0,8
ألمانيا	48	134	135	317	0,7	3 044	9 189	13 901	26 135	0,8
إسبانيا	33	75	54	162	0,7	1 554	3 242	4 800	9 596	0,7
روسيا	228	261	111	600	0,8	2 767	5 108	5 200	13 075	0,8
فنلندا	25	27	23	75	2,8	4 019	1 581	4 045	9 645	4,3
اليونان	4	21	8	33	0,6	71	654	313	1 038	0,4
إيطاليا	27	149	82	258	1,0	821	7 127	7 063	15 011	0,8
البرتغال	10	41	12	63	1,1	956	1 075	1 251	3 281	1,6

المصدر: تقرير منظمة الأغذية والزراعة حول حالة الغابات في العالم، 2014.

الموارد المعدنية

المقاربة المعتمدة لتقييم الثروة المعدنية

منهجية الحساب

يتم حساب الثروة المعدنية من خلال تخيين الربحيات المستقبلية الناجمة عن استغلال المورد طيلة أمد حياته. ويتم حساب ربحية مورد معدني لسنة ما "t" على الشكل التالي:

$$\mathbf{rente_t = production_t \times (prix_t - coût_t)}$$

حيث:

- $production_t$ تساوي الإنتاج السنوي للمورد
- $prix_t$ يساوي سعر بيع الوحدة
- $coût_t$ يساوي كلفة إنتاج الوحدة

وبالتالي، تساوي الثروة المعدنية للسنة "t" القيمة الحالية الصافية للربحيات المستقبلية.

$$W_t = \sum_{i=t}^{t+T-1} \frac{rente_i}{(1+r)^{i-t}}$$

حيث W تساوي الثروة المعدنية، وr نسبة التحيين (4%) وT تساوي أمد حياة أو أمد استنزاف المورد، والمحدد في 25 سنة.

تقدير الربحيات المستقبلية

بحيات المستقبلية التي تستند إلى آفاق الإنتاج، وسعر البيع وتكاليف الإنتاج للسنوات التي تطابق مجموع مدة الاستغلال. وحيث يصعب الحصول على هذه المعطيات، فقد اعتمد البنك الدولي ربيحة ثابتة طيلة مدة استغلال المورد المعدني. ويتم تسوية هذه الربحية بمعدل 5 سنوات من أجل الحد من التقلب الناتج عن تغيرات أسعار المواد الأولية على الصعيد الدولي.

معطيات وفرضيات معتمدة في الحساب

يشمل تقييم الثروة المعدنية 8 موارد، ألا وهي الفوسفاط والحديد والنحاس والزنك والنيكل والرصاص والذهب والفضة. وتُستمد المعطيات الخاصة بالإنتاج الخام للفوسفاط وأسعار بيعه عند التصدير من المكتب الشريف للفوسفاط. وتوفر وزارة الطاقة والمعادن السلسلات الخاصة بالإنتاج الخام لباقي المعادن وبأسعار بيعها عند التصدير. وفي ظل غياب المعطيات المحلية حول تكاليف الإنتاج، فقد اعتمدنا تقديرات المكتب الأمريكي للمعادن والتي تم تحيينها طبقا لمؤشر قيمة الوحدة الصناعية الذي أعده البنك الدولي. علاوة على ذلك، تم تحديد 4% كنسبة التحيين و25 سنة كأفق للحياة. وللحصول على الثروة المعدنية بالدرهم الثابت لسنة 2007، يتم ضرب المتغيرات بمعامل امتصاص التضخم في صناعة التعدين، حيث سنة الأساس هي 2007.

الموارد الطاقية

الوضعية

طريقة الحساب ومصدر المعطيات:

• طريقة تقدير الثروة الطاقية

يعتمد حساب الثروة الطاقية على تحديث العائدات المستقبلية من استغلال الثروات الطاقية خلال مدة حياتها. ويتم احتساب إحدى الموارد الطاقية بالنسبة لسنة "t " على الشكل التالي:

$$R_t = (\text{الكمية المنتجة}_t) * (\text{سعر المورد}_t - \text{تكلفة الإنتاج})$$

ويتم احتساب المخزون، أو الثروة الحالية، في الأخير انطلاقا من القيمة المحينة للمداخيل المستقبلية خلال الأفق T:

$$W_t = \sum_t^{t+T-1} \frac{R_t}{(1+r)^{i-t}}$$

حيث تمثل W_t الثروة الحالية؛ وT أفق حياة المورد و r نسبة التحيين.

وشملت تقديرات الثروة الطاقية حسب طريقة البنك الدولي الموارد التالية: الغاز الطبيعي، والنفط والفحم.

• الفرضيات المعتمدة:

• أفق حياة المادة، T= 25 سنة؛ نسبة التحيين، r= 4%؛

• يفترض أن تتبع تكلفة وحدة إنتاج الغاز الطبيعي نفس التوجه الخاص بالنفط.

• مصادر المعلومات:

المعطيات	المنتجات	المصادر
الإنتاج	النفط	المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن
	الغاز الطبيعي	وكالة الطاقة الدولية (International Energy Agency)
	الفحم الحجري	
السعر	النفط	المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن
	الغاز الطبيعي	البنك الدولي(Pink sheet)
	الفحم الحجري	
التكلفة	النفط	حسابات البنك الدولي استنادا إلى النشرة الإحصائية السنوية 2014 لمنظمة البلدان المصدرة للنفط
	الغاز الطبيعي	تقديرات البنك الدولي
	الفحم الحجري	
الاحتياطيات	الغاز الطبيعي	معلومات إحصائية حول الطاقة الدولي (Statistical review of world energy)
	الفحم الحجري	المكتب الوطني للهيدروكاربورات والمعادن

الأراضي الحضرية

بناء على دراسة تفصيلية أنجزت سنة 1998[1]، يتم احتساب قيمة الأراضي الحضرية على أساس نسبة محددة تعادل 24% من قيمة الرأسمال المادي. في هذا التقرير، وفي غياب معطيات تمكن من تقدير هذه النسبة في حالة المغرب، فقد اعتمدنا هذه التقديرات. وهي تفترض ضمنيا أن الأراضي الحضرية والبنيات التحتية تتطور وفق نفس الوتيرة.

1 كونتي، أ، ك، هاميلتون، ج.ديكسون، وم، كليمنس، 1998، "وضع تقديرات للثروة الوطنية: المنهجية والنتائج". مديرية البيئة، بحث 57، البنك الدولي، واشنطن دي.سي.